سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

358

إمبراطورية الثروة

التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية

(الجزء الثاني)

تأليف: جون ستيل جوردون

ترجمة: محمد مجدالدين باكير

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د.ك
للمؤسسات	25 د.ك

دول الخليج

للأفراد	17 د.ك
للمؤسسات	30 د.ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص.ب: 28613 ـ الصفاة ـ الرمز البريدي13147
دولة الكويت
تليفون : ٢٤٣١٧٠٤ (٩٦٥)
فاكس : ٢٤٣١٢٢٩ (٩٦٥)
الموقع على الإنترنت:
www.kuwaitculture.org.kw

ISBN 978 - 99906 - 0 - 256 - 2
رقم الإيداع (٢٠٠٨/٠٧٧)

المحتوى

المحتوى

الجزء الثالث

العملاق القادم

في السنوات الستين الماضية لم تكن ثمة ثروات عظيمة في أمريكا، باستثناء القليل، ومع ذلك فلم تعرف البلاد الفقر. واليوم ثمة بعض الفقر (مع أنه وصل في مناطق قليلة إلى مستوى الإملاق)، وكثير من الثروات العظيمة وبعض الثروات الفاحشة كما لم يعرفه بلد آخر في العالم.

جيمس بريس، فيكونت بريس

الكومنويلث الأمريكي ١٨٩٤

يضع الغني يده على أغلى الأشياء وأكثرها بهاء. ولا يستهلك أكثر من الفقير إلا قليلا، وعلى الرغم من أنانيته وجشعه الفطريين فإنه يشارك الفقير في نتاج كل تلك التحسينات. إنه يتبع اليد الخفية للوصول إلى توزيع متساو لكل ضروريات الحياة، الذي كان يمكن أن يصير حقيقة ناجزة لو أن الأرض قسمت إلى أجزاء متساوية بين كل ساكنيها.

آدم سميث

نظرية الآراء الأخلاقية ١٧٥٩

WITHE

مقدمة

«لقد زال قعر الحوض.. ماذا أنا فاعل الآن؟»

إبراهام لنكولن

مرحلة انتقالية
الحرب الأهلية

كانت الحرب الأهلية الأمريكية كبرى الحروب التي شهدها العالم الغربي في القرن الفاصل بين معركة واترلو - التي وقعت في ١٨ يونيو ١٨١٥ - والحرب العالمية الأولى في ١ أغسطس ١٩١٤. لقد انتقلت القوات - التي انتشرت في مساحة تعادل نصف القارة - بالسكك الحديد وتلقت أوامرها بالتلغراف، أما الناس فاستقوا الأخبار من الصحف التي كانت توزع على نطاق واسع، كما كانت هذه الحرب أيضا أول الصراعات الكبرى التي تندلع في عصر الثورة الصناعية.

كانت الخسائر البشرية غير مسبوقة. ففي يوم واحد - ١٧ سبتمبر ١٨٦٢ - بلغت خسائر جيش الاتحاد في معركة أنتيتام ٢١٠٨ قتلى و٩٥٤٩ جريحا. لقد تجاوزت هذه الخسائر البشرية تلك التي لحقت بجيش الولايات المتحدة في حرب المكسيك كلها، والتي دامت سنتين. وتجاوز العدد الكلي للقتلى العسكريين على كلا

الجانبين المتحاربين - وفق الرقم الرسمي ٤٩٨,٣٣٣ - نحو ٣ في المائة من عدد السكان الذكور في الولايات المتحدة في العام ١٨٦٠، أي ما يعادل أربعة أضعاف ونصف النسبة المئوية لخسائرنا البشرية في الحرب العالمية الثانية.

ولأن الحرب الأهلية كانت أشبه كثيرا بالصراعات العظيمة التي وقعت في القرن العشرين، مقارنة بسابقاتها كالحروب النابوليونية، فقد واجه كلا الطرفين ضغوطا على خزانة الدولة واقتصادها لم تواجهها أي أمة أخرى على مر التاريخ. إن حقيقة أن الشمال - باقتصاده الأكبر حجما، وبنظامه الضريبي الحكومي القائم آنذاك - كان قادرا، على نحو أفضل، على مواجهة تلك الضغوط، لم تؤد سوى دور محدود في صياغة النتيجة النهائية للحرب.

وبسبب الكساد الذي بدأ في العام ١٨٥٧ ظلت الحكومة الفدرالية تعاني عجزا ماليا منذ ذلك الحين. وفي العام ١٨٦٠ بلغ الدين القومي ٦٤,٨٤٤ مليون دولار ووصلت الخزانة إلى شفير الإفلاس. وفي ديسمبر من ذلك العام، في وقت بدأت فيه ولايات أقاصي الجنوب الانضمام إلى الاتحاد الأمريكي تباعا، لم يبق ما يكفي من المال لسداد التزاماتها المالية.

وعين إبراهام لنكولن سامون بي تشيس Salmon P. Chase وزيرا للخزانة. وقد علم تشيس - وهو رجل عظيم الذكاء، لا ينقصه سوى حس الدعابة، وهو عضو في مجلس الشيوخ من أوهايو وحاكمها الأسبق - أنه أمام مشكلات لم يعرف لها مثيلا من قبل. وعندما اندلعت الحرب في ١٥ أبريل ١٨٦١ كانت الحكومة الفدرالية تنفق نحو ١٧٢ ألف دولار يوميا عشية اندلاع أولى المعارك «معركة بول ران Bull Run». وكانت وزارة الدفاع وحدها تنفق مليون دولار يوميا. ومع نهاية العام، ارتفع إنفاق وزارة الدفاع إلى ١,٥ مليون دولار في اليوم.

كيف سيتسنى للحكومة تمويل تلك النفقات؟ إن أمام الحكومات ثلاث طرائق فقط لتأمين الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المالية. إذ إن بيدها القدرة على فرض الضرائب والاقتراض وإصدار النقد. وقد لجأت الحكومات الفدرالية (*) والكونفدرالية إلى هذه الوسائل جميعا. لقد كان للمزيج الجامع لهذه الوسائل الثلاث التي استخدمت في الشمال والجنوب أثر حاسم.

(*) الحكومة الفدرالية كانت تمثل حكومة ولايات الشمال، أما الكونفدرالية فكانت مكونة من ولايات أقاصي الجنوب التي انفصلت عن الولايات المتحدة في العامين ١٨٦٠ - ١٨٦١ وهي إحدى عشرة ولاية. وقد اختارت تلك الولايات الانفصال بعد وصول الرئيس لنكولن إلى البيت الأبيض، فرأت فيه - وهو محرر العبيد - تهديدا لعماد اقتصادها الذي يقوم على العبيد [المترجم].

ومنذ انحلال المصرف الثاني للولايات المتحدة The Second Bank of The United States مولت الحكومة الفدرالية معظم حالات العجز المالي التي واجهتها - وأغلبها كان قصير الأجل - من المصارف. ومنذ ذلك الحين ستحوز المصارف سندات الحكومة في خزائنها (احتياطياتها) أو تبيعها إلى عملائها الكبار. ولأنه لم يكن ثمة مصرف مركزي في الولايات المتحدة، فقد دعمت الحكومة كل وسائل اقتراض المال أو تحويله من منطقة إلى أخرى داخل البلاد.

لقد ارتفعت قيمة الدين بحلول ١ يوليو ١٨٦١ - وذلك قبل ثلاثة أسابيع من معركة بول ران الأولى - إلى ٩١ مليون دولار. وعقب ذلك مباشرة، عندما بينت المعركة أن الحرب قد تتحول إلى حرب طويلة الأجل، أمن تشيس ٥٠ مليون دولار من مصرفيي وول ستريت لاسترداد السندات الفدرالية قبل حلول أجلها وقد باتت تعرف باسم «سبعة فاصلة ثلاثين» لأن معدل الفائدة عليها إنما كان ٧,٣٠ في المائة. (لقد اختير هذا المعدل كما يبدو لأن الغاية كانت أن تعطي السندات سنتين two cents يوميا عن كل مائة دولار مستثمرة).

وكان مبلغ خمسين مليونا التزاما ثقيلا على وول ستريت آنذاك، وقدر تشيس أن الدين القومي سيبلغ في العام التالي ٥١٧ مليون دولار، وهو رقم غير مسبوق في التاريخ الأمريكي. وأدرك الوزير أن المتطلبات المالية للحرب الحديثة لا يمكن توفيرها بالوسائل التقليدية. ولحسن طالع تشيس (والبلاد أيضا) أنه كان على معرفة بمصرفي فيلادلفي شاب اسمه جاي كوك Jay Cook، وكان والده عضوا في الكونغرس عن أوهايو. وقد عين كوك وكيلا للحكومة الفدرالية لبيع إصدار جديد من السندات عرف باسم سندات الـ «خمسة - عشرين» Five-twenties (وذلك لأنها كانت قابلة للاسترداد في فترة لا تقل عن خمس سنين ولا تتجاوز عشرين، بمعدل فائدة ٦ في المائة ذهبا).

لقد غض كوك الطرف عن المصارف والتجأ مباشرة إلى جمهور العامة. ونشر إعلانات مكثفة في الصحف ووزع المنشورات الإعلانية. وقد سعى إلى أن تصدر الخزانة سندات بفئات صغيرة أدناها ٥٠ دولارا للسند، وسمح للمكتتبين عليها سداد قيمة اكتتاباتهم على أقساط. وهكذا حاول عامدا إشراك المواطن العادي في شراء الأوراق المالية الحكومية. ووفقا لوصف عضو مجلس الشيوخ

جون شيرمان من أوهايو (وهو الشقيق الأكبر للجنرال ويليام تيوميش شيرمان) فإن كوك جعل مزايا هذه الاستثمارات «على مرأى الناس في كل بيت من ماين إلى كاليفورنيا». وهكذا ابتكر كوك حملات بيع السندات Bond Drive وقد باتت عنصرا أساسيا في كل حرب كبرى منذ ذلك الحين.

وكان لذلك أثر عميق في نظرة الأمريكيين إلى موجوداتهم الاستثمارية. ففي ستينيات القرن التاسع عشر لم يكن إلا لقلة من السكان حسابات مصرفية، ولم يكن مالكو الأوراق المالية - بكل صورها - يتعدون ١ في المائة من السكان. لقد أبقت معظم العائلات فوائضها النقدية تحت الحشايا. ومع نهاية الحرب كان كوك قد باع سندات إلى نحو ٥ في المائة من سكان الولايات الموالية للاتحاد، فتحول أولئك إلى طلائع الرأسماليين في هذه البلاد. ومن ناحية أخرى على القدر ذاته من الأهمية، تحرر رأس المال العاطل المخبأ تحت الحشايا ووجه إلى استخدامات منتجة. وقد حقق كوك في حملة بيع السندات نجاحا كبيرا، بحيث تمكنت الحكومة في مايو العام ١٨٦٤ من تأمين المال الكافي لتلبية نفقات وزارة البحرية والدفاع، أي ما يصل إلى مليوني دولار في اليوم آنذاك.

لقد استطاعت المناطق الشمالية - والفضل لكوك في المقام الأول - أن تؤجل كثيرا من تكاليف الحرب إلى المستقبل، حيث أمنت ثلثي إيراداتها في سنوات الحرب من بيع السندات. أما ولايات الجنوب (الكونفدرالية) - حيث الطبقة الوسطى قليلة العدد، وكذلك المصارف الكبرى - فلم يتسن لها تأمين أكثر من ٤٠ في المائة من إيراداتها من خلال الاقتراض. وزاد حالَ مناطق الجنوب سوءا افتقارُ اقتصاد الجنوب - كما عرف عنه - إلى السيولة. وهكذا لم يتيسر تحويل ثروة الجنوب إلى نقد وإنفاقه في شراء المعدات الحربية. وعلى الرغم من أن موجودات الجنوب كانت تشكل ٣٠ في المائة من الموجودات الكلية في الولايات المتحدة عشية اندلاع الحرب، فإن نسبة النقد المتداول فيها لم تتعد ١٢ في المائة. كما أن نسبة موجودات مصارفها لم تتعد ٢١ في المائة من مجموع هذه الموجودات. وإن كلمة «معسر الأرض» Land-poor (*) لم تشع في الاستخدام إلا أيام إعادة الإعمار، لكنها كانت تعبر تماما عن وضع اقتصاد الجنوب في العام ١٨٦١.

(*) معسر الأرض: مالك أراض شاسعة لكنها مثقلة بالديون، وهو يعوزه المال اللازم لرعايتها أو لدفع الديون المستحقة عليها [المترجم].

وقد سببت مبيعات السندات في الشمال ارتفاعا مذهلا في حجم الدين القومي. فقد كان يعادل ٩٣ سنتا للفرد الواحد في العام ١٨٥٧، قبل أن يعصف الكساد بالبلاد. وبعد ثماني سنوات وصلت حصة الفرد من الدين القومي إلى ٧٥ دولارا. ولن يبلغ ذلك المستوى المرتفع ثانية حتى الحرب العالمية الأولى، في فترة سيحقق الاقتصاد فيها نموا في الحجم. وقد سبب ذلك زيادة عظيمة في الأموال المتدفقة سنويا في قنوات الحكومة الفدرالية. وقبل الحرب الأهلية، لم تنفق الولايات المتحدة سنويا أكثر من ٧٤,٢ مليون دولار (وذلك في العام ١٨٥٨). ومنذ الحرب الأهلية، لم تنفق أقل من ٢٣٦,٩ مليون دولار (في العام ١٨٧٨). وقد أنفقت في العام ١٨٦٥ وحده ١,٢٩٧ مليار دولار، وهي أول مرة في التاريخ تصل فيها ميزانية دولة من الدول إلى مليار دولار.

لقد كان النظام الضريبي الذي يقوم كلية على التعريفات الجمركية غير كاف - كما هو واضح - للتصدي لحالات الطوارئ، تماما كما كانت الطريقة التقليدية في اقتراض الأموال. وفي أغسطس ١٨٦١ قاد عضو الكونغرس سامون تشيس حملة (سيعتبرها بعد عشر سنوات - عندما يتبوأ منصب كبير القضاة - مخالفةً للدستور) لفرض أول ضريبة دخل في الولايات المتحدة. وقد فرضت على إثرها ضريبة على كل الدخول «سواء كانت مكتسبة من العقارات أو الإيجارات أو الفوائد أو الأرباح أو الرواتب أو أي تجارة أو عمل أو مهنة داخل حدود الولايات المتحدة أو خارجها، أو من أي مصدر أيا كان».

وقد نص النظام الضريبي الجديد على فرض ضريبة بنسبة ٣ في المائة على الدخول التي تزيد على ٨٠٠ دولار (وهو آنذاك دخل الطبقة الوسطى) وترتفع إلى ٥ في المائة على الدخول التي تتجاوز ١٠ آلاف دولار، وهو دخل كان يكفي ليحيا المرء حياة مترفة آنذاك. وفي العام ١٨٦٤ تضاعفت ضرائب الدخول التي تزيد على ١٠ آلاف دولار، فبلغت ١٠ في المائة. كانت الضرائب تصيب كل شيء تقريبا، إذ فرضت ضرائب الطوابع على المستندات والرخص القانونية، وضرائب الرفاهية (*) على معظم السلع. فبلغت ضريبة المشروبات الكحولية ٢,٥٠ دولار للغالون مع أن سعرها قبل

(*) ضرائب الرفاهية: ضرائب تفرض على سلع اختيارية غير أساسية مثل التبغ والكحول والمشروبات وما شابه [المترجم].

الضريبة لم يتجاوز ٢٠ سنتا. كما فرضت الضريبة على المتحصلات الإجمالية للسكك الحديد والعبارات والمراكب البخارية والجسور التي تخضع لرسوم العبور. وفرضت الضرائب على الإعلانات. كما زيدت التعريفات الجمركية بمعدلات عالية. ووصلت إيرادات الحكومة الفدرالية من الضرائب إلى ٢١ في المائة من إجمالي إيراداتها. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن مستوى الضرائب كان أعلى كثيرا مما عرفه الأمريكيون في تاريخهم، فإن مستوى التهرب الضريبي كان في الواقع منخفضا حتى في زمن الصراعات الكبرى القادمة. لقد بدا أن الناس كانوا مستعدين، ومن دون تحفظ، لدفع مستويات عالية جدا من الضرائب في زمن الحرب أو في حالات الطوارئ الحرجة التي تشهدها البلاد. لقد استطاع الجنوب - حيث انخفضت فيه مستويات التنمية وكان يفتقر إلى السيولة - تأمين نحو ٦ في المائة من إيراداته عبر الضرائب.

وبالتالي كان لزاما على الولايات الانفصالية (الجنوبية) الاعتماد على المصدر الثالث لتأمين أكثر من نصف إيراداتها لمقابلة نفقاتها: إصدار النقد. وفي مايو ١٨٦١ كانت الحكومة الفدرالية تصدر كمبيالات خزينة قابلة للاسترداد ذهبا وفضة حتى بعد عامين من توقيع اتفاقية السلام التي أسست للاستقلال. ومع نهاية الحرب كان الجنوب قد أصدر أكثر من مليار ونصف مليار دولار من النقد الورقي. ولم تكن الحكومة في ريتشموند هي الوحيدة في الجنوب التي تلجأ إلى مطابع النقد لتغطية نفقاتها. إذ أصدرت الحكومات المحلية في المدن والولايات أيضا كمبيالات الخزينة، ولأن الجنوب لم تكن لديه مصانع ورق ومطابع متطورة كانت حالات التزوير متيسرة.

إن عواقب إصدار كميات كبيرة مما يطلق عليه الاقتصاديون النقود القانونية - النقود التي تستمد صفتها النقدية من حقيقة أن الحكومة تعتبرها نقدا بقوة القانون - كانت مسألة حتمية وكانت شائعة في ذلك الحين كما هي اليوم. ذلك أن ما يمكن أن يحدث هو تفعيل قانون غريشام. فالنقود الجيدة - كالذهب والفضة في هذه الحالة - تختفي تحت الحشايا حينما يدخرها الناس وينفقون النقود التي لا يرون فيها كثير قيمة أو لا يثقون بها كمخزن للقيمة.

ثاني الحوادث كان انفلات التضخم من عقاله. فمع التدفق الهائل للنقود الصادرة عن دور الإصدار إلى اقتصاد الجنوب، ارتفعت معدلات التضخم سريعا، فتجاوزت ٧٠٠ في المائة في السنتين الأوليين من الحرب فقط. ومع استمرار الحرب زاد التضخم حدة وبدأ اقتصاد الجنوب يخرج على السيطرة في حين فقدت العملة قيمتها كلية.

وعم الاكتناز ونقص المواد والأسواق السوداء بصورة كبيرة مع تراجع دعم المجهود الحربي وهبوط مستويات المعيشة بصورة حادة. إن فيلم «ذهب مع الريح» Gone with the Wind لا يقدم مادة تاريخية جيدة في العديد من معالجاته، لكن مشهد كبير الخدم الزنجي ممسكا البليطة (*) بيده، راكضا وراء ديك مهزول تحت المطر المنسكب، محدثا نفسه بأن هذا الديك سيكون عشاء عيد الميلاد (الكريسماس) لمستخدميه البيض، يجسد وقائع حياة مئات الآلاف من الأسر الجنوبية في آخر السنوات المدقعة من الحرب.

وقد لجأ الشمال أيضا إلى مطابع النقود. ففي ديسمبر ١٨٦١ أجبرت مصارف البلد على إيقاف السداد بالذهب والفضة وسارت الحكومة الفدرالية على هذا المنوال أيضا بعد مدة ليست بالطويلة. واطرح البلد معيار الذهاب. وساد الرعب وول ستريت. فعلق لنكولن مفجوعا: «لقد زال قعر الحوض.. ماذا أنا فاعل الآن؟».

وكان ما فعله أن أمر بإصدار النقد الورقي. وبدأت الخزانة - بتفويض من الكونغرس - إصدار الأوراق النقدية الخضراء (الدولار)، وقد سميت كذلك لأنها كانت تطبع بحبر أخضر على ظهرها (وقد وضع سامون تشيس - وعينه على دخول البيت الأبيض - صورته على فئة الدولار آملا في ذيوع شهرته). وفي العام ١٨٦٥ بلغ ما أصدره البلد من الأوراق النقدية الخضراء ٤٥٠ مليون دولار. كان هذا مبلغا عظيما بمعيار تلك الأيام، لكنه لم يرق إلا إلى ١١ في المائة تقريبا من الإنفاق الفدرالي في تلك السنوات. وبينما ارتفعت حدة التضخم كنتيجة حتمية لذلك، فإنه ظل عند مستوى يمكن تداركه: ٧٥ في المائة أو ما قارب.

وفي حين كانت الحكومة الفدرالية تعتمد على مطابع النقد لتمويل جزء من تكاليف الحرب، أفاد الكونغرس من الحالة في إصلاح النظام المصرفي الأمريكي وحال الاختلال الحاد في عرض النقد الورقي. وفي العام ١٨٦٣

(*) فأس قصيرة النصاب [المترجم].

اعتمد الكونغرس نظاما للمصارف المرخصة على المستوى القومي (عدل النظام جوهريا في العام ١٨٦٤). كان على هذه المصارف أن تحقق حدا أدنى قدره ٥٠ ألف دولار من رأس المال، وهو مبلغ كبير نسبيا بمعيار ذلك الزمن، على أن تستثمر ٣٠ ألف دولار منها في الأوراق المالية الصادرة عن خزانة الولايات المتحدة. هذه المصارف كان مسموحا لها بإصدار الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) على أن توضع تصاميمها وكتاباتها تحت إشراف الحكومة الفدرالية، وأن تكون تلك الأوراق النقدية مدعومة ١٠٠ في المائة بسندات الخزينة.

كان ثمة اعتقاد أن المصارف المرخصة على نطاق الولاية ستحصل على رخص بمزاولة العمل على النطاق الوطني، لكن قلة منها حصلت على هذه الرخص. لذلك أجاز الكونغرس في العام ١٨٦٥، بأغلبية ضئيلة، مشروع قانون يفرض ضريبة قدرها ١٠ في المائة على القيمة الاسمية للأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) الصادرة عن المصارف المرخصة على مستوى الولاية. وكان لهذا أثر في سعي مصارف الولاية للحصول على رخصة مزاولة العمل على المستوى الوطني (لم يبق هناك إلا ٢٠٠ مصرف يعمل على مستوى الولاية في العام ١٨٦٦) مما أنهى في نهاية المطاف الأنشطة المصرفية غير المنظمة (المخالفة) وساعد على التخلص من النقد المتداول الذي قوامه آلاف الإصدارات المختلفة. وعندما وضعت الحرب الأهلية أوزارها لم يكن ثمة إلا شكلان من النقد الورقي قيد التداول: الأوراق المصرفية الوطنية التي تدعمها احتياطيات المصارف، والأوراق النقدية الخضراء.

وعلى الرغم من أن الحكومة الفدرالية لم تتردد في سداد التزاماتها المالية بالأوراق الخضراء وفي الطلب إلى الناس قبولها من خلال فرضها كنقود قانونية، فإن الحكومة الفدرالية نفسها لم تقبل تلك الأوراق في سداد الضرائب. إذ كان ينبغي دفع الضرائب ذهبا، وظلت التجارة الخارجية تقوم على أساس الذهب حصرا.

كان ذلك مؤشرا، ولا ريب، على الحاجة إلى إيجاد طريقة لتحويل الأوراق الخضراء (الدولار) إلى ذهب. ومع أن الحكومة الفدرالية اشترطت تداول الأوراق الخضراء بقيمتها الاسمية مع الذهب، فإن ذلك لم يستقم مع الواقع

الاقتصادي، وقوبل هذا القانون بالتجاهل. وبدأت بورصة نيويورك – ومعها مجلس البورصة – في تداول الذهب. ولكن سعر الذهب – ولا غرابة في ذلك – كان ينزع بقيمته المقيسة بالدولار إلى التذبذب عكسا مع النتائج العسكرية التي كان يحرزها جيش الاتحاد، وحظرت البورصة التداول في العام التالي على أساس منافاته للمصلحة القومية.

وأسس آنذاك سماسرة الحساب الخاص curb brokers (*) الذين كانوا يتداولون الأسهم في برود ستريت Broad Street موضعا أطلقوا عليه اسم جيلبين Gilpin نيوزروم، أو غرفة جيلبين الإخبارية (ولا أحد يعلم تماما من كان جيلبين هذا) ليتداولوا الذهب هناك. كان يسمح بالتداول فيها لقاء رسم اشتراك سنوي قدره ٢٥ دولارا. ولجأ ثقات التجار الذين احتاجوا إلى الذهب لأغراض التجارة أو لتوقي تقلبات سعر الأوراق النقدية الخضراء إلى جيلبين، تماما كما فعل مئات من «المضاربين لغرض المضاربة» (**) أملا في تحقيق الثروة من تقلبات نتائج الحرب الدائرة لتقرير مصير بلادهم. ولم يكن هؤلاء المضاربون يحظون بقبول واسع فأطلق عليهم اسم «ميسرة (***) الجنرال لي في وول ستريت». وعبر إبراهام لنكولن على الملأ عن رغبته في أن «تقطع رؤوسهم البغيضة جميعا».

كان الاسم الذي أطلق عليهم سيان بالنسبة إلى هؤلاء المضاربين، إذ كان همهم الأكبر تلك الثروات العظيمة التي يمكن أن يكسبها سعيد الحظ أو صاحب البصيرة الثاقبة. وقد وقعوا في مطبات ومشكلات جمة لإثبات بصيرتهم تلك، فوظفوا وكلاء لهم على معرفة بكلا الطرفين المتحاربين لإطلاعهم على آخر المستجدات. لقد كانوا في حقيقة الأمر أكثر من واشنطن اطلاعا على آخر المستجدات وعلمت وول ستريت بما آلت إليه معركة جيتيسبرغ قبل أن تنتهي إلى علم الرئيس لنكولن.

وفي ١٧ يونيو ١٨٦٤ حاول الكونغرس اقتلاع شأفة المضاربة من خلال اعتبار تداول الذهب مخالفا للقانون إذا لم يحدث عبر مكاتب السماسرة. لقد أدى هذا القانون – بالإضافة إلى إغلاق جيلبين، وتحويل تداول الذهب نحو برود ستريت حيث لم تتسن الرقابة عليه إطلاقا – إلى زيادة الهامش

(*) سماسرة يعملون لحسابهم الخاص [المترجم].

(**) الذين يعملون على مبدأ المضاربة لأجل المضاربة [المترجم].

(***) الميسرة: الجناح الأيسر في الجيش [المترجم].

السعري بين الذهب والأوراق النقدية الخضراء. وقد بلغ الهامش ذروته قبل معركة جيتيسبرغ حينما كان شراء ١٠٠ دولار ذهبي يتطلب ٢٨٧ دولارا ورقيا. وعلق القانون بعد أسبوعين فقط وأعيد افتتاح جيلبين من جديد.

وفي خريف ذلك العام أسست بورصة نيويورك للذهب على أيدي مجموعة من أعضاء مؤسسة وول ستريت ومنهم شابان غضا العود هما جيه بي مورغان J.P. Morgan وليفي بي مورتون Levi P. Morton (في ما بعد حاكم نيويورك ونائب الرئيس بنجامين هاريسون). وقد ضمت قاعة التداول مزولة على شكل ساعة كبيرة بذراع واحدة تشير إلى سعر الذهب الجاري. على الرغم من أنها اعتمدت معايير أشد صرامة وطبقت القوانين النافذة على نحو أفضل من جيلبين (الذي أغلق بعد مدة قصيرة) كانت بورصة نيويورك لاتزال موضعا لا يناسب أصحاب القلوب الضعيفة.

وحققت وول ستريت بصورة عامة ازدهارا غير مسبوق في سنوات الحرب الأهلية. ومع أن اندلاع الحرب أطلق موجة من الهلع والخوف كما هو شأن أي حرب عظيمة تندلع من دون مقدمات فقد اتضح سريعا أن أعمال وول ستريت - أي تداول الأوراق المالية - ستشهد نموا عظيما. ومع الزيادة الهائلة في الدين القومي بأربعين ضعفا شهدت تداولات السندات ارتفاعا كبيرا جدا بالمقابل. كما تبين أيضا أن كثيرا من الأموال التي كانت تنفقها الحكومة ستذهب إلى شركات من قبيل مصانع الحديد ومسابك الأسلحة النارية والسكك الحديد وشركات البرق والهاتف ومصانع النسيج والأحذية. وستستثمر أرباح تلك الشركات في وول ستريت التي ستوفر لها أيضا حاجتها من رؤوس الأموال.

ولم يمر وقت طويل حتى بدأ أكبر نهوض في حجم أعمال وول ستريت في التاريخ، فارتقت سريعا إلى ثانية أكبر سوق للأوراق المالية على وجه المعمورة، لا تسبقها إلا سوق لندن. وحصدت ثروات في السنوات القليلة التالية. ففي العام ١٨٦٤ حقق جي بي مورغان - ولم يتجاوز حينها السابعة والعشرين من العمر - دخلا قبل الضريبة قدره ٥٣٢٨٧ دولارا، أو ما يعادل خمسين ضعف ما يكسبه العامل الماهر في عام واحد. وكان السماسرة مشغولين على مدار الساعة مما أدى إلى ابتكار ما عرف بنضد الغداء لتوفير وجبة سريعة لهم قد لا تتوافر لهم إن هم عادوا إلى بيوتهم. وبالتأكيد لم تكن الوجبات السريعة هي الأقل شأنا بين ما ورثه البلد من حربه الأهلية.

ودأب مجلس بورصة نيويورك - الذي غير اسمه إلى بورصة نيويورك في العام ١٨٦٣ - على عقد جلستي تداول في اليوم، لكن ذلك لم يكن كافيا لتلبية حاجة الأعمال الجديدة التي تدفقت على وول ستريت. وهكذا افتتحت بورصات جديدة لتلبية فائض الأعمال، في وقت شهدت فيه أعمال التداول لحساب السماسرة الخاص زيادات هائلة. وعادت بورصة المناجم إلى نشاطها بعد انهيارها في أعقاب موجة الذعر التي عصفت في العام ١٨٥٧ - وذلك للتداول في أسهم كتلك الصادرة عن شركة «وولاه وولاه جلتش جولد ماينينغ» Woolah Woolah Gluch Gold Mining. وفي العام ١٨٦٥ افتتح مجلس النفط للتداول في أسهم الشركات الجديدة التي تنقب في حقول نفط بنسلفانيا. لقد انطلقت أهم البورصات الجديدة - في طابق سفلي كان يعرف باسم كول هول Coal Hole. وصار حجم التداول فيها على الفور يتجاوز حجم التداول في بورصة نيويورك، وفي العام ١٨٦٤ أعيدت هيكلتها تحت اسم مجلس السماسرة المفتوح Open Board of Brokers - ولم يلجأ المجلس إلى أسلوب جلسات المزاد القديمة، بل انتهج أسلوب المزاد الدائم. فكان كل سهم يتداول في ركن معين من قاعة التداول حيث خصص له مركز (*) (سمي كذلك تشبها بمركز عمود الإنارة في برود ستريت حيث تداول السماسرة curb brokers الأوراق المالية لحسابهم الخاص كلٌّ على حدة).

لقد تجاوز حجم التداول السنوي في وول ستريت - بحلول العام ١٨٦٥ - ستة مليارات دولار. وكتب جيمس ميدبيري في العام ١٨٧٠ في مؤلفه «رجال وول ستريت وأسرارها»: «كان كثير من السماسرة يكسب ما بين ثمانمائة دولار وألف دولار يوميا من العمولات»... «ودخل الناس جميعا هذا المجال. وحاصرت المكاتبَ حشودٌ من العملاء... ولم تشهد نيويورك إطلاقا مثل هذا المؤشر الكبير على ازدهار الاقتصاد. كانت المركبات مصفوفة في أرتال في شارع برودواي. وحتى باعة أرقى القبعات النسائية والخياطون وتجار الجواهر حصدوا مكاسب وفيرة في خضم هذا الازدهار. كانت مهرجانات الشارع الخامس في يوم الأحد ومهرجانات

(*) المركز: موقع في قاعة التداول يجري فيه تبادل أوراق مالية معينة حيث يقبل الاختصاصي عروض الشراء والبيع ويعلن الأسعار [المترجم].

الحديقة المركزية (سنترال بارك) في كل أيام الأسبوع مدهشة ورائعة وغير مألوفة! فلم يسبق أن كان ثمة هذا الانتشار الكبير لموائد العشاء والاستقبالات والحفلات الراقصة تلك. وقد أذهلت متاجر أنونيما Anonyma بروعة أثوابها وغنى إكسسواراتها وزيناتها. ولم يعد معرض الأناقة Vanity Fair حلما بعيد المنال».

وخلال الحرب الأهلية ارتفع وقع التصنيع في الاقتصاد الأمريكي - وكان جاريا على قدم وساق - إلى مستويات عظيمة جدا. إن الطلب غير المسبوق مما بات أكبر جيوش العالم وثاني أكبر الأساطيل البحرية في العالم بعد البحرية البريطانية قد أذكى كثيرا بطبيعته فورة في الإنتاج. وهذا ما آلت إليه أيضا التعريفات الجمركية التي رفعت إلى مستويات غير مسبوقة للمساعدة على تمويل الحرب. وبالنتيجة استطاعت الصناعة الأمريكية - وكانت لاتزال أقل كفاءة من نظيرتها البريطانية - اقتناص الأسواق، وتناقص حجم الواردات بمعدلات حادة. وفي العام ١٨٦٠ قدرت الواردات الأمريكية بقيمة ٣٥٤ مليون دولار. وبعد عامين بلغت ١٨٩ مليون دولار فقط على الرغم من النمو الاقتصادي السريع.

وعوضت الصناعات الأمريكية العجز في الواردات تماما. وفي العام ١٨٥٩ كان عدد الشركات الصناعية ١٤٠,٤٣٣ شركة في الولايات المتحدة. وارتفع هذا العدد بعد عشر سنوات إلى ٢٥٢,١٤٨ شركة. كما ارتفع الإنتاج المحلي من خطوط السكك الحديد - وهو مقياس ملائم للقوة الصناعية في القرن التاسع عشر - من ٢٠٥ آلاف طن في العام ١٨٦٠ إلى ٣٥٦ ألف طن بعد خمس سنوات (وقد بلغ الإنتاج ٦٢٠ ألف طن في العام ١٨٧٠). لكن الحرب ساعدت أيضا على تحفيز الصناعات الأقل شأنا في الاقتصاد الأمريكي. لقد لاقت العملية التي حصل على براءة اختراعها جيل بوردين Gail Borden لتعليب الحليب المكثف، في العام ١٨٥٦، زيادة كبيرة في الطلب. وقد ساعد هذا على رواج صناعة تعليب الغذاء برمتها.

وقد أدى نقص اليد العاملة بسبب التحاق كثير من الرجال بالجيش - مع ذلك - إلى المزيد من الابتكارات الميكانيكية التي فاقت الحد المألوف، والتي حرضتها هجرة الأيدي العاملة الأوروبية، حيث تجاوز عدد المهاجرين ثمانمائة ألف شخص في سنوات الحرب.

وشهد الجنوب أيضا نموا في الصناعة - بسبب الحرب - لكنه جاء من قاعدة صناعية محدودة، وفي ظل قيود ومعوقات كثيرة. كان مصنع الحديد المشغل بكامل طاقته الإنتاجية في الجنوب هو ورشات حديد تريدغار Tredgar Iron Works قرب ريتشموند، وقد ساعد هذا المصنع كثيرا على زيادة الإنتاج. كان يشغل ٧٠٠ عامل في العام ١٨٦١ و٢٥٠٠ مع حلول يناير ١٨٦٣. لكنه لم ينتج أكثر من ثلث العرض من تماسيح الحديد اللازمة للوصول به إلى طاقته الإنتاجية الكاملة، مع أن ألاباما كانت منتجا رئيسيا لفلز الحديد.

ومع ذلك، فقد أنشئت مسبكة لصناعة المدافع في ماكون بجورجيا إلى جانب عدد من مسابك البرونز هنا وهناك. وقد بنت ولايات الجنوب الانفصالية (الكونفدرالية) أكبر مصانع البارود في أمريكا الشمالية - ويقع في أوغوستا بجورجيا. واستطاع الجنوب إمداد قواته بالمؤن والعتاد من دون انقطاع، وحقق لنفسه كفاءة خاصة في صناعة الأسلحة الصغيرة. وقد كتب جوشيا جورجاس - الذي رأس مكتب القانون الكونفدرالي - في مذكراته للعام ١٨٦٣، وهو يملأه شعور بالفخر والاعتزاز: «وحيث إننا لم نكن قبل سنوات ثلاث نصنع البنادق أو المسدسات أو السيوف الضالعة - ولا الطلقات أو القذائف - ولا حتى رطلا واحدا من البارود - فإننا اليوم نصنع كل ذلك بكميات تلبي حاجة جيوشنا الجرارة». وعندما استسلم الجنرال لي في أبوماتوكس وكانت قواته قد استنفدت طعامها، وأوشكت على مجاعة، فقد ظل بحوزتها نحو خمس وسبعين طلقة من الذخيرة لكل مقاتل وعدد كاف من قذائف المدفعية.

ووضعت بحرية الجنوب خططا لبناء ١٥٠ سفينة. وبالطبع لم تحقق ما خططت له. لكن بناء نحو ٥٠ سفينة - ومنها ٢١ مدرعة - لم يكن بالإنجاز اليسير في ظل الظروف السائدة آنذاك. ولم يكن أثرها ضئيلا في ما تمخضت عنه الحرب وفي مستقبل الاقتصاد الأمريكي.

وجابت مراكب القرصنة الفدرالية raider - وبعضها مصنوع في بريطانيا - مثل المركب الأسطوري سي إس إس ألاباما CSS Alabama - البحار للسطو على سفن الاتحاد. وهكذا سارع ملاك السفن الأمريكيون إلى إنزال أعلام مراكبهم ورفعوا العلم البريطاني للحيلولة دون اختطافها، لكن كثيرا من هذه المراكب لم يعد من رحلته.

لقد كانت الولايات المتحدة قوة بحرية عظمى منذ أول عهد الاستيطان، ولم يتفوق عليها في معظم تلك الفترة إلا بريطانيا نفسها. لكن الحرب الأهلية عجلت بوقوع انخفاض طويل الأجل في حركة الشحن المارة عبر المياه الامريكية. ولم يتعاف الأسطول التجاري من أثر ذلك. وفي العام ١٨٦٠ ومن أصل ٨,٢٧٥ مليون من الشحنات التي عبرت الموانئ الأمريكية ذلك العام، كان ٥,٩٢١ مليون طن - أو أكثر من ٧١ في المائة - عائدة إلى أمريكيين. ومع حلول العام ١٨٩٠ كان ٢٢ في المائة من هذه الشحنات تعود إلى أمريكيين. أما أكبر ضحايا الحرب الأهلية فكانت أول الصناعات الأمريكية الكبرى.

إذ على الرغم من عجائب التطور الصناعي التي حققها الجنوب في خلال الحرب، فقد دمرت هذه الحرب في نهاية المطاف كل صناعاته ومعها كثير مما تبقى من اقتصاده. وفقدت السندات والنقود الورقية التي صدرت عن الولايات الكونفدرالية (الجنوبية) وحكومات الولايات قيمتها، وتلاشت معها الأموال السائلة في المنطقة. لقد تقوضت زراعة الجنوب - وكانت روح اقتصاده ودعامته الأساسية - عندما هجر الكثير من اليد العاملة المستعبدة الحقول حالما أمكن لها ذلك. وقد فسد محصول القطن في المخازن لتعذر تصديره بسبب الحظر الذي فرضه الشمال (على الرغم من أن الكثير هرب سرا إلى الخارج لتوفير المادة الأولية لمصانع نيو إنغلاند).

ومع نهاية الحرب وظاهرة الرق، كان لا بد من اعتماد نظام جديد للزراعة في مناطق الجنوب. فقد امتلك الذين كانوا في عداد العبيد سابقا زمام السيطرة على قوة عملهم لكنهم أعوزتهم الأرض والمعدات والخبرة في التعامل مع الاقتصاد الحر. وحافظ ملاك العبيد السابقون على الكثير من أملاكهم في صورة الموجودات الرأسمالية اللازمة لإنتاج المحاصيل - كالأراضي ومحالج القطن لكنهم افتقروا إلى المال اللازم لسداد أجور عمال المزارع.

وجرب عدد من الأنظمة، لكن لم يمض وقت طويل حتى ظهر نظام للمغارسة sharecropping كان يدفع بموجبه للعمال حصة من المحصول نفسه، وذلك في أقاصي الجنوب (ولم يكن هذا النظام معروفا في كل

أنحاء البلاد الأخرى تقريبا)، لكنه سيهيمن على زراعة الجنوب حتى الحرب العالمية الثانية. لكنها لم تستثن الأشكال الأخرى من الأنظمة الزراعية، ولم تقتصر المغارسة على العمال الزنوج. فقد عمل كثير من أسر البيض الفقيرة في المغارسة، وكانت ٢٥ في المائة من عائلات السود العاملة في الزراعة تملك الأرض التي عملت بها العام ١٨٨٠، وهذا يعد إنجازا بارزا، خصوصا أنه لم تنقض أكثر من خمس عشرة سنة على إبطال الرق آنذاك.

لكن الجنوب حافظ على السمات الأساسية لما يدعى اليوم ببلدان العالم الثالث: ملكية وسائل الإنتاج من قبل نخبة صغيرة تتمتع بالامتيازات، والفقر المدقع والعمل المضني لأغلبية السكان، واقتصاد يقوم على الزراعة والصناعة الاستخراجية بدل التصنيع والخدمات. الأسوأ من ذلك، أن العنصرية البغيضة - على الرغم من أن إلغاء الرقيق كان أكبر إنجازات الحرب الأهلية - التي جسدتها ظاهرة الرق التي لم تنحسر. ومع نهاية إعادة الإعمار، أعاد البيض الجنوبيون التأكيد على السيطرة السياسية. وأصبح السود بمعظمهم مهمشين طوال قرن من الزمن تقريبا. لقد نفرت العلاقات الوطيدة - ولكن غير المستقرة - بين الأعراق المستقرة في الجنوب المستحدثين من غير الجنوبيين من الانتقال إلى المنطقة للإفادة من الميزات التنافسية المتوافرة مثل انخفاض تكاليف المعيشة ورخص الأيدي العاملة. وفي هذه الأثناء، كانت دائما ذروة هجرة من أبناء الجنوب الموهوبين والطامحين إلى الشمال بحثا عن الفرص العديدة المتاحة هناك. وبعد ثمانين سنة من فشله الذريع في تحقيق الاستقلال سيظل الجنوب بلدا من بلدان العالم الثالث داخل بلد سيرتقي إلى مرتبة أكثر اقتصادات العالم الأول وأكثرها ديناميكية في العالم.

ومن المفارقة أن المعركة الفاصلة التي تجسدت في الحرب الأهلية، بكل تكاليفها أرواحا وأموالا هي التي ولدت هذه النزعة الديناميكية الجديدة. إن اتساع نطاق الصراع أطلق شعورا من الفخر العظيم والعميق في ما نجحت الحرب في إنقاذه، أي الاتحاد الأمريكي. فقد حولت الحرب الأهلية الولايات المتحدة (وهي عبارة صيغت لغويا - قبل الحرب - في صيغة الجمع) من

مجموعة من الولايات المترابطة إلى أمة ستحمل اسما بصيغة المفرد. إن شعار الأمة القديم «الكثرة تتحد في الفرد» قد تحقق على أرض الواقع، ولكن بتكلفة بلغت نصف مليون قتيل. ومن بين الدول العظمى اليوم، يبقى في اليابان وحدها - وهي المتجانسة إثنيا ليس إلا - العدد الأقل من القوى المغردة خارج السرب centrifugal قيد النشاط في كيانها السياسي.

لقد استشعر سامون بي تشيس الموقف الجديد مبكرا في العام ١٨٦٣، فكتب في ذلك العام: «لقد بدأنا من دون رأسمال، وإذا كان علينا أن نخسر القسم الأكبر منه قبل أن تضع هذه الحرب أوزارها، فإن العمل labor سيعيده كرة أخرى، وبزخم لم نعهده بيننا من قبل».

إن حقيقة أن الحرب قد مولت بموارد محلية وبمبالغ طائلة، قد أثبتت للمواطن درجة القوة والثراء التي وصلت إليها الأمة. وقد ذكر عضو الكونغرس جدلوف إس أورث أمام حشد من الحضور في لافاييت إنديانا في العام ١٨٦٤ أن أمريكا «هي اليوم أقوى الأمم على ظهر الكوكب. وقد كانت هذه الحرب السبيل إلى شحذ الموارد والقدرات إلى درجة لم يجل بخاطركم من قبل أنها ملك أيمانكم».

وقد علم الشعب أن ذلك بات ملك يمينه. ومع نهاية الحرب الأهلية - عندما تتقلص القوات العسكرية سريعا ولا تبقى منها إلا أعداد ضئيلة - فإن الشعب في العقود الثلاثة المقبلة سيسخر تلك الموارد والقدرات ليذهل العالم.

11

الرأسمالية الضارية

في نصف القرن ما بين نهاية الحرب الأهلية وبداية الحرب العالمية الأولى في أوروبا، طرأت تغيرات أشد وقعا على الاقتصاد الأمريكي الذي تسارعت معدلات نموه وزاد تنوعا لم يحققه في الفترات الخمسينية (*) من تاريخ البلاد.

وفي العام ١٨٦٥ كان البلد لايزال يهيمن عليه الطابع الزراعي، على الرغم من أنه اكتسب مقومات القوة الصناعية الكبرى قبل ذلك التاريخ. ولم يدرج آنذاك أي مشروع صناعي في بورصة نيويورك. وفي مطلع القرن العشرين - أي بعد جيل كامل - كان لدى الولايات المتحدة أكبر وأحدث اقتصاد صناعي على وجه الأرض، اقتصاد قائم على شركات عملاقة لم تدر في خلد أحد العام ١٨٦٥، لقد أصبح البلد - وهو مستورد لرأس المال منذ نشوئه - قوة مالية عالمية أيضا، تضاهي بريطانيا العظمى.

لقد ارتفع الإنتاج الزراعي أيضا بمستويات مرتفعة - مع أنه لم يعد يحتل مكان المركز في الاقتصاد الأمريكي - وذلك مع تدفق المزارعين

«لم يسبق لأي مجتمع في التاريخ أن وجد نفسه في حاجة ماسة إلى السيطرة على اقتصاد مؤسس على قاعدة صناعية عالية الديناميكية في أمة تعتبر من الناحية الدستورية جمهورية اتحادية ذات صلاحيات محدودة»

المؤلف

(*) أي كل نصف قرن [المترجم].

ومربي الماشية إلى السهول العظيمة Great Plains عن طريق السكك الحديد التي مدت عبر هذه السهول في تلك السنوات. ومع حلول العام ١٨٩٠ أعلن مكتب الإحصاء أن منطقة التخوم - وهي سمة ميزت الواقع الجغرافي السياسي للولايات المتحدة - لم يعد لها وجود. كانت لاتزال ثمة أراض كثيرة غير مأهولة، لكنها رقع متناثرة ولم يبق ثمة خط واضح عبر القارة يفصل بين نهاية المدينة وبداية البرية التي كانت ذات يوم بلا حدود. لقد أصبحت الولايات المتحدة حينذاك أمة قارية في واقعها الجغرافي السياسي ومن المنظور الجغرافي البحت.

إن الحاجة إلى إيجاد قواعد ومؤسسات جديدة تساعد على حفز هذا الاقتصاد الجديد وازدهاره - ولضمان توزيع ثماره ونتائجه بالعدل بين كل قطاعات المجتمع - ستهيمن على السياسة الداخلية الأمريكية على امتداد القرن المقبل، تماما كما هيمن الحفاظ على الاتحاد ومسألة العبودية على السياسة الداخلية في فترة ما قبل الحرب. إن كثيرا من الوسائل التي اعتمدت للسيطرة على الاقتصاد الجديد في تلك الفترة ستأتي من خلال العمل الحكومي والتشريعي، وخصوصا في العقود الأخيرة، لكن كثيرا منها سينبثق - في الواقع - من القطاع الخاص مع سعي أرباب المحاماة والصيرفة والسماسرة وعمال السكك الحديد ورؤساء الاتحادات العمالية والصناعيين إلى تعزيز مصالحهم الشخصية على الأجل الطويل، التي كانت - ولا ريب - غير متطابقة بعضها مع بعض.

كان المفكرون منخرطين في الجدل الدائر حول السياسة الاقتصادية وقواعد اللعبة في أواخر القرن التاسع عشر، ولم يكن لهؤلاء من قبل أي دور يتجاوز النظرية الاقتصادية المجردة. وقد سعوا أحيانا إلى الحديث بلسان المجتمع بدلا من المصالح الشخصية لفئة بعينها. لكنهم تحدثوا - وبالطبع لا مهرب من ذلك - بلسان مصالحهم الخاصة مع أنه كان يغلب عليهم سيماء غير المدرك لهذه المصالح. وبقي البعض من أمثال كارل ماركس وهنري جورج أصحاب نظرية (منظرين)، لكنهم نالوا شعبية كبيرة (لقد كان هنري جورج - مع ذلك، وكان يضطلع بدور الإصلاحي- قاب قوسين من انتخابه عمدة لنيويورك في العام ١٨٨٦، وانتهى في مركز متقدم على المرشح

الجمهوري ثيودور روزفلت). وآخرون من أمثال تشارلز فرانسيس آدامز وشقيقه هنري كانوا أساسا في فئة الكتاب والصحافيين. ولم يكن لكثير من هؤلاء المفكرين - مع ذلك - إلا معرفة ضحلة بالعالم الاقتصادي الحقيقي الذي كانوا يسعون إلى التأثير فيه.

بموجز القول، كان ذلك صورة نموذجية عن العملية الديموقراطية العشوائية ولكن - وكما هي حال الصيرورات الديموقراطية - ظهر أثرها على الأجل الطويل. إذ لم يسبق لأي مجتمع في التاريخ أن وجد نفسه في حاجة ماسة إلى السيطرة على اقتصاد مؤسس على قاعدة صناعية عالية الديناميكية في أمة تعتبر من الناحية الدستورية جمهورية اتحادية ذات صلاحيات محدودة. وقد عرفت الولايات المتحدة كيف تفعل ذلك بالاستفادة - من دون إدراك منها - من الأفكار العظيمة للآباء المؤسسين؛ فالإنسان ليس كالملائكة، فثمة مصالح شخصية تقوده وتحركه. ويمكن الإفادة من المصلحة الشخصية في تحقيق المصلحة العامة عبر نظام مترابط من تقسيم السلطات. إن الاقتصاد الأمريكي - مع أنه كان ينهك في فترات الكساد الشديد أحيانا - سيحقق ازدهارا هائلا - على الأجل الطويل - في السنوات المائة والأربعين التالية؛ وذلك تحديدا لأن الأمة الأمريكية خرجت بنظام «مراجعة وموازنة» عالي الفاعلية لتنظيم الاقتصاد في العقود التي تلت الحرب الأهلية.

وبعد الحرب مباشرة، لم يغلب شيء على السياسة الأمريكية - وبالتالي على الاقتصاد الأمريكي- بقدر الفساد. فلم تكن ثمة شرطة ساهرة على تطبيق النظام، وكانت الرأسمالية بحالتها الضارية قد كشرت عن أنيابها red in tooth and claw، وكانت أحيانا مصدر بهجة وتسلية على الأقل بالنسبة إلى أولئك الذين لم يكونوا منخرطين فيها على نحو مباشر، لكنها لم تكن أسلوبا ناجعا لإدارة الاقتصاد. فالرأسمالية إن لم تصحبها ضوابط وجهات رقابية تفقد استقرارها بطبيعتها، إذ يعطي الأفراد مصالحهم الشخصية قصيرة الأجل أولوية على مصالح النظام العام. وتكون النتيجة حالة من الفوضى والاضطراب أو البلوتوقراطية Plutocracy (حكومة الأثرياء). وكما بين هربرت هوفر فإن : «مشكلة الرأسمالية هي الرأسماليون أنفسهم، إذ لا حدود لجشعهم».

ولم يتجسد هذا الفساد في منطقة ما بقدر ما كان في نيويورك، خصوصا في وول ستريت. فقبل الحرب الأهلية كانت السوق المالية صغيرة إلى درجة ألغت الحاجة إلى الضوابط الرسمية، فالأطراف المختلفة كان يراقب بعضها بعضا. وفي زمن لم يعرف الخديعة والاحتيال الصريحين العلنيين إلا بأدنى صورهما، كانت أطراف اللعبة في معظمها من المحترفين الذين أدركوا تماما ما هم مقدمون عليه. لكن الحال تغيرت مع سيل الأوراق المالية الصادرة نتيجة الحرب والزيادة التي نشأت عن ذلك في عدد المتداولين بها.

لكن لم تكن ثمة آلية لممارسة الرقابة، ولم يكن هناك اعتقاد بأن للحكومة الفدرالية أي دور في تنظيم عمل الأسواق آنذاك، وأصبحت حكومات الولايات والمدن مراتع للفساد. لقد كتب جورج تمبلتون سترونغ - في العام ١٨٥٧- في مذكراته وقد ملأه القنوط: «فلتتبارك السماء على كل نعمائها، لقد علق المجلس التشريعي لنيويورك». وبعد ذلك بسنوات قليلة كتب هوراس جريلي في «نيويورك تريبيون» أنه كان متعذرا «أن ينعقد أي جهاز آخر مهما بلغت درجة إهماله - وليس فقط فاسدا، بل صفيق - في قاعتنا التشريعية في السنوات العشر المقبلة».

وكان جريلي مخطئا. ففي العام ١٨٦٨ أقر المجلس التشريعي في ولاية نيويورك بالفعل قانونا قضى بمشروعية الرشوة. ووفقا لنص القانون فإنه: «لا يجوز تجريم الرشوة بموجب هذا القانون بناء على شهادة الطرف المعتدى عليه، ما لم يؤيد هذا الدليل في أركانه المادية بدليل آخر». وقد عنى ذلك - في ذاك العصر ما قبل الإلكتروني - أنه مادام الموظف قبض الرشوة سرا ونقدا فلا سبيل إلى إدانته».

ولم تكن محاكم الولاية في حال أفضل من المجلس التشريعي. فقد كان انتخاب القضاة في ولاية نيويورك يتم منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، عندما تبنت الولايات دستورا طغت عليه أفكار جاكسون. وهذا ما جعلهم يعتمدون في عملهم على الأجهزة السياسية، تماما كحالهم اليوم. وكانت النتائج متوقعة. وكتب جورج تمبلتون سترونغ - وهو محام ناجح جدا - في مذكراته: «إن المحكمة العليا هي بالوعتنا الكبرى، أما المحامون فهم جرذانها». وفي العام ١٨٦٨ كتبت المجلة الإنجليزية الشعبية فريزر

مـاغـازين Fraser’s Magazine أن «ثمـة عـادة في نيـويورك بين المتقـاضين (أطراف الدعـوى) - لا تجـدها في أي مـدينة أخـرى - وهي أنهم كـانوا يأملون توكيل القضـاة كما كانوا يوكلون المحـامين». ولم يكن ذلك ينطبق في أي مكان آخر بقدر ما ينطبق على ما أصبح يعرف في وول ستريت بحروب إري Erie، أي الصراع على خط حديد إري.

لقد كان لخط حديد إري تاريخ حافل بالتناقضات بالمقارنة مع سابقاته من خطوط السكك الحديد الأمريكية. فقد رُخص بموجب صفقة سياسية، وكانت الغاية منه أساسا أن يكون طريقا رئيسة trunk line عظيمة. ولتأمين الدعم السياسي لمشروع قنال إري من «الطبقة الجنوبية» للأقاليم التي تقع على طول الحدود مع بنسلفانيا، فقد وعدوا «بمعبر» خاص بهم. وكان خط السكة الحديد الذي رُخص في العـام ١٨٣٢ هو ذلك المعبـر. وقد عـملت القـوى السيـاسيـة على النأي بخط إري عن بوفـالو، وهي التـخم الغـربي الطبـيعي للخط، حيث إنه كـان ينافس عـمل القنال، لمروره من نيـوجيـرسي منتهيا عند نهر هدسون قـادما من مـدينة نيويورك فـقط، فقـد كان هذا التخم الشرقي الطبيعي لهذا الخط. وعوضـا عن ذلك، فقد كانت النتيجة أطول خط سكك حديد في العالم، يمر عبر مدينة صغيرة هي دنكيرك في نيـويورك على شـاطئ بحيـرة إري وصـولا إلى مـدينة صـغيـرة أيضـا هي بيرمونت في نيويورك على نهر هدسون شمـالي حدود ولاية نيـوجيـرسي، بطول ٤٥١ ميلا.

لقـد انتهى خط السكة الحديد إلى الإفـلاس خلال مـرحلة إنشـائه التي استمرت سبع عشـرة سنة، وكان وقت انتهائه ذا هيكل رأسمالي متطور قوامه الأسهم العادية والأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل. كانت تلك الأوراق المالية خيارا مضاربيا مفضلا في وول ستريت، خصوصا بالنسبة إلى مضارب اسـمه دانييل درو، الذي كان أيضـا بين فتـرة وأخـرى أمينا لخـزانة سكة حديد إري وعضوا في مجلس إدارتها.

كـان درو من أبـرز أعـلام وول سـتريت فـي تاريخهـا. لقـد استهل حيـاته المهنيـة - وهو غـيـر المتـعلم، الذي كـان مـخلصـا لعـمله فطنا فيـه - تاجـرا للماشـية، يبيعها في سوق الماشيـة بنيويورك. وتحول على الفور إلى التداول في وول سـتريت والعمل فـي المراكب البخـارية. وفي ستينيات القرن التاسع

عشر أصاب ثراء كبيرا قدر ذات مرة - على الأقل وفق تقديراته الخاصة - بستة عشر مليون دولار. وأسس ما بات يعرف اليوم بجامعة درو، وأنفق على تشييد عدد من الكنائس. لكنه عندما كان لا يذكر الله كان يبذل وبحماسة لا تنقطع كل حيلة ممكنة في وول ستريت - وبعضها ابتكره بنفسه - لتجريد المضاربين المتهورين من أموالهم. ولم يحب درو - الذي كان يكنى «زعيم المضاربة» - أكثر من المضاربة في الأوراق المالية الصادرة على خط سكة حديد إري.

لقد كان هذا الخط، على الرغم من مشكلاته المالية المزمنة - انتهى إلى الإفلاس للمرة الثانية في العام ١٨٥٩ - مشروعا هائلا، عمل فيه ذلك العام أربعة آلاف وأربعمائة عامل وآلاف المركبات، وحقق عوائد بملايين الدولارات. وكانت إمكاناته الاقتصادية كبيرة. وبفضل مقعده في المجلس كان درو قادرا على الوصول إلى معلومات خاصة أفاد منها من دون وازع من ضمير، كما فعل أشياعه من كبار المضاربين. وكانت النتيجة كما ترويها قصيدة غنائية ترددت في بورصة وول ستريت:

قال دانييل إلى أعلى - وارتفع إري إلى الأعلى..

قال دانييل إلى أسفل - ونزل إري إلى الأسفل..

وقال دانييل فليتذبذب - فترنح إري في كلا الاتجاهين..

طالما كان عمل السكك الحديد عملا رابحا؛ لأن تكاليفه الثابتة مرتفعة جدا، وهي تظل قائمة إن تحسنت ظروف العمل أو ساءت. ولهذا السبب فإن الحصة السوقية تعد أمرا حاسما لربحية خطوط السكك الحديد في جو تسوده المنافسة، حيث إن كل راكب أو طن إضافي يزيد الدخل من دون أن ترتب عليه نفقات تذكر. وبسبب الحاجة إلى تحقيق حصة سوقية، فقد كانت الحروب السعرية شائعة بين خطوط السكك الحديد المتنافسة في القرن التاسع عشر (وهي شائعة اليوم بين الخطوط الجوية للأسباب ذاتها تماما).

لكن ثمة حدودا طبيعية لهذه الحروب السعرية، حيث تتحول تخفيضات الأسعار من دون مستوى معين إلى ما يشبه «الانتحار الاقتصادي». ومع ذلك فلم يكن مجلس إدارة خط إري مهتما كثيرا بهذه المسائل الهامشية الاستراتيجية كالربحية أو القدرة على الاستمرار والنمو. إذ كان مهتما كثيرا

بالأرباح التجارية قصيرة الأجل التي تتحقق في وول ستريت، وهذا ما جعل خط إري الورقة الرابحة wild card في قطاع السكك الحديد في نيويورك (ودعت تشارلز فرانسيس إلى تسميته «المرأة الفاسقة في وول ستريت»). وأراد كورنيليوس فاندربيلت – وهو شخصية ذات نفوذ متصاعد في تلك السوق – أن يفعل شيئا ما حيالها.

لقد ترك فاندربيلت عمله لدى توماس جيبونز في العام ١٨٢٩، وبدأ عمله الخاص في مجال المراكب البخارية. وأضحى بعد فترة وجيزة أكبر ملاك السفن في أمريكا، وفي العام ١٨٣٧ كانت صحيفة جورنال أوف كوميرس أول من استخدم اللقب الفخري الذي دخل فيه التاريخ: عميد البحار (الكومودور). كان أسلوب عمل الكومودور هو البساطة بعينها: ١ – إدارة المؤسسة بأعلى قدر من الكفاءة وأقل مستوى ممكن من التكاليف. ٢ – المنافسة السعرية الضارية لتدمير المنافس أو إخراجه من السوق أو رشوته للخروج من المنافسة. ٣ – الالتزام بما يبرمه من اتفاقيات وعقود. لقد كتب عنه ماثيو هيل سميث – وهو محام وكاهن أبرشي – في العام ١٨٧٠ أن «كلام الكومودور موثوق كعقوده، عندما كان يصدر عنه بملء إرادته. كما أنه حريص في المقابل على تنفيذ أي وعد يصدر عنه».

كان فاندربيلت راغبا في قبول مبلغ ما يثنيه عن المنافسة في أحد خطوط السكك الحديد؛ لأن المراكب البخارية – على عكس السكك الحديد – يمكن أن تشغل حيثما وجد الماء الكافي لتعوم فيه. فإن حصل على المال الذي يحمله على مغادرة نهر هدسون مثلا فإن ذلك يسهل كثيرا المنافسة على طريق لونغ آيلاند ساوند أو طريق نيويورك – فيلادلفيا. لكن البعض لم يدرك ذلك. كانت «نيويورك تايمز» في صفحتها الافتتاحية في خمسينيات القرن التاسع عشر أول من استخدم الصورة – إن لم تكن الكلمة أيضا – التي يظهر فيها النبلاء اللصوص في القرون الوسطى، وذلك في نقد تكتيكات فاندربيلت. ويعرف عن النبلاء اللصوص أنهم عاشوا على ضفاف نهر الرين، وفرضوا على العابرين إلى قلاعهم رسم عبور يضمن لهم المرور بسلام. (وسواء كان هؤلاء حقيقة واقعة أو كانوا من نسج خيال القرن التاسع عشر، فهذه مسألة أخرى).

لقد كان فرض رسوم العبور لقاء تسهيل حركة العابرين – بالطبع – ابتزازا واضحا؛ لأن ذلك لا يقوم أساسا على تبادل الثروة. لكن فاندربيلت لم يكن يصنع شيئا من هذا القبيل. ففي العام ١٨٥٩ عرضت صحيفة «هاربر ويكلي» – وهي أقل اهتماما بالأحداث الاقتصادية من «التايمز» – تفسيرا لذلك. فقد كتبت «كان ذلك هو النزعة السائدة، أن ينظر إلى تلك المنافسات على أنها محاولات من جانبه لابتزاز المشاريع الناجحة. فليس عدلا أن يقرر المرء دوافع جاره في اتخاذ عمل ما، إذا كان العمل في حد ذاته مشروعا وقانونيا. ولا بد من الحكم على العمل بنتائجه. وقد كانت النتائج إنشاء فاندربيلت خطوط سكك حديد منافسة التخفيض الدائم لأجور النقل. وكانت الأسعار كلما مد «خط حديد منافس» تتراجع على الفور، وبغض النظر عن نتيجة المنافسة، سواء انتهت بإخراج المنافسين – كما كانت الحال دائما – أو الخضوع لهم، فإن الأسعار ما كانت تعاد إلى سابق عهدها. إن هذه النعمة العظيمة – ألا وهي السفر الرخيص – إنما يدين بها الناس والمجتمع في المقام الأول إلى كورنيليوس فاندربيلت». وستعتنق «التايمز» نفسها وجهة النظر هذه عن الكومودور.

إن عبارة «النبلاء اللصوص» إنما جاءت في الأصل لتعني الأشخاص – الذين كان فاندربيلت في طليعتهم – الذين أقاموا إمبراطوريات عظيمة في حقول الصناعة والنقل في الاقتصاد الأمريكي أواخر القرن التاسع عشر. صحيح أن هؤلاء الرجال كانوا عتاة مخادعين منساقين وراء تعظيم الذات (وفي المقابل كان ثمة رجال شرفاء أيضا حرصوا، وقد غلب عليهم الشك، على أن يبقوا رهنا للقوانين حتى إن كانت قاصرة)، إذ لم يحصل أي منهم على الثروة من الآخرين لقاء جهد بذله. وقد أنشأوا كلهم مشاريع عملاقة كانت مصدرا للثروة. ومع ذلك كله، فإن تلك العبارة «النبلاء اللصوص» مقدر لها ألا تبقى قيد الاستعمال والتداول.

وشرع فاندربيلت في مطلع ستينيات القرن التاسع عشر في التحول إلى السكك الحديد، وهي تقنية طالما حمل مقتا لها على الدوام، إذ أوشك على الموت في واحدة من أولى حوادث السكك

الحديد في هذه البلاد. لقد اشترى حصة مسيطرة في خط حديد نيويورك وهارليم وسكة حديد نهر هدسون، وكانا خطي السكك الحديد الوحيدين الموصلين مباشرة إلى جزيرة مانهاتن. وعندما تعرضت حصصه في هذين الخطين إلى هجمات المضاربين في وول ستريت في العام ١٨٦٣ ومنهم دانييل درو نفسه، أثبت فاندربيلت على الفور أنه السيد المطلق في لعبة وول ستريت، فأحرج المضاربين في هارليم مرتين، والمضاربين في هدسون مرة واحدة في غضون أسابيع فقط، وجنى الملايين وحقق لنفسه سمعة ما نالها رجل قبله في وول ستريت منذ ذلك الحين. وقد تحدث عنه أحد الصحافيين البريطانيين في تلك الأيام قائلا: «أسد غايتوليان بين ضباع الصحراء وثعالبها».

ودعي فاندربيلت في العام ١٨٦٧ إلى قبول منصب رئيس شركة خط نيويورك سنترال فسعى على الفور إلى دمجه في خط سكة حديد نهر هدسون الذي يملكه، وكانت النتيجة ولادة خط جديد يمتد على طول الطريق بين مدينة نيويورك وبوفالو، وينافس بصورة مباشرة خط سكة حديد إري. ولم يشك فاندربيلت إطلاقا في قدرته على كسب المنافسة. لكنه أراد أن يشغل خط إري على أساس تجاري بحيث يسر لكلا الخطين تحقيق الربح بناء على اتفاق بتقاسم الركاب (ولم يكن في هذا ما ينافي القانون آنذاك، مع أنه يعد اليوم اندماجا معيقا للتجارة).

ولقد كان مصمما على إخراج درو من المجلس في انتخابات الثامن من أكتوبر ١٨٦٧ والسعي إلى انتخاب مؤيديه بدلا منه. ومضى درو - وهو صديق ومنافس قديم منذ عهد المراكب البخارية - إلى لقاء الكومودور، وتعهد بأن يضبط نفسه وبأن يعمل أيضا لتحقيق مصالح فاندربيلت. وأبدى فاندربيلت ليونة بعد ذلك، ولم يحفظ درو منصبه في المجلس فقط ولكنه عين أيضا أمين خزانة لخط إري من جديد، وهو منصب لم يشغله منذ منتصف خمسينيات القرن التاسع عشر. كما انتخب لعضوية المجلس اثنان من الوافدين الجدد على وول ستريت: جاي جولد وجيم مينسك.

وسرعان ما أخلف درو وعوده لفاندربيلت بأن شكل مجموعة مضاربة بغية دفع سعر سهم خط إري إلى الارتفاع. وحين طلب فاندربيلت إلى المجلس الموافقة على تقاسم ركاب مدينة نيويورك بين خط إري وخط نيويورك سنترال وخط بنسلفانيا، رفض مجلس إري ولم يوافق عليه إلا فرانك ورك، رجل الكومودور في المجلس.

واعترض فاندربيلت على ذلك وقرر أن يرد. وإذا كان غير قادر على التأثير في المجلس لحمل أعضائه على التصرف بروح رجل الأعمال، فإنه سيلجأ إلى ما أسماه تشارلز فرانسيس آدامز «القوة الضاربة لملايينه» لشراء حصة مسيطرة في خط إري. كان عدد الأسهم العادية الصادرة على خط إري رسميا ٢٥١,٠٥٠ سهما. لكن درو وضع يده على ٢٨ ألف سهم غير مطروح في التداول، كان يحوزها ضمانا على أحد القروض، كما كان ممكنا أيضا تحويل بعض إصدارات سندات خط إري إلى أسهم عادية. وكان درو - بوصفه أمين خزانة - في مركز مثالي يخوله إصدار المزيد من السندات القابلة للتحويل، وتحويلها وفق مقتضيات الضرورة للحيلولة دون أن يكسب فاندربيلت السيطرة بشراء معظم الأسهم العادية.

ومضى فاندربيلت إلى القاضي جورج جي برنارد الذي نعته أحد معاصريه بالقول «محارب شجاع قل مثيله بين معارف فاندربيلت الخلص». وأصدر برنارد على الفور أمرا قضائيا يحظر على دانييل درو، بوصفه أمين خزانة، تحويل السندات إلى أسهم، وأن يكف شخصيا عن بيع الأسهم التي بحوزته. واعتقد الكومودور أن الوضع بات تحت السيطرة فأمر سماسرته بالتوجه إلى السوق وشراء أسهم خط إري المعروضة هناك.

لكن درو نجح في إقناع أحد معارفه من القضاة - واسمه جيلبرت ويقيم في بروكلين - بإصدار أمر قضائي يسمح بتحويل السندات إلى أسهم وفق الطلب. وبوصفه سمسارا، فقد وضح أي سي ستيدمان الموقف بقوله: «بما أن برنارد حظر تحويل السندات إلى أسهم، وحظر جيلبرت الامتناع عن هذا التحويل فلا يلومهما أن فعلا ما طاب لهما إلا موارب».

وفي غضون أيام قلائل، أصدر خط إري سندات حولت إلى مائة ألف سهم جديد وطرحت في السوق. وتعهد جيم فيسك قائلا: «إذا لم تتعطل هذه المطبعة.. فلتنزل بي اللعنات إن لم أعط هذا النذل العجوز كل ما يبتغيه من شركة إري».

وعندما تبين لفاندربيلت أن مجلس إري كان يطبع أسهما جديدة بالمعدل نفسه الذي يشتريها به سماسرته، عاد إلى القاضي برنارد وحمله على إصدار مذكرات اعتقال. وأرسل الشريف لجلب أعضاء مجلس إري. أما مجلس إري الذي تناهى إلى علمه نبأ هذا الاعتقال الوشيك، فقد فر هاربا.

ووصف ويليام ورثينغتون فولر - وهو سمسار ألف كتابا عن وول ستريت في العام ١٨٧٠، كان من أكثر الكتب مبيعا - بقوله: «لاحظ شرطي في أثناء مناوبته مجموعة من الرجال المتأنقين الذين تبدو عليهم مع ذلك أمارات الروع، محملين برزم من الأوراق المالية الخضراء ودفاتر الحسابات ورزم من الأوراق المضمومة بشرائط حمراء، يندفعون وعليهم سيما الاندفاع والاضطراب، من مبنى خط إري. ولأنه ارتاب في الأمر، واعتقد أن أولئك الأشخاص قد يكونون لصوصا تجرأوا على السرقة في رابعة النهار، فقد اقترب منهم ليتبين خطأ اعتقاده. فقد كانوا أعضاء اللجنة التنفيذية لشركة إري هاربين من نقمة الكومودور محملين بغنائم آخر حملاتهم». وكذلك كانوا. فقد حشوا سبعة ملايين من أموال الكومودور في خرج سفر وهربوا سريعا إلى نيوجيرسي حيث كانوا آمنين بعيدا عن متناول قوانين نيويورك.

وانتقلت الأحداث بعد ذلك إلى ألباني، حيث حاول كل طرف رشوة أعضاء المجالس التشريعية «الذين تدفقوا على ألباني كالعجول المحتشدة في سوق الماشية. وكلهم كان مستعدا لقبض الثمن. وعرض كل منهم سعرا يتناسب ووزنه». وقد وصل جاي جولد - وفق صحيفة نيويورك هيرالد - إلى ألباني بحقيبة ملأى بأوراق من فئة ألف دولار. وعندما ألقي القبض عليه، قدم ٥٠٠ ألف دولار كفالة فورية.

كان يمكن للكومودور أن يكسب سباق الرشا، لكنه أدرك أن هذا الكسب سيكون مكلفا على الأجل الطويل، إذ إن الرأي العام بدأ يعارض امتلاكه خط إري وخطي نهر هدسون ونيويورك سنترال. ولو حدث ذلك لكان سبيله إلى احتكار تام تقريبا لسوق النقل في نيويورك. وقرر فاندربيلت التفاوض فأرسل خطابا إلى درو أكد فيه أمرين: أن يأخذ منه السهم الذي فقد قيمته - بعد أن أعلنت البورصات الكبرى كلها أن هذا السهم «ليس صفقة رابحة» - بسعر مقارب لقيمة الشراء الأصلية، وأن يقطع دانييل درو كل صلاته بخط إري. ولإتمام هذا الاتفاق عين جاي جولد رئيسا لشركة خط إري وجيم فيسك أمينا لها treasurer.

لقد هزت صراعات إري الشعب، واكتسبت القصة مبالغات وإضافات في الصحف أكثر مما قوبلت به قصة محاكمة الرئيس أندرو جاكسون بتهمة التقصير التي تزامنت مع تلك الأحداث. وبينما كان الشعب مستمتعا جدا بما يجري، فقد كان معظم أعضاء المؤسسة التجارية في نيويورك راعبين.

إن السماسرة – وهم ليسوا كالمضاربين الذين لا هم لهم سوى اقتناص فرصة الربح التالية – يكسبون دخلهم بالعمولات لقاء كل أمر تداول، لذلك فهم في حاجة بالتالي إلى التنبؤ بالسوق – بأكبر درجة ممكنة – بما يسمح لهم بالاستفادة من أكبر عدد ممكن من العملاء. إذا كانت كمية أي سهم مصدرا لتتضاعف أو تتراجع بمقدار النصف من دون إشعار فوري من الإدارة فكيف للمرء أن يصل إلى قيمة السهم؟ وضعت صحيفة «الكوميرشيال أند فاينانشيال كرونيكل» – وهي صحيفة أسبوعية ذات انتشار واسع بين القراء – يدها على أصل المشكلة. إذ لم يكن الرأسماليون مجانبين للصواب تماما، لأن «نص القانون قاصر جدا في رقابته على إدارة مصالح الشركات». ونشرت الكرونيكل اقتراح قانون لحل المشكلة طالبت بموجبه أن تحصل إدارة الشركة على موافقة حملة الأسهم قبل إصدار الأسهم الجديدة، بحيث لا يصدر أي سهم من دون إشعار، وأن تتاح سجلات كل الإصدارات للاطلاع لدى كل المؤسسات المالية وبأن يجرم كل ما يخالف ذلك.

ولم يكن في ستينيات القرن التاسع عشر من سبيل لسن هذا القانون بسبب من حالة الفساد التي استشرت في تشريعات الولاية. ومع هذا فقد كان باستطاعة البورصات – التي يملكها سماسرة – أن تسن قوانينها الخاصة، وهذا ما كان في غضون شهر واحد. ففي ٣٠ نوفمبر ١٨٦٨ أصدر مجلس السماسرة المفتوح وبورصة نيويورك مجموعة متماثلة من الضوابط التي تفرض على الشركات المدرجة تسجيل كل أوراقها المالية في غضون شهرين في سجل متاح لإطلاع العامة، وتقديم إشعار عام مدته ثلاثون يوما عن نيتها إصدار أوراق مالية جديدة. ورفضت شركة خط حديد إري – وقد باتت لعبة في يد جاي جولد وجيم فيسك – الامتثال لهذه الضوابط، وكان أن رفع اسمها من قائمة الشركات المدرجة.

ولم يمض وقت طويل حتى اندمجت هاتان البورصتان تحت اسم بورصة نيويورك. وأخيرا ولدت مؤسسة في وول ستريت لها من الحجم والقوة ما يكفي لإصدار ضوابط فعالة. وأدرك جاي جولد على الفور أن ما من خيار أمامه إلا الخضوع للضوابط إذا كان حقا راغبا في أن يرى سوقا «لائقة» للأوراق المالية الصادرة عن شركة إري، وهكذا سجل أسهم الشركة وسنداتها في ١٣ سبتمبر ١٨٦٩.

كانت تلك هي البداية فقط، فقد كان جيمس كي ميدبري يدرك - في كتابه «رجال وول ستريت وأسرارها» في العام ١٨٧٠ - الرهان المطروح. فكتب «إن الأمر بأيدي سماسرة البورصة ليقرروا إذا كانوا سيختارون الأرباح التافهة التي يكسبونها من المضاربة على أخطاء الغير القاتلة، أم سيرمون بثقلهم ونفوذهم وبإصرار أشد لمواجهة اختراقات تلك الزمر. إن الطريق الأولى تقود إلى الانعزال. أما الثانية فستكون مقدمة لتنامي العلاقات الدولية التي ستسبغ على نيويورك طابعا إمبرياليا وستجعل نيويورك بقدر ما يتطلب موقعها المحوري ويسمح «المركز المالي الأول في العالم»».

واختارت وول ستريت أن تسلك الطريق الثانية. فبدأت بورصة نيويورك تبذل غاية جهدها ونفوذها في تنظيم تداول الأسهم على نحو فعال. كانت وول ستريت لاتزال مكانا لا متسع فيه للمغفلين - ولن يكون كذلك - ولكن إذا ما قورنت بوضعها قبل بضع سنوات فإن وول ستريت تحولت إلى سوق مالية حديثة تتمتع بمستوى مقبول من الضوابط. وقد بلغت القيمة السوقية الكلية للأسهم المتداولة في وول ستريت آنذاك نحو ٣ مليارات دولار، بينما تجاوزت القيمة السوقية للأسهم المتداولة في سوق لندن ١٠ مليارات دولار. لكن وول ستريت كانت تكتسب زخما سريعا. إذ ستنتهج وول ستريت ضوابط ذاتية ناجعة في السنوات الستين التالية بعد أن تتفوق على سوق لندن وتصبح المركز المالي الأول في العالم.

ولم يقتصر الفساد الذي ساد في فترة ما بعد الحرب على رأسماليي نيويورك أو حكومتها أو خطوطها الحديد. ذلك أن أعظم مشروع للسكك الحديد في تاريخ الأمة - خط الحديد العابر للقارة الذي أنشئ بين العامين ١٨٦٤ و١٨٦٩ - قد أطلق أكبر فضيحة مالية وسياسية شهدها القرن التاسع عشر.

لقد وضعت فكرة خط الحديد العابر للقارة بعد انضمام كارولينا إلى الاتحاد في العام ١٨٥٠، لكن اتساع شقة الأزمة السياسية بين الشمال والجنوب حال دون بدء العمل فيه. وفي العام ١٨٦٢ حينما كانت الولايات الموالية للاتحاد هي فقط الممثلة في الكونغرس، أقر قانون خط حديد الباسيفيكي الذي أسس بموجبه خط حديد يونيون باسيفيك، وهو أول شركة ترخصها الحكومة الفدرالية منذ ترخيص المصرف الثاني للولايات المتحدة في العام ١٨١٦، كانت الغاية من المشروع أن يكون رمزا للاتحاد (ومن هنا جاء اسم شركة الخطوط الحديدية - بقدر ما كان الدافع منه أن يكون مشروعا تجاريا.

كانت الشركة ستحصل - منذ انطلاقها - على كثير من الدعم اللازم في السوق المفتوحة، خصوصا أن المشروع كان يمتد على مسافة تتجاوز ألف ميل عبر الأراضي غير المأهولة. لقد ربطت السكك الحديد في الشرق وفي أوروبا مراكز النشاط الاقتصادي على نطاق واسع، مما رفع مستويات ذلك النشاط. أما في الغرب فقد خلقت تلك السكك مثل تلك المراكز مع انتقال الناس والتجارة على الطرق التي سلكتها تلك السكك. كان رأس المال الأولي لشركة يونيون باسيفيك سيحدد بمائة ألف سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ دولار للسهم الواحد، أي ١٠٠ مليون دولار، وهذه رسملة عالية جدا. وسيعطى خط يونيون باسيفيك وسنترال باسيفيك - الذي كان سيقام باتجاه الشرق بدءا من ساكرامانتو - حق العبور بعرض مائتي قدم على الجانبين في الأراضي الخاصة. كما ستحصل السكك الحديد - عن كل ميل ينجز من الطريق - على الحق في ستة آلاف وأربعمائة فدان من الأرض تباع للمستوطنين، تتخللها قطع من الأرض تحتفظ بها الحكومة الفدرالية.

لم يكن هذا كل شيء، فلكل ميل أنجز من خط الحديد تحصل شركة يونيون باسيفيك على ما يتراوح بين ١٦ ألفا و٤٨ ألف دولار على شكل سندات حكومية، وهذا يتوقف على وعورة التضاريس، وعلى قروض حكومية على شكل سندات رهن عقاري من الدرجة الأولى، تسترد على فترة تتجاوز ثلاثين عاما، لقاء تكاليف الإنشاء. وقد

تبين حالا – مع ذلك – أن ثمة حاجة إلى مزيد من العون. ففي العام ١٨٦٤ أجاز مشروع قانون جديد للخطين الحديديين بيع سندات الرهن العقاري من الدرجة الأولى (التي تأتي من حيث أولوية السداد قبل سندات الرهن الحكومية). وتضاعفت مساحة الأراضي الممنوحة لشركتي السكك الحديد إلى ١٢٨٠٠ فدان عن كل ميل منجز من الطريق.

وعلى الرغم من الإعانات الحكومية الهائلة، فإن ذلك المشروع ظل مقترنا بدرجة عالية جدا من المخاطرة، وتحركت إدارته حالا لضمان أرباحها الخاصة إن لم يكن ثمة ما يضمن أرباح المساهمين العاديين. وعليه فقد أسست شركة إنشاءات تعود ملكيتها إلى الإدارة وتحمل اسما فرنسيا رنانا هو كريدي موبيلييه Credit Mobilier، واستأجرت خدمات الشركة لمد السكة الحديد. وبالطبع فقد حملت تلك الإدارة الشركة تكاليف باهظة وحصلت أحيانا على نظير خدماتها الإدارية. ومع أن كبير المهندسين – بيتر دي Peter Dey – قد قدر أن القسم الأول الواقع غربي أوماها لا تتجاوز تكلفة إنشائه ٣٠ ألف دولار للميل الواحد، فقد طلب إليه توماس دورانت أن يعيد تقدير التكلفة ليجعل المبلغ المقدر ٦٠ ألف دولار للميل الواحد، وهو المبلغ الذي طلبته شركة كريدي موبيلييه أول الأمر. وبدلا من الاستجابة لهذا الطلب، استقال دي مما أسماه «أفضل منصب شغلته في حياتي المهنية في هذا البلد». آخرون – بالطبع – لم ينساقوا إلى مثل هذا الرادع الأخلاقي.

وقد عمل على السكتين عشرة آلاف رجل – مهاجرون أيرلنديون وعبيد محررون وجنود مسرحون من الخدمة ومهاجرون صينيون – شقوا طريقهم عبر السهول والجبال والصحاري الغربية باتجاه نقطة التقاء في برومونتوري بوينت بأوتاه. ومدت تلك الجموع السكك الحديد بسرعة مذهلة (أربعة في الدقيقة). وكان عدد الضحايا بالمقابل مروعا. فقد قتل كثيرون في حوادث عرضية، ومات كثير أيضا في شجارات دارت في مجالس الشرب التي كانت تعقد في المخيمات التي واكبت طليعة خط الحديد.

وحتى في ذلك الوقت، كان مشروع خط الحديد العابر للقارة يعد من أعظم ملاحم عصر المعجزات الهندسية. وقد نعته ويليام تيكومسين شيرمان «بعمل الجبابرة». وفكر الشاعر الغربي جواكين ميلر أن «ثمة إلهاما شعريا في اندفاع خط الحديد عبر القارة يتجاوز الإلهام الذي توحي به قصة احتراق طروادة المثيرة».

ومع أنه كان من الناحية الإنشائية من بدائع العصر، فإن خط يونيون باسيفيك كان من الناحية المالية مشروعا مفلسا بسبب تكلفة إنشائه التي يعود الفضل فيها إلى شركة كريدي موبيلييه التي حققت أرباحا طائلة على حسابه. وفي العام ١٨٦٧ دفعت كريدي موبيلييه أول دفعة من الأرباح لحملة أسهمها، بلغت ٧٦ في المائة من قيمة استثماراتهم. ووصلت توزيعات الأرباح في ما بعد إلى ٣٥٠ في المائة. وفي ثاني جولة من توزيعات الأرباح في العام ١٨٦٨ حصل كل مساهم بقيمة اسمية ١٠ آلاف دولار في أسهم كريدي موبيلييه على ٩٠ ألف دولار نقدا و٧٥٠٠ دولار كسندات في يونيون باسيفيك كانت تباع آنذاك بقيمتها الاسمية، وأربعين سهما من أسهم يونيون باسيفيك بقيمة ١٦٠٠ دولار، أي ما يعادل عائدا على رأس المال قدره ١٨١ في المائة.

ورأى أوكز إيمز - وهو من حملة أسهم كريدي موبيلييه وعضو في الكونغرس عن ماساشوستس - أن يقطع الطريق على أعضاء الكونغرس الآخرين ليضمن ألا ينخرطوا في هذا العمل فيثيرون مشكلات هو في غنى عنها. وبالفعل قطع الطريق على كثير منهم، إذ كان لزاما عليهم دفع ثمن الأسهم، لكن ذلك لم يشكل بالنسبة إليهم عبئا يذكر خصوصا أنه قد سمح لهم بدفع الثمن من توزيعات أرباح الأسهم الكبيرة. ومن بين الذين حصلوا على الأسهم شويلر كولفاكس الذي سيكون أول نائب للرئيس جرانت، وهنري ويلسون نائبه الثاني. وثمة آخرون من بينهم جيمس غارفيلد الذي سينتخب رئيسا في العام ١٨٨٠ وجيمس بلين المرشح الجمهوري للرئاسة في العام ١٨٨٤.

لكنهم لم يمضوا من دون أن يتركوا أثرا وراءهم. ففي يناير ١٨٦٩ كتب تشارلز فرانسيس آدامز - الذي سيصبح رئيسا لشركة يونيون باسيفيك في ثمانينيات القرن التاسع عشر - في مجلة نورث أميركا ريفيو أن كريدي

موبيلييه لم تكن إلا شركة تدور في فلك شركة يونيون باسيفيك. ذلك أن «أعضاءها هم من الكونغرس وهم أمناء عن حملة الأسهم، وهم مديرون، وهم حملة أسهم، وهم مقاولون، ففي واشنطن يصوتون على الإعانات الحكومية، وفي نيويورك يتلقون تلك الإعانات، وفي السهول Plains ينفقونها.. وفي كريدي موبيلييه يتقاسمونها».

كان ما ساقه آدامز مجرد تهمة لم يملك الدليل عليها. فلم يلتفت إليها أحد. ولكن - وكما يحدث عادة - يقع اللصوص في الشرك في آخر المطاف، ذلك أن أحد حملة أسهم كريدي موبيلييه الساخطين - وهو هنري إس ماك كومب - قاضى الشركة اعتقادا منه أنها خدعته. وسربت أوراق المحكمة إلى تشارلز إي دانا محرر «نيويورك سن» التي نشرت القصة في ٤ سبتمبر ١٨٧٢ في جملة أخبارها الرئيسة في ستة أعمدة:

ملك الاحتيال

كيف شقت كريدي موبيلييه

طريقها بالرشا

عبر الكونغرس

رشا هائلة

وأوصت لجنة الكونغرس التي انعقدت للتحقيق في الفضيحة بطرد أوكز إيمز Oaks Ames وعضو آخر من الكونغرس - أحد قلائل الديموقراطيين المتورطين - لكنه اكتفى بتوجيه إنذار رسمي إليهما. ومع ذلك فقد عانى الجمهوريون كثيرا في انتخابات العام ١٨٧٤، وفقدوا السيطرة على البيت الأبيض. كما أن أوليسيس جرانت - كان بريئا من أي ذنب - سيتمرغ اسمه بالفضيحة لأنه سيرأس أكثر الحكومات فسادا في تاريخ الولايات المتحدة.

كانت إحدى الصحف هي من نبه الرأي العام إلى فضيحة كريدي موبيلييه، وهذا إشارة واضحة إلى القوة المتنامية لوسيلة الإعلام الجديدة في التأثير في الأحداث السياسية التي كانت تتناولها. وقد أطلق لورد ماكوالي على الصحافة اسم «السلطة الرابعة» في العام ١٨٢٨، لكن ذلك لم يتجسد واقعا إلا حين أصبحت الصحف وسيلة إعلام جماهيري يقرؤها الملايين. فأصبحت حقا قوة مؤثرة في أروقة السياسة في بريطانيا والولايات المتحدة.

لقد ساعد كشف حالة الخلل الكبير في حرب القرم على يد وليام هوارد رسل - أو السير وليام في ما بعد - من جريدة التايمز اللندنية على إسقاط حكومة أبيردين وفتح الطريق إلى إصلاحات شاملة في الجيش البريطاني.

وفي العام الذي سبق انتشار فضيحة كريدي موبيلييه كشفت نيويورك تايمز ما كان يعرف بعصبة تويد التي أنشأت قصرا عدليا متواضعا شمالي سيتي هول في نيويورك بمبلغ ١٢ مليون دولار، أي ما يتجاوز ٢٠ في المائة من تكلفة إنشاء مجلس النواب الأوسع مساحة والأكثر زخرفا في لندن في أربعينيات القرن التاسع عشر. وضربت موجة من الإصلاح ولاية نيويورك والمدينة نفسها بطبيعة الحال. وصدر قانون جديد للرشوة كأحد التعديلات الجديدة في دستور الولاية، حيث كانت الرشوة بمنأى عن يد التشريع والقانون.

كما أدخلت إصلاحات على السلطة القضائية ومهنة المحاماة، والفضل في ذلك يعود إلى المحامين أنفسهم في المقام الأول. لقد كتب جورج تيمبلتون ذات يوم في مذكراته: «إن تعطل آلية القانون هو مصدر رعب لملاك العقارات.. إذ لا يستبعد أي مصرف أو تاجر أن يفد إليه شخص ما يطلق على نفسه اسم حارس قضائي معين بطلب أحد الخصوم. في خطوة أولى في دعوى عبثية لم تسمع بها أذن من قبل. ويدلف إلى غرفة الحسابات، في أي لحظة، طالبا وضع يده على كل موجوداته وتعليق كل عمله بما يجلب له الخراب والدمار.. وبذلك ما من مدينة ترغب في صيانة ثروتها وازدهارها تقبل بمثل هذه الانتهاكات. إن رأس المال سيفر إلى المناطق الأكثر أمنا».

كانت المشكلة الأساسية تتمثل في أن التقنية قطعت أشواطا بعيدة تقدمت بها على القانون والتشريعات، وقد كتب المحامي النيويوركي دافيد دادلي فيلد - في أحد أعظم الإنجازات الفكرية في القرن التاسع عشر - «دستور فيلد لأصول المحاكمات المدنية» الذي اعتمدته ولاية نيويورك في أربعينيات القرن التاسع عشر، وعمل به في عدد من الأماكن الأخرى، (فقد استخدمه البريطانيون مرتكزا لإصلاح قوانينهم في سبعينيات القرن التاسع عشر، كما أنه اليوم أساس القانون المدني في الدول التي تعتمد القانون العام (*) Common Law).

(*) القانون العام (قانون إنجلترا): أحكام ونظريات فقهية نشأت واستمدت سلطانها من العرف الجاري، ثم ألحقت بها الأوامر والمراسيم الصادرة عن المحاكم الإنجليزية [المترجم].

لقد كان القضاة – قبل ظهور التلغراف والسكك الحديد – في حاجة إلى إعمال حدسهم وفكرهم كثيرا للتشريع بما يضمن صيانة الحياة والملكية. لكن مع حلول ستينيات القرن التاسع عشر أسيء استخدام هذا الحدس كثيرا. ففي خطبة نشرت في عدد من الصحف، أشار ويليام ماكسويل إيفارتز– وهو أحد ألمع المحامين في البلد، وعمل مدعيا عاما في آخر أيام إدارة الرئيس أندرو جاكسون – في تعليق على بداية حياته المهنية إلى أنه «إذا ما أراد المحامي أن يخرج من غرف القضاة بأمر قضائي من جانب واحد (*) لا يستطيع الدفاع عنه أمام الجمهور فإنه يجلب على نفسه المشاعر نفسها التي تنشأ عندما يخرج بكتاب جيب مسروق».

لقد أسس إيفارتز وغيره من المحامين الرواد جمعية محامي ولاية نيويورك في العام ١٨٧٠ لمراقبة مهنة المحاماة، والعمل على إحداث الإصلاحات اللازمة في القوانين، كحظر تدخل القضاة في الحالات غير المعروضة عليهم. وسار على هذا النهج أيضا المحامون في الولايات الأخرى وأنشأوا اتحادات المحاماة الخاصة بهم. وفي السنة التالية، مع انهيار عصبة تويد تبرعت جمعية المحامين بمبلغ ٣٠ ألف دولار للمساعدة على دفع نفقات محاكمة القضاة الفاسدين – من أمثال القاضي برنارد – الذين أدينوا فعليا، ودفع الإصلاحات الواسعة للقوانين قدما في التشريعات التي سلكت فجأة طريق الاستقامة والفضيلة.

لقد تبين أن الفضائح من قبيل تلك التي ارتبطت بقصر تويد العدلي أو كريدي موبيلييه، وكل تلك التي جاءت بعدها وصولا إلى ووتر جيت وإنرون في عصرنا الحالي كانت محركات للإصلاح. إذ لا يمكن توقع جميع أشكال الفساد التي يمكن أن تنشأ في اقتصاد حر دائم التطور وفي ظل حكومة ذات صلاحيات محدودة. وسيظل القانون قاصرا بخلف طويل عن الأفكار سواء الصالح منها والطالح، التي ستتولد عن الأفراد المحكومين بمصالحهم الخاصة للإفادة سريعا من الفرص الجديدة فور ظهورها. أما السبب الذي لأجله تبدو على القرن التاسع عشر، لاسيما المتسربل بالفضائح، فهو أنه ربما كان ثمة كثير من التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية في ذلك القرن.

(*) من جانب واحد: بطلب أحد الخصوم [المترجم].

ومع الإصلاحات التي جلبتها الفضائح في حقبة ما بعد الحرب الأهلية مباشرة استقر الاقتصاد الأمريكي والسياسة الأمريكية في فترة أكثر احتراما لحكم القانون، وفي وقت حافظ فيه الاقتصاد على تقدمه المتسارع. لكن كثيرا من الرجال الذين قدر لهم أن يؤدوا دورا محوريا في رسم ملامح الاقتصاد الجديد - رجال من أمثال جي بي مورغان وجون دي روكفيلر وأندرو كارنيجي - قد بلغوا سن الرشد في حقبة ساد فيها الفساد الحكومي بوقع غير مسبوق، ولن يكونوا قادرين على النظر إلى الحكومة كأداة ناجعة للإصلاح وتنظيم الاقتصاد.

فبالنسبة إليهم كانت الحكومة جزءا من المشكلة وليست جزءا من الحل. لقد اعتقدوا أن من واجب رجال أمثالهم أن يضعوا الاقتصاد الأمريكي على أساس محكم ونزيه والحفاظ عليه في هذا الشكل. لكن حركة سياسية صاعدة ستحمل مسميات عدة مختلفة - اليسار والتحررية والشعبية والتقدمية وما إلى ذلك - ستكون لها وجهة نظر مغايرة.

12

شفافية التجارة

«لا يا سيدي.. إن الشخصية تأتي في المقام الأول»

جي بي مورغان

في وقت كان فيه الاقتصاد الوطني يزداد حجما بعد الحرب الأهلية، فإن التشريعات والضوابط النقدية والمصرفية لم تكن على قدر هذا النمو. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي أضحى أكبر اقتصادات العالم في تلك السنوات، وسيأتي زمن ينافس فيه جميع اقتصادات أوروبا في الحجم، فقد ظلت الولايات المتحدة من دون مصرف مركزي وبالتالي من دون آلية لتنظيم عرض النقد في البلاد. لقد ظل شبح كراهية توماس جيفرسون للمصارف مخيما على الاقتصاد الأمريكي، مع أن هذا الاقتصاد بات آنذاك شبيها - بناحية أو بأخرى - بأمة من الفلاحين الأحرار كان جيفرسون قد تنبأ بظهورها.

لقد عادت بقوة في ذلك الحين المصارف المرخصة على مستوى الولاية وهي التي شارفت على الزوال كلية عندما فقدت القدرة على إصدار الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت). فقد استعادت تلك المصارف القدرة على خلق

النقد من خلال تحرير قيد دائن في الحساب الجاري للمقترض (وهو ابتكار بريطاني في مجال الصيرفة). وعلى الرغم من أن عددها تراجع إلى ما دون ٢٠٠ مصرف في نهاية الحرب الأهلية، فإن عدد المصارف المرخصة في العام ١٩٠٠ على مستوى الولاية سيصل إلى ٤٤٠٥ مصارف معظمها مصارف صغيرة لا تتمتع بالقوة المالية اللازمة.

لقد كان أداء النظام المصرفي الوطني الجديد جيدا جيدا في الشمال الشرقي، حيث الاقتصاد أكثر تطورا، وكان رأس المال السائل أكثر وفرة، ولأن المصارف الوطنية كان محظورا عليها أن تفتح فروعا لها أو تزاول عملها في ولايات أخرى، فقد ارتفع عددها بمعدل كبير فوصل إلى ٣٧٣١ مع مطلع القرن الجديد. ومع أنها كانت في الأغلب أكبر من مصارف الولاية وأكثر منها ملاءة مالية، فإن كلا من المصارف الوطنية كان يعتمد على اقتصاده المحلي اعتمادا كاملا. إن كبرى مزايا القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الأمريكي - وهي حجمه وتنوعه الكبيران - لم تقدر الاستفادة منها للقطاع المصرفي الذي كان لزاما على جميع القطاعات الأخرى التعامل معه. وسيتبين مع مرور الزمن أن ذلك كان قصورا كارثيا.

وفي الجنوب والغرب افتقرت كثير من المناطق إلى الموارد اللازمة لتلبية متطلبات ترخيص المصارف الوطنية. ولم يكن في ولايتي الميسيسبي وفلوريدا أي مصرف وطني يربط بينهما. والأسوأ من ذلك أن المصارف الوطنية كان محظورا عليها إقراض المال بضمان عقاري، والأرض هي أكثر الموجودات وفرة في تلك المناطق. إن أساس عرض النقد نفسه صار مسألة سياسية كبرى في أواخر القرن التاسع عشر، حينما قسم معيار الذهب البلاد إلى مناطق متنافرة.

ولدى اندلاع الحرب الأهلية طرحت الحكومة والمصارف معيار الذهب، فأصدرت الحكومة ملايين الأوراق النقدية الخضراء غير القابلة للاسترداد، وذلك لسداد التزاماتها النقدية. إن قانون المصارف الوطنية والضريبة على الأوراق النقدية المصرفية الصادرة عن المصارف المرخصة على مستوى الولاية قد وفرا للبلاد عملة موحدة لأول مرة في تاريخها عقب نهاية الحرب. لكن مع تداول تلك الأوراق النقدية الخضراء لم تكن الولايات المتحدة في علاقاتها مع دول العالم تطبق معيار الذهب، ذلك أن سعرها كان قابلا للتغير تجاه سعر الذهب، وقد تغير بالفعل. وفي أواخر ستينيات القرن التاسع عشر كان شراء ما قيمته ١٠٠ دولار من الذهب يتطلب ١٣٥ دولارا من الأوراق النقدية الخضراء.

ومع ذلك فقد كانت التجارة الدولية قائمة على معيار الذهب، وهذا يعني أن على التجار عند الشراء من الخارج أو البيع إليه أن يشتروا الذهب لسداد قيمة التعريفات الجمركية، وأن عليهم التوقي (أو التحوط) في سوق الذهب للحيلولة دون تأثر أرباحهم بالتقلبات الحاصلة في سعر الأوراق النقدية الخضراء. واعتقد جاي غولد – أحد أدهى الرجال الذين عرفتهم وول ستريت في تاريخها – أنه أمام فرصة في هذه الحال، وفي العام ١٨٦٩ قرر أن يحتكر الذهب.

وسيلة الاحتكار هذه لم تكن إلا عبر السيطرة على مجمل عرض سلعة ما – سواء أكانت أحشاء الخنازير أم أسهم إحدى شركات السكك الحديد أو الذهب – لفترة ما من الزمن. وكل من يرغب في شراء تلك السلعة في خلال تلك الفترة سيكون مضطرا إلى دفع الثمن الذي يطلبه صاحب الاحتكار أو أن يتدبر أمره من دون هذه السلعة. أما التجار الذين لجأوا إلى البيع على المكشوف – أي بيع ما لا يملكونه توخيا لانخفاض السعر – فلم يكن أمامهم إلا الشراء كلما طلب منهم تسليم السلعة، تماما كما بين دانييل درو في مقولته الشهيرة:

إن على كل من يبيع ما ليس له..
أن يشتري السلعة من جديد..
أو فليمض إلى السجن..

كانت حالات الاحتكار المقصودة شائعة في وول ستريت في ستينيات القرن التاسع عشر. وفي كل عام كانت تقع بعض الحالات الناجعة. لكن الشروع في احتكار الذهب – جوهر النظام النقدي العالمي في القرن التاسع عشر – كان تهورا ماليا لا مثيل له من قبل أو منذ ذلك الحين. فمن ناحية، كان لدى الحكومة الفدرالية احتياطيات من الذهب بالملايين وكانت قادرة على إفشال أي محاولة احتكار متى شاءت. لكن جولد كان يعتقد أنه قادر على التعامل مع الرئيس جرانت، ذلك الرجل الشريف الساذج.

وقد سعى إلى تعيين اللواء دانييل بترفيلد وهو من أبطال الحرب الأهلية (واتفق أن كان مؤلف التابز Taps (*) أيضا) مساعد أمين خزانة في نيويورك، وبالتالي الرجل الذي ستصدر عنه أوامر بيع الذهب من خزائن الحكومة. ولما سئل جيمس فيسك – شريك جولد – في ما بعد إن كانت الأسلاك مراقبة

(*) لحن قوامه قرع الطبول وصوت الأبواق [المترجم].

للتنصت على نوايا الحكومة أجاب: «نراقب الأسلاك؟ هذا هراء! إن علينا فقط أن نصل إلى بترفيلد لنجد بغيتنا!». في هذه الأثناء، عمل جولد جاهدا طوال صيف العام ١٨٦٩ على استمالة الرئيس جرانت كي لا يجيز بيع الذهب، مؤكدا حاجة المزارعين الأمريكيين إلى تصدير محاصيلهم بأسعار جيدة. وفي غضون ذلك، كان يعمل هو وحلفاؤه على جمع الذهب في وول ستريت.

ولم يكن ثمة - للعجب - إلا القليل من الذهب في التداول وهي الكمية المتاحة مباشرة للسوق في لحظة زمنية معينة - أي أقل من ٢٠ مليون دولار. كانت غرفة الذهب Gold Room في وول ستريت تشهد تداولات بقيمة ٧٠ مليون دولار في اليوم الواحد، لكن كثيرا من تلك التداولات كان عبارة عما عرف بـ «الذهب الوهمي» Phantom Gold، أي الذهب الذي يشترى بهامش بسيط جدا من السعر الحقيقي.

ووفق شهادة أحد سماسرة وول ستريت التي يشوبها بعض المبالغة: «إذا كان لدى المرء ألف دولار، فبإمكانه أن يمضي ويشتري ما قيمته خمسة ملايين دولار ذهبا إذا كان جادا في ذلك». لقد كانت لدى جولد - وهو رئيس إحدى كبرى شركات السكك الحديد في البلاد - موارد كافية تماما لشراء الذهب المتداول بأضعاف كثيرة مع انقياده وراء الشراء بالهامش وبأضعاف ما يملك.

ووصل الاحتكار ذروته في ٢٤ سبتمبر ١٨٦٩، الذي عرف منذ ذلك اليوم بالجمعة السوداء Black Friday، كان هذا أول يوم في تاريخ وول ستريت - وليس الأخير - الذي تخلع عليه تسمية «الأسود». كما كان ربما أكثر الأيام إثارة في تاريخ وول ستريت على الإطلاق. كانت غرفة الذهب ذاتها في هرج ومرج بعد أن هب التجار بضراوة لحماية مصالحهم الخاصة. وفي كل أرجاء البلاد، تعطلت حركة التجارة عندما تجمع الرجال في مكاتب السماسرة والمصارف لمراقبة سعر الذهب في نيويورك يمضي ارتفاعا على شرائط أسعار السهم المتحركة وكانت آنذاك ابتكارا حديثا.

وفي الخارج - في برود ستريت - كانت الأمور أفضل حالا نسبيا. فقد نقل عن أحد شهود العيان قوله: لقد احتشد في برود ستريت بضعة آلاف من الرجال، وفي ظرف ساعة واحدة اندفع رجال الأعمال - الذين عرفوا برزانتهم لا يرتدون معاطفهم وقد اختفت ياقات قمصانهم وكان البعض من دون قبعات - إلى الشارع، كأن نزلاء عشر مصحات عقلية قد أطلقوا من قيودهم. ومضى سعر الذهب مرتفعا بثبات وسط الصراخ والصياح وتشابك الأيدي.

وأدرك الرئيس جرانت أخيرا ما كان يجري، وأمرت الخزانة ببيع ٤ ملايين دولار ذهبا في الحادية عشرة واثنتين وأربعين دقيقة صباحا، وقد بلغ هذا الأمر مكتب بترفيلد في غضون دقائق معدودات. وهكذا كسر الاحتكار. كان سعر الذهب محددا بـ ١٦٠ دولارا في الحادية عشرة وأربعين دقيقة في ذلك الصباح. وفي المساء انخفض إلى ١٤٠ وظل في طور التراجع. وأوردت نيويورك هيرالد في اليوم التالي أنه «لما تبقى من ذلك اليوم كانت غرفة الذهب وجميع الممرات المؤدية إليها أشبه بمنطقة اندلعت فيها نار عظيمة أو حاقت بها كارثة مدمرة بعد أن بلغت ذروتها. وقد خيم على المشهد هدوء مفاجئ».

ولا نعلم إن كان جولد قد كسب أم خسر ذلك اليوم. لأن كثيرا من الفوضى الواقعة قد أخفيت تحت البساط ولم يكشف إلا عن القليل. لقد كانت العقود التي قومت مدفوعاتها ذهبا - وهذا شأن عقود غرفة الذهب بحكم الضرورة - غير قابلة للإنفاذ بقوة القانون لذا كان الباب مفتوحا أمام حالات الإعسار والتخلف عن سداد الالتزامات المالية من دون أن يردع ذلك أي عواقب قانونية، وهذا ما أفضى إليه كثير من التجار. ولكن لأن احتكار الذهب كان مصدرا لهلع المشترين، وذلك مع سعي التجار الحثيث إلى تغطية مبيعاتهم على الهامش فلم تكن ثمة عواقب طويلة الأجل على الاقتصاد عموما. ذلك أن هلع البائعين كان مؤشرا في العادة إلى بدء فترات الكساد، حيث يندفع الناس إلى التخلص من الأسهم والسندات بأي سعر وسحب نقودهم من المصارف التي لا يرون فيها أهلا للثقة والأمان.

إن هلع البائعين يولد - بطبيعته - ثورة مفاجئة في الطلب على النقد حينما يعكف المستثمرون والمودعون على تأمين السيولة اللازمة لهم، وبالطبع فإن النقد هو أكثر أنواع الموجودات سيولة على الإطلاق، ولأنه لم يكن ثمة مصرف مركزي مخول تنظيم عرض النقد وتوفير السيولة اللازمة لحماية النظام المصرفي في أوقات شح السيولة، فإن حالات هلع البائعين تلك قد فاقمت كثيرا من الذبذبات الهبوطية في الدورة التجارية. لقد انهارت المؤسسات المالية ذات الملاءة المالية بالمئات عندما عجزت عن تلبية الطلب المفاجئ على النقد. وقد ذهبت تلك المؤسسات عند زوالها بمدخرات القطاع العائلي والموجودات السائلة لقطاع المشاريع.

وقد شهدت السنوات التي أعقبت الحرب الأهلية توسعا اقتصاديا هائلا، حيث عرف عن الاقتصاد الأمريكي انتقاله إلى فترة الازدهار عقب الحروب. وتضاعفت خطوط السكك الحديد في ثماني سنوات فقط كما تضاعف إنتاج

القمح أيضا. غير أنه في العام ١٨٧٣ أعلن جاي كوك Gay Cooke - المصرفي الفيلادلفي الذي ابتكر حملات إصدار السندات كوسيلة للمساعدة على تمويل الحرب الأهلية وبات بذلك أشهر مصرفي في الولايات المتحدة - من دون سابق إنذار إفلاسه في سبتمبر.

وعم الهلع وول ستريت وبدأت سلسلة فشل المصارف وبيوت السمسرة - التي لم تستطع تحويل موجوداتها إلى نقد بالسرعة اللازمة - بالعشرات واضطرت بورصة نيويورك إلى تعليق عملها عشرة أيام لأنها لم تستطع الحفاظ على السوق في حالة نظام. وعصف كساد عميق في البلاد في السنوات الست التالية.

وبدأت فترات الكساد في تلك الفترة تتغلغل عميقا في الاقتصاد الأمريكي ذلك أن نسبة كبيرة جدا من السكان العاملين أصبحت تعتمد في حياتها على الرواتب المنتظمة والأسواق الوطنية. وقد كان المزارعون - الذين اتخذوا الزراعة مورد رزق لهم (العاملون لحسابهم) والذين كانوا يبيعون ما فاض على حاجتهم في السوق المحلية - قادرين على تجاوز فترات الكساد المالي بيسر نسبيا. أما العمال الصناعيون والمزارعون الذين دأبوا على الاقتراض من المصارف بضمانة المحاصيل الزراعية والبيع لشركات الحبوب الكبيرة فلم يتجاوزوا تلك الفترات بسلام.

لقد بدأت الشركات الصناعية والتجارية الجديدة تكتسب طابعا مؤسسيا في شكلها القانوني، وأصبحت الشركة من الأركان الأساسية للاقتصاد الأمريكي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بسبب الزيادة الكبيرة في حجم المشروعات آنذاك. وفي القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر كان يغلب على الاقتصاد المشاريع الفردية والعائلية، سواء بالملكية أو بالإدارة. وندر وجود المؤسسات التي يشتغل فيها أكثر من مائة عامل. ولدى اندلاع الحرب الأهلية، مع ذلك، كان كثير من الخطوط الحديد توظف الآلاف وكانت الشركات الصناعية تصيب نموا سريعا أيضا. لقد عمل لدى شركة باث آيرون ووركز في مين Maine - وهي أكبر أرباب العمل الصناعيين في العام ١٨٦٠ - نحو ٤٥٠٠ عامل.

ولأن خطوط السكك الحديد كانت مشروعات ذات كثافة رأسمالية مرتفعة، فإنها كانت تعتبر من الناحية التنظيمية شركات عملاقة، ومع توسع الخطوط الحديد وانتشارها عبر البلاد، زاد حجم مورديها وعملاء الشحن لديها وتحولوا أيضا إلى شركات كبرى.

وفي أول عهد الاستقلال كان الحصول على رخصة الشركة الكبيرة يتطلب صدور مرسوم خاص من قبل المجلس التشريعي للولاية، هذا بالإضافة إلى الجذب السياسي الذي يكتنف ذلك. ولكن مع مطلع القرن التاسع عشر شرعت الولايات في إقرار أنظمة تأسيسية عامة تتيح للشركات من خلالها الحصول على رخص العمل تلقائيا عند توافر شروط معينة، وبدأت السلطة التشريعية تتنازل عن صلاحياتها في تأسيس الشركات ليس بسبب من إيثارها وغيريتها، بل لأنها لم تعد قادرة على معالجة الطلب المتزايد على رخص الشركات.

وفي الفترة الاستيطانية برمتها كانت ثمة سبع شركات فقط تأسست في المستعمرات البريطانية في شمال أمريكا. لكن في السنوات الأربع الأخيرة من القرن التاسع عشر تأسست ٣٣٥ شركة في الولايات المتحدة حديثة العهد. وبين العامين ١٨٠٠ و١٨٦٠ شهدت ولاية بنسلفانيا وحدها تأسيس أكثر من ألفي شركة.

وفي العام ١٨١١ أصبحت ولاية نيويورك أول ولاية تقر نظاما تأسيسيا عاما Statute، لكنه كان مقتصرا على الشركات المختصة في تصنيع سلع خاصة كالمراسي والمنتجات الكتانية. واشتملت أشكال المشاريع المؤهلة للحصول على صفة «الشركة» على كل أنواع مشاريع النقل والتصنيع والخدمات المالية.

لقد كان للشكل المؤسسي كثير من الأفضليات التي ميزته عن المشاركات. إذ إن المشاركات كانت تنتهي تلقائيا بمجرد وفاة أحد الشركاء، لكن الشركات (المؤسسات) قادرة على الاستمرار إلى ما لا نهاية على الرغم من أن أولى تلك الشركات لم تستمر إلا بضع سنوات. وفي المشاركة يحق لأي شريك إبرام العقود لتصبح ملزمة لكل الشركاء الآخرين، أما الشركة فيحق لها تعيين إدارة تعنى بتسيير شؤونها. ويبقى الجانب الأهم قدرة الشركة بحكم شخصيتها الاعتبارية على رفع الدعاوى القضائية وقد تكون هي نفسها عرضة لتلك الدعاوى أيضا، وشراء الموجودات وتملكها. وهذا هو السبب الذي حمل كبير القضاة جون مارشال على نعت الشركة بـ «الشخصية الاعتبارية»، إذ إنها كيان «غير منظور وغير ملموس ولا وجود له إلا في نظر القانون».

ويحق للشركات أيضا الاندماج. وقد كان كثير من خطوط السكك الحديد الأوائل مشاريع محلية سعت إلى التخلص من اختناقات النقل. وكان يمولها أشخاص يعيشون على مقربة منها، ويشترون أسهمها ويعينون إدارتها ويراقبون ما يجري فيها. لكن هذه الخطوط الحديد الصغيرة اندمجت على

الفور في مشاريع كبيرة سعيا وراء الكفاءة واقتصاديات الحجم. لقد تأسس خط نيويورك سنترال - الذي امتد بين بوفالو وألباني - بموازاة قنال إري - في العام ١٨٥٣ من اندماج تسعة خطوط محلية.

ومع زيادة حجم خطوط السكك الحديد أصبحت تلك الشركات أكثر بعدا من حملة أسهمها الذين ازدادوا عددا أيضا. وكان كثير من حملة أسهم خطوط السكك الحديد الجديدة الأكبر حجما أكثر اهتماما بالأرباح المضاربية في وول ستريت من شؤون الشركة نفسها. وهذا ما أتاح أحيانا للإدارة أن تسير شؤون الشركة لمصالحها الخاصة - تماما كما فعلت إدارة يونيون باسيفيك - بدلا من أن تسيرها لمصلحة حملة الأسهم. إن إيجاد طرائق لتمكين إدارة المؤسسة من العمل كأمين على المؤسسة كما هي الحال التي آلت إليه فعلا سيقع أساسا على القطاع الخاص في تلك الفترة.

ولما شارف القرن التاسع عشر على نهايته اكتسبت إحدى المشكلات الملازمة لعمل الشركات طابعا أكثر حدة: إنها المحاسبة. فقد ازداد حجم المشاريع وارتفعت درجة تعقيدها وبدأ المحاسبون بابتكار المزيد من الأدوات اللازمة لتسجيل المعاملات المالية وتمكين الإدارة من معرفة وجوه إنفاق المال أو تبديده بصورة دقيقة. وقد كانت مشاريع المؤسسات العملاقة في العصر الذهبي (*) قادرة على الظهور والاستمرار بفضل تلك الأدوات المحاسبية الجديدة. وهذا التطور الذي عرفته المحاسبة آنذاك لايزال مستمرا إلى يومنا هذا. إذ يعد التدفق النقدي اليوم من أهم المؤشرات على أوضاع الشركات. لكن تعبير «تدفق نقدي» لم يظهر إلا في العام ١٩٥٤.

ومع ازدياد الشقة بين الإدارة والمالكين، بدأت الهوة في الاتساع بين حاجة كل طرف إلى المحاسبة. لقد أراد حملة الأسهم معلومات آنية تساعدهم على تقويم ما بحوزتهم من أسهم ومقارنة نتائج عمل شركتهم مع أداء الشركات المنافسة للوقوف على مدى إتقان الإدارة عملها. أما الإدارة - بطبيعتها - فقد سعت إلى أن تظهر الدفاتر المحاسبية للشركة - وبالتالي هي نفسها - في أفضل صورة ممكنة. وقد كان شائعا في القرن التاسع عشر أن يطرح أرباب الإدارة الصدق والنزاهة جانبا وأن يلجأوا إلى الاحتيال والخداع. وليس ذلك مستبعدا اليوم.

(*) العصر الذهبي هو فترة في التاريخ الأمريكي شهدت نموا كبيرا في عدد السكان وصورا مترفة من التباهي بالثروة والملكية في أعقاب الحرب الأهلية في أواخر القرن التاسع عشر [المترجم].

إن كثيرا من الشركات التي كانت أسهمها في التداول العام لم تنشر أرقاما بنتائج عملها على الإطلاق. وعندما طلبت بورصة نيويورك إلى شركات ديلوير ولاكاونا وويسترن ريل رود أن تقدم معلومات عن أوضاعها المالية جاءها الرد بأن تلتفت إلى شأنها الخاص ولا تتدخل. وقد أخطرت البورصة بكلمات جافة مقتضبة أن «السكك الحديد لا تقدم أي تقارير.. ولا تنشر أي قوائم مالية».

وحتى عندما كانت شركة السكك الحديد تصدر تقريرا فكان من المرجح - وفق تعبير أحد معاصري تلك الفترة - «وثيقة عاطلة تماما عن المعلومات.. وكان حامل السهم يقلع عنها قبل أن يتورط». لقد طلب إلى خط حديد إري - ولأن بعض إصدارات سنداته الكثيرة كانت صادرة بضمان ولاية نيويورك - أن ترفع تقريرها السنوي إلى ولاية ألباني. لكنها كانت ستصوغ ذلك التقرير في قالب زاه كما شاءت. ولم يتردد مديرو إري - وكان من أكثر خطوط السكك الحديد سوءا في الإدارة على مر التاريخ - في استخدام أساليب المحاسبة المتقنة لإخفاء تلاعبهم واحتيالهم. وكتب هوراس جريلي في العام ١٨٧٠ متهكما في صحيفة «نيويورك تريبيون» أنه إذا كان التقرير السنوي الجديد لشركة إري صادقا فإن «ألاسكا ستكون ذات مناخ استوائي وستنمو الفراولة فيها».

ووضعت الصحيفة الأسبوعية «كوميرشيال آند فاينانشيال» كرونيكل يدها على أصل المشكلة وتصورت حلا لها. إذ ذكرت أن «من شروط النجاح في ظل أعمال الاحتيال هذه اللجوء إلى السرية. يجب أن تتاح للعامة فرص الاطلاع على كل ما يعرفه أي مدير عن قيمة أسهمه الخاصة وفرصها المستقبلية، وهكذا تنتهي حرفة «الإداري المضارب» Speculative Director من دون رجعة. كما لا بد من إعداد ونشر المجموعة الكاملة من القوائم المالية على أساس فصلي لتظهر فيها مصادر إيراداتها وقيمها.. ووجه إنفاق كل دولار.. وعوائد أملاكها.. ومصروفات العمل ومستلزمات العمل والإنشاءات الجديدة وأعمال الصيانة.. ومبالغ ديونها وأشكال تلك الديون.. ووجوه التصرف بأموالها جميعا».

وتبنت وول ستريت هذه الفكرة الجديدة من دون تردد. ففي نهاية المطاف كان السماسرة والصيارفة في حاجة إلى معرفة القيمة الحقيقية للشركة تماما كحملة الأسهم. لقد قاد هنري كلوز وهو سمسار واسع النفوذ في حقبة ما بعد الحرب الأهلية الجهود الرامية إلى نشر تقارير دورية واعتماد مدققي حسابات مستقلين تعهد إليهم مسألة إبداء الرأي حول دقة

تلك التقارير. وشرعت مصارف وول ستريت الكبرى - التي كانت تكسب مزيدا من القوة والنفوذ - وبورصة نيويورك بالطلب من الشركات التي كانت في حاجة إلى رأس المال أو ترغب في إدراج أسهمها في البورصة أن تلبي متطلبات ما سيعرف في ما بعد بـ «المبادئ المحاسبية المقبولة عموما» (مبادئ المحاسبة المتعارف عليها)، وأن تعرض دفاترها المحاسبية على مدققي حسابات مستقلين لتصديقها.

ولم يكن معظم المحاسبين سوى موظفين يعملون لدى قطاع الشركات قبل الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. وحتى العام ١٨٨٤ لم يكن ثمة سوى ٨١ محاسبا مهنيا مستقلا مسجلين في دليل معلومات المدينة (شيء من قبيل دليل الهاتف في القرن التاسع عشر) في مدن مثل نيويورك وفيلادلفيا وشيكاغو، وبعد خمس سنوات فقط وصل العدد إلى ٣٢٢، كان أولئك المحاسبون قد شرعوا في تنظيم أنفسهم. وفي العام ١٨٨٢ تأسس معهد المحاسبين وماسكي الدفاتر في نيويورك، وبدأ إصدار شهادات مهنية لكل من يجتاز امتحاناته الصارمة. وفي العام ١٨٨٧ تأسست الجمعية الأمريكية للمحاسبين العامين وهي الجمعية الأم التي يقوم عليها الجهاز الرئيس المنظم لمهنة المحاسبة اليوم.

وفي العام ١٨٩٦ أصدرت ولاية نيويورك تشريعا يقضي بوضع الأساس القانوني لهذه المهنة الجديدة واستخدام عبارة المحاسب القانوني CPA - وذلك بحكم المصادفة - لأول مرة كلقب يمنح لأولئك الذين حققوا الشروط القانونية للمهنة. وقد اقتبس هذا التشريع وذاك اللقب سريعا في ولايات أخرى. وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى كان هذا النظام قد عم الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي.

ومع ذلك لم تدخل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمحاسبون المستقلون في أحد القطاعات المالية الرئيسة: القطاع الحكومي. وبالفعل وبعد مرور قرن من ذلك الزمان لم تكن معظم حكومات الولايات - وهي التي كانت تفرض على الشركات العاملة فيها الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها - تلتزم هي نفسها بهذه المبادئ. وكانت الحكومة الفدرالية - وهي أكبر جهاز مالي على وجه البسيطة - لاتزال تمسك دفاترها المحاسبية بالأسلوب الذي انتهجته في القرن التاسع عشر. وفي ظل غياب ما يقيم التوازن - مثل

مصارف وول ستريت والبورصة – لممارسة الضغط اللازم كان القيمون على شؤون الحكومة – المشرعون والحكام والرؤساء – قادرين على تقديم مصالحهم الشخصية على مصالح «حملة الأسهم» (*).

ومع تنامي حجم الشركات الصناعية وانتشارها ازدادت حاجتها إلى رؤوس الأموال أيضا. لكن البريطانيين لم يقدموا رأس المال هذه المرة – بعد أن كانوا بلا منازع أهم الممولين في حقبة ما قبل الحرب الأهلية، إنما قدمته وول ستريت عبر مصارفها الاستثمارية المتسارعة نموا. ولم يجسد أحد مركز القوة الجديد في وول ستريت خيرا من أبرز مصرفييها آنذاك: جي بي مورغان.

ولد مورغان – على خلاف كثير من أساطين المال في العصر الذهبي – لأسرة غنية من هارتفورد بكونيكتيكت في العام ١٨٣٦، وكان جده مؤسس شركة أيتنا Aetna للتأمين ضد الحريق، وقد استثمر أمواله في السكك الحديد والمراكب البخارية والعقارات حين صارت هارتفورد من أغنى المدن – وفق حصة الفرد – في البلاد جميعا. وأصبح والده جونيوس سبنسر مورغان مشاركا في شركة الصيرفة الأمريكية جورج بيبودي ومشاركيه George Peabody and Company في لندن في خمسينيات القرن التاسع عشر. واشترى الشركة بعد تقاعد بيبودي فغير اسمها إلى جي إس مورغان ومشاركيه. وتحولت الشركة سريعا إلى أحد أهم بيوت الصيرفة الدولية.

وسافر مورغان مرات عدة في أوروبا عندما كان طفلا، فزار المتاحف الكبيرة التي لم يكن في الولايات المتحدة ما يضارعها آنذاك، ونما لديه شغف عميق بالفن. لقد تحدث الفرنسية والألمانية بطلاقة، إذ كان حسن الثقافة، واختلف مورغان إلى جامعة غوتينبرغ في ألمانيا في زمن لم يكن يذهب فيه إلا قلة من أبناء جيله من الأمريكيين إلى الكليات في سبيل تعلم أصول العمل التجاري.

وهكذا ترعرع مورغان في عالم أرحب كثيرا من ذلك الذي ترعرع فيه معظم أبناء جيله، وكان واسع الاطلاع على الصيرفة الدولية بأعلى مراتبها مذ كان طفلا. وقد اعتقد – وكان متأثرا جدا بوالده والسيد بيبودي – أن

(*) المقصود بحملة الأسهم هنا: الشعب [المترجم].

النزاهة الشخصية ركيزة أساسية للنجاح في العمل المصرفي. وفي آخر أيامه سئل في إحدى جلسات الكونغرس: «أليس أساس منح الائتمان التجاري ضمانة مالية أو ملكية؟»،

فأجاب: «لا يا سيدي.. إن الشخصية تأتي في المقام الأول».

«قبل المال أو الملكية؟».

فجاء جوابه مؤكدا: «قبل المال أو الملكية أو أي شيء آخر».

«إذ إنها لا تشترى بالمال. لأن الرجل الذي لا أثق به لن يحصل مني على المال ولو كان نظير كل الضمانات التي يمكن أن توجد في العالم الغربي».

وفي سبعينيات القرن الثامن عشر حقق مورغان لنفسه موطئ قدم راسخا في وول ستريت، وأصبح شريكا في شركة مرموقة هي دريكسل ومورغان ومشاركوهم، الكائنة عند الزاوية الجنوبية الشرقية من وول ستريت وبرود ستريت، حيث كان مصرف مورغان قائما منذ ذاك الحين. لقد تفوق مورغان سريعا على مصرفيي وول ستريت الآخرين.

وفي العام ١٨٧٨ أراد ويليام فاندربيلت تنويع استثماراته - بعد أن ورث القسم الأكبر من ثروة والده الطائلة. كان من هذه الثروة ما لا يقل عن ٨٧ في المائة من شركة نيويورك سنترال ريل رود، لكن بيع جزء كبير من شركة بسمعة ومكانة نيويورك سنترال من دون التأثير سلبا في سعر السهم لم يكن بالمهمة السهلة إطلاقا.

وتصدى مورغان لهذه المهمة - مع ذلك - ونجح في بيع ١٥٠ ألف سهم في لندن بسعر جيد جدا بلغ ١٢٠ دولارا للسهم. وقد تدبر أن ينجز المهمة بهدوء بالغ من دون أن يشعر بها أحد. واعتبر ذلك عملا متقنا من اكتتابات الأسهم، لا بل إنه جعل مورغان قوة كبرى في قطاع السكك الحديد في الولايات المتحدة عندما فوض إليه المساهمون الإنجليز الجدد تمثيلهم في التصويت وفي عضوية مجلس إدارة الشركة.

واعتزم مورغان استخدام نفوذه الجديد في إرساء النظام في قطاع السكك الحديد، الذي كان في حاجة ماسة إلى ذلك. كانت ثمة في ذلك الوقت بضعة خطوط صغيرة لاتزال تعمل بمفردها، مع أنها لم تكن بسبب حجمها قادرة على الإفادة من اقتصادات الحجم أو استخدام

أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا. ولأن معظم الخطوط الرئيسة قد تشكلت من اندماج عدد من الخطوط الصغيرة فقد كانت ذات هياكل رأسمالية (*) بالغة التعقيد.

كما انخرطت الخطوط الحديد في منافسة ضارية نجم عنها في بعض الأحيان إفراط في تأسيس الخطوط الجديدة كانت مصدرا للهدر وانتهى أحيانا إلى نتائج كارثية. لا بل إن خط حديد بنسلفانيا وخط حديد نيويورك سنترال العملاقين كان كل منهما في منافسة ضارية مع الآخر. كانت بنسلفانيا تمد خطا على الجانب الغربي من نهر هدسون ينافس خط شركة سنترال التي كانت خطوطها الرئيسة تقع على الجانب الشرقي من النهر. كما أن شركة سنترال بدورها كانت تمد خطا جديدا يحاذي خط شركة بنسلفانيا عبر جبال إليغني الواقعة في تلك الولاية.

وقد حصل مورغان على موافقة كلتا الشركتين بالتفاوض، فدعا رئيس كل شركة إلى محادثات على متن يخته العملاق كورسير Corsair، وبينما كان كورسير يذرع نهر هدسون صعودا وهبوطا بين نيويورك وويست بوينت حمل مورغان الطرفين على التخلي عن خطوطهما الزائدة، (وهكذا تم التخلي عن الأنفاق التي حفرت في جبال بنسلفانيا لمصلحة شركة نيويورك سنترال وأدمجت بعد سبعين عاما في نظام الطرق الرئيسية (**) في بنسلفانيا). وارتفع شأن مورغان كثيرا بعد اتفاقية كورسير وحققت شركته بفضل ذلك كثيرا من الأعمال التجارية الجديدة ذات الأرباح العالية.

وعلى الرغم من أنه كان مصرفيا وليس خبيرا بالسكك الحديد، فقد أصبح على الفور أقوى أقطاب الصناعة، حين أعاد تنظيم خطوط في «بالتيمور وأهاويو» و«تشيزابيك وأوهايو» وإري وغيرها من الخطوط الحديد الرئيسة في تلك السنوات. ومع ظهور هياكل تنظيمية وشركات سكك حديد أكثر رشادا، صارت تلك الشركات تتمتع بمستويات أعلى كثيرا من الكفاءة الاقتصادية. وعين مورغان شركاه في جي بي مورغان ومشاركيه في مجالس تلك الشركات ليضمن ألا تنحدر الخطوط سوءا إلى سابق عهدها. وقد خضع ثلث خطوط السكك الحديد في الولايات

(*) هياكل رأسمالية: أي مكونات رأسمال الشركة، كالأسهم والأسهم الممتازة والسندات (مع أن السندات محاسبيا لا تدخل في رأس المال) [المترجم].

(**) طرق السيارات [المترجم].

المتحدة لإعادة تنظيم، وهذا كانت أيضا حال الرقابة على مصارف وول ستريت في العقدين الأخيرين من القرن. أما نتاج ذلك فكان صناعة أكثر نضجا واستقرارا.

كان توسع الخطوط الحديد الأمريكية في الفترة التي أعقبت الحرب الأهلية حدثا استثنائيا. وبفضل ٣٠,٦٢٦ ميلا من الخطوط الحديد في العام ١٨٦٠ كان لدى الولايات المتحدة نظام سكك حديد هو الأكبر في العالم أجمع. ولكن هذا الرقم ارتفع في العام ١٨٧٠ إلى ٥٢,٩٢٢ ميلا، وفي العام ١٨٨٠ إلى ٩٣,٢٦٢ ميلا والعام ١٨٩٠ إلى ١٦٦,٧٠٣ اميال، أما في العام ١٩٠٠ فبلغ هذا العدد ١٩٣,٣٤٦ ميلا أي ما يتجاوز ستة أضعاف في أربعين عاما فقط. وفي وقت ارتفعت فيه قيمة السلع المصنعة سنويا في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار ١٧ ضعفا بين العامين ١٨٦٥ و١٩١٦ فإن معيار «الحمولة – المسافة» السنوية للسكك الحديد ارتفع خمسة وثلاثين ضعفا.

وفي نهاية القرن ربطت الخطوط الحديد أواصر اقتصاد صار آنذاك وطنيا خالصا في نطاقه، وكانت السكك الحديد تصل تقريبا إلى كل المدن الصغيرة مهما كان حجمها. أما المدن الكبرى فكانت تمر عبرها عدة خطوط. لكن شبكة الخطوط الحديد الجديدة خلقت مشكلة جديدة – مع ذلك – مشكلة لم تكن إطلاقا في الحسبان. إن حساب التوقيت كان دائما شأنا محليا يتحدد وفق وقت الظهيرة المحلي، الذي كان مثلا في خط العرض المار بمدينة نيويورك يحدد بدقيقة تضاف إلى كل أحد عشر ميلا يقطعها المرء غربا. وعلى ذلك فإذا كان الوقت في نيويورك منتصف الظهيرة، فإن الساعة تكون ١١:٥٥ صباحا في فيلادلفيا و١١:٤٧ صباحا في واشنطن و١١:٣٥ صباحا في بيتسبرة. لقد اعتمدت ولاية إيلنوي سبعا وعشرين منطقة زمنية مختلفة، بينما بلغ عدد المناطق الزمنية في ولاية ويسكنسن ثمانيا وثلاثين.

وفي وقت كان السفر فيه ينجز بسرعة الحصان، لم تكن مسألة التوقيت بمسألة ذات شأن، ولكنها باتت مشكلة ملحة عندما ظهرت السكك الحديد، حيث كان تنظيم رحلاتها عملا مرهقا. لقد تردد الكونغرس سنوات في التصدي للمشكلة – وذلك خشية من ردود فعل السكان المحليين – ولذلك فقد عملت شركات الخطوط الحديد على إيجاد حلولها الخاصة. ففي العام ١٨٨٣ أرست تلك الشركات توقيتا موحدا يقسم بموجبه البلد إلى أربع مناطق زمنية

هي الشرقية والوسطى والجبلية والباسيفيكية (منطقة الهادئ)، حيث حدد منتصف الظهيرة بساعة تفصل بين منطقة وأخرى. وفي ١٨ نوفمبر ١٨٨٣ بدأت الخطوط الحديد في الولايات المتحدة العمل بهذا التوقيت الموحد. وبينما ثارت اعتراضات تدعو إلى أن يعتمد البلد التوقيت الإلهي وليس توقيت فاندربيلت فإن التوقيت الموحد أضحى في غضون بضع سنوات توقيتا موحدا بالفعل، وصار من الصعب تصور العالم من دون ذلك التوقيت.

إن قدرة الخطوط الحديد على فرض شأن جوهري جدا كالتوقيت الموحد مؤشر على مدى القوة التي بلغتها في أواخر القرن التاسع عشر. كان قطاع السكك الحديد أكبر قطاعات الاقتصاد من دون منازع. فلقد وظف هذا القطاع أكثر من مليون عامل في العام ١٩٠٠ من أصل ٧٦ مليون نسمة هو مجموع عدد السكان، وكان هؤلاء يكسبون دخلا وسطيا قدره ٥٦٧ دولارا للعامل سنويا. ولأنها كانت تقوم أساسا على جهد الإنسان، فإن الخطوط الحديد بطبيعتها لم تتردد في استخدام نفوذها في السوق لتحقيق مصالحها الخاصة.

وقد طورت السكك الحديد نظاما للخطوط الرئيسة والفرعية، وذلك بخط رئيس يصل المدن الكبرى وبكثير من الخطوط الفرعية بين التجمعات السكانية الصغيرة. وقد كانت هناك منافسة حادة على هذه الخطوط الرئيسة. إذ يمكن للمرء الاختيار على الطريق بين شيكاغو ونيويورك مثلا بين خط نيويورك سنترال وخط بنسلفانيا وخط إري. أما على الخطوط الرئيسة فقد كانت شركة الخطوط الحديد تختار ما بين المنافسة الضارية على السوق أو بين إجراء تخفيضات جائرة جدا على الأسعار أو إنشاء اتحادات احتكارية (كارتلات) لتقاسم العمل ووضع الأسعار. لكن هذه الاتحادات لم تصمد طويلا بسبب غياب آليات تنفيذ القانون.

وكانت معظم الخطوط الفرعية قائمة على احتكارات وكانت الخطوط الحديد قادرة - ومعظمها استطاع فعلا - أن تزيد أرباحها بفرض أسعار أعلى على هذه الخطوط الفرعية، وكانت الأسعار أحيانا باهظة جدا.

لكن المسافرين كانوا - ولا عجب - مستائين من تلك الأسعار. فقد تحولت حركة الجمعيات الزراعية التعاونية - الجمعية التعاونية الوطنية لحماية الزراعة - التي بدأت عملها في العام ١٨٦٧ كمؤسسة اجتماعية وتعليمية إلى مؤسسة تدافع عن حقوق المزارعين في وجه شركات السكك الحديد. ومع

حلول العام ١٨٧٥ كان ثمة عشرون ألف مزرعة تعاونية في جميع أرجاء الغرب الأوسط تضم ثمانمائة ألف عضو معظمهم يحمل كراهية شديدة لشركات السكك الحديد المحلية.

إن حركة بهذا الحجم - بالطبع - قد استقطبت اهتمام السياسيين في عواصم الولايات الذين شرعوا في تنظيم عمل السكك الحديد فشكلوا لجانا لمراقبة هذا القطاع التجاري. لكن هذه اللجان ثبت عدم نجاعتها، ومن أسباب ذلك أن ناشطي جماعات الضغط المدافعة عن مصالح الخطوط الحديد - وهم من الناشطين البارزين جدا - اعتبروا ذلك تقييدا كبيرا لصلاحياتهم.

وكانت هذه اللجان في الأغلب مجرد غطاء سياسي للسماح لشركات السكك الحديد بأن تفعل ما يحلو لها. وفي العام ١٨٩٥ كتب أحد نقاد لجنة خط حديد كاليفورنيا أن «الحقيقة الغريبة تبقى أن الجهاز الذي شكل قبل ستة عشر عاما خلت لغاية واحدة هي الرقابة الصارمة على إحدى شركات الخطوط الحديد (سنترال باسيفيك) وبيد من حديد. تبين أن ذلك الجهاز كان خلال تلك الفترة كلها المدافع عن تلك الشركة والحامي لها».

وقد تبين فورا أن الولايات - كل على حدة - غير قادرة على بذل الكثير للوصول إلى تنظيم فعال للسكك الحديد التي انتشرت آنذاك في كثير من الولايات. وعندما قضت المحكمة العليا في العام ١٨٨٦ في قضية «خط حديد واباش Wabash ضد إلينوي» أن ليس للولايات سلطة على خطوط السكك الحديد التي تنقل السلع عبر حدودها تحول الصراع على تنظيم عمل السكك الحديد - بطبيعة الحال - إلى واشنطن.

كان الكونغرس آنذاك أمام المشكلة السياسية نفسها التي واجهتها المجالس التشريعية في الولايات. إذ كانت ثمة عشرات آلاف الأصوات المؤيدة للمزارعين وصغار التجار والصناعيين ومئات آلاف الدولارات دعما للسكك الحديد.

وكان أن تمخضت «الطبخة» السياسية العاصفة - على حد تعبير أحد المؤرخين - عن «صفقة لا غلبة فيها لمصلحة طرف على آخر.. باستثناء مصلحة المشرعين بنبذ هذا الصراع من فوق عواتقهم وتوكيله إلى إحدى اللجان والمحاكم». وكان الاقتراح الوحيد الذي حظي باهتمام جدي يقضي بتشكيل لجنة السكك الحديد الفدرالية على غرار تلك المفوضيات التي عملت على مستوى الولاية وكان مصيرها الفشل».

ولم يكن لدى خطوط السكك الحديد أي اعتراض باعتبار أن مصالحها قد أخذت بالاعتبار كما كانت تشاء. وبالفعل فقد ذكر نائب رئيس شركة بنسلفانيا للخطوط الحديد في العام ١٨٨٤ أن أغلبية خطوط السكك الحديد في الولايات المتحدة ستكون مقتنعة بأن يتسنى للجنة السكك الحديد أن ترفع الأسعار فوق التعريفة الحالية بما يضمن لها تحقيق ٦ في المائة كأرباح أسهم، وأنا لا أشك - مع وجود هذه الضمانة - في أن تلك الشركات ستكون مستعدة عن طيب خاطر لتخضع لرقابة الحكومة الوطنية وإدارتها المباشرة».

إن ما كانت الخطوط الحديد تسعى إليه - بكلمة أخرى - هو تأسيس كارتل تدعمه الحكومة ويكون مخولا بالتصرف، فيحل مكان تلك الكارتلات الخاصة التي كان مصيرها الفشل دائما.

لقد اشترط مشروع القانون الصادر أخيرا - والذي قضى بإنشاء لجنة التجارة بين الولايات - أن تكون «كل الرسوم معقولة وعادلة». لكنه سكت عن تفسير المقصود بذلك. كما أنه منع فرض تعريفات مختلفة على الخطوط الرئيسة والفرعية سواء أكان ذلك للرحلات القصيرة أم الطويلة. لكن تلك اللجان كان عليها اللجوء إلى المحاكم لإنفاذ أوامرها. ولم تجد السكك الحديد كبير عناء في الالتفاف على القوانين الجديدة كلما وجدت حاجة إلى ذلك. حتى على الرغم من أن لجنة التجارة بين الولايات قد نالت الدعم اللازم في العقد التالي وارتقت سريعا إلى ما أرادته شركات الخطوط الحديد منها في المقام الأول، أي أن تكون كارتلا تدعمه الحكومة يكون قادرا على إنفاذ أحكامه بنفسه. ولا غرابة في ذلك، خصوصا أن معظم خبرتها الفنية كان يجب تأمينه - بالضرورة - من قطاع السكك الحديد نفسه، وهي مشكلة عانتها كل الأجهزة الرقابية الحكومية منذ ذلك الحين.

ومع ذلك وبغض النظر عن أوجه قصورها فإن لجنة التجارة بين الولايات شكلت نقطة تحول كبيرة في تاريخ الاقتصاد الأمريكي. فلأول مرة كانت الحكومة الفدرالية تحاول تنظيم أحد قطاعات ذلك الاقتصاد.

أحداث كثيرة مع ذلك كانت تلوح في الأفق خصوصا أن المقاصد والنتائج - بالنسبة إلى لجنة التجارة بين الولايات - لم تكن في وفاق دائم، على الأقل على المدى القصير. وفي العام ١٨٩٠، أقر الكونغرس - وكان لايزال تحت ضغوط تنادي بكبح نفوذ السكك الحديد - قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار.

كان كلا مجلسي الكونغرس في ذلك العام يغلب عليه الجمهوريون المؤيدون لحرية التجارة، وكان أحد أعضاء الحزب الجمهوري - بنجامين هاريسون - سيد البيت الأبيض، لكن قانون شيرمان أُقر ولم يعارضه إلا صوت واحد، فصدر رسميا كقانون.

كان السبب - كما عرف عن هذا القانون - أنه لم يورد تفاصيل كثيرة. وقد نص على أن «كل عقد يشتمل على إحدى صور الاحتكار أو ما إلى ذلك. أو أي تواطؤ لعرقلة التجارة أو التبادل بين الولايات أو مع الأمم الأخرى، فإنه يعد بموجب هذا القانون غير شرعي». كما أنه جرم «احتكار أو محاولة احتكار.. أو الاندماج أو التواطؤ في سبيل احتكار أي شكل من أشكال التجارة أو التبادل بين الولايات».

لقد أكدت الإدارات الأمريكية زمن الرؤساء هاريسون وكليفلاند ومكينلي - ومعها المحكمة العليا التي انتهجت طريقا محافظا جدا في تسعينيات القرن التاسع عشر- أن قانون شيرمان لن يستمر في سنواته الأولى. ولكن على حد تعبير المؤرخ تشارلز وارين ساعد قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار على تنبيه «الكونغرس إلى حقيقة الصلاحيات الواسعة التي تتضمنها فقرة التجارة». وسيفيد منها أحد الرؤساء الناشطين في العقد التالي لجعل الحكومة الفدرالية طرفا أساسيا في تنظيم الاقتصاد الأمريكي.

وعليه - وقبل وفاته في العام ١٩١٣ - فإن جي بي مورغان - الذي قاد الحركة الساعية إلى مطالبة الشركات بتوحيد أساليب مسك الدفاتر واعتماد مدققي الحسابات المستقلين في مراجعة تقاريرها المالية - سيشكو من أن ثيودور روزفلت قد توقع من الناس مزاولة العمل التجاري «بشفافية تامة» (بجيوب زجاجية). وعلى غرار معظم الناس - سواء من هم في الحكومة أو من يزاولون التجارة - فقد قدر عاليا قيمة الشفافية في علاقات الآخرين أكثر مما رآها في علاقاته الخاصة.

13

هل كان ثمة عمل مثل هذا؟

«الفرصة تخدم العقل المهيأ لها»

لويس باستور

كان الفولاذ السمة المميزة لاقتصاد أواخر القرن التاسع عشر في العالم الغربي. فقد أصبح إنتاجه مقياسا للقوة الصناعية للبلد، وكانت استخداماته لا تحصى إذا جاز القول. أما تأثيره فكان كبيرا في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالسكك الحديد والعقارات. لكن الفولاذ لم يكن ابتكار ذلك الزمان. إذ إنه ظهر في الواقع قبل ثلاثة آلاف عام، ولم يكن ثمة جديد الآن سوى تكلفة إنتاجه.

ذلك أن تماسيح الحديد - وهي أول مرحلة في إنتاج الفولاذ والحديد - تحول إلى سبائك حديد بإعادة صهرها ومزجها مع الجير الأرضي لإزالة الشوائب الباقية. ويصنع الحديد الصلب بعد ذلك بصبه في قوالب لإنتاج أدوات مثل القلايات ومواقد الطبخ وقضبان البناء. ولقد استخدم الحديد الصلب كثيرا في عمليات الإنشاء في المدن في فترة ما قبل الحرب، لكنه كان يعاني نواحي قصور حادة. فبفضل قوته الهائلة عند

ضغطه كان الحديد الصلب يستخدم في إنتاج أعمدة محكمة القوة. لكن ولأنه سريع الانكسار ولا يتحمل التوتر tension فإنه لم يكن يصلح لصناعة العوارض، التي يناسبها الحديد المطاوع.

يستخرج الحديد المطاوع بصهر تماسيح الحديد وتحريكها باستمرار إلى أن تعطي مركبا عجينيا متجانسا بعد تطاير معظم الشوائب منها. ولقد كان العمال الذين اشتغلوا على أفران الصهر يعرفون «بالمسوّطين» Puddlers (*). كان المسوط على قدر عال من المهارة ويتقاضى أجورا مرتفعة. وبعد إزالة المعدن من فرن التسويط كان يخضع للضغط ثم يلف ويطوى مرات عدة - كان في الواقع يعجن كعجينة الخبز - إلى أن يكتسب خاصية التليف (التحول إلى خيوط) التي تجعل الحديد المطاوع أقل تهشما من الحديد الصلب، وبالتالي أكثر تماسكا وصلابة في حالات الضغط والتوتر. ويعتبر الحديد المطاوع لدنا تماما بالمقارنة مع الحديد الصلب، لكنه بالمقابل يتمتع بقابلية السحب والطرق فيأخذ أشكالا عدة، تماما كالنحاس.

كان الحديد المطاوع - بطبيعة الحال - أعلى تكلفة في الإنتاج من الحديد الصلب، لكنه كان صالحا لصنع العوارض والجسور والسفن وأكثر غنى لاقتصاد القرن التاسع عشر بعد العام ١٨٣٠، وبالتحديد لقطاع السكك الحديد. إذ لم تكن الثورة الصناعية لتبلغ ذروتها من دون توافر الحديد المطاوع بكميات كبيرة.

إن للفولاذ - الذي هو عبارة عن حديد مؤشب بكمية مناسبة من الكربون تحت شروط مناسبة - خصائص جيدة تجمع بين خصائص الحديد الصلب والحديد المطاوع. فهو يتمتع بالصلابة والقوة كالحديد الصلب وقابل للطرق والسحب ويتحمل الصدمات كالحديد المطاوع. وهو أشد كثيرا في ظروف الشد والتوتر من كلا هذين النوعين من الحديد، لذلك فإنه يمثل مادة للبناء لا تضاهى.

لكنه وحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت السبيل الوحيدة لصناعة الفولاذ هي الحصول على أكباش أو قطع صغيرة من الحديد المطاوع ومزجها بالكربون وتسخين المزيج لبضعة أيام. لذلك كان استخدامه محصورا في

(*) مسوط الحديد: من يضيف إلى الحديد المنصهر عاملا مؤكسدا يحوله إلى حديد مطاوع [المترجم].

صناعة الأدوات ذات القيمة العالية كنصول السيوف والشفرات والعدد، حيث كانت قابليته لامتصاص الصدمات وإمكان شحذه والحصول على أطراف حادة مسوغا لتكلفته العالية. وفي منتصف القرن كانت أوروبا تصنع ما يقارب ٢٥٠ ألف طن من الحديد بالطرق التقليدية، بينما لا يصنع منه سوى ١٠ آلاف طن في الولايات المتحدة.

ومن ثم وفي العام ١٨٥٦ ابتكر إنجليزي يدعى هنري بيسمير (السير هنري في ما بعد) محول بيسمير الذي ساعد على صناعة الفولاذ مباشرة من تماسيح الحديد. وكما هي الحال غالبا في تاريخ التطور التكنولوجي، فقد كانت اللمعة الأولى وليدة الملاحظة العرضية. فقد طور بيسمير شكلا جديدا من قذيفة المدفعية، لكن المدافع المصنوعة من الحديد الصلب في تلك الأيام لم تكن بالقوة الكافية لاستيعاب تلك القذائف. وبدأت التجارب تجرى أملا في الخروج بمعدن أقوى وأشد. وذات يوم اتفق أن تيارا من الهواء هب على حديد مصهور، وقد عمل الأكسجين الموجود في الهواء - بعد أن تفاعل مع الحديد والكربون في المعدن المنصهر - على رفع درجة حرارة المعدن وتطاير الشوائب منه. كما طرد معظم الكربون. ولم يبق إلا الفولاذ.

وهكذا انكب بيسمير - بعد أن أدرك ما حدث - على تطوير عملية صناعية تحاكي مشاهداته العرضية. كان المحول الذي ابتكره عبارة عن وعاء كبير بعرض عشر أقدام وارتفاع عشر أقدام مزود بمرتكزات للدوران (مبارم) تسمح بتفريغ محتوياته إلى الخارج. كان مصنوعا من الفولاذ وينتظمه آجر حراري. وفي القاعدة يمكن نفخ الهواء عبر الثقوب في الآجر الحراري إلى «الحشوة» أو كتلة المعدن المنصهر في البوتقة، ليتحول إلى فولاذ في تيار هوائي شديد قوامه اللهب والحرارة. وبفضل محول بيسمير أمكن تحويل ما بين عشرة أطنان وثلاثين طنا من تماسيح الحديد إلى فولاذ كل اثنتي عشرة دقيقة إلى خمس عشرة دقيقة في واحدة من أشهر العمليات الصناعية على الإطلاق.

وكتب الناشط العمالي جون إي فيتش في العام ١٩١٠ أن «ثمة إعجابا شديدا بآلية صناعة الفولاذ. إذ إن الحجم الهائل للأدوات ونطاق الإنتاج يشده العقل بحس غامر من القوة. لقد فغرت أفران النفخ الشرهة أفواهها - وكانت تبلغ ثمانين أو تسعين أو مائة قدم ارتفاعا - دائما لابتلاع طن إثر آخر من فلز الحديد والوقود والحجارة. لقد بهرت محولات بيسمير العين بألسنة اللهب

المتطايرة منها. كانت قوالب الفولاذ بحرارتها التي وصلت إلى درجة الابيضاض ووزنها البالغ آلاف الأرطال، كانت تحمل من مكان إلى آخر وتلقى جانبا كأنها دمى خفيفة. وكانت الرافعات تلتقط عوارض الفولاذ بطول خمسين قدما بخفة ورشاقة كأن أطنانها كانت أرطالا ليس إلا. وهذا هو ما يسحر عين الزائر لورش فولكان Vulcan».

كان أحد زوار ورش صناعة الفولاذ التي يملكها هنري بيسمير في شيفيلد بإنجلترا العام ١٨٧٢ شاب اسكتلندي هاجر إلى أمريكا اسمه أندرو كارنيجي. لقد تأثر كثيرا - إلى درجة أنه في السنوات الثلاثين التالية سيركب موجة الطلب المتصاعد على الفولاذ ليصبح أحد أغنى أثرياء أمريكا.

لقد ولد كارنيجي في دنفيرملاين على بعد بضعة أميال شمال غرب أدنبرة في منطقة فيرث أوف فورث Firth of Forth في العام ١٨٣٥. كان والده حائكا يدويا يملك نوله الخاص وينسج عليه الدمقس بتطاريز آية في الروعة والجمال. وكانت دنفيرملاين مركزا لتجارة الدمقس، حيث كان الحاكة المهرة من أمثال ويليام كارنيجي يكسبون دخلا جيدا من أعمالهم.

لكن الثورة الصناعية قضت على مصدر رزق ويليام كارنيجي. إذ مع حلول أربعينيات القرن التاسع عشر أصبحت الأنوال الآلية تنتج الأقمشة والمنسوجات كالدمقس بتكلفة تقل كثيرا عن تكلفة الأنوال اليدوية. ومع أن عدد حاكة الأنوال اليدوية بلغ ٨٤,٥٦٠ في اسكتلندا في العام ١٨٤٠ فإن هذا الرقم سيتراجع بعد عشر سنوات إلى ٢٥ ألفا. ولن يكون ويليام كارنيجي واحدا من هؤلاء.

وانتهى كارنيجي الأب إلى شفير اليأس والقنوط وهبت زوجته - وكانت أكثر تصميما وعنادا - لمواجهة هذه الأزمة بنفسها. لقد تلقت رسالة من أختها - التي هاجرت إلى أمريكا منذ زمن - واستقرت في بتسبرة. وجاء في رسالتها: «هذا البلد أفضل كثيرا للعامل الحرفي من بلدنا الأم وثمة متسع كاف وزيادة، على الرغم من الألوف التي تقاطرت على عتباته». وفي العام ١٨٤٧ عندما كان أندرو في عمر الثانية عشرة انتقلت عائلة كارنيجي إلى بتسبرة.

كانت عائلة كارنيجي من العائلات التي واكبت أكبر موجة من الهجرات الجماعية في تاريخ البشرية، وعرفت باسم هجرة الأطلسي. في البدء كان معظم المهاجرين يتحدرون من الجزر البريطانية، خصوصا إيرلندا بعد بداية

المجاعة العظيمة في أربعينيات القرن التاسع عشر. وفي ما بعد قدمت ألمانيا وإيطاليا وأوروبا الشرقية أعدادا هائلة من المهاجرين تجاوزت المليونين في العام ١٩٠٠ وحده.

إن الهجرة الأطلسية تضاهي بحجمها وأهميتها هجرات البربر في العصور الكلاسيكية المتأخرة التي أفضت إلى نهاية الإمبراطورية الرومانية. لكن، على الرغم من أن كثيرا من القبائل البربرية قد دفعت إلى الهجرة بضغط من القبائل التي استولت على أراضيها، فإن المهاجرين الذين ربا عددهم على ثلاثين مليونا وعبروا المحيط الأطلسي للاستقرار في أمريكا بين العامين ١٨٢٠ و١٩١٤ إنما شدهم إلى هناك بريق الفرص الاقتصادية.

وقد انتقل كثير من المهاجرين - كالاسكندنافيين الذين ضاقت عليهم الأرض واستقروا في الغرب الأوسط الأعلى - إلى المناطق الريفية وأقاموا لهم مزارع فيها. لكن معظمهم - على الأقل في بادئ الأمر - استقر في المدن الأمريكية المزدهرة، في الضواحي المتسارعة انتشارا وقد باتت تعرف «بأحياء الفقراء» (ظهرت هذه الكلمة في بريطانيا وأمريكا نحو العام ١٨٢٥). ولأول مرة في التاريخ الأمريكي، كان جزء كبير من السكان في عداد الفقراء. لكن معظم فقراء المناطق الحضرية لم يظلوا في براثن الفقر طويلا.

أحياء الفقراء تلك كانت - بالمعايير الحالية - مروعة لا يمكن تصورها.. بمساكنها التي تعشش فيها الجريمة والهوام والحشرات.. والتي لا تعرف الشمس إليها سبيلا. كانت تؤوي كثيرا من الناس وأحيانا عائلات عدة في غرفة واحدة. وكانت كنفها (مراحيضها) مشتركة خلف الأبنية. وفي إحصاء العام ١٩٠٠ عندما تحسنت ظروف الحياة في الأحياء الفقيرة كثيرا عما كانت عليه في منتصف القرن، بلغ عدد سكان إحدى الضواحي في الطرف الشرقي الأدنى من نيويورك أكثر من خمسين ألفا، ومع ذلك فلم يكن فيها إلا نحو خمسمائة حمام فقط.

هذه السكنى لم تكن - على الرغم من هذا - أسوأ، بل كانت أحيانا أفضل من تلك التي خلفها وراءهم المهاجرون المعدمون في أوروبا، وعلى حد تعبير شقيقة السيدة كارنيجي - وملايين من أمثالها - في رسائلها إلى موطنها الأصلي، فقد كانت الفرص الاقتصادية أعظم كثيرا. ولم

يتراجع نقص الأيدي العاملة وهو سمة ملازمة للاقتصاد الأمريكي منذ أيامه الأولى. لذلك فإن العائلة المهاجرة لم تقم في أسوأ أحياء الفقراء أكثر من خمس عشرة سنة بالمتوسط، قبل أن يتسنى لها الانتقال إلى سكن أفضل في أحياء أفضل حالا، والبدء بالارتقاء إلى مراتب الطبقة الوسطى الأمريكية.

إن الهجرة إلى الولايات المتحدة بحثا عن الفرص الاقتصادية لم تتوقف، على الرغم من وضع ضوابط قانونية لهذه الهجرة في مطلع عشرينيات القرن العشرين. وساعدت هذه الهجرة السريعة على توفير اليد العاملة اللازمة لتشغيل الاقتصاد الأمريكي. وقد أكسبت الولايات المتحدة تركيبة سكانية كانت الأكثر تنوعا في العالم أجمع. وبفضل هذا، فقد وفرت لها روابط وعلاقات شخصية وثيقة مع كل دول العالم تقريبا، وهذا يعد ميزة اقتصادية وسياسية عظيمة.

وانتقلت عائلة كارنيجي إلى حجرتين تعلوان إحدى الورش التي تقع مقابل زقاق موحل خلف منزل شقيقة السيدة كارنيجي في مدينة أليجني وهي من ضواحي بتسبرة. وعثرت السيدة كارنيجي على عمل لها في صناعة الأحذية واشتغل السيد كارنيجي في محلج للقطن. كما حصل أندرو هناك على وظيفة عامل بكرة bobbin boy لقاء ١,٢ دولار في الأسبوع، وكان يعمل اثنتي عشرة ساعة في اليوم، ستة أيام في الأسبوع.

ولا حاجة إلى القول إن أندرو كارنيجي المشتعل حماسة وطموحا لم ينتظر أكثر من خمسة عشر عاما لارتقاء ذلك السلم. ففي العام ١٨٤٩ كان يعمل مراسل تلغراف لقاء ٢,٥ دولار في الأسبوع. وهذا ما وفر له الفرصة للتعرف على بتسبرة ومؤسساتها التجارية، وأفاد كارنيجي من معظم تلك الفرص. وعلى الفور حصل على وظيفة عامل مقسم (هاتف) فكان يشتغل على التلغراف بنفسه وتعلم تفسير رموزه سماعا فكان يكتب الرسائل من دون إبطاء. وارتفع راتبه إلى ٢٥ دولارا في الشهر.

وفي العام ١٨٥٣ - وتجسيدا للقول المأثور عن لويس باستور «الفرصة تخدم العقل المهيأ لها» كان توماس إي سكوت - وكان مشرفا عاما على خط حديد بنسلفانيا، وكان دائم التردد على مكتب التلغراف حيث عمل كارنيجي - يبحث عن عامل تلغراف متخصص للعمل على النظام الذي

كانت الشركة قد اعتمدته آنذاك. ووقع اختياره على كارنيجي - الذي لم يبلغ حينذاك الثامنة عشرة بعد. وعندما بلغ كارنيجي الثالثة والثلاثين - في العام ١٨٦٨ وصل دخله السنوي إلى ٥٠ ألف دولار بفضل رعاية وإرشاد توماس سكوت وعدد من الاستثمارات الناجحة في عربات النوم المهاجع التابعة للسكك الحديد، والنفط وخطوط التلغراف وصناعة الحديد. لكنه بعد زيارة ورشات بيسمير في شيفيلد، قرر أن يوجه اهتمامه إلى صناعة الفولاذ.

لقد حملت المصادفة المحضة عائلة كارنيجي إلى بتسبرة، لكن الميزات النسبية التي تمتعت بها ستجعلها مركز صناعة الفولاذ في الولايات المتحدة.

لقد تأسست بتسبرة - كالكثير من المدن غرب الجبال - مركزا تجاريا، وهي قائمة في نقطة التقاء نهري أليغني ومونانغاهيلا حيث يتشكل نهر أوهايو، ما ييسر سبل النقل عبر مساحات شاسعة. وفي فترة وجيزة بعد الثورة، بدأت بتسبرة تستغل مكامن فلز الذهب والفحم الغنية التي تقع في جوارها، وشرعت في التخصص في المجالات الصناعية. وفي وقت كانت المناطق الأخرى في البلاد تعتمد على الخشب مصدرا للطاقة صار الفحم المصدر المهيمن للطاقة في بتسبرة، فأمدَّ المعامل التي كانت تنتج الزجاج والحديد والمنتجات الأخرى التي يتطلب إنتاجها كثيرا من الطاقة. لقد كان ثمة ٢٥٠ معملا في زمن كان عدد السكان لا يتجاوز ستة آلاف، في العام ١٨١٧، وكانت المدينة الناشئة - وقد غمرتها روح الحماسة الأمريكية - تطلق على نفسها اسم «برمنغهام الأمريكية». وبفضل الفحم الرخيص أفادت بتسبرة من المحرك البخاري قبل فترة طويلة من استخدامه بدل قوة الماء في المناطق الأخرى، وكان معظم مصانعها يعمل بطاقة البخار في العام ١٨٣٠.

ومع ذلك كانت للفحم الرخيص عواقبه الحتمية، إذ إنه يولد دخانا من الاحتراق يفوق ذلك الذي يطلقه الخشب. وفي نحو العام ١٨٢٠ عندما كانت بتسبرة بلدة صغيرة نسبيا، كتب أحد زوارها أن الدخان شكل «غمامة بحجم الليل غطت بتسبرة بجناح من الكآبة والسوداوية». وفي ستينيات القرن التاسع عشر كان أنطوني ترولوب نفسه - وهو المولود في لندن وعلى معرفة بدخان الفحم - مأخوذا من سحب الدخان الكثيفة. وروي عن ترولوب - بعد

أن ألقى نظرة إلى الهضاب المحيطة - أن بعض قمم الكنائس تمكن رؤيتها «لكن المدينة نفسها كانت مدفونة في سحابة كثيفة. لم أكن مشدوها من الدخان والسخام بقدر ما كنت كذلك حينما وقفت هنا وراقبت ظلام الليل يلف السخام الطافي على أسطح المنازل في المدينة». ومع اشتداد عود الثورة الصناعية عم التلوث بدخان الفحم وسخامه المدن الأمريكية الأخرى، لكن أيا منها لم تبلغ درجة الانحدار التي وصلت إليها بتسبرة.

كانت أهم مكامن الفحم في منطقة بتسبرة تلك الواقعة في محيط بلدة كونيلسفيلد على مبعدة ثلاثين ميلا جنوب شرق المدينة. وما يميز فحم كونيلسفيلد كان قابليته التامة تقريبا للتحول إلى فحم الكوك. وهو في الحقيقة أفضل أنواع الفحم المتحول إلى كوك في العالم.

ويمثل الكوك مقارنة بالفحم العادي ما يمثله الفحم النباتي مقارنة بالخشب. إذ إن تسخينه من دون هواء للتخلص من الشوائب، يحوله إلى كربون خالص يحترق عند درجة حرارة معتدلة ويمكن ضبطها بيسر وسهولة. ولا يمكن الاستغناء عن الفحم النباتي وفحم الكوك في إنتاج الحديد والفولاذ. ومع تنامي صناعة الحديد في بتسبرة تحولت تدريجيا إلى فحم الكوك الذي كان الانتقال بإنتاجه إلى النطاق الصناعي أسهل كثيرا من الانتقال بالفحم النباتي.

وعندما بدأ أندرو كارنيجي بالتحول إلى صناعة الفولاذ كان هنري كلاي فريك - المولود في ويست فيرتون ببنسلفانيا في العام ١٨٤٩ - يتحول إلى استخدام فحم الكوك. ومثل كارنيجي كان فريك رجل أعمال صلب العزيمة مقبلا على تحمل مخاطر عظيمة لتحقيق مكاسب عظيمة. وعلى غرار كارنيجي أيضا، أصبح مليونيرا لدى بلوغه سن الثلاثين. لكنه على عكس كارنيجي، مع ذلك، لم يكن يلقي بالا كثيرا إلى الرأي العام أو الأحداث الاجتماعية البارزة في ذلك الزمن. لقد أراد كارنيجي أن يحظى بإعجاب المجتمع جميعه. أما فريك فكان يسعى كثيرا إلى اكتساب احترام المجتمع. ولم يظهر إلا نادرا - على عكس كارنيجي - في مقابلات الصحف، ولم يكتب مقالات لها إطلاقا.

وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، هيمنت شركة كارنيجي للفولاذ وشركة إتش سي فريك على القطاعات الصناعية التي عملت فيها، وأصبح كارنيجي أكبر عملاء فريك على الإطلاق. وفي أواخر العام ١٨٨١، وبينما

كان فريك يمضي شهر العسل في نيويورك، تقدم كارنيجي - وهو عاشق للمفاجآت - باقتراح مفاجئ بدمج الشركتين في جلسة غداء العائلة ذات يوم، ولأن فريك لم يكن يعلم ألبتة بهذا الاقتراح فقد أصابه الذهول، كذلك كانت والدة كارنيجي - وهي امرأة شديدة الحذر - وقد بلغت آنذاك السبعينيات من العمر.

وقطع الصمت محادثة ربما هي أبرز الأمثلة على حرص الأمهات في تاريخ الأعمال والتجارة الأمريكية. إذ بدر عن السيدة كارنيجي بلكنتها الاسكتلندية العريضة: «آه، أندرا، إن هذا لشيء رائع بالنسبة إلى السيد فرييك (*)، لكن ما الذي *سنفيده* منه (**)؟»

بالطبع، قد فكر كارنيجي جيدا بما يمكن أن يفيده من ذلك. أولا، ستحصل شركة كارنيجي للفولاذ على توريدات مضمونة من فحم الكوك وبأفضل الأسعار. ثانيا، سيكون ذلك فرصة لتعلم المهارات الإدارية المتطورة التي يتمتع بها هنري كلاي فريك. ثالثا، سيعزز ذلك التكامل العمودي لصناعة الفولاذ عامة ولشركته بوجه الخصوص.

إن التكامل العمودي هو أن تضع شركة واحدة يدها على بعض مراحل الإنتاج - أو كلها - من مرحلة تأمين المواد الأولية إلى مرحلة التوزيع. وقد كان هذا التكامل معروفا منذ فجر الثورة الصناعية - كان فرانسيس كابوت لويل أول من جمع أعمال الغزل والحياكة تحت سقف واحد - لكنه شهد تسارعا عظيما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر عندما سعى الصناعيون إلى تحقيق وفورات الحجم وتخفيض التكاليف.

لقد اشترك كارنيجي وفريك في فلسفة إدارية بسيطة:

١ - الابتكار الدائم والاستثمار بكثافة في أحدث المعدات والتقنيات بغية خفض التكاليف التشغيلية.

٢ - حرص الصناعي على أن يكون أقل المنتجين تكلفة للمحافظة على مركز رابح عندما تسوء الظروف الاقتصادية.

٣ - استبقاء معظم الأرباح في الفترات المواتية للاستفادة من الفرص المتاحة في الفترات غير المواتية حينما ينتهي المنافسون الأقل كفاءة إلى الفشل.

(*) واسمه الصحيح: فريك، ولكن السيدة كارنيجي دأبت على إطالة حروف الكلمات والأسماء فجاءت هكذا [المترجم].

(**) في الأصل «منه» - راجع الحاشية السابقة [المترجم].

وقد ظهرت إحدى هذه الفرص في العام ١٨٨٩، وكان فريك آنذاك رئيس مجلس إدارة شركات كارنيجي للفولاذ (لم يشغل كارنيجي نفسه أي منصب إداري في الشركات التي خضعت لسيطرته، لكنه بفضل حيازته أغلبية كافية تماما في ملكية الأسهم، ظل دائما مسيطرا على مقاليد القيادة والمسؤولية). وفي ذلك العام اقتنص فريك شركة ورش فولاذ دوكيسني - وكانت تعاني صعابا مالية - ودفع قيمتها مليون دولار من سندات شركة كارنيجي مستحقة الأداء بعد خمس سنوات، وفي موعد استحقاق السندات كان المصنع قد حقق لنفسه خمسة أضعاف ذلك المبلغ.

وقد جاء كثير من الابتكارات التقنية التي سارع كارنيجي إلى توظيفها من صناعات الفولاذ الأوروبية الأقدم والأعرق، تماما كصناعة الملابس الأمريكية قبل قرن مضى تقريبا حين نهضت على ركب التقدم التقني الذي حققته بريطانيا، وقد بين العقيد دبليو إم جونز - وهو من أعضاء طاقم كارنيجي الأساسيين - أمام المعهد البريطاني للحديد والفولاذ في العام ١٨٨١: «في وقت كان فيه علماء المعادن في بلادكم إلى جانب أولئك الذين في فرنسا وألمانيا يكرسون وقتهم وخبراتهم لاكتشاف معالجات جديدة فقد تلقفنا المعلومات التي أوردتها التقارير الصادرة عن المعهد وكرسنا أنفسنا - تدفعنا الأنانية وحب الذات - إلى أن نتفوق عليكم في الإنتاج».

وبالفعل فقد تفوقوا عليهم. ففي العام ١٨٦٧ وحده أنتج ١٦٤٣ طنا من حديد بيسمير في الولايات المتحدة. وبعد ثلاثين عاما - في العام ١٨٩٧ - بلغ الحديد المنتج ٧,١٥٦,٩٥٧ طنا، أي ما يتجاوز إنتاج بريطانيا وألمانيا مجتمعتين. ومع نهاية القرن سيفوق إنتاج شركة كارنيجي للفولاذ وحدها إنتاج بريطانيا. وستحقق أرباحا طائلة أيضا. إذ بلغت أرباح الشركة - وهي أقل منتجي الفولاذ تكلفة في السوق الأمريكية الرائجة والخاضعة لضوابط حمائية صارمة - ٢١ مليون دولار. وفي العام التالي تضاعف الربح. ولا عجب أن هتف أندرو كارنيجي بحماسة ذات مرة: «هل كان ثمة عمل مثل هذا!» "was there ever such a business".

كان الفولاذ يغير أيضا وجه الحياة الحضرية في الولايات المتحدة. ففي وقت كان فيه الحجر مادة البناء الأساسية في المباني الضخمة، لم يتسن الارتفاع بها لأكثر من ستة طوابق، حتى عندما صار المصعد قيد

الاستخدام في خمسينيات القرن التاسع عشر بسبب الحاجة إلى زيادة سماكة الجدران. ولم تتجاوز الأبنية المجاورة ارتفاعا إلا أبراج الكنائس التي اخترقت أفق السماء في المدن. ولكن التراجع المطرد في سعر الفولاذ بفضل ارتفاع كفاءة الصناعة - حيث كانت تكلفة قضبان السكك الحديد المصنوعة من الفولاذ الأطول عمرا تقل في ثمانينيات القرن التاسع عشر عن تكلفة قضبان الحديد المطاوع القديمة - أدى إلى زيادة مطردة في عدد المباني التي أقيمت على هياكل فولاذية، وكانت قادرة على بلوغ عنان السماء. وفي الفترة الفاصلة بين ثمانينيات القرن التاسع عشر والعام ١٩١٣ كان الرقم القياسي لارتفاع المباني يحطم كل عام تقريبا مع هيمنة ناطحات السحاب على سماء المدن الأمريكية في استعراض مهيب لقوة الفولاذ.

إن لكل من رأس المال والعمل أهميته في الإنتاج الصناعي واسع النطاق كصناعة الفولاذ. ذلك أنه لا يمكن لأي من عنصري الإنتاج هذين خلق الثروة من دون وجود الآخر. لكن المشكلة كانت تتمثل دائما في تحديد نصيب كل منهما من الثروة المخلقة. قبل الثورة الصناعية، كان رأس المال والعمل في علاقة حميمة. بل كانا يعدان من العائلة نفسها. وكان قدر كبير من العمل يوفره المتدربون (الصناع) الذين لم يحصلوا إلا على النزر اليسير، علاوة على ما كان يوفر لهم من مسكن وطعام، لكنهم اكتسبوا الخبرات التي سيفيدون منها لاحقا عندما يبلغون سن الرشد.

أما العمل الذي كان ثمة طلب عليه في السوق المفتوحة فكان العمل عالي المهارة، القادر على المطالبة بأجور جيدة. لكن هذا لم يعن بالتأكيد أنه لم تكن ثمة حالات من عدم التوافق والاتفاق. إذ إن أول إضراب سجل في ما يعرف اليوم بالولايات المتحدة إنما وقع في العام ١٧٦٨ عندما تظاهر الخياطون المياومون في مدينة نيويورك. وفي العام ١٧٩٨ تأسست أول نقابة عمالية - وهي الجمعية الاتحادية لصناع الأحذية المياومين في فيلادلفيا (المياومون كما ينم معناها تشير إلى أولئك الذين يتقاضون أجورهم على أساس يومي). وفي عشرينيات القرن التاسع عشر كانت هذه النقابات تتجمع في اتحادات مهنية تمثل كل - أو بعض - العمال المهرة في حرفة أو مهنة معينة. وفي خمسينيات القرن التاسع

عشر - ومع إنشاء اتحاد الطباعة الدولية، الذي كان يمثل عمال الطباعة في الولايات المتحدة وكندا معا - بدأت منظمات العمال، سواء الوطنية أم الدولية، في الظهور.

لكن مع انتشار نظام المصانع والتعمق في تقسيم العمل، بدأت أعداد متزايدة من العمال غير المهرة البحث عن عمل لها في المصانع، أولا في صناعات كالغزل والحياكة ومن ثم في صناعة الفولاذ وغيره من الصناعات الثقيلة مع توسعها الهائل في الحجم بعد الحرب الأهلية. وعلى عكس العمال المهرة كالمسوطين لم يكن لدى أولئك - الرجال والنساء العاملين في صناعة الملابس - إلا القليل من القدرة التفاوضية كأفراد.

كان ذلك لأمد طويل أصل المشكلة في الحرب العوان الدائرة بين رأس المال والعمل في الاقتصاد الأمريكي. إذ يتحدث رأس المال بصوت واحد (بصوت جماعي)، إما لأن شخصا واحدا يهيمن على الشركة - من أمثال أندرو كارنيجي - أو يستأجر حملة الأسهم إدارة تتكلم بصوتهم. أما العمل فهو في المقام الأول مشتت، وليس للعمال كأفراد الخيار إلا بقبول ما هو مقدم لهم.

وحتى بعد تأسيس اتحادات العمل المهنية فإنها لم تفعل كثيرا لمساعدة العمال غير المهرة. وقد نظر العمال المهرة بعين التعالي والتباهي إلى العمال غير المهرة - وكثير منهم كانوا من المهاجرين الجدد - فلم يروهم فقط حلفاء ضد الإدارة، بل عبئا على الشركة قد ينعكس سلبا على أجورهم. وقد ولد هذا انقساما عميقا بين فئات العمال لن يتم رأبه حتى خمسينيات القرن العشرين.

كانت ثمة محاولات عدة لتأسيس منظمات تمثل العمال جميعا - على غرار اتحاد العمل الوطني، الذي تأسس في العام ١٨٦٦، والاتحاد ذائع الصيت: فرسان العمل Knight of Labor الذي تأسس بعد ثلاث سنوات، وكان يضم أكثر من سبعمائة ألف عضو في ثمانينيات القرن التاسع عشر. وقد قبل في عضويته عمالا من كل مستويات الخبرة ومن مختلف المناطق، لا بل إنه قبل في عضويته أيضا العمال السود. إن اتحاد عمال العالم الصناعيين الذي تأسس العام ١٩٠٥ لم تتعد عضويته مئات الآلاف، لكنه كان ذا نفوذ عظيم بفضل تكتيكاته المتقنة واقتراحاته التقدمية. ولسوء الطالع كان للكثير من منظمات العمل ذات القاعدة الواسعة أجندات أخرى

تهدف إلى تحسين أجور أعضائها وظروف عملهم. لقد اعتنقوا بأعداد متزايدة الأفكار الاشتراكية المستوردة من أوروبا التي وجدت - ولا عجب في ذلك - القليل من الدعم من مواطني بلد تأسس وأنشئ بفضل أجيال من دعاة المصلحة الشخصية (الفردانيين) الذين انكبوا على تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

إن الاشتراكية في شتى صورها تقوم على مفهوم الطبقات، وعلى فكرة أن طبقات المجتمع المختلفة ثابتة لا حراك بها، وبالتالي فإن أفراد كل طبقة لديهم مصالح اقتصادية مشتركة تتعارض مع مصالح الطبقات الأخرى. لكن الطبقات كما هي في الدول الديموقراطية ليست في الواقع أكثر من خطوط يرسمها المفكرون من خلال ما يعد في الواقع صيرورة اقتصادية مستمرة. لقد عد أكثر من ٩٠ في المائة من الأمريكيين - طوال أجيال خلت - من أبناء الطبقة الوسطى».

ولم يوجد بلد - على مر تاريخ - هيكلا اجتماعيا أكثر مكافأة للنجاح الاقتصادي للفرد كذلك الذي خلقته الولايات المتحدة. ويصف الانتماء إلى تلك الجماعة وارد ماك إكستر - الذي عين نفسه حكما على مجتمع نيويورك في العصر الذهبي، وكان أول من نحت عبارة «الأربعمائة» The Four Hundred. وهي تضم وفق ما جاء في كتاباته: «أولئك الذين هم في المقدمة بكامل البهاء والمجد.، الذين لديهم وسائل الحفاظ على موقعهم سواء بالذهب أو بالفكر أو بالجمال، وإن الذهب هو دائما مفتاح ما استغلق، يليه الجمال أهمية أما الفكر والتفاخر بالحسب والنسب فلا شأن لهما». ولا عجب أن كثيرا من المفكرين كانوا ساخطين دائما على المجتمع الأمريكي.

كان أندرو كارنيجي نفسه - بالطبع - مثالا ساطعا عما كان يأمل ملايين المهاجرين أن يحققوه هم أو أولادهم. لقد سلك مهاجر آخر من جيل كارنيجي طريقا مختلفة جعلته في زمرة الخالدين. لقد ولد صموئيل جومبرز في العام ١٨٥٠ لأسرة بريطانية فقيرة، كحال كارنيجي تماما. كان والداه يهوديين، وعمل والده صانعا للسيجار، وكان عضوا نشطا في الاتحاد والحركات الاشتراكية في بريطانيا. وفي العام ١٨٦٣ هاجرت العائلة إلى نيويورك حيث بدأ جومبرز على الفور

مـزاولة أعـمـال صناعـة الـسـيـجـار بنفـسـه، وانخـرط سـريعـا فـي شـؤون الاتحـاد، وفـي ثمانينيـات القرن التاسـع عشـر صار رئيس الاتحـاد الدولـي لمصنعي السيجار.

كان جومبرز يؤمن بإنشاء الاتحادات وفق المهنة معطيا الأولوية للمنظمات الوطنيـة - علـى حـسـاب المحليـة - ولبلوغ أهداف العـمـال عن طريق الفـعل الاقتصـادي (الإضرابات والمقـاطعـات والاعتصامـات ومـا سواهـا) وليس العـمل السياسي. كان على اقتناع بأن العمل الاتحادي «المحض والبسيط» هو سبيل النجاح و«الانعتاق الصناعي». كان جومبـرز اشتـراكيـا - في عقيـدته - لكنه أدرك أن السـبيـل الوحيـدة لبلوغ ذلك الهـدف البـعيـد هـي أن يرى جـانب العـمل يزداد قوة تكفي للتفاوض الندي مع الإدارة في المقام الأول.

وفي العام ١٨٨٦ أخرج عمال السيجار من فرسان العمل Knights of Labor وأسس الاتحـاد الأمـريكي للعمل وهو منظمـة تضم النقـابات المهنيـة. وسيصبح رئيس الاتحـاد الأمـريكي للعمل بقـيـة حيـاته (باسـتـثنـاء العـام ١٨٩٥) وسـيـصبح أشـهر قـائد عمـالي في البـلاد. ومع حلول العـام ١٩٠٠ كان نحـو ١٠ في المائة من العمـال الأمريكيين أعضـاء في الاتحـادات، وهـي نسبـة تفوق ما نجده في القطاع الخاص في يومنا هذا.

ولأنه لـم تكن ثمـة قـواعـد للتـعـامل مع الصـراع الحـتـمي بين العـمـال والإدارة، فقد كـانت الصدامات التي تحولت إلى عنف أمـرا محـتوما أيضـا. ولأن الإدارة كـانـت في وضع أفـضـل كـثـيـرا للتـأثيـر فـي الحكومـة في ذلك الوقت، فقد كـانت الحكومـة دائمـا في صف الشركات في كل الأزمـات. وفي العـام ١٨٧٧، عندمـا بلـغ كسـاد سـبعينيـات القـرن أشـده، سعت إدارات مـعظم خطوط السكك الحديد الشرقية في ما بينها إلى خفض الأجور بنسـبـة ١٠ في المائة على كل العمـال، على نحـو مفاجئ ومن دون سـابق إنذار. وأضـرب عمال سكك بالتيمور وأوهـايو واغتصبـوا ممتلكات حظائـر السكك ورفضـوا السماح لقطارات الشحن بالمغادرة.

وانتشر الإضـراب سريعا إلى خطوط الحديد الأخرى، ومنها ثلاثة خطوط رئيسة كبرى ربطت الساحل الشـرقي بالغرب الأوسط. وعندمـا استدعى حاكم بنسلفانيا قوات الولاية فرقت تلك القوات المضربين في سكك حديد بنسلفانيا في بتـسـبـرة، بعـد أن قـتلت سـتـة وعـشـرين منهم. وعندهـا أجـبـرت الحـشـود

الغاضبة هذه القوات على الاحتماء في أحد مباني القاطرات في حظيرة قطارات بنسلفانيا وأضرمت النار فيه. وتدبرت القوات الخروج من مخبئها وغادرت مدينة بتسبرة وقد وقعت بين أيدي المضربين والنهابين، الذين دمروا ما تزيد قيمته على خمسة ملايين دولار من أملاك شركة السكك الحديد. وشعر الرئيس هايس بأن لا خيار أمامه سوى إرسال قوات نظامية لإعادة النظام المدني.

وبسبب هذا العنف - وبالطبع حرصا على مصالحهم الشخصية - خشي كثير من المواطنين الموسرين تلك الاتحادات واعتبروا قادتها - وكثير منهم مهاجرون من أمثال جومبرز - أجانب يحملون أفكارا خطرة تنافي المصلحة الأمريكية. أما أندرو كارنيجي - على الرغم من ذلك - فقد دافع عن حقوق العمال في مقالاته مستمرا في كتابتها ونشرها. لكن تلك المقالات تطرقت إلى الجوانب المجردة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وحيثما كانت مصالح كارنيجي الشخصية مهددة، فإنه لم يتردد في معارضة اتحادات العمال وتقويضها بمكره وخداعه، مع أنه لم يلوث يديه «بالأعمال القذرة» وإنما ترك إنجازها لآخرين.

وفي العام ١٨٨٩ أدى إضراب في مواجهة الطلب الكبير على الفولاذ في اقتصاد يمر بطور ازدهار، وحالة الهلع التي أصابت أحد إداريي شركة كارنيجي وكان مكلفا بالتفاوض، إلى إبرام اتفاقية تلبي كثيرا من مصالح الاتحاد الممثل للعمال في ورش هومستيد قرب بتسبرة، وكان كارنيجي مصمما على أن يحل الاتحاد قبل أن يحين موعد تجديد الاتفاقية في العام ١٨٩٢. إن كارنيجي المشغول أبدا بسمعته - قد أعطى هنري كلاي فريك تفويضا مطلقا بأن يتخذ كل ما يلزم - ثم غادر إلى اسكتلندا.

وأقام فريك سياجا بارتفاع إحدى عشرة قدما وطول ثلاثة أميال حول المصنع وجهزه بأبراج مراقبة وأضواء كاشفة وأسلاك شائكة، وأطلق عليه اسم «حصن فريك» Fort Frick، وأجرى ترتيبات مع وكالة تحقيقات بنكرتون لتوفير ثلاثمائة رجل لحراسة المصنع في وقت الإغلاق التعجيزي (*) Lockoot للمصنع.

(*) الإغلاق التعجيزي: وقف العمل وإغلاق رب العمل للمكان في أثناء الخلاف مع العمال لإجبارهم على قبول شروطه [المترجم].

وعندما رفض الاتحاد عرض فريك - وهذا ما أمله فريك وتوقعه - أعلن فريك أن المصنع لن يتفاوض مع العمال إلا كلٌّ بمفرده، وليس عبر الاتحاد، وشرع في إغلاق المصنع. وأضرب العمال وحاول أن يتسلل بموظفي وكالة تحقيق بنكرتون إلى المصنع على ظهور زوارق تجر إلى أعالي نهر مونوغاهيلا، لكن العمال علموا بالأمر فاخترقوا السياج فورا واحتلوا المصنع (ياله من حصن حصن فريك هذا). واندلعت معركة استغرقت سحابة اليوم عندما حاول رجال بنكرتون الرسو، ووقع ضحايا من الجانبين. وأخيرا أبرمت هدنة تسمح لرجال بنكرتون بالانسحاب. مع ذلك فقد ثلاثة منهم في أثناء الانسحاب، وأرسل حاكم بنسلفانيا قوة من ستة آلاف رجل لإعادة النظام. وتحت حماية تلك القوة استطاع فريك أن يوظف عمالا غير منضمين في اتحادات عمالية.

لقد قوض سيل من الدعايات سمعة كارنيجي كنصير للعمال، وكان قد بنى تلك السمعة بالحرص والاهتمام. ولكن عندما تعرض فريك لهجوم بعد بضعة أيام في مكتبه من قبل قاتل مأجور اسمه ألكساندر بيركمان كسب تعاطف الأمة وإعجابها أيضا. فعلى الرغم من إصابته بعيارين ناريين في الرقبة وثلاث طعنات، فقد قاوم فريك ببسالة واستطاع أن يسيطر على المهاجم بمساعدة معاونيه في المكتب. ثم رفض أن يخضع للمخدر عندما كان الطبيب يحاول إزالة الطلقات وأصر على متابعة عمله في ذلك اليوم.

ولم يكن للقاتل المأجور علاقة بالخلاف العمالي لكنه ربط به - بطبيعة الحال - وانحسر التعاطف العام مع الاتحاد، وذكر قائد الإضراب هيو أودونيل: «يبدو أن الطلقة التي خرجت من مسدس بيركمان وأخطأت هدفها اللعين قد استقرت في قلب إضراب هومستيد». وفي نوفمبر انتهى الإضراب وحققت الشركة نصرا مبينا من الناحية الاقتصادية.

ومع نهاية القرن التاسع عشر تراجعت حالات العنف في الخلافات العمالية. لكن توفير الحكومة ضمانا كاملا لحقوق العمال وامتلاك العمال القدرة على التفاوض مع الإدارة على أساس الند للند لن يتسنيا إلا بعد مرور جيل، وتحديدا في ثلاثينيات القرن العشرين.

ومع أن الاقتصاد الأمريكي في أواخر القرن التاسع عشر كان يرتكز أساسا على صناعة الفولاذ، فإن النفط كان الدم الذي يجري في عروقه. ففي العام ١٨٥٩ حينما حفر أدوين دريك أول بئر نفط ارتفع

إنتاج الولايات المتحدة إلى ألفي برميل فقط. وبعد عشر سنوات وصل الإنتاج إلى ٤,٢٥ مليون برميل، وفي العام ١٩٠٠ سيبلغ قرابة ٦٠ مليون برميل. لكن بينما كان الإنتاج يحقق زيادة مطردة، ظل سعر النفط يعاني تقلبات شديدة، فكان يهبط إلى مستويات متدنية عند ١٠ سنتات للبرميل - وهذا يقل كثيرا عن تكلفة إنتاج البرميل أصلا - ويرتفع إلى مستويات عالية عند ١٣,٧٥ دولار في ستينيات القرن التاسع عشر. واحد من أسباب ذلك هو العدد الكبير من مصافي النفط التي كانت تعمل آنذاك. ففي كليفلاند وحدها كان ثمة ما يزيد على ثلاثين مصفاة كثير منها صغير الحجم وآيل للسقوط.

كان كثيرون - على الرغم من سعادتهم بالإفادة من تجارة النفط حديثة العهد - غير مستعدين لبذل التزامات مالية كبيرة في هذه الصناعة خوفا من أن ينضب النفط على حين غرة. وظل الحقل الذي يقع في شمال غرب بنسلفانيا الوحيد تقريبا في العالم حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، عندما فتح حقل باكو Baku في ما كان يعرف حينها بجنوب روسيا. ولن يظهر حقل كبير آخر في الولايات المتحدة حتى تبدأ أعمال الحفر في بئر سبندل توب الأسطوري في تكساس لأول مرة في العام ١٩٠٢.

لكن شركة روكفيلر وفلاجر وأندرو - التي أسست لاستغلال سوق المشتقات النفطية المزدهرة خصوصا الكيروسين - قامرت ببناء مصافي نفط متطورة. وعلى غرار شركة كارنيجي كانت تلك الشركة تعتزم الإفادة من انخفاض التكاليف فيها وكل المزايا التي تقترن بذلك، وشرعت أيضا في شراء مصاف أخرى كلما سنحت الفرصة.

لقد أدركت الشركة أنه ليس ثمة ما يتحكم في سعر النفط الخام، لكنها يمكن أن تتحكم - جزئيا على الأقل - بأحد العناصر المهمة الأخرى في سعر المشتقات النفطية ألا وهو النقل. فبدأت مفاوضات جريئة مع خطوط السكك الحديد للحصول على تخفيضات في أسعار النقل لقاء مستويات عالية ومضمونة من الشحنات. كانت هذه الاتفاقية هي ما سمح للشركة بالبيع بأسعار تقل عن أسعار منافسيها والحصول مع ذلك على أرباح وفيرة، مما ساهم في تقوية مركز الشركة التنافسي الذي كان قويا في الأساس.

وفي العام ١٨٧٠ أقنع أحد الشركاء - وهو هنري فلاجلر - شركاءه بتغيير الشكل القانوني من شراكة إلى شركة ذات شخصية اعتبارية، مما يسهل على الشركاء الاستمرار في تأمين رؤوس الأموال اللازمة لتمويل توسعهم الدؤوب والحفاظ على زمام السيطرة بأيديهم في الوقت نفسه، وقد بلغ رأسمال الشركة الجديدة - وحملت اسم ستاندرد أويل - مليون دولار وكانت تملك آنذاك ١٠ في المائة من طاقة مصافي النفط في البلاد. وفي العام ١٨٨٠ سيطرت على ٨٠ في المائة من هذه الصناعة التي حققت زيادات كبيرة في الحجم.

لقد صار توسع ستاندرد أويل من القصص الأسطورية التي تروى عن أمريكا أواخر القرن التاسع عشر، حينما حقق حملة أسهمها الثراء الذي لا يدركه الخيال وازداد تأثيرها ونفوذها في الاقتصاد الأمريكي بصورة كبيرة. وبالفعل فإن ردة فعل وسائل الإعلام على ستاندرد أويل وجون دي روكفلر في العصر الذهبي مشابهة - وياللغرابة - لرد الفعل الذي قوبل به ارتقاء شركة مايكروسوفت وبيل غيتس بعد مائة عام. ولربما كان من قبيل المصادفة أن روكفلر وغيتس كانا في العمر نفسه تقريبا - في مطلع الأربعينيات - عندما صار اسماهما يترددان في كل مكان ورمزين خالدين لهيكل اقتصادي جديد، يحمل في طياته تهديدا للبعض.

لقد كانت الصورة العالقة اليوم عن ستاندرد أويل في الذاكرة الشعبية الأمريكية نتاج عمل الكتاب ورسامي الكاريكاتورات الافتتاحية الذين حمل أغلبهم أجندة سياسية غايتها التقدم والارتقاء أولا وقبل كل شيء. كان ألمع أولئك الكتاب أيدا تاربيل الذي صور كتابه «تاريخ شركة ستاندرد أويل» - الذي نشر أول مرة في مجلة مكلور McClure's في العام ١٩٠٢ - تصويرا حيا شركة تتوسع من دون هوادة على حساب كيانات الشركات المنافسة، فالتهمت موجوداتها بينما كانت ساعية في طريقها.

لكن ذلك من دون ريب تصوير زائف، ولنقل إنه إلى درجة ما مضلل. فمن ناحية أولى، ومع اشتداد قبضة ستاندرد أويل الرهيبة على صناعة النفط بدأت أسعار المشتقات النفطية تتراجع باطراد، فهبطت بنحو الثلثين في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر. إنها بموجز القول لمن ضروب الأسطورة القول بأن الاحتكارات تعمل على رفع الأسعار عندما يتسنى لها

ذلك، فالاحتكارات - كغيرها - تسعى إلى تعظيم أرباحها، وليس أسعارها. فالأسعار المتدنية - التي ترفع الطلب وبالتالي كفاءة العمل، التي بدورها تخفض التكلفة - هي في العادة أفضل السبل لتحقيق أعلى مستويات الأرباح. أما ما يجعل الاحتكارات شرا كبيرا على الاقتصاد (وأغلبها اليوم وكالات حكومية من مكاتب السيارات إلى المدارس العامة) فهو حقيقة أن غياب الضغوط التنافسية يجعلها تحجم عن تحمل المخاطر وبالتالي تقلع عن الابتكار ولا تكترث براحة العملاء.

إلى ذلك فقد استخدمت ستاندرد أويل مركزها كأكبر مصافي النفط في البلاد ليس فقط لانتزاع أعلى التخفيضات من خطوط السكك الحديد، ولكن أيضا لحثها على إمساك هذه التخفيضات عن المصافي التي أرادت ستاندرد أويل استحواذها. لقد أجبرت أحيانا سكك الحديد أن تكشف عن تخفيضاتها السرية ليس فقط على شحناتها الخاصة من النفط، لكن على شحنات الشركات المنافسة أيضا، وذلك جزاء لها على منافسة ستاندرد أويل (وهذا يشابه أفعال اللصوص النبلاء). وهكذا كانت النصيحة المبطنة التي قدمتها لهذه المصافي اختيارا قسريا: إما أن تقبل أن تستحوذ على سعر تحدده ستاندرد أويل أو أن تنتهي إلى الإفلاس بسبب ارتفاع تكاليف النقل.

لقد حسب سعر الاستحواذ - الذي اعتبر مع ذلك سعرا عادلا - على أساس صيغة وضعها هنري فلاجلر وطبقها مرارا وتكرارا. وفي بعض الأحيان التي يكون فيها لدى أصحاب المصفاة المستحوذة خبرات إدارية مميزة ورغبت ستاندرد أويل الإفادة منها، كان سعر الاستحواذ سخيا. كما أن للبائع خيار قبض السعر نقدا أو على شكل أسهم في ستاندرد أويل. وأصبح أولئك الذين اختاروا العرض الثاني - وعدوا بالمئات - مليونيرات بفضل أسهم شركة ستاندرد أويل الذي حملهم على أجنحة المجد الرأسمالي. أما أولئك الذين اختاروا القبض نقدا فانتهت بهم الحال إلى أن يشكوا سوء طالعهم إلى إيدا تاربيل (*).

ولم يكن في هذا بالطبع ما ينافي القانون، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية. ففي أواخر القرن التاسع عشر كان أشخاص من أمثال روكفلر وفلاجلر وكارنيجي وجي بي مورغان يؤسسون بسرعة فائقة اقتصاد الشركات

(*) كاتب تاريخ الشركة كما مر معنا [المترجم].

الحديثة، وبالنتيجة عالما اقتصاديا جديدا تماما. كانوا يمضون بوقع أسرع مما يتخيله المجتمع. كان لزاما - في ظل العملية السياسية البطيئة - أن تسن قوانين تحكم هذا العالم الوليد بروح الحكمة والعدل. لكن هذا هو ديدن الرأسمالية الديموقراطية دائما، حيث يمكن للأفراد - بسرعتهم وحركتهم - أن يسبقوا المجتمع برمته. وإلى أن صيغت القواعد القانونية كتابة - وأغلبها وضعت في العقود الأولى من القرن العشرين - كان الوضع (كما عبر عنه السير والتر سكوت) مسألة:

القواعد القديمة المثلى.. الخطط المبسطة..
هذا ما يجب أن ينهجه كل ذوي سلطان..
لأنها ستصون من يصونها..

كان بعض المشكلة يتمثل في الجمود الكبير المتأصل في أي نظام سياسي، والديموقراطية ليست مستثناة من ذلك. فالسياسيون لا هم لهم سوى إعادة انتخابهم. وأن يحجم المرء عن أي تصرف أو سلوك لهو أفضل من الإساءة إلى جماعة أو أخرى. لذلك وبينما طرأت تغيرات جذرية على الاقتصاد الأمريكي منذ منتصف القرن التاسع عشر فإن قوانين تأسيس الشركات في الولايات - على سبيل المثال - ظلت من دون تغيير. وبصفتها مؤسسة تعمل في أوهايو، لم يسمح لستاندرد أويل بالتملك في ولايات أخرى أو حيازة أسهم الشركات الأخرى. ومع توسعها السريع عبر الشمال الشرقي وفي البلد برمته، ومن ثم في العالم أجمع، حازت ستاندرد أويل - بواقع الحال - أملاكا في ولايات أخرى واستحوذت على مؤسسات أخرى.

ولم تعد قوانين تأسيس الشركات - وأكثرها وضع في حقبة سابقة لتلك التي جعلت فيها السكك والتلغراف قيام اقتصاد وطني حقيقة ممكنة التطبيق - كافية لتلبية متطلبات الاقتصاد الجديد، وللالتفاف حول القانون القديم عين هنري فلاجلر - بصفته أمين سر ستاندرد أويل - أمينا وكيلا تسجل باسمه الأملاك أو الأسهم التي لا يحق لستاندرد أويل نفسها أن تمتلكها. وفي نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر - مع ذلك - حازت ستاندرد أويل عشرات الأملاك والشركات في الولايات الأخرى، كان كل منها مسجلا - وإن صوريا - باسم الأمين الوكيل، الذي كان أحيانا هو فلاجلر نفسه أو أشخاصا يعينهم. كان ذلك هيكلا مؤسسيا يفتقد الصفة العملية تماما.

وكما كان فلاجلر دائما - وهو الإداري الفذ - هو من خرج بحل للمشكلة. فبدلا من أن يعين أمينا وكيلا لكل شركة تابعة، حيث كان أولئك الأمناء متناثرين في أرجاء إمبراطورية ستاندارد أويل - فقد عين الرجال الثلاثة أنفسهم - وكل منهم باق في مقر الشركة في كليفلاند - أمناء للشركات التابعة كلها. كانوا صوريا يسيطرون على كل موجودات شركة ستاندرد أويل خارج أوهايو، لكنهم في الواقع كانوا ينفذون ما يملى عليهم بحذافيره.

وهكذا ولدت العهدة Trust، وهي شكل قانوني تبنته سريعا الشركات الأخرى التي بدأت تعمل على النطاق الوطني. وسيصبح «الأمناء» «بعبعا عظيما» في أروقة السياسة الأمريكية في الأعوام المائة التالية، ولكن ولمفارقات القدر فإن الشكل التنظيمي للعهدة الفعلية الذي ابتكره هنري فلاجلر لم يكتب له الاستمرار بعد العام ١٨٨٩. ففي ذلك العام أصبحت نيوجرسي - وكانت تسعى إلى تأمين مصدر جديد للإيرادات الضريبية - أول ولاية تخرج بقوانين لتأسيس الشركات فيها وتوائمها مع الوقائع الاقتصادية الجديدة. فقد أجازت نيوجيرسي آنذاك الشركات القابضة ومزاولة العمل التجاري بين الولايات، فسعت الشركات إليها لتؤسس مقار لها على أراضيها، كما أنها ستقصد - في ما بعد - ديلوار للإفادة من مزايا المناخ القانوني المواتي لعمل الشركات. واحتلت شركة ستاندرد أويل النيوجيرسية سريعا نقطة المركز في مصالح روكفلر، أما ستاندرد أويل ترست (العهدة) فلم يعد لها وجود بالمعنى القانوني.

ومع النمو الذي حققته الصناعة الأمريكية طرأ تغيير جذري على جوهر التجارة الخارجية الأمريكية فقد ظلت الولايات المتحدة - كما هي اليوم - مصدرا رئيسا للمنتجات الزراعية والمعدنية Mineral. كما أضيف منتجان جديدان في الحقبة التي تلت الحرب الأهلية: البترول والنحاس. لكنها باتت أيضا مصدرا رئيسا للسلع المصنعة التي دأبت على استيرادها في الماضي. وفي العام ١٨٦٥ لم تشكل تلك الصادرات إلا نسبة ٢٢,٧٨ في المائة من الصادرات الأمريكية. وفي نهاية القرن العشرين بلغت ٣١,٦٥ في المائة من تجارة وصل حجمها إلى مستويات هائلة. إن نسبة مساهمة أمريكا في التجارة الدولية تضاعفت في تلك السنوات إلى نحو ١٢ في المائة من حجم التجارة الإجمالية.

ولقد تجلى ذلك خصوصا في منتجات الحديد والفولاذ، وهما آخر ما بلغته التكنولوجيا في أواخر القرن التاسع عشر. فقبل الحرب الأهلية لم تتجاوز صادرات الولايات المتحدة من منتجات الحديد والفولاذ ستة ملايين دولار سنويا. وفي العام ١٩٠٠ صدرت الولايات المتحدة ما قيمته ١٢١,٩١٤ مليون دولار من القاطرات والمحركات وخطوط السكك الحديد والآلات الكهربائية والأسلاك والأنابيب وآلات الأشغال المعدنية والمراجل وغيرها. حتى آلات الخياطة والآلات الكاتبة كانت تصدر بكميات كبيرة.

لقد استوردت أوروبا فترة طويلة المواد الأولية من الولايات المتحدة وبلدان أخرى وصدرت السلع النهائية إلى أمريكا وبقية العالم. لقد تبين للمراقبين الاقتصاديين المتشائمين alarmists - ولم يكن يستغنى عنهم آنذاك كما هي حالهم اليوم - أن عملاقا أمريكيا قد ظهر فجأة ليخطف هذه التجارة الرابحة من أوروبا مهددا بإعادة أوروبا، التي كان لها شأن ذات يوم، إلى مراتب متأخرة في عالم الاقتصاد. إن كتبا بعناوين سوداوية من قبيل «الغزاة الأمريكيون» و«أمركة العالم» و«الغزو التجاري الأمريكي» لأوروبا بدأت تغزو متاجر الكتب في العالم القديم في تسعينيات القرن التاسع عشر.

وقد خلق الاقتصاد الأمريكي ثروات شخصية هائلة، وبمعدلات لم تكن في الحسبان. وبالفعل لم يميز الاقتصاد الأمريكي عبر تاريخه شيء كنزعة الثروات الجديدة لتأخذ مكان سابقاتها. فعندما توفي جون جاكوب آستور، وكان أغنى رجل في أمريكا في العام ١٨٤٨، خلف ثروة بلغت ٢٥ مليون دولار. وخلف الكومودور فاندربيلت ١٠٥ ملايين دولار في أقل من ثلاثين سنة مقبلة. وبيعت ممتلكات أندرو كارنيجي في العام ١٩٠١ بمبلغ ٤٨٠ مليون دولار. وبعد ثلاثين سنة أخرى، قدرت ثروة جون دي روكفلر بملياري دولار.

ووقف مارك توين على هذه النزعة أول مرة العام ١٨٦٧ عندما ذكر أن «أبناء الطبقة الأرستقراطية النيويوركية من مهاجري إيرلندا يجدون من يفوقهم ثراء من الأمراء فاحشي الثراء المفاخرين بثرواتهم، المبتذلين الذين لا تعرف لهم أصول. إن دخولهم - التي كانت مادة لعامة الشعب ليفغروا عليها أفواههم ويطلقوا الإشاعات حولها - لهي اليوم دراهم معدودات

لا تكفي المبتذلين سداد إيجارات قصورهم». ولم يتغير ذلك الواقع. وباستثناء روكفلر وهيرست لم يحقق شخص آخر ثروة أسطورية في العصر الذهبي - وهم أمراء الابتذال كما أطلق عليهم توين - ذلك أن الثروة في ذلك العصر نجدها اليوم على قائمة مجلة فوربس Forbes للأغنياء الأربعمائة الكبار - وأن ثروة روكفلر - مع أنها تظل ثروة طائلة - لا تشكل إلا عشر الثروة التي تحققت لبيل غيتس في فترة لا تتجاوز عشرين سنة.

لم تنشأ في هذه البلاد طبقة أرستقراطية لأن مفهوم حق البكورة، حيث يرث الابن الأكبر كل ثروة أبيه، لم يكن مطبقا. ذلك أن الثروات العظيمة كانت تتبدد بين الورثة في بضعة أجيال فقط. لذلك فإن أثرى أثرياء أمريكا هم دائما محدثو الثراء ويتحدد سلوكهم بموجبات ذلك، وبالتالي فإن عبارة «الاستهلاك التفاخري» (*) Conspicuous Consumption، تأخذ معنى جديدا في كل جيل. وفي العصر الذهبي، كان هؤلاء يسعون إلى الزواج من ثريات أوروبا، لكن الأكواخ الصيفية الكبيرة والمعتزلات الشتوية التي كلفت ملايين الدولارات لم تُسكن إلا أسابيع معدودات في السنة.

كانت مساكنهم الدائمة فاخرة ومترفة. وبينما كان لكل بلدة ومدينة أمريكية أحياؤها (حيث أنشئت أبنية المليونيرات) وحيث سكن المصرفيون وأرباب المصانع فلا مجال للمقارنة بما أنجبته نيويورك - وهي أغنى مدن البلاد وأكثرها شغفا بالمال. ومع مطلع القرن العشرين زحفت سلسلة من العزب (البيوت أو القصور العظيمة) وكل منها يفوق تاليه حجما وعظمة، على مسافة ثلاثة أميال على طول الجادة الخامسة Fifth Avenue. كان ذلك إحدى عجائب العصر التي أنتجتها واستقطبت زوارا من كل أنحاء العالم ليحدقوا منشدهين إلى رمز الثراء الأمريكي الذي لا حدود له. واليوم، وكما كانت حال الثروات التي شيدتها فإن كل المنازل قد زالت إلا قليلا. أما تلك التي كتب لها البقاء فقد تحولت اليوم إلى قنصليات ومدارس ومتاحف.

وكان ما بقي قائما النصب العامة التي أقامها الأثرياء أيضا لتخليد ذكرهم وإثبات مشروعية ثرواتهم. إن تبرع الأثرياء بالأموال الطائلة للمؤسسات الخيرية هو صنيع يميز الأمريكيين؛ فالطبقات العليا في أوروبا لم تعتد ذلك.

(*) وضع هذه العبارة الاقتصادي وعالم الاجتماع الأمريكي من أصل نرويجي ثورشتاين فيبلن Thorstein Veblen في كتابه نظرية الطبقة المترفة [المترجم].

لقد بدأت في مطلع القرن التاسع عشر على أيدي أشخاص مثل جورج بيبودي (وهذا يذكرنا بمتاحف بيبودي في هارفارد وييل، من جملة كثير غيرها) وبيتر كوبر (اتحاد كوبر، ولاتزال الجامعة الرئيسة الوحيدة في الولايات المتحدة التي لا تفرض رسوما تعليمية) وجون جاكوب آستور، الذي تعد مكتبته (آستور ليبراري) اليوم نواة مكتبة نيويورك العامة، ثانية كبرى المكتبات في الولايات المتحدة وكبرى المكتبات الممولة من مصادر خاصة في العالم أجمع.

وعندما شارف القرن التاسع عشر على نهايته، بدأ الأشخاص الذين كانوا يصنعون ثروات عظيمة بتأسيس المتاحف وقاعات الموسيقى والأوركسترات والكليات والمشافي أو وقف أموالهم عليها، وذلك بأعداد مذهلة في كل مدينة كبرى. لقد كتب كارنيجي أن «الرجل الذي يموت غنيا، يموت مسربلا بالخزي والعار»، فتبرع بكامل ثروته تقريبا لبناء ما يربو على خمسة آلاف مكتبة في المدن الصغيرة.. إلى جانب كثير من الأعمال الخيرية الأخرى. وقد تبرع هنري كلارك فريك بمجموعته الفنية النادرة إلى مدينة نيويورك، وكذلك فعل بعزبته في الجادة الخامسة لإيواء تلك المجموعة إضافة إلى ١٥ مليون دولار لصيانتها والاهتمام بها، كما وهب جون دي روكفلر - وكان معمدانيا ملتزما دأب على التصدق بعشر دخله قبل أن يصبح أغنى رجل في العالم - الملايين من دون حساب خدمة لقضايا جليلة في جميع أنحاء البلاد، ومجموعة جي بي مورغان الفنية - وهي أكبر مجموعة فردية في العالم - باتت اليوم في معظمها في متحف المتروبوليتان وفي مكتبة وادسورث العامة في هارتفورد ومكتبة مورغان التي تضم أيضا واحدة من أعظم مجموعات المخطوطات والكتب النادرة في العالم.

لقد كانت الولايات المتحدة في أول عهدها في مرتبة ثقافية متردية، فكان الفنانون والكتاب يقصدون أوروبا - عادة - للدراسة. ومع نهاية القرن العشرين حققت الولايات المتحدة مكانة ثقافية وفكرية تضاهي قوتها الاقتصادية، والفضل في ذلك أساسا يعود إلى الرجال الذين لم ينالوا قسطا وافيا من التعليم والذين يذكرون اليوم باسم اللصوص النبلاء.

إن الإمبراطوريات الصناعية التي أقامها «اللصوص النبلاء» كانت تبدو أكثر خطرا على مراكزهم الاقتصادية مع تحولها إلى شركات تزداد حجما. وفي الشطر الثاني من تسعينيات القرن التاسع عشر تسارعت النزعة نحو اندماج الشركات.

وفي العام ١٨٩٧ جرت ٦٩ حالة اندماج بين الشركات، وفي العام ١٨٩٨ ارتفع العدد إلى ٣٠٣، وفي العام التالي إلى ١٢٠٨. ومن أصل الاحتكارات (الترستات) الثلاثة والسبعين التي تجاوزت قيمتها الرأسمالية ١٠ ملايين دولار في العام ١٩٠٠، فإن ثلثها أقيم في السنوات الثلاث السابقة.

وفي العام ١٩٠١ أسس جي بي مورغان كبرى الشركات على الإطلاق وهي فولاذ الولايات المتحدة U.S Steel بعد دمج إمبراطورية شركات أندرو كارنيجي بعدد من شركات الفولاذ الأخرى في شركة جديدة بلغ رأسمالها ١,٤ مليار دولار. كانت عائدات الحكومة الفدرالية ذلك العام لا تتجاوز ٥٨٦ مليون دولار. وأذهل حجم المشروع في حد ذاته العالم. فأقرت وول ستريت جورنال بأن «حجم المشروع مثير للقلق»، وتساءلت إن كانت الشركة الجديدة ستؤذن ببداية «موجة كبيرة من الرأسمالية الصناعية» وتناقل الناس دعابة تقول إن معلما سأل تلميذا: «من خلق العالم؟» فأجاب التلميذ: «خلق الله العالم في العام ٤٠٠٤ قبل الميلاد.. وأعاد جي بي مورغان تنظيمه في العام ١٩٠١».

ولكن عندما دخل ثيودور روزفلت البيت الأبيض في سبتمبر ١٩٠١ بدأ اتجاه الحكومة الفدرالية نحو الحرية الاقتصادية (دعه يعمل) في التغير. وفي العام ١٩٠٤ أعلنت الحكومة أنها ستتخذ الخطوات القانونية بموجب قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار Anti-trust - وكان ثمة اعتقاد أن هذا القانون صار في طي الماضي - لتفكيك أحد اندماجات مورغان الجديدة وشركة الأوراق المالية الشمالية Northern Securities Corporation. وهرع مورغان إلى واشنطن لتسوية المسألة. وهناك أخبر الرئيس، موجزا له فكرته عن آلية عمل العالم التجاري: «إذا كنا قد أخطأنا في شيء.. فأرسل محاميك إلى محاميّ ليعملا على إصلاح الخطأ».

وأجاب روزفلت: «لا يمكن ذلك». وبين فيلاندر نوكس المحامي العام المسألة: «إننا لا نريد إصلاح الخطأ.. بل نرغب في استئصاله». ومنذ تلك اللحظة ستكون الحكومة الفدرالية حكما فاعلا في السوق، في سعيها -

وإن لم تفلح دائما - إلى الموازنة بين متطلبات الكفاءة واقتصاديات الحجم في مواجهة تهديد القوة المتعجرفة للشركات المدينة بالولاء لحملة أسهمها وليس للمجتمع.

وفي العام ١٩٠٧ وضعت الحكومة الفدرالية يدها على أكبر «الاحتكارات» على الإطلاق، ستاندرد أويل. وبلغت القضية المحكمة العليا في العام ١٩١٠. وفصل فيها في العام التالي، حيث قضت المحكمة بالإجماع أن ستاندرد أويل كانت «تكتلا» يعيق التجارة. وأمرت بتفكيك ستاندرد أويل إلى أكثر من ثلاثين شركة مستقلة.

ورحب الجناح الليبرالي في أروقة السياسة الأمريكية بالحكم، بكل تأكيد، ولكن في واحدة من أغرب المفارقات في التاريخ الاقتصادي الأمريكي، كان أثر الحكم الصادر على أكبر تكتل للثروة في العالم أجمع هو أن زاد تلك الثروة. ففي العامين اللذين أعقبا تفكيك ستاندرد أويل تضاعفت قيمة أسهم الشركات التي انبثقت عنها، مما زاد من ثروة جون دي روكفلر إلى ضعف ما كانت عليه.

14

صليب من ذهب

«إذا أبقى المودعون أموالهم لدى المصارف فكل شيء سيكون على ما يرام»

جي بي مورغان

لأن الولايات المتحدة باتت بلدا ذا قدرات صناعية متقدمة في تسعينيات القرن التاسع عشر، فقد جلب الكساد الذي بدأ في العام ١٨٩٣ مآسي اقتصادية للشعب الأمريكي لم يعرف لها مثيلا. ففي العام ١٨٦٠ كان ثمة أربعة عمال زراعيين مقابل كل عامل صناعي، لكن هذه النسبة هبطت في العام ١٨٩٠ إلى اثنين مقابل واحد. كان ذلك يعني أن عائلة أمريكية من كل ثلاث كانت تعتمد على دخل منتظم لتأمين حاجتها إلى الطعام والمأوى والملبس.

وفي ربيع ذلك العام أعلنت شركة فيلادلفيا وريدينغ للخطوط الحديد Philadelphia and Reading Railroad وشركة كوردج الوطنية National Cordage Company – أو ما كان يعرف باحتكار روب Rope Trust – من دون مقدمات أنهما معسرتان ماليا، وعم الهلع وول ستريت ودب الوباء سريعا في جسم الاقتصاد. وفي نهاية ذلك العام كان خمسة عشر ألف

شركة قد انتهت إلى الإفلاس، ومعها ٤٩١ مصرفا. وتراجع الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١٢ في المائة، وارتفعت البطالة سريعا من ٣ في المائة في العام ١٨٩٢ إلى ١٨,٤ في المائة بعد عامين.

وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر كانت كلمة «عاطل عن العمل» تطلق على كل فرد لا مهنة لديه، وتشمل الأطفال في عمر خمس سنين على الأقل، وربات المنازل، والأفراد الذين كانوا يعتمدون في معيشتهم على دخول استثماراتهم. ولكن في العام ١٨٧٨، حينما كان الكساد الذي عصف بذلك العقد يشارف على نهايته، أعاد مسح إحصائي أجري في ماساتشوستس تعريف العاطلين عن العمل بأنهم الذكور الذين تجاوزوا الثامنة عشرة «وكانوا من دون عمل ويبحثون عنه». وفي منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر عد أولئك بالملايين، وتفشى الجوع في شوارع ما بات يعرف اليوم بضواحي الأحياء الفقيرة المتناثرة حول المدن الأمريكية، ولم يكن ثمة من يحارب الشقاء والبؤس سوى المؤسسات الخيرية الخاصة.

إن السبب المباشر للكساد الجديد - كما كانت الحال في معظم فترات الكساد السابقة في هذا البلد - هو فرط التوسع الاقتصادي نتيجة افتقاد البلاد مصرفا مركزيا يعمل مكابحه وقت الضرورة. وكان أيضا ثمة سبب غير مباشر: السياسة النقدية التي سعت إلى تحقيق غايتين متنافيتين في آن معا.

وفي السنة التي أعقبت جنون الذهب في العام ١٨٦٩، عقد مجلس النواب جلسات استماع لمناقشة المسألة. فمن ناحية، أكسبت الجلسات التي رأسها النائب جيمس جارفيلد هذا الرجل - وهو عضو الكونغرس عن أوهايو - شهرة قومية. فقد كتب جارفيلد - أكثر حكماء المال فطنة - في التقرير الذي أصدرته اللجنة أنه «مادمنا نعتمد معيارين للقيمة يقرهما القانون - ويمكن أن يتعارضا بوسائل مصطنعة - فإن المضاربة على سعر الذهب هي مصدر إغراء كبير من الصعب مقاومته».

لقد أراد جارفيلد - بعبارة أخرى - العودة إلى معيار الذهب ووقف التعامل بالأوراق النقدية الخضراء (الدولار). لقد رغب التجار المنخرطون في التجارة الدولية - وكثير منهم رأى الإفلاس محدقا به يوم الجمعة السوداء - في العودة إلى معيار الذهب. وكانت هذه أيضا رغبة مصارف وول ستريت

الكبرى وأرباب الصناعات الثقيلة في البلاد. كان أولئك بالطبع هم الذين هيمنوا آنذاك على الحزب الجمهوري. لكن كان ثمة كثير ممن عارضوا العودة إلى معيار الذهب.

إن لمعيار الذهب ميزة كبيرة كنظام نقدي: فهو يجعل التضخم بعيدا خارج دائرة الاحتمال. فإذا زاد بلد ما عرض نقوده الورقية إلى ما وراء القدرة الاستيعابية للسوق فإن حملة الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) سيردونها للحصول على قيمتها ذهبا، وسيتحول الذهب إلى الخارج مع شروع المصارف المركزية في سحب ثقتها من العملات وإيلائها وسيطا تثق به ألا وهو الذهب.

لكن التضخم أثير دائما على قلوب المدينين، لأنه يساعدهم على سداد الديون المستحقة عليهم بنقد انخفضت قوته الشرائية. لقد كان النظام النقدي الذي يقوم على معيار الذهب يعني بالنسبة إلى مناطق مثل الجنوب المنكوب - الذي دمرت الحرب الأهلية معظم موجوداته المصرفية وما سواها من الثروات النقدية - استمرار الكساد، أما الأموال الميسرة (*) فكانت السبيل إلى إحياء الاقتصاد. لقد تميزت فترة أواخر القرن التاسع عشر - في واقع الأمر - بتباطؤ شديد ومستقر في معدلات التضخم.

لقد كان معيار الذهب - بفضل آثاره - شائع التطبيق في الشمال الشرقي، حيث مركز المال والتجارة الخارجية والصناعة، لكنه لم يلق قبولا من صغار المزارعين الذين عملوا في مناطق التخوم وفي الجنوب. إذ نظر كثير من سكان تلك المناطق إلى معيار الذهب على أنه مجرد مؤامرة من «وول ستريت» لدفعهم إلى مهاوي الإفلاس. وفي العام ١٨٧٦ رشح حزب العمل (**) Greenback Labor Party أحد أعضائه لمنصب الرئاسة (وكان رجلا طاعنا في السن هو بيتر كوبر من نيويورك، وكان - وياللمفارقة - أغنى رجل في البلاد؛ ليبراليا يقود ليموزينا). وفي العام ١٨٧٨ حصل الحزب على ١,٠٦٠,٠٠٠ صوت في انتخابات الكونغرس كانت كفيلة بانتخاب أربعة عشر عضو كونغرس.

(*) أموال تقترض بفوائد ميسرة [المترجم].

(**) ويعرف أيضا بالحزب القومي أو الحزب المستقل، وكان يعارض الانتقال من نظام الأوراق النقدية الخضراء إلى نظام النقد المعدني [المترجم].

وعلى الرغم من أن الحكومة أوقفت طباعة الأوراق النقدية الخضراء (من دون أن تطرح بديلا لتلك التي أبلاها الاستخدام) في نهاية الحرب الأهلية، فقد سكت دولارات فضية، وذلك بفضل تزايد كميات الفضة التي اكتشفت في المناطق الغربية، مما وفر للبلاد معيارا ثنائي المعدن. ومن ثم، وفي العام ١٨٧٣، أوقفت سك تلك الدولارات حين صوت الكونغرس بالموافقة على العودة إلى معيار الذهب في العام ١٨٧٩، وقد نعت المعارضون لمعيار الذهب ذلك على الفور «بجريمة ٧٣». ومارس طرفا الإصدار ضغوطا حثيثة على الكونغرس الذي حاول استرضاء الطرفين - وهذه حال المشرعين الديموقراطيين - خصوصا حين التعامل مع قضايا شائكة وعويصة.

وعاد البلد إلى معيار الذهب كما كان مخططا له في الأول من يناير ١٨٧٩، وطلب إلى الخزانة الاحتفاظ باحتياطي من الذهب بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمقابلة الطلب على المعدن النفيس. لقد صوت الكونغرس في السنة السابقة بالإبقاء على ما يعادل ٣٤٦,٦٨١,٠٠٠ دولار من الأوراق النقدية الخضراء التي كانت لاتزال قيد التداول، لكن على أن تكون قابلة للاسترداد ذهبا، كما كان شأن المسكوكات الفضية. كما أقر الكونغرس قانون «بلاند - أليسون» الذي أوجب على الخزانة شراء ما بين مليوني دولار و٤ ملايين دولار شهريا من الفضة في السوق المفتوحة وتحويلها إلى مسكوكات بنسبة معادلة «١٦ إلى ١» من الذهب. بكلمة أخرى، أعلن الكونغرس - وبقوة القانون - أن ست عشرة أوقية من الفضة تعادل أوقية واحدة من الذهب. وقد كان لمسكوكات الفضة الجديدة بالطبع أثر كبير في زيادة عرض النقد في البلاد، وتلك هي الطريق النموذجية نحو التضخم.

في البدء، كانت نسبة ١٦ إلى ١ هي نسبة السعر الفعلي تقريبا بين الذهب والفضة، لكن بدء إنتاج مكامن الفضة العظيمة في الغرب - كما في كوردالين بإيداهو وعرق كومستوك الشهير في نيفادا، الذي اكتشف أول مرة في العام ١٨٥٩ - أدى إلى تراجع سعر الفضة في الأسواق. وفي العام ١٨٩٠ وصلت نسبة السعر بين المعدنين إلى «٢٠ إلى ١». وفي تلك السنة أصدر الكونغرس «قانون شيرمان» الذي

قضى بأن تشتري الخزانة ٤,٥ مليون أوقية من الفضة شهريا، أي ما يعادل تقريبا الإنتاج الإجمالي للفضة في الولايات المتحدة، وضربها نقدا.

وبحفاظ معيار الذهب على قيمة الدولار من دون تغيير، وبعد أن أدت سياسة الفضة إلى زيادة عظيمة في عرض النقد، كانت الحكومة - في واقع الأمر - تفتح الباب أمام التضخم والمخاطر التي تترتب عليه. وهكذا فعل «قانون غريشام» فعله المحتوم. إذ بما أن قيمة الفضة السوقية كانت تعادل واحدا من عشرين من قيمة الذهب، بينما كان السعر يحدد عند ضرب النقد بنسبة ١ إلى ١٦ فقد سعى الناس - بطبيعة الحال - إلى إنفاق الفضة والاحتفاظ بالذهب، وبدأت احتياطيات من الذهب ترشح من الخزانة.

لقد حققت الحكومة في ثمانينيات القرن الثامن عشر فوائض هائلة في الميزانية ساعدت على إخفاء حالة الازدواج في السياسة النقدية. ولكن عندما آذن انهيار السوق في العام ١٨٩٣ ببدء مرحلة كساد جديدة، تحول رشح الذهب من الخزانة إلى نزيف. ومع تراجع إيرادات الحكومة - انخفضت من ٣٨٦ مليون دولار إلى ٣٠٦ ملايين دولار بين العامين ١٨٩٣ و١٨٩٤ - سارع الكونغرس إلى وقف العمل بقانون شيرمان. لكن الناس - والحكومات الأجنبية، وهذا الأهم - فقدوا الثقة بالدولار وتصاعد الطلب على ذهب الخزانة بمستويات عظيمة. وأصدرت الحكومة سندات لشراء كميات إضافية من الذهب لتعويض النقص الحاصل في احتياطي الذهب، لكن الذهب ظل ينزف من الخزانة.

وتفاقمت الحالة بعد وقت قصير. وانخفض احتياطي الخزانة من الذهب إلى ما دون ١٠٠ مليون دولار (وهو الحد الذي اشترطه القانون في العام ١٨٩٤)، ومن ثم تعويض العجز بعوائد إصدار سندات بقيمة ٥٠ مليون دولار في يناير من ذلك العام. لكن الاحتياطي هبط إلى ٦٨ مليون دولار في يناير من العام التالي. وفي غضون أسبوع واحد بلغ ٤٥ مليون دولار. ورفض الكونغرس السماح للرئيس كليفلاند - وهو مناصر عنيد لمعيار الذهب - بطرح إصدار جديد من السندات لتعويض رصيد الذهب المتناقص.

لقد أصيبت الحكومة بالشلل. وبعد مدة قصيرة كان ممكنا - وبالمعنى الحرفي للكلمة - رؤية الذهب يتدفق خارج البلد عندما كانت سبائك بملايين الدولارات تحمل على متن السفن في نيويورك قاصدة المصارف المركزية الأوروبية. وقامت مضاربات في وول ستريت حول موعد نفاد الذهب من الخزانة لتضطر الدولة حينها إلى وقف التعامل بمعيار الذهب.

واستقل جي بي مورغان، بعد أن تناهت إليه أخبار لا تبشر بخير - وكان آنذاك أعظم مصرفيي البلد من دون منازع - القطار إلى واشنطن ليحول دون ذلك. كان الرئيس كليفلاند مدركا تماما - وهو نفسه كان مؤيدا لمعيار الذهب واستقرار العملة - أنه كان على رأس حزب كان كثير من أعضائه يطمحون إلى التخلص من معيار الذهب، ويحملون كرها كبيرا لوول ستريت وكل أفعالها. ورفض مقابلة مورغان. لكن تفاقم الوضع سوءا من ساعة إلى أخرى، حمل كليفلاند في صباح اليوم التالي على الإصغاء إلى ما سيقوله مورغان.

كان الرئيس لايزال يحدوه أمل بإقناع الكونغرس بالموافقة على إصدار جديد للسندات، لكن ذلك سيستغرق وقتا بطبيعة الحال. ونقل موظف إلى كليفلاند أن الخزانة الاحتياطية في نيويورك لم يبق فيها سوى ٩ ملايين دولار من الذهب. وأبلغه مورغان أنه على علم بأن ثمة طلبات سحب بقيمة ١٢ مليون دولار قد تقدم إلى الخزانة في أي لحظة. وإذا حصل هذا - قال مورغان محذرا - «فسينتهي الأمر كله في الساعة الثالثة».

وطرح عليه كليفلاند - بعد أن عدم الخيارات - السؤال التالي: «ألديك ما تقترحه؟».. وكان لدى مورغان ما يقترحه بالفعل. ذلك أن إصدار مزيد من السندات في السوق المحلية - وفق رأيه - لن يفيد على الأجل الطويل بأي حال. ولأن الذهب سيكمل دورته إلى خارج الخزانة في نهاية المطاف. لكنه وأوغست بيلمونت الابن - وهو وكيل آل روتشيلد في الولايات المتحدة، وكان حاضرا في البيت الأبيض ذلك اليوم - سيؤمنان مبلغ ١٠٠ مليون دولار ذهبا من أوروبا، وسيكون ذلك كفيلا بوقف نزيف الذهب من الخزانة. كما أن محامي مورغان وضعوا أيديهم على قانون غامض يعود إلى زمن الحرب الأهلية - ولايزال ساري المفعول - يسمح للحكومة بإصدار السندات اللازمة لشراء النقد المعدني من دون العودة إلى الكونغرس في ذلك.

كان مـورغـان – وهنا يكمن وجه الغرابة – راغبـا في أن يحـول دون تدفق الذهب إلى أوروبا، على الأقل في الأجل القصير. وكان هذا عمـلا من ضروب «الشجاعة» المالية الفائقة. وبفضل سمعته التي مـلأت الآفـاق واللجوء إلى تقنيات متطورة في أسعار الصرف استطاع مورغان الوفاء بالوعد الذي قطعه على نفسه. وفي يونيو ١٨٩٥ وصل احتياطي الخزانة من الذهب إلى ١٠٧,٥ مليون دولار. وبدأ الاقتصاد – وهذا الأهم – يتعافى. وهكذا أنقذ مـورغان معيار الذهب.

ومن الطبيعي أن مناوئي معيار الذهب قد سلقوا مورغان وبيلمونت بألسنة حداد، وكان هؤلاء يهيمنون على المؤتمر الديموقراطي للعام ١٨٩٦، وقد قدم ويليام جينينج بريان – وهو عضو أسبق في الكونغرس عن نبراسكا، وكان يرأس آنذاك تحرير صحيفة «أوهاما وورلد هيرالد»، وكان من مؤيدي معدن الفضة بشدة – لوفود المؤتمر كل المعلومات المهمة التي كانوا تواقين إلى معرفتها عن هذه المسألة، وذلك في واحدة من أشهر الخطب العامة في التاريخ الأمريكي.

لقد طمأن بريان الحضور منذ البداية إلى أن «أحقر مواطن في هذا البلد – عندما يتسربل بدرع قضية عادلة – يكون أقوى من كل قوى الخطيئة مجتمعة». وكانت قضيته وقف العمل بمعيار الذهب، وعرض بكلمات رنانة كيف أضر هذا المعيار بمصالح المزارعين والعمال، ولم يخدم سوى مصالح من وصفهم – بكلمات توماس كارليل – «أرباب المال العاطل، المتكاسلين».

وكان ذلك صلب القضية، كما أخبر الحضور. «لمصلحة أي طرف سيقاتل الحزب الديموقراطي، لمصالح «أرباب المال العاطل، المتكاسلين» أم إلى جانب «الجماهير الكادحة؟».

كان يشد الحضور طرف راحته عندما بلغ نهاية خطبته، وكان صوته يبلغ من دون جهد كل أركان قاعة المؤتمرات في شيكاغو: «بحصولنا على دعم الجماهير المنتجة في الأمة والعالم، مدعومة بالمصالح التجارية ومصالح العمال والكادحين في كل مكان، سنرد على مطالبهم بمعيار الذهب بأن نقول لهم: لن تثبتوا على جبين العمال تاج الشوك هذا؛ لن تصلبوا البشرية على صليب من ذهب».

وجاش الحضور حماسا في ختام ما نعته الروائي ويلا كاثر Willa Cather – وكان حاضرا حينها – «بحفلة لا تنسى». وساد الهرج والمرج نحو نصف ساعة، وفي نهاية المطاف رشح بريان لمنصب الرئاسة ولما يتجاوز آنذاك السادسة والثلاثين من العمر. ولايزال – حتى يومنا هذا – أصغر مرشح لأحد الأحزاب الرئيسة.

وأطلق المرشح الجمهوري ويليام ماكينلي حملته الانتخابية من شرفته في كانتون بأوهايو، فألقى خطبة على حشود حملت إلى هناك بالقطارات. لقد تنقل بريان أيضا من دون كلل أو ملل في أول حملة انتخابية في التاريخ الأمريكي تتخللها جولات قصيرة في مختلف المدن الصغيرة. وكانت الشقة الفاصلة بين الحزبين على أشدها. ودعم أعضاء حزب الشعب أيضا – وكان أكثر تطرفا من الديموقراطيين – المرشح بريان بدلا من مرشحهم.

وأعلن بريان في خطبته العظيمة: «لقد عرضنا مطالبنا.. لكنها قوبلت بازدراء، لقد توسلنا.. لكن توسلاتنا لم تلق أذنا صاغية، لقد تضرعنا.. لكنهم سخروا منا في محنتنا. إننا لن نتوسل بعد الآن.. لن نتضرع .. لن نطالب.. وإننا نتحداهم!».

وفي غضون ذلك، نشرت إحدى الصحف الجمهورية في افتتاحيتها أن اليعاقبة (*) Jacobins يبسطون سيطرتهم تماما على شيكاغو (حيث كان بريان مرشحا). إن أي حركة سياسية في أمريكا لم تخلق ردود فعل كريهة وعبثية مثل هذه».

لقد جرت عادة المرشحين – كما هي حالهم دائما – أن يتركوا التسميات والألقاب لأنصارهم. لكن أفكار بريان الاقتصادية قرعت ناقوس الخطر، حتى بالنسبة إلى أولئك الأمريكيين المغمورين وكثير من ذوي المطامح الشخصية. إن كثيرا من الديموقراطيين في المناطق الشرقية والغرب الأوسط – الذين راعهم ما رأوا من أفعال بريان الدهماوية (**) بنظرهم – قد اختاروا نصرة ماكينلي (***).

(*) يرمز باليعاقبة إلى الثوريين [المترجم].

(**) دهماوي: مهيج للدهماء أو الرعاع [المترجم].

(***) الرئيس الخامس والعشرون للولايات المتحدة (١٨٤٣ – ١٩٠١)، تولى الرئاسة بين العامين (١٨٩٧ – ١٩٠١) [المترجم].

لكن وفي بداية الحملة، تبين أن الكفة قد ترجح لمصلحة فريق بريان. وترنح مؤشر داو جونز الصناعي - الذي أسسه في ربيع ذلك العام تشارلز داو محرر صحيفة «وول ستريت» حديثة العهد آنذاك لقياس الأداء الجماعي لسوق الأسهم - متراجعا بمقدار الثلث طوال فصل الصيف.

وبدأ الاقتصاد يتعافى من فترة الكساد بزخم أشد في فصل الصيف، وهذا ما ساعد كثيرا الحزب الذي أسس حملته على شعار «العملة المستقرة، الحماية الجمركية، الازدهار». واسترد مؤشر داو جونز - وهو ميزان حرارة الوضع السياسي والمالي - عافيته مع تعاقب أيام الخريف.

وفي نوفمبر كسب ماكينلي سباق الرئاسة بنسبة ٥٢ في المائة من الأصوات، فاكتسح المناطق الغنية والأكثر تطورا في الولايات المتحدة: الشمال الشرقي والغرب الأوسط كلها، بالإضافة إلى ولايات السهول العليا وكاليفورنيا وأوريغون. أما بريان فحاز الجنوب وبقية الولايات الغربية.

إن كثيرا من الديموقراطيين الذين تخلوا عن بريان لمصلحة ماكينلي - الأكثر محافظة - لم يرجعوا عن اختيارهم. وسيكون الحزب الجمهوري حزب الأغلبية في الجيل القادم، ولن يخسر البيت الأبيض إلا عندما ينشق الحزب الجمهوري (*) على نفسه في العام ١٩١٢.

لكن بريان - على الرغم من خسائره المتكررة (سيخسر في الحملات الرئاسية عامي ١٩٠٠ و١٩٠٨، وسيجر صليبا من ذهب عبر الفلاة السياسية) - قد استشرف تماما مستقبل السياسة القومية الأمريكية. وأشار في خطبته أمام الحضور إلى أن «الحزب الديموقراطي متعاطف مع الجماهير الكادحة التي منها استمد الحزب قواعده. إن ثمة منظورين للحكومة. فهناك من يعتقد أن التشريعات التي تسن فقط خدمة لمصالح الأغنياء إنما تساعد على انتقال الازدهار إلى الطبقات الدنيا. أما من منظور الديموقراطيين فإن التشريعات التي تحقق الازدهار للجماهير تساعد على ارتقاء هذه الجماهير عبر كل الطبقات العليا التي تقوم عليها». كان الخيار «واضحا لا لبس فيه»، لكن الأمة اختارت كلا المنهجين. إن السياسة في الولايات المتحدة هي سياسة الوسط - لا اليمين ولا اليسار - وإن قدر هذه الأمة معايشة الاختلافات

(*) وكان اسمه آنذاك الحزب القديم العظيم Grand Old Party [المترجم].

المقسِّمة أو السير على كلا المنهجين في آن واحد ما كان إلى ذلك سبيل. وفي السنوات المائة التالية، حين يتناوب الحزبان على إمساك مقاليد الهيمنة السياسية، ستعتمد البلاد سياسات اقتصادية تراعي مصالح الطبقتين العليا والدنيا. لقد كانت النتيجة ذات آثار حميدة كلية تقريبا – على الرغم من أنها خلقت فوضى فلسفية – وهذا دائما حال العمل السياسي في الدول الديموقراطية.

ولم يشغل دوائر السياسة في البلاد في هذه الحقبة السلمية – إلى جانب معيار الذهب – سوى النظام الضريبي. فلقد اعتمدت الحكومة الفدرالية على التعريفات الجمركية كمصدر رئيس لإيراداتها منذ أيام ألكساندر هاملتون، إلى أن اضطرتها الحرب الأهلية إلى فرض ضرائب على كل شيء تقريبا بما في ذلك الدخول.

وعندما أمكن الاستغناء عن ضرائب المجهود الحربي بعد كسب الحرب خفضت كثير من الضرائب الفدرالية الجديدة أو ألغيت نهائيا. لكن التعريفات الجمركية لم يلحقها أي تعديل. ذلك أن القاعدة الصناعية المتعاظمة قد استمدت زخمها من الحماية الجمركية التي وفرتها التعريفات الجمركية وحاربت بضراوة للإبقاء عليها. وفي غضون ذلك، فقد مركز ثقل المعارضة طويلة الأجل لرفع مستوى التعريفات الجمركية – وهو الجنوب – تأثيره السياسي حتى فترة نهاية الإعمار في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر. في ذلك الحين كانت فكرة التعريفات الجمركية المرتفعة من مبادئ الحزب الجمهوري. وبغض النظر عن درجة النضج والكفاءة التي بلغتها الصناعة الأمريكية – إذ إن الاقتصاد الأمريكي أضحى مع نهاية القرن أكثر اقتصادات العالم كفاءة – فقد جاهدت إدارات الشركات الصناعية وحملة أسهمها وعمالها بلا هوادة لإبقاء التعريفات الجمركية عند مستوى يتجاوز كثيرا حاجة الحكومة من الإيرادات، وأفلحوا في هذا.

وبالنتيجة، حققت الحكومة سلسلة من الفوائض الضريبية المباشرة طوال عشرين عاما منذ العام ١٨٦٦، ولم يشهد الاقتصاد الأمريكي شيئا كهذا في تاريخه. وفي العام ١٨٨٢، حين عم الازدهار الاقتصادي، تجاوزت إيرادات الحكومة نفقاتها بنسبة كبيرة بلغت ٣٦ في المائة. ومع نهاية القرن انخفض

الدين الهائل الذي خلفته الحرب الأهلية بمقدار الثلثين تقريبا بالأرقام المطلقة absolute dollars، وانخفض كثيرا قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٥٠ في المائة إلى ما دون ١٠ في المائة كثيرا.

وفي العام ١٨٦٧ خفضت ضريبة الدخل المخصصة للحرب الأهلية إلى ٥ في المائة على كل الدخول التي تزيد على ١٠٠٠ دولار. وبعد ثلاث سنوات خفض معدل الضريبة مرة أخرى حتى ألغيت نهائيا في العام ١٨٧٢، ولم يكن قبل الحرب الأهلية تأييد يذكر - إن كان حقا ثمة تأييد - لضريبة الدخل، لكن كل برامج الحكومات - حالما كانت توضع قيد التطبيق - تخلق تأييدا سياسيا وهذا كان أيضا شأن ضريبة الدخل.

لقد نجح مؤيدو ضريبة الدخل من الناحيتين المنطقية والسياسية - لنقل - في حشد الرأي إلى جانبهم. حيث إن الضرائب غير المباشرة - مثل ضرائب السلع الكمالية والتعريفات الجمركية - هي ضرائب على الاستهلاك، وبالتالي فهي تصاعدية بطبيعتها، أي أنها تصيب أساسا أولئك الأقل قدرة على تحملها، فالفقراء مضطرون إلى إنفاق نسبة عالية جدا من دخولهم على الحاجات الأساسية (الضروريات) تفوق نسبة ما ينفقه الأغنياء، وبالتالي فهم ينفقون نسبة أكبر كثيرا من دخولهم على ضرائب الاستهلاك.

لقد شرح عضو مجلس الشيوخ جون شيرمان - وهو جمهوري من أوهايو، ولم يكن راديكاليا بأي شكل من الأشكال - في أحد الحوارات موضوع إلغاء ضريبة الدخل في العام ١٨٧٢ فقال: «إن لدينا هنا في نيويورك السيد آستور.. بدخل يعد بالملايين يكسبها من تجارة العقارات.. ولدينا في المقابل رجل فقير لا يزيد دخله السنوي على ألف دولار. ما وجه التمييز الذي يحمله القانون في هذه الحالة؟ إنه بالتأكيد متحيز ضد الرجل الفقير، إذ إننا نفرض ضريبة على كل ما يستهلكه هذا الرجل، ونبقى مع ذلك مترددين في فرض ضريبة على دخل السيد آستور. هل ثمة عدالة في ذلك؟ لماذا يا سيدي تكون ضريبة الدخل الوحيدة التي تنحو إلى مساواة هذه الأعباء بين الغني والفقير؟

لقد كان شيرمان محقا. لكن كحال الضرائب دائما، فهي سلطة سياسية طاغية وليست من وسائل تحقيق العدالة. لقد صوت أعضاء الكونغرس عن سبع ولايات شمالية شرقية - كانت تدفع بالمجموع نحو

٧٠ في المائة من ضريبة الدخل – بأغلبية ٦١ مقابل ١٤ لمصلحة إلغاء الضريبة، في حين صوتت أربع عشرة ولاية جنوبية وغربية – كانت تدفع نحو ١١ في المائة من ضريبة الدخل – بأغلبية ٦١ مقابل ٥ لمصلحة الإبقاء على الضريبة. هذا يعني أن دعم ضريبة الدخل كان يرتبط بصورة عكسية تامة بأثرها المحلي. ففي البلد الديموقراطي، يسعى السياسيون دائما إلى انتهاج مبدأ ينسب إلى عضو مجلس الشيوخ رسل لونغ من لويزيانا: «لا تدعهم يفرضون ضريبة عليك.. ولا عليّ.. وليفرضوها على الرجل الذي يقف خلف الشجرة».

ولم يحقق أنصار ضريبة الدخل تقدما يذكر في ثمانينيات القرن التاسع عشر التي كانت تنعم بالازدهار الاقتصادي، ولكن عندما حل الكساد العظيم في التسعينيات وتراجعت الإيرادات الفدرالية، ظهرت دعوات متجددة لتطبيق ضريبة الدخل. وبوجود رئيس ديموقراطي – وهو جروفر كليفلاند – في البيت الأبيض وهيمنة الديموقراطيين على كلا مجلسي الكونغرس صدر قانون في العام ١٨٩٤ يجيز فرض ضريبة جديدة على الدخل.

كانت الضريبة الجديدة تختلف كثيرا من حيث أثرها عن ضريبة الدخل زمن الحرب الأهلية، فالضريبة الأولى كانت لا تصيب الفقراء فقط. أما الضريبة الجديدة التي قضت بفرض نسبة ٢ في المائة على كل الدخول التي تتجاوز ٤ آلاف دولار، فأعفت كل الفئات ما عدا الأغنياء. ومن بين كل الأسر الأمريكية، التي بلغت اثني عشر مليونا في العام ١٨٩٤ لم يكن إلا لخمس وثمانين عائلة دخول تعادل ٤ آلاف دولار أو تزيد. وكان هذا يقل عن ١ في المائة من مجموع الأسر. ولأول مرة في التاريخ الأمريكي فرضت الضريبة على طبقة بعينها من الشعب، طبقة اقترن اسمها بالنجاح الاقتصادي. لذلك السبب عارضها كل الجمهوريين بمن فيهم عضو مجلس الشيوخ شيرمان. ولذلك السبب أيضا، سمح كليفلاند بإجازة مشروع القانون من دون توقيعه.

ولا عجب أن أقيمت على الفور دعوى قانونية، حاجج فيها المدعون بأن ضريبة الدخل تعارض فقرة من الدستور تنص على أن تحدد حصة كل ولاية من الضرائب المباشرة وفق عدد سكانها، وهذا ما كان من

ضـروب المسـتـحـيـل - كـمـا كـان واضـحـا - فـي حـالـة ضـريـبـة الـدخل. فالدستور لا يتحدث عن ماهية «الضـريبة المباشـرة» (طلب روفوس كينغ تعـريفـا لهـا في إحـدى مناظرات المؤتمر الدسـتـوري ولم يحـصل على إجـابة). وفي العـام ١٧٩٦ قـضت المحكمـة الدسـتـورية بأن الضـريبـة المباشـرة هي كل ضـريبة «يمكن» تخصيصـها على أسـاس عدد السكان. وكـانت المحكمـة قـضت في العـام ١٨٨١ بأن ضـريبـة الدخل المخـصـصـة للحرب الأهلية هـي ضريبة غير مباشرة.

وبغض النظر عن هذا، ومع غياب أحد أعضاء هيئة المحكمة بسبب المرض انقسـمت المحكمة بين أربعة معارضين وأربعة مؤيدين حـول مسألة اعتـبـار ضـريبة الدخل ضـريبـة مباشـرة، ومدى دسـتوريتها. واستقطبت قضيـة بولاك ضد اتحاد التسليف الزراعي اهتماما واسعا في كل أنحاء البلاد أكثر مما استقطبته قضيـة «بليسي ضد فيـرجسون» التي أيدت مبدأ العزل على أساس الفـصل مع المسـاواة (*) في العـام التـالي. وبسـبب الاهـتمـام الشـعـبي الكبيـر بالقـضيـة، وافقت المحكمـة على سـماع الدعوى مـرة أخـرى، وحـضـر القـاضي هـويل جاكسون - وكان مصابا بمرض عضال، وتوفي بعد ثلاثة أشهر - وبنية لا مراء فيها أن يكون الصوت الخامس المؤيد للضريبة.

وقد بدل أحد القضاة (لم يعرف أيهم، وكان الاعتقاد الغالب أنه القاضي جورج ثيـراس) موقعـه وصـدر حكم بعـدم دسـتورية ضريبة الدخـل، بخـمسـة أصـوات مقـابل أربعـة. وهكذا كـانت الغلبـة لمؤسـسـة الحـزب الجـمهـوري، وإن كـان بهـامش ضـئيل جـدا. ومع ذلك فـقـد نشـأ فـي السـنوات القـليلة التـاليـة جناح تقدمي داخل الحـزب الجـمهـوري، يسـتمـد قـاعـدته من الغـرب والغـرب الأوسط، كـان أكـثـر تعـاطفـا مع مـصـالح أفـراد الطبـقـة الوسـطى. وأيد التقدميون ضريبة الدخل.

وعندما تبـوأ ثيـودور روزفلت منصب الرئاسـة في العـام ١٩٠١، عقب اغتـيـال الرئيس ويليام ماكينلي، أبدى انحيـازا شديدا إلى الجناح التقدمي في حزبه. وفي العـام ١٩٠٦ أيد فـرض ضـريبـة المواريث لغـاية مـعلنة هـي إعـادة تنظيم البنيـة الاجتماعية من خلال الحيلولة «دون انتقال تلك الثروات - التي تراكمت على نحو

(*) مبدأ العزل على أساس الفصل مع المساواة: تقديم خدمة التعليم العام للسود بصورة منفصلة مع احترام متطلبات المعاملة العادلة [المترجم].

خطير جدا - بقضها وقضيضها». كان الاتجاه العام في الحزب الجمهوري - من دون مبالغة - راعبا من الفكرة، لكن لم يظهر حقا ما يهدد الوضع الراهن حتى عم الهلع في العام ١٩٠٧ وأعقبه ركود قصير، مما سبب انخفاضا حادا في الإيرادات الحكومية من التعريفات الجمركية.

وفي خضم الجدل حول قانون التعريفات الجمركية للعام ١٩٠٩، اقترح النائب كورديل هل من تينيسي (وفي ما بعد وزير خارجية الرئيس روزفلت) أن يعاد سن ضريبة الدخل للعام ١٨٩٤، مما حدا المحكمة العليا (التي كانت بفضل تعيينات ثيودود روزفلت أبعد عن صبغتها المحافظة التي اتسمت بها قبل أربع عشرة سنة) على إبطالها للمرة الثانية.

ولم يتسن لتعديل هِل اجتياز مجلس النواب، لكن الأحداث اتفقت في مجلس الشيوخ لتغيير هذا الوضع. وتقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ عن الحزب الديموقراطي - واسمه جوزيف دبليو بايلي من تكساس - بتعديل على ضريبة الدخل إلى المجلس الأعلى (مجلس الشيوخ) بدعم من تقدميين من الحزب الجمهوري من أمثال ويليام إي بورا من إيداهو. أما زعيم المعارضين للتعديل فكان عضو مجلس الشيوخ نيلسون دبليو ألدريتش من رود آيلاند. كان ألدريتش - الذي أصاب ثروة من تجارة السلع الاستهلاكية بالجملة وكان حمو جون روكفيلر، الابن - واحدا من أكثر من عشرين مليونيرا من أعضاء مجلس الشيوخ آنذاك.

لقد استطاع ألدريتش الحفاظ على التعريفة الجمركية المرتفعة على الرغم من انقسام الجمهوريين المزمن حول ضريبة الدخل. وتضرع ألدريتش للرئيس الجديد - ويليام هوارد تافت (*) - لإيجاد مخرج للأزمة.

كان تافت - وهو محافظ أكثر من روزفلت - ينظر إلى المحكمة العليا بعين الاحترام والإجلال. وسيتبوأ - في ما بعد - منصب رئيس القضاة، وهو منصب أقرب في طبيعته إلى منصب الرئاسة، في معظم عشرينيات القرن العشرين. وقد كان راعبا من فكرة معارضة حكمة المحكمة في بولاك. وقد ساوره شعور بأن المحكمة إن أذعنت، فإن هيبتها كجهة حاكمة بالدستور ستهتز كثيرا، وإذا أسقطت ضريبة الدخل ثانية فستنشأ أزمة بين المحكمة وذراعي الحكومة المنتخبين من الشعب.

(*) ويليام هوارد تافت: الرئيس السابع والعشرون للولايات المتحدة (١٨٥٧ - ١٩٣٠)، تولى الرئاسة بين العامين ١٩٠٩ - ١٩١٣ [المترجم].

لذلك اقترح تافت – وكان محاميا بارعا – إجراء بديل، إذ دعا إلى تعديل دستوري يجيز تحديدا فرض ضريبة دخل شخصية، واقترح من ناحية فرض ضريبة دخل على أرباح الشركات. كانت أسهم الشركات آنذاك في حيازة الأثرياء، لذلك فإن ضريبة أرباح الشركات كانت في واقع الأمر ضريبة على دخول الأغنياء. كما رأى أيضا أن الضريبة لن تكون تحايلا على الدستور، لأنها ليست ضريبة دخل إطلاقا، بل ضريبة غير مباشرة، تقاس بالدخل، لقاء التمتع بامتياز مزاولة العمل التجاري تحت المسمى القانوني للشركة. بكلمة أخرى، كانت ضريبة خاصة. وفي العام ١٩١١ وافقت المحكمة العليا على هذا التعديل بالإجماع.

وقد اجتاز التعديل السادس عشر – في غضون ذلك – مجلس الشيوخ بـ ٧٧ صوتا كاملة، واجتاز الكونغرس بنسبة ٣١٨ إلى ١٤، وأقر التعديل من قبل العدد اللازم من الهيئات التشريعية في الولايات ووضع في التنفيذ في ٣ فبراير ١٩١٣.

وفي الوقت الذي كان فيه الحزب منقسما بين جمهوريي تافت المحافظين وجمهوريي روزفلت التقدميين الذين انشقوا عن مؤتمر العام ١٩١٢ لتشكيل حزبهم الخاص، الذي اتخذوا له الموظ (*) شعارا، في هذا الوقت انتخب الديموقراطي ودرو ويلسون (**) رئيسا بأقل من ٤٢ في المائة من أصوات الشعب و٨٢ في المائة من أصوات الناخبين. كما أن انقسام الحزب الجمهوري قد أكسب الحزب الديموقراطي الأغلبية في كلا مجلسي الكونغرس. وكان من بين الخطوات الأولى التي اتخذتها إدارة ويلسون الجديدة إصدار قانون ضريبة الدخل الشخصية.

وعلى الرغم من أن هذا القانون كان مقتضبا إلى درجة تثير السخرية بالمعايير اللاحقة – إذ لم يتجاوز عدد صفحاته ١٤ صفحة – فإنه كان يضم بين طياته بذور التعقيدات الواسعة التي ستظهر لاحقا. وفرضت ضريبة تصاعدية على الدخول التي تجاوزت ٣ آلاف دولار باعتماد نسب تتراوح بين ١ في المائة و ٧ في المائة (على الدخول التي تتجاوز ٥٠٠ ألف دولار، وهو

(*) الموظ: حيوان من فصيلة الأيائل يعيش في أمريكا الشمالية [المترجم].
(**) ودرو ويلسون: الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة (١٨٥٦ – ١٩٢٤)، تولى الرئاسة بين العامين ١٩١٣ – ١٩٢١ [المترجم].

مبلغ كبير جدا في تلك الأيام). لكن كانت ثمة استثناءات كثيرة مثل الفوائد على السندات التي تصدرها الولايات والسلطات المحلية وعلى توزيعات أرباح الشركات (بسقف يصل إلى ٢٠ ألف دولار). وكانت الفوائد على كل ضروب الديون واهتلاك الموجودات، وغير ذلك الكثير، تقتطع من الدخول التي تخضع للضريبة.

ولم تدمج ضريبة دخل الشركات - التي طبقت في الأصل بوصفها بديلا مؤقتا - مع الضريبة الشخصية، إذ ظلت فئة مستقلة تماما. إن الأعباء المالية للحروب الكبرى التي شهدها القرن العشرون سترفع معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات عالية جدا لم يتصورها حتى أكثر أنصارها حماسة. ومع الارتفاعات المتكررة في معدلات الضريبة سيبدأ المحاسبون والمحامون إيجاد وسائل لا حصر لها لحماية الدخول من الضريبة عبر استغلال غياب التنسيق بين النظامين الضريبيين.

كانت الولايات المتحدة في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر تشهد ازدهارا لم يسبق له مثيل. وفي السنوات العشر، بين العامين ١٨٩٧ و١٩٠٧، تضاعفت الصادرات الأمريكية، وكذلك الواردات. وازدادت كمية النقد المتداول - الأوراق النقدية المصرفية الوطنية والمسكوكات الذهبية والفضية - من ١,٥ مليار دولار إلى ٢,٧ مليار دولار، بينما حققت إيداعات المصارف ارتفاعا هائلا من ١,٦ مليار دولار إلى ٤,٣ مليارات دولار، وهذا الرقم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للعام ١٨٦٠، وارتفعت قيمة موجودات المصارف وبيوت السمسرة وشركات التأمين من ٩,١ مليار دولار في العام ١٨٩٧ إلى ٢١ مليار دولار بعد عشر سنوات تلت. الدول المتقدمة الأخرى كانت أيضا تشهد ازدهارا عظيما.

لكن كانت ثمة مشكلة في الأفق. إذ لما كان العالم يسير على معيار الذهب، كان نمو الاقتصادات الوطنية - على الأجل الطويل على الأقل - محصورا بحدود نمو العرض من الذهب الذي كان أساس عملات العالم آنذاك. وشهد إنتاج الذهب ركودا في ثمانينيات القرن التاسع عشر، لكن الاكتشافات الجديدة في يوكن في جنوب أفريقيا - خصوصا - التي تحولت إلى مرحلة الإنتاج في العقد التالي، أحدثت نموا سريعا في حجم المعروض من الذهب. ذلك أنه في العام ١٨٩٣ لم يكتشف إلا ما قيمته ١٥٧ مليون دولار من الذهب،

ولكن بعد سنوات خمس وصلت قيمة الذهب المستخرج من باطن الأرض إلى ٢٨٧ مليون دولار. وتجاوز الإنتاج ٤٠٠ مليون دولار في السنوات الأولى من القرن العشرين، لكنه ظل عند ذلك المستوى في وقت حافظ فيه اقتصاد العالم على معدلات نمو سريعة.

وارتفع الطلب على رأس المال لتمويل اندماجات الشركات الصناعية (كذلك ارتفعت حاجة الحكومات إلى تمويل الحروب مثل حرب بوير (*) Boer War والحرب الروسية - اليابانية (**)، وفي العام ١٩٠٧ كانت أسواق النقد تعاني نقصا حادا في السيولة (***)، وزاد هذا النقص تفاقما. وبدأ جيمس جي هيل - الذي بسط يده على شركة خطوط حديد شمال الهادي (نورثرن باسيفيك) - يحذر مما أسماه «شلل التجارة» إذا ارتفعت تكلفة رأس المال كثيرا. وفي مطلع العام ١٩٠٧ تعذر بيع السندات الممتازة (****) التي تستحق بعد عام واحد. إذ كانت ذات قسائم (كوبونات) تتراوح فوائدها بين ٥ في المائة و٧ في المائة، وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة جدا بمعايير اليوم. أما السندات طويلة الأجل فلم يتسن بيعها على الإطلاق.

وفي مارس أصاب سوق الأسهم انهيار مؤقت تعافى منه على الفور. كما تراجعت في ربيع ذلك العام أسواق الأسهم في دول أخرى وخصوصا مصر واليابان. وبدأ الذهب يتدفق خارج الولايات المتحدة في وقت سعت فيه مصارف إنجلترا وفرنسا إلى تقوية مراكزها والحيلولة دون استنزاف عملاتها. ولم تكن للولايات المتحدة - وهي لم تعرف لها مصرفا مركزيا منذ زمن أندرو جاكسون - أي قدرة على التحكم في عرض النقد فيها.

وفي ١٠ أكتوبر، وفي أعقاب محاولة لاحتكار أسهم النحاس، دب الرعب في وول ستريت. وانتشر سريعا إلى المصارف التي تورطت في تمويل هذا الاحتكار، وخصوصا نيكربوكر ترست Knickerbocker Trust. وبدأت موجة

(*) حرب بوير (١٨٩٩ - ١٩٠٥): نزاع في أفريقيا الجنوبية بين بريطانيا والحلفاء... في ما صار يعرف اليوم بدولة جنوب أفريقيا [المترجم].

(**) الحرب الروسية - اليابانية: ١٩٠٤ - ١٩٠٥ [المترجم].

(***) تقترن حالة انخفاض عرض النقد بارتفاع أسعار الفائدة [المترجم].

(****) السندات الممتازة: السندات المأمونة والموثوق بها.. التي تحقق ريعا للمستثمرين من دون مخاطرة تذكر [المترجم].

نزيف الأموال من نيكربوكر ترست، ومن ثم وقعت المصارف الأخرى تحت الحصار أيضا، حيث سعى المودعون إلى استرداد أموالهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. لقد امتد الطابور الواقف خارج المقر الجديد لمصرف نيكربوكر في الجادة الخامسة عبر مجمعين من الأبنية. وفي يوم الأربعاء ٢٣ أكتوبر استنزف مصرف لنكولن ترست Lincoln Trust ١٤ مليون دولار من إيداعاته في بضع ساعات فقط. وأوشكت مصارف أخرى أن تجبر على إغلاق أبوابها أيضا.

ولم تكن أمام الحكومة الفدرالية خيارات كثيرة. وقصد وزير الخزانة جورج بي كورتيليو إلى نيويورك وأودع ستة ملايين دولار في مصارف نيويورك لتعزيز سيولتها، لكن القانون كان يحظر الإيداعات الفدرالية في المصارف باستثناء المصارف الوطنية. لقد كانت مؤسسات التسليف ومصارف الولايات هي التي قاست أشد الظروف.

وأقدم كورتيليو على الفعل الوحيد الذي كان باستطاعته القيام به في ظل الظروف السائدة: أبلغ جي بي مورغان عزم الحكومة الفدرالية بذل ما في وسعها لاستئصال أسباب الهلع، واضعا ثقته به من جديد للخروج بحل لهذه الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد.

كان مورغان على دراية تامة بسبب المشكلة. وفي يوم الخميس ٢٤ أكتوبر أبلغ الصحافيين أنه «إذا أبقى المودعون أموالهم لدى المصارف فكل شيء سيكون على ما يرام». لكن إقناع الناس الذين شلهم الهلع على التعاون كان الجانب الأصعب في هذه المهمة.

وأدرك مورغان أن نيكربوكر ترست كان متعذرا إنقاذه، وأن مؤسسة تسليف أخرى «مؤسسة التسليف الأمريكية» Trust Company of America - وعلى الرغم من أنها كانت تستنزف إيداعاتها - إنما كانت مملوءة ماليا. لذلك ارتأى أن «هذا هو الموضع حيث يجب أن تبدأ معالجة المشكلة». وأقنع كورتيليو بإيداع ٣٥ مليون دولار لدى المصارف الوطنية، وطلب إلى المصارف إقراض شركة التسليف الأمريكية. ولما لم يكن لدى المودعين ما يكرههم على سحب أموالهم فإنهم ما عادوا راغبين في سحبها. وهكذا زالت موجة الهلع التي ضربت شركة التسليف الأمريكية.

لكن الوضع ظل حرجا. وفي يوم الخميس عبر رئيس بورصة نيويورك شارع برود ستريت إلى مصرف مورغان ليبلغ مورغان بوجوب إغلاق البورصة لأنه لم تعد ثمة قروض تحت الطلب call money (وهي الأموال التي يقرضها السماسرة لعملائهم لتمويل حسابات الشراء بالهامش). وقد رفض مورغان بثقة إغلاق البورصة وأمن مبلغ ٢٧ مليون دولار في خمس دقائق من المصارف الأخرى لتحاشي إغلاق البورصة. واستدعى في تلك الليلة المصرفيين إلى مكتبته الجديدة العظيمة في الجادة السادسة والثلاثين، ووضعوا خطة للحفاظ على سيولة المصارف وتحسين عمل الموسرة منها التي كانت تعاني ضغوطا كبيرة، وتوفير مزيد من أموال القروض تحت الطلب للسماسرة. وقد أذاع أنه «سيتم التصدي بالوسائل اللازمة لكل من يبيع على المكشوف مستغلا حالة الهلع». ولم يكن كثير من السماسرة في حاجة إلى من يدلهم على المقصود بذلك.

لقد أشرفت الأمور على الانفلات تقريبا، لكن سوق نيويورك المالية استطاعت أن تكمل بقية الأسبوع من دون أن تقع ضحية الفشل أو الانهيار. وبعد أن طلب الاجتماع بالمصرفيين خلال الأسبوع طلب أيضا لقاء رجال الدين (الكهنوت) في المدينة، وحثهم على إلقاء مواعظ شاحذة للهمم والمعنويات في قداس الأحد.

وبدأت موجة الهلع في الانحسار تدريجيا، وفي الأسبوع التالي زال الخطر. لقد ساهم كثير من مصرفيي نيويورك من أمثال جيمس ستيلمان وجورج إف بيكر، عينا ونقدا في درء الأزمة. لكن الرأي العام كان مجمعا على أن مورغان وحده – وكان آنذاك أكثر مصرفيي العالم نفوذا ومكانة، وربما في كل الأزمان – كان قادرا على جمع شمل مجتمع وول ستريت بأسره وحمله على العمل لأجل المصلحة العامة.

وقد أثنى ثيودور روزفلت نفسه – وكان مغرما بالتصدي لـ «أشرار المال» – على «رجال الأعمال وهؤلاء الرائعين أصحاب النفوذ الذين تصرفوا بتلك الحكمة وروح المصلحة العامة».

وبفضل مورغان ومصرفيي نيويورك الآخرين، لم يأذن انهيار السوق في العام ١٩٠٧ ببداية فترة كساد شديد، كما حدث في انهيارات العامين ١٨٧٣ و١٨٩٣، لكن ثبت مع ذلك وبصورة قطعية أن البلد غير قادر على الاستمرار

من دون مصرف مركزي. صحيح أن رجلا بمكانة جي بي مورغان ونزاهته قد يكون قادرا على التصدي لأي كارثة مالية مستقبلا، لكن ليس ثمة ما يضمن أن يجود الزمن برجل مثله. كان مورغان قد تجاوز السبعين، ومع ذلك فقد اقتضى الحصول على الموافقة السياسية لتأسيس مصرف مركزي (نظام الاحتياطي الفدرالي) ست سنوات طوال من المفاوضات المعقدة.

كان على كل المصارف الوطنية الانضمام إلى عضوية نظام المصرف المركزي الجديد، وكانت مصارف الولاية القادرة على تحقيق متطلبات رأس المال المفروضة على المصارف الوطنية (وقليل منها كان قادرا في الواقع) مخولة بالانضمام إلى العضوية أيضا. وكانت ميزة العضوية - بالطبع - أن يتاح للمصارف الأعضاء - في فترات الهلع - استخدام محافظ (*) قروضها كضمانات للحصول على النقد فورا من مصرف الاحتياطي الفدرالي، وبالتالي إجهاض نزيف إيداعاتها. أما سلبيات العضوية فكانت تتمثل في إضافة مجموعة جديدة من الضوابط إلى الأجهزة الرقابية القديمة - مثل الرقابة على النقد - بدلا من أن تحل مكانها.

وكان الأثر العملي لذلك أن المصارف التي كانت في أمس الحاجة إلى الانضباط والحماية من نزيف الإيداعات كانت هي المصارف نفسها التي تنضوي تحت هذا النظام: المصارف الريفية الصغيرة المستقلة بذاتها. وفي العام ١٩٢٠ سيصل عدد تلك الوسائط المالية الواهنة التي تستأثر بالموجودات السائلة لملايين العائلات والمشاريع الأمريكية إلى ثلاثين ألفا تقريبا. كانت تلك المصارف تنذر بكارثة وشيكة.

وولد نظام الاحتياطي الفدرالي الجديد في العام ١٩١٣، وأصبح للولايات المتحدة مصرف مركزي، وإن كان لا يخلو من العيوب، للمرة الأولى منذ أن كان أندرو جاكسون رئيسا. إن من أعظم المصادفات في التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة أن جي بي مورغان - الذي كان يعد مضطلعا بمهام المصرف المركزي في معظم حقبة ما بعد الحرب الأهلية - قد ولد في العام ١٨٣٦، في العام نفسه الذي انتهت فيه رخصة المصرف الثاني للولايات المتحدة. وقد توفي في العام نفسه الذي رأى فيه المصرف الاحتياطي الفدرالي - وهو بديله الذي طال انتظاره - النور.

(*) محافظ: جمع محفظة، وهي مجموعة من الموجودات الاستثمارية كالأوراق المالية (الأسهم والسندات) والقروض والعقارات وغيرها الكثير [المترجم].

لقد بدت السنوات الأولى من القرن العشرين لأولئك الذين عاصروها فجر عصر جديد من التقدم والازدهار في هذا البلد. كان البلد يحقق تقدما على الصعيدين الاقتصادي والسياسي لم يعرف له مثيل. وكان للولايات المتحدة ثلث خطوط السكك الحديد (من حيث الطول) في العالم و٤٠ في المائة من إنتاج العالم من الفولاذ. كما كانت أكبر مصدري المنتجات الزراعية في العالم. وتجاوز دخل الفرد فيها بأشواط كبيرة دخل الفرد في ثاني أغنى الأمم - بريطانيا العظمى - التي سيطرت على اقتصاد العالم في القرن التاسع عشر.

لقد ربط أعظم مشروع هندسي في التاريخ - وهو قناة بنما - المحيطين اللذين تشرف عليهما الولايات المتحدة بشواطئها. وقد قهر الأخوان رايت الجو. وكانت السيارات قد شرعت تحل مكان الخيول بوصفها وسيلة النقل المحلي الرئيسية.

لقد بلغت نسبة المتعلمين من الشعب الأمريكي ٩٠ في المائة، وكان ذلك يشكل قاعدة أساسية لأكثر من ألفين ومائتي صحيفة. وكان في البلد ألف كلية وجامعة، وتجاوز عدد طلاب المرحلة الثانوية فيها ذاك الذي في أي بلد آخر في العالم.

وهذه الأرض المعطاء - التي ترابطت أوصالها بفضل المراكب البخارية وخط التلغراف كما لم يحدث من قبل - كانت لاتزال بعيدة عن أوروبا وسياساتها الدولية المبغضة للغير وسباق التسلح الخطير الذي انتهجته. وكان جيش الولايات المتحدة من بين أصغر جيوش القوى العظمى، ولكن اتساع جبهة الأطلسي وامتلاك الولايات المتحدة ثالثة أكبر قوة بحرية لحماية تلك الجبهة أسبغ على البلاد شعورا بالأمن والبعد عن كل ما قد يحدث في العالم القديم.

لكن تلك السنوات - مع ذلك - لم تكن في الواقع فجر عصر ولكن الشفق الذهبي لعصر كان في طور الأفول. لقد تميز العصر الفيكتوري (*) - مع قفلته (**) الإدواردية (***) - بإيمان عميق في إمكان التقدم، وكان عصرا

(*) العصر الفيكتوري: ١٨٣٧ - ١٩٠١، ينسب إلى الملكة فيكتوريا (١٨١٩ - ١٩٠١) فترة تميزت بنزعة خاصة في البناء والأثاث والأدب [المترجم].

(**) القفلة: آخر الشيء [المترجم].

(***) نسبة إلى الملك إدوارد السابع (١٨٤١ - ١٩١٠) [المترجم].

طغى عليه التفاؤل والروح الإيجابية أكثر من أي عصر آخر في التاريخ. هذه التفاؤلية ستكون كارثة كبرى، لا بل وكما نعتها الدبلوماسي والمؤرخ جورج كينان - وكان صائبا - : «أصل كوارث القرن العشرين»، أي: الحرب العالمية الأولى.

الكارثة الأخرى هي السذاجة الأمريكية والاعتقاد أن العالم الجديد سيظل بمنأى عن اضطرابات العالم القديم ومشكلاته. إذ مع غرق أوروبا في حروب الإخوة fratricidal في أواخر صيف العام ١٩١٤، في الوقت الذي كانت فيه قناة بنما قد فتحت أمام حركة التجارة، أوردت صحيفة النيويورك تايمز في افتتاحيتها، بروح يملأها الاعتداد بالنفس: «أن المثل الأوروبية تحمل كل نذر الدمار والهمجية في وقت تقدم فيه المثل الأمريكية للعالم جهودا عظيمة لخدمة السلام والنزاهة والمنافسة الشريفة».

لكن في أقل من ثلاث سنوات من ذلك التاريخ، سيزف أمريكي في باريس إلى العالم القديم خبرا يفيد بأن «أمريكا قد ضمت قواتها إلى قوات التحالف، وإننا نضع أرواحنا وأموالنا تحت تصرفكم.. إننا نرهن أفئدتنا وشرفنا في سبيل كسب هذه الحرب. لا فاييت! إننا هنا».

لقد بدأ القرن العشرون بكل ما في الكلمة من معنى - باستثناء المعنى التقويمي - في الأول من أغسطس ١٩١٤.

الجزء الرابع

بداية القرن الأمريكي

التفت إلى عملك (اهتم بشأنك!)

شعار على أول قطعة نقدية أمريكية

إن مشكلة الرأسمالية هي الرأسماليون، فهم جشعون جدا!

هربرت هوفر (*)

(*) هربرت هوفر: الرئيس الحادي والثلاثون للولايات المتحدة (١٨٧٤ - ١٩٦٤)، تولى الرئاسة بين العامين ١٩٢٩ - ١٩٣٣ [المترجم].

WITHE

مقدمة

مرحلة تحول
الحرب العالمية الأولى

لم تندلع حرب عظيمة، على نحو غير متوقع أو بسبب جد تافه وبسيط كالحرب العالمية الأولى.

لقد كانت القوى العظمى - بالتأكيد - في سباق تسلح لسنوات عدة، وكانت ثمة مخاطر على السلم مصدرها سلسلة من الأزمات بدأت في العام ١٩١٢. إذ هددت حرب البلقان الأولى - عندما أعلنت صربيا وبلغاريا الحرب على تركيا - بتدخل النمسا وروسيا وإشعال نزاع مدمر. واستجابت أسواق العالم سريعا وبشدة، فشهدت كلها انخفاضات حادة. وارتفعت أسعار الفائدة. وبدأ الذهب يخرج من الولايات المتحدة عندما عملت المصارف المركزية الأوروبية على بيع استثماراتها الأجنبية وأعادت توطين موجوداتها. لكن الأزمة انتهت بتنازل روسيا.

لكن في وقت كان فيه القلق يساور العالم الغربي، اعتبر كثير من العارفين والمتبصرين أن حروب القوى العظمى صارت طي الماضي. إذ لم تندلع حرب واحدة

«الحرب إنما تستمد قوتها من خزائن التجار»

النيويورك تايمز

في نصف قرن تقريبا. وقد اعتبر نورمان إنجيل Norman Angell – الذي سيفوز بجائزة نوبل للسلام – في كتابه عميق الأثر «الوهم الكبير» الذي نشره في العام ١٩١٠ أن تشتت الائتمان الدولي سيجعل تمويل مثل هذه الحروب مستحيلا، أو سيجعل نهايتها إذا اندلعت سريعة جدا. وكتب أحد الاقتصاديين من كتاب النيويورك تايمز في العام ١٩١٤ أنه: «ما من حرب حديثة اندلعت ولاقت معارضة بصوت واحد من أوساط التجارة والأعمال، ذلك أن الحرب إنما تستمد وقودها من خزائن التجار».

لذلك فإن نبأ اغتيال الأرشيدوق فرانز فيردناند وريث عرش النمسا – هنغاريا في ٢٨ يونيو ١٩١٤ لم يثر أي مخاوف فورية. لكن النمسا – وهي أضعف القوى العظمى – كانت مصممة على استغلال الفرصة السياسية السانحة في هذا الظرف، فطالبت بتعويضات من صربيا التي وقعت فيها حادثة الاغتيال، ودعمت روسيا – وهي القوة السلافية الرئيسية – صربيا وهددت بإعلان التعبئة العامة، وأبدى القيصر فلهيلم الثاني (إمبراطور ألمانيا) – الذي كان قادرا على نزع فتيل الأزمة متى شاء بالتأثير في النمسا – دعمه لها.

وفي ٢٨ يوليو بدأت روسيا التعبئة العامة. وتصاعدت الأحداث سريعا وخرجت عن السيطرة – كان إعلان التعبئة العامة في زمن السكك الحديد يتطلب خططا مدروسة ومفصلة. وإذا بدأت التعبئة فلا يمكن وقفها من دون أن تقع الدولة في حالة تنعدم فيها دفاعاتها الذاتية. وعندما بلغ التحذير الذي وجهته ألمانيا إلى روسيا لوقف استعداداتها على جبهتها موعده النهائي في الأول من أغسطس أعلنت ألمانيا الحرب، وفي غضون أربعة أيام كانت كل القوى العظمى في أوروبا في حالة حرب. ولن يحل السلم في أوروبا إلا بعد أربع سنوات وثلاثة أشهر، ومصرع ثمانية ملايين مقاتل.

وستخسر القارة الأوروبية – وكانت مركز العالم الغربي طوال ألفين وخمسمائة عام – أكثر من جيل كامل من شبانها. وعندما وضعت الحرب أوزارها أخيرا، كان الرابح الوحيد – من الناحية الجغرافية السياسية (الجيوسياسية) هو الولايات المتحدة، التي ستصبح أقوى أمم الأرض على الإطلاق ومركز العالم الغربي الجديد.

ومع تعاظم خطر الحرب في آخر أيام يوليو ١٩١٤، ساد الهلع أسواق الأسهم العالمية وتصاعد الطلب كثيرا على الذهب. وفي يوم الثلاثاء ٢٨ يوليو أغلقت بورصات فيينا وروما وبرلين بعد أن فقدت القدرة على حفظ النظام في سوق

التداول. وفي اليوم التالي بلغ حجم التداول في بورصة نيويورك ١,٣ مليون سهم، وهي أعلى قيمة تصل إليها البورصة منذ فترة الهلع التي سادت في العام ١٩٠٧، وانخفضت أسعار الأسهم القيادية بأكثر من ٢٠ في المائة. وفي يوم الجمعة ٣١ يوليو أغلقت بورصة لندن لأول مرة في تاريخها، وكانت بورصة نيويورك البورصة الرئيسة الوحيدة التي عزمت على العمل في اليوم التالي.

ولم يكن أمامها من خيار فعلي إلا الإغلاق أيضا. ذلك أنه مع ترابط أسواق العالم بشبكة معقدة من الكيبلات تحت البحر، فقد تجمع البائعون في نيويورك وبدأت أوامر البيع تتراكم بأعداد هائلة ترقبا لافتتاح البورصة يوم السبت (وستظل بورصة نيويورك تعقد جلسة تداول صباحية يوم السبت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية). وصوت محافظو الاحتياطي الفدرالي لإغلاق البورصة، وطلب رئيسها المشورة من جي بي مورغان الابن وكان يرأس آنذاك بيت مورغان House of Morgan (مؤسسة مورغان المالية) ووزير الخزانة ويليام جيبس ماكادور. وقد أيدوا كلهم ذلك، فأغلقت بورصة نيويورك وعلقت تنفيذ أوامر التداول إلى إشعار آخر.

ولن تفتح البورصة أبوابها حتى ديسمبر وعلى نطاق ضيق جدا. وفي ٣٠ ديسمبر ١٩١٤ لم يتجاوز حجم التداول في البورصة أكثر من ٤٩٩٣٧ سهما، وهو أدنى مستوى يبلغه التداول في القرن العشرين. ولن يعود التداول إلى سابق عهده إلا في شهر أبريل من العام التالي. وسيشهد الوضع آنذاك تغيرا جذريا. فقد ثبت خطأ الفرضية التقليدية حول الآثار المالية والاقتصادية التي قد تخلفها أي حرب أوروبية كبرى في اقتصاد الولايات المتحدة.

لقد ظلت أبواب المصارف مشرعة بعد إغلاق البورصة وجرت عمليات سحب هائلة للإيداعات، وأكثرها كانت ذهبا. لكن ذلك توقف في سبتمبر عندما توقفت الحركة على الجبهة الغربية أيضا. ومع نهاية ذلك الشهر كان الذهب يتدفق إلى نيويورك ليحفظ فيها، وظل معظمه هناك منذ ذلك الحين، إذ لايزال محفوظا اليوم في عمق خمسة وثلاثين قدما أسفل مبنى مصرف الاحتياطي الفدرالي في شارع الحرية (ليبرتي) في خزائن قُدت في الطبقة الصخرية الأم بمنطقة مانهاتن.

في أول الأمر أصيبت التجارة الأمريكية بأضرار بالغة. فتراجعت صادرات القطن بشدة وكذلك صادرات القمح. فلقد استوردت ألمانيا ٢,٦ مليون «شوال» من القمح في يوليو، لكنها لم تستورد شيئا في أغسطس مع إحكام البحرية الملكية حصارها البحري عليها.

لكن الوضع انقلب سريعا، وارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات الزراعية سريعا. كان من الأسباب سوء موسم الحصاد في أوروبا ذلك العام، مما ضمن للمزارعين الأمريكيين صادرات جيدة بغض النظر عن الحرب الدائرة. لكن السبب الأهم كان أن ألمانيا بسطت سيطرتها على البلطيق، وعطلت تركيا - وستتحول سريعا إلى حليف لألمانيا - حركة التجارة عبر البحر الأسود، مما أدى إلى توقف الصادرات الروسية من القمح تماما. لقد كانت روسيا أحد أكبر مصدري القمح في العالم في أواخر القرن التاسع عشر، لكن حصتها من السوق العالمية ذهبت على الفور إلى الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا. ولم تسترد حصتها منذ ذلك اليوم. ومن أهم أسباب ذلك بالطبع الدمار الذي لحق الزراعة الروسية على يد الشيوعية.

وبين ديسمبر ١٩١٣ وأبريل ١٩١٤ صدرت الولايات المتحدة ثمانية عشر مليون «شوال» من القمح. وفي الفترة ذاتها من العام التالي، وصلت صادرات القمح إلى ثمانية وتسعين مليون شوال. ومع استمرار الحرب استدعيت أعداد متزايدة من العمال الزراعيين إلى الخدمة العسكرية في أوروبا وظلت الصادرات الزراعية الأمريكية في ازدياد. وارتفع دخل المزارع الصافي في سنوات الحرب إلى أكثر من الضعف، ليصل إلى ١٠ مليارات دولار. وارتفعت قيمة الأراضي والأبنية والمعدات الزراعية بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا.

كما زاد حجم التصنيع في الولايات المتحدة بمعدلات سريعة أيضا. وباتت أسواق أمريكا اللاتينية وآسيا التي كانت الشركات الأوروبية تمدها بالسلع الضرورية مفتوحة آنذاك أمام الشركات الأمريكية. والأهم من هذا وذاك كان سيل طلبيات الشراء التي بدأت تتدفق على الشركات الأمريكية من بريطانيا العظمى وحلفائها على منتجات مثل الفولاذ والعربات وكل أنواع مركبات السكك الحديد وقضبان السكك الحديد. ووردت طلبيات من الأطراف المتحاربة لشراء الأسلاك الشائكة - وهي ابتكار أمريكي يرجع إلى سبعينيات القرن التاسع عشر كانت الغاية الأساسية منه حماية المزارع الغربية حديثة العهد بتكاليف بسيطة - وكانت الطلبيات بمئات آلاف الأميال لحماية الخنادق من هجمات الجنود المشاة.

كما كان ثمة طلب كبير على الذخائر الحربية بالطبع من قبل جيوش بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. كانت دوبون Du Pont شركة متوسطة الحجم تخصصت في تصنيع بارود الأسلحة النارية قبل الحرب، لكنها ستزود الحلفاء بنحو ٤٠ في المائة من

حاجتهم إلى الذخائر الحربية. وفي سنوات الحرب الأربع، ارتفع حجم الإنتاج العسكري في شركة دوبون بنحو ٢٧٦ ضعفا. وأصبحت من كبرى شركات الكيماويات في العالم كله. لقد هيمنت ألمانيا على صناعة الكيماويات في العالم في العقود التي سبقت الحرب، لكنها خسرت سوق صادراتها بسبب الحصار الذي ضربته البحرية الملكية عليها. واقتنصت شركة دوبون وغيرها من شركات الكيماويات الأمريكية هذه السوق الواسعة من دون إبطاء. ومع نهاية الحرب تجاوزت الإيرادات السنوية لشركة دوبون ستة وعشرين ضعف ما كانت عليه في العام ١٩١٣.

أما شركة بتلهيم للفولاذ Bethlehem Steel - وهي مصنّع رئيس للدروع والسفن - فلم يسبق أن حازت عقد تصنيع من خارج البلاد تزيد قيمته على ١٠ ملايين دولار، ولكن في نوفمبر ١٩١٤ عرضت عليها الأدميرالية (*) البريطانية عقدا بقيمة ١٣٥ مليون دولار لتصنيع سفن ومدافع وغواصات. وقد حاولت الحكومة الألمانية - وهي العاجزة عن الوصول إلى محاكاة القدرة الصناعية الأمريكية - أن تنكرها على أعدائها وذلك بشرائها. ففي العام ١٩١٥ عرضت على تشارلز سكواب -رئيس شركة بتلهيم للفولاذ وكبير حملة أسهمها - ضعف السعر السوقي لأسهمه للسيطرة على الشركة، وعلمت بريطانيا - التي استطاعت استقراء الاتصالات الدبلوماسية الألمانية - بالعرض واستعدت لتقديم عرض مقابل، لكن سكواب طمأن البريطانيين بأنه سيلتزم بتعاقداته وسيرفض العرض الألماني من أساسه.

وعلى العموم، ارتفع الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة ٢١ في المائة في سنوات الحرب الأربع، بينما ارتفع التصنيع بنسبة ٢٥ في المائة.

لقد غرقت البلاد في موجة ركود في العام ١٩١٤، وبفضل الحرب الدائرة في أوروبا بدأت الصناعة الأمريكية تسترد عافيتها والنمو بمعدلات غير مسبوقة منذ الحرب الأهلية. واستشعر أثر ذلك النمو المفاجئ حالا في وول ستريت، وحقق مؤشر داو جونز الصناعي أكبر ارتفاع في تاريخه - وقدره ٨٦ في المائة - في العام ١٩١٥.

ورأت جنرال موتورز General Motors - وكانت آنذاك ثانية كبرى شركات السيارات في أمريكا - أن سهمها يفقد ٣٩ في المائة من قيمته في آخر أيام التداول قبل إغلاق بورصة نيويورك في الأول من أغسطس ليستقر

(*) الأدميرالية: دائرة في الحكومة البريطانية كانت تضطلع بشؤون البحرية [المترجم].

عند ٣٩، ومع نهاية العام، مع تدفق طلبيات شراء المركبات، ارتد سعر السهم إلى ٨١,٥، وبعد عام واحد وصلت قيمة سهم جنرال موتورز إلى ٥٠٠، أما سهم بتلهيم للفولاذ فارتفع عشرة أضعاف في العام ١٩١٥.

وفي مطلع ذلك العام وقعت الحكومة البريطانية اتفاقية مع «جي بي مورغان» وشركاه، جعلت المصرف وكيل مشتريات الحكومة البريطانية في أمريكا. وكانت أولى صفقاتها شراء خيول بقيمة ١٢ مليون دولار، وكانت ثمة حاجة ماسة إليها لنقل المدفعية والإمدادات على الجبهة (كانت الأسعار الباهظة التي دفعت في شراء الخيول في سنوات الحرب سببا أساسيا لحلول المحاريث سريعا مكان الخيول في المزارع الأمريكية آنذاك). ووقع المصرف بعد ذلك بمدة وجيزة اتفاقية مشابهة مع الحكومة الفرنسية.

لم يكن أحد يتصور عشية اندلاع الحرب قيمة مشتريات الحلفاء من الولايات المتحدة لدعم المجهود الحربي، لكن وزير الحربية البريطاني اللورد كيتشنر قدر ألا تتجاوز ٥٠ مليون دولار. لكن قيمة تلك المشتريات سترتفع - في الواقع - إلى أكثر من ٣ مليارات دولار، أي ما يتجاوز أربعة أضعاف الإيرادات الإجمالية للحكومة الفدرالية في العام ١٩١٦. كان أثر مصرف مورغان في الصناعة الأمريكية في تلك السنوات - وذلك بفضل قدرته الشرائية العظيمة - كبيرا جدا وكان لدى مورغان فريق من ١٧٥ موظفا عاكفين على توفير الإمدادات اللازمة وترتيب شحنها والتأمين عليها.

لكن كان لا بد من رفع ثمن الصادرات الهائلة من الذخيرة الحربية التي ذهبت إلى القوى المتحاربة، ولم يكن ذلك بالأمر اليسير. فلقد بلغت ميزانية الدفاع السنوية لبريطانيا في السنوات السابقة للحرب ٥٠ مليون دولار وسطيا. وبعد ذلك بفترة وجيزة كانت بريطانيا تنفق ٥ ملايين جنيه في اليوم لتخوض غمار الحرب.

وبدأت بريطانيا الآن - وكانت لمدة طويلة مصدر رؤوس الأموال الرئيسي للاقتصاد الأمريكي النامي - ببيع استثماراتها الأمريكية. وفرضت ضريبة خاصة على توزيعات أرباح الأوراق المالية الأمريكية لكنها أجازت للمكلفين (دافعي الضرائب) البريطانيين سداد ضرائب دخلهم بأوراق مالية أمريكية بقيمتها الاسمية. وبذلك قدمت الخزانة البريطانية الأوراق المالية لمصرف مورغان الذي تدبر أمر بيعها من دون لفت الأنظار ومن دون التأثير سلبا في أسعار الأسهم. لقد بيع ٧٠ في المائة من الأوراق المالية الأمريكية التي كانت بحيازة مواطنين فرنسيين وبريطانيين مع نهاية الحرب.

ومع ذلك فإن بيع الاستثمارات الأمريكية لم يوفر إطلاقا المال اللازم لمواصلة الحرب، ولذلك فقد سعت الحكومتان البريطانية والفرنسية إلى الحصول على القروض الأمريكية. وفي بادئ الأمر عارضت حكومة ويلسون - خصوصا وزير الخارجية ويليام جينينغ بريان - تقديم أي قروض للقوى المتحاربة، وأطلق بريان على تلك القروض عبارة «أسوأ ضروب المهربات». لكن بريان - وكان من أشد دعاة سياسة الانعزال ويفتقر إلى المرونة الفكرية - لم يبق طويلا في منصبه وزيرا للخارجية بعد اندلاع الحرب. وقد استطاع خلفه - روبرت كانينغ - إقناع ويلسون بأهمية القروض في استدامة النمو الاقتصادي للبلد.

وفي سبتمبر ١٩١٥ رتب مصرف مورغان لقرض بقيمة ٥٠٠ مليون دولار للحكومة البريطانية، وهو أكبر قرض مصرفي على الإطلاق في التاريخ حتى الآن، لكن ذلك لم يكن سوى البداية كما ستكشف الأيام. ففي الوقت الذي دخلت فيه الولايات المتحدة الحرب كان مورغان قد رتب قروضا بقيمة ١,٥ مليار دولار لبريطانيا، وأكثر منها لفرنسا. وبعد أن دخلت الولايات المتحدة الحرب، صارت من كبار مقرضي الحلفاء. إذ ستصل قيمة قروض الحكومة الفدرالية للحلفاء إلى ٩,٦ مليار دولار؛ أي ما يعادل ثمانية أضعاف الدين القومي الأمريكي في العام ١٩١٦.

لقد صار جليا في العام ١٩١٧ - وعلى الرغم من المعونة المالية والصناعية الكبيرة - أن الحلفاء كانوا في ورطة كبيرة. إذ إن غرق السفن التجارية البريطانية على يد الغواصات الألمانية أنذر بوقوع مجاعة في بريطانيا، بينما كان الجيش الفرنسي على شفير العصيان. ومع سقوط نظام القياصرة في روسيا في مارس من ذلك العام، كانت فرصة خسارة الحلفاء للحرب قد باتت أمرا واقعا.

لقد أدت تصرفات ألمانيا في الحرب - على سبيل المثال انتهاك حياد بلجيكا وإغراق سفينة الركاب العزل لويستانيا Luistania - التي أفادت الدعاية السياسية البريطانية منها بفطنة بالغة - إلى انقلاب الرأي العام الأمريكي على قوى المحور. وقد كان استئناف حرب الغواصات المفتوحة في يناير ١٩١٧ آخر «قشة» اضطر بعدها الرئيس ويلسون إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا آنذاك.

وبعد شهر، ذاع على العلن خبر برقية زيمرمان التي وعدت المكسيك باستعادة «أقاليمها السليبة» مقابل إعلان الحرب على الولايات المتحدة إذا اندلعت الحرب بين الولايات المتحدة وألمانيا. وثارت حفيظة الرأي العام

الأمريكي، وطلب ويلسون - الذي ترشح للمرة الثانية لمنصب الرئاسة في العام ١٩١٦ تحت شعار «لقد نأى بنا عن الحرب!» - أن يعلن الحرب بعد أقل من شهر واحد من بدء فترته الرئاسية الثانية.

وبانخراط أمريكا في القتال الدائر، اتضحت بجلاء براعة الأمة الأمريكية في التجاوب الفوري للمقتضيات العسكرية. فلقد كان الجيش يعد مائتي ألف مقاتل فقط قبل الحرب، ولكن بحلول نوفمبر ١٩١٨ سيكون في أوروبا مليونا جندي أمريكي، ومعهم أربعون ألف عربة وشاحنة بالإضافة إلى خمسة وأربعين جوادا وألفي طائرة.

كان أثر الحرب في الوضع المالي للاتحاد بالغا ومستداما، تماما كما كانت الحال زمن الحرب الأهلية. فمنذ العام ١٨٦٥ لم تنفق الحكومة في العام الواحد أكثر من ٧٤٦ مليون دولار، وهو ما أنفقته في العام ١٩١٥. وكان الدين القومي في ذلك العام لا يتجاوز ١,١٩١ مليار دولار (كان يمكن لجون دي روكفلر أن يسدده بنفسه ويظل أغنى رجل في البلاد). وبعد الحرب العالمية الأولى، لم تقل نفقات الحكومة السنوية عن ٢,٩ مليار دولار، وارتفع الدين القومي إلى أكثر من ٢٥ مليار دولار في العام ١٩١٩.

كان تطبيق حملات إصدار السندات - باستخدام تقنيات ابتكرها جاي كوك في أثناء الحرب الأهلية - جاريا على قدم وساق، لكن بإضافة جديدة آنذاك هي ظهور نجوم السينما من أمثال دوغلاس فيربانكس وماري بيكفورد وتشارلي تشابلن لتشجيع المواطنين على شراء سندات الحرية (*) Liberty Bonds.

وقد بدأت ضريبة الدخل - التي كانت مجرد أداة لتنظيم المجتمع تحمل الغني على تحمل المزيد من الأعباء الضريبية - تزحف إلى الطبقة الوسطى. فقد خفض الإعفاء الشخصي - الذي حدد أولا بمبلغ ٣ آلاف دولار - إلى ألف دولار. وارتفع معدل الضريبة - وكان لا يتجاوز ٧ في المائة على الدخول التي تتجاوز ٥٠٠ ألف دولار قبل الحرب - إلى ٧٧ في المائة. وهكذا أصبحت ضريبة الدخل أهم مصدر لإيرادات الحكومة الفدرالية، وبقيت كذلك منذ ذلك الحين. وبدل هذا من جوهر اللغط الدائم حول موضوع الضرائب.

(*) عرفت السندات بهذا الاسم لأنها استخدمت في تمويل مشتريات الحلفاء من الولايات المتحدة للحصول على حاجتها من ذخائر الحرب ومستلزماتها [المترجم].

كان الخلاف - عندما كانت التعريفات الجمركية مصدرا أساسيا للإيرادات الفدرالية - يدور بين قطاعات الاقتصاد. إذ أيد أصحاب مصانع نيوإنغلاند وعمالهم التعريفات الجمركية المرتفعة على الملابس. أما منتجو المحاصيل الجنوبيون وملاك الأراضي الذين عملوا بها فأيدوا خفض التعريفات. وبتطبيق ضريبة الدخل الآن انتقل الجدال إلى ما بين الطبقات الاقتصادية.

وعلى الرغم من ذلك فلم يطرأ تغير على الحالة الاقتصادية في الولايات المتحدة، وذلك مقارنة بأملاكها والتزاماتها الدولية. لقد كانت الولايات المتحدة في السابق - بوصفها بلدا ناميا - مستوردا رئيسا لرأس المال. ولتأكيد ذلك يمكن القول إنه مع الآثار الجانبية الغريبة التي خلفتها دورات الازدهار والهلع والكساد الشديد التي صبغت الاقتصاد الأمريكي في القرن التاسع عشر، فإن كثيرا من رؤوس الأموال المستوردة انتهت آخر المطاف في أيد أمريكية. ففي فترات الازدهار كان رأس المال يتدفق إلى البلد لبناء السكك الحديد والمصانع الجديدة. ومن ثم وبعد التراجع المحتوم في الأداء الاقتصادي كان حملة الأسهم والسندات الأوروبيون يسعون - بعد أن يصابوا بخيبة الأمل - إلى التخلص من الأوراق المالية التي خسرت كثيرا من قيمتها نظير السعر الذي يتيسر لهم في السوق الأمريكية. وبالنتيجة، كانت الولايات المتحدة تنتهي إلى حيازة الموجود (الأصل) وحق الملكية.

ومع ذلك - وحتى في تاريخ ليس بالبعيد ١٩١٤ - ظلت الولايات المتحدة أكثر الأمم مديونية، إذ بلغت استثماراتها في الخارج نحو ٣,٥ مليار دولار مقابل استثمارات أوروبية في الولايات المتحدة بقيمة ٧,٢ مليار دولار، ومع نهاية الحرب، انقلب هذا الوضع تقريبا، فكان الأجانب يحوزون ما قيمته ٣,٣ مليار دولار من الأوراق المالية الأمريكية، وكان لدى الأمريكيين استثمارات أجنبية بقيمة ٧ مليارات دولار، بالإضافة إلى هذا، كانت الحكومات الأجنبية خصوصا فرنسا وبريطانيا مدينة للولايات المتحدة بنحو ٩,٦ مليار دولار من قروض الحرب. وهكذا وفي أربع سنوات انقلبت الولايات المتحدة من دولة مدينة بمبلغ ٣,٧ مليار دولار إلى دولة دائنة بمبلغ ١٢,٦ مليار دولار.

لقد كان الواقع الجديد للسياسة العالمية أكثر تأثرا مما تبديه الأرقام والإحصائيات. إذ بينما وصل عدد القتلى في صفوف الجيش الأمريكي إلى ١٢٦ ألفا في الحرب العالمية الأولى، فإن فرنسا - التي كان عدد سكانها يقل عن ٤٠ مليونا - فقدت ١٣٥٧٠٠٠ من شبابها، وخسرت الإمبراطورية البريطانية ٩٠٨ آلاف، وألمانيا ١,٧٧٣ مليون، والنمسا ١,٢٠٠ مليون، وروسيا ١,٧٠٠ مليون.

وبعد أن خسرت النمسا إمبراطوريتها الأوروبية فقدت مركزها كقوة عظمى. وستصارع ألمانيا، التي وقع على كاهلها العبء الذي خلفته اتفاقية فرساي الصارمة في بنودها والجرح النفسي العميق من رؤية جيشها الذي لا يضارع يسقط في مهاوي الهزيمة، طوال عقد ونيف قبل أن تقع في قبضة النازيين. أما روسيا فستشغل نفسها ببناء الدولة الشيوعية.

كما أن الدول الأوروبية التي خرجت منتصرة وإن شكليا - بريطانيا وفرنسا - قد خسرت مواردها العسكرية والاقتصادية وروحها المعنوية بسبب هذه الحرب العظمى. ولن تعود هذه القوى إلى سابق عهدها في العلاقات الدولية الذي كانت عليه طوال قرون.

وحدها الولايات المتحدة خرجت من الصراع بحال أقوى من الناحية المادية الملموسة، فقد كانت القوة الصناعية الأولى في العالم طوال العقود الثلاثة السابقة (إلى نهاية الحرب العالمية الأولى). وهي في هذه اللحظة القوة المالية الأولى في العالم أيضا، بعد أن أخذت من بريطانيا هذا الدور. وسيبدأ المال بالدوران في فلك مركز الجاذبية المالي الجديد: وول ستريت، بدلا من شارع لومبارد في بريطانيا.

لقد اضطلعت بريطانيا، بفضل إمبراطوريتها العالمية وتجارتها العظيمة، بدور المركز المالي العالمي والمصرف المركزي العالمي - بحكم الواقع - وذلك برغبة منها وكفاءة. وقد رحبت بريطانيا - في الحقيقة - بهذا الدور بوصفه أداة لسلطة كبرى تمارسها على المسرح الدولي. أما الولايات المتحدة فلم تحَدُها رغبة كبيرة في ذلك - وهي بلد جديد على الساحة الدولية لايزال متخوفا جدا من «التحالفات المورطة» التي حذر منها الرئيس واشنطن قبل مائة عام خلت. (لقد أصرت الولايات المتحدة على أن يشار إليها بهذا المسمى الغريب «قوة مساعدة» بدلا من «حليف»، بعد إعلانها الحرب).

ولن يقبل الشعب الأمريكي حقيقة أن بلدهم بات، وفق تعبير الرئيس جون كينيدي، «بمشيئة القدر لا بالاختيار، حارس أسوار حرية العالم» إلا بعد عقدين من الزمن، عندما تستأنف الأمم حربها العالمية.

15

لجم الأسعار في حدود القوة الشرائية

«لم التردد بانتظار الفرصة التجارية المواتية؟ فلنخفض التكلفة بالإدارة الرشيدة. فلننزل بالأسعار إلى مستوى القدرة الشرائية»

هنري فورد

بدأ مصرف الاحتياطي الفدرالي - الذي تأسس في العام ١٩١٣ - عمله في أول أيام الحرب العالمية الأولى. لكنه لم يؤد الدور المطلوب منه إلا بعد إعادة إرساء دعائم السلام. وقد ارتكب الخطأ الفادح الأول في سياسته فورا تقريبا.

فكما هي الحال دائما حينما تنشأ الحاجة إلى تمويل حالات العجز الهائل، سببت الحرب العالمية الأولى تضخما حادا وتضاعف مؤشر أسعار المستهلكين CPI تقريبا بين العامين ١٩١٥ و١٩٢٠، وقد أبقى مصرف الاحتياطي الفدرالي على أسعار الفائدة في مستويات متدنية في أثناء الحرب لتأمين حاجة الحكومة من القروض، وأبقى على تلك المعدلات المتدنية حتى نوفمبر ١٩١٩. ومن ثم رفع سعر إعادة الخصم - وهو آنذاك وسيلته الأساسية للتأثير في سعر الفائدة - في سلسلة من الخطوات المفاجئة من ٤ في المائة إلى ٧ في المائة في الأشهر الثمانية التالية.

كان الاقتصاد في واقع الحال يسير نحو مرحلة ركود بعد توقف سيل الطلبيات العسكرية، واستعادة الزراعة الأوروبية عافيتها. وأدى تدخل مصرف الاحتياطي الفدرالي إلى تراجع الأداء الاقتصادي ليبلغ شفير الكارثة. إذ تقلص عرض النقد بنسبة ٩ في المائة وارتفعت البطالة من ٤ في المائة إلى ١٢ في المائة. وانخفض الناتج القومي الاجمالي بنسبة ١٠ في المائة تقريبا. لقد قصم التصحيح الجائر الذي أحدثه مصرف الاحتياطي الفدرالي ظهر التضخم زمن الحرب - على الأقل، وتراجعت أسعار الجملة بنحو ٤٠ في المائة تقريبا بين العامين ١٩٢٠ و١٩٢١، وهذا ما أفضى إلى أشد حالات انكماش الأسعار في التاريخ الأمريكي.

ولحسن الطالع، تبين أن كساد العام ١٩٢٠ - ١٩٢١ كان قصير الأجل. وتوافرت كثير من الفرص الجديدة في عشرينيات القرن العشرين تولد عنها عقد من الازدهار الكبير. وكانت المحركات الاقتصادية الجديدة لهذا الازدهار المتجدد هي السيارات والكهرباء.

كان اقتصاد نهاية القرن التاسع عشر - الذي هيمنت عليه صناعة الفولاذ والنفط والسكك الحديد - عصر الصناعة الثقيلة. وسيشهد عقد العشرينيات من القرن الجديد ولادة اقتصاد أكثر تركيزا على «المستهلك»، وهي نزعة تسارعت في البقية الباقية من القرن. لكن بذور الاقتصاد الجديد - بطبيعة الحال - ولدت من رحم الاقتصاد القديم.

لم تكن السيارات اختراعا أمريكيا (على الرغم من أن أحد محامي براءات الاختراع من روشستر - وكان محاميا فطنا - اسمه جورج بي سيلدون، لم يصنع سيارة حقيقية لكنه حصل على براءة اختراع سيارة مطورة تعمل «بمحرك هيدروكربون سائل بآلية الضغط» في العام ١٨٧٩، حتى قبل أن تدخل كلمة «سيارة» Automobile اللغة الإنجليزية). إذ إن معظم التقنية اللازمة إنما طورت في أوروبا. فقد صنع ألماني يدعى نيكولاس أوتو أول محرك احتراق داخلي عملي في العام ١٨٧٦، كما ابتكر ألماني آخر هو فيلهلم مايباخ المكربن Carburetor في العام ١٨٩٣. والمكربن كان آخر قطعة في أحجية صناعة عربة لا تحتاج إلى أحصنة لتجرها، وبدأ الصفاحون والمستحدثون بالمئات في أوروبا وأمريكا بتصنيع السيارات في الفناءات الخلفية لمساكنهم وفي ورشات الحدادين. وفي العام ١٩٠٠ صنعت أربعة آلاف سيارة في الولايات المتحدة على أيدي عشرات الشركات والأفراد.

واندلعت منافسة داروينية ضارية كتلك التي تحدث في النظام البيئي الطبيعي عند ارتقاء مخلوق جديد أو بلوغ مجاهل جديدة. فلا يكاد يتسنى وضع التقنية الجديدة الخلاقة في التطبيق العملي، حتى يكون هناك دائما عدد كبير من الأفراد والشركات الذين ينكبون على محاولة الإفادة منها في سبيل الربح، ومعظمهم يسقط سريعا خارج السباق عندما يعجزون عن المنافسة. ومن ثم مع دخول الصناعة مرحلة النضج، تضطر إلى الاندماج في شركات أقل عددا وأكبر حجما، بسبب الحاجة إلى اقتصاديات الحجم والمتطلبات الرأسمالية الهائلة التي تجب تلبيتها. وكان هذا بالفعل واقع السيارات. ففي العام ١٩٠٣ وحده، ظهرت إلى حيز الوجود في الولايات المتحدة سبع وخمسون شركة للسيارات، أفلس منها سبع وعشرون. واليوم ليس في العالم أكثر من اثنتين وعشرين شركة مصنعة للسيارات فقط – وجلها بالضرورة شركات عملاقة (برؤوس أموال تعد بمليارات الدولارات).

ومن بين الشركات الأمريكية التي بدأت العمل في العام ١٩٠٣ شركة فورد موتور. لقد أراد أكبر ملاكها (والمالك الحصري لها بعد العام ١٩١٥) هنري فورد إنتاج نوع جديد من السيارات، سيارة لعامة الشعب، وليس للأغنياء الذين كانوا هم سوق السيارات. صحيح أن السيارة اخترعت في أوروبا، لكن السيارة الجماهيرية التي بيعت بسعر يناسب دخل الطبقة الوسطى – كانت فكرة أمريكية خالصة، وقد غيرت هذه الفكرة اقتصاد أمريكا واقتصادات العالم.

لقد ميزت السيارة الجماهيرية القرن العشرين عن القرن التاسع عشر، أكثر من أي تطور اقتصادي آخر. فبعد أقل من ثلاثين عاما من تأسيس شركة فورد موتورز كتب الروائي البريطاني آلدوس هكسلي رواية الخيال العلمي الكلاسيكية «عالم جديد شجاع» Brave New World، صور فيها عالم المستقبل وقد غلب عليه طابع التصنيع إلى درجة أن البشر أنفسهم كانوا يصنعون في مصانع الأطفال Baby factories. وأن العالم بدأ بحساب التاريخ ليس منذ ولادة المسيح، بل من ولادة هنري فورد.

لقد درس هنري فورد – وهو ابن مزارع من ديربورن بميتشيغان – في المدارس العامة هناك إلى أن اتجه إلى العمل في عمر السادسة عشرة كمتدرب في ورشة للآلات. وقد أظهر على الفور – ولم يكن واسع التعليم والثقافة – مهارة مميزة في علم الميكانيك وشغفا به، وبدأ يمارس أعمال الصفاحة على

محركات الاحتراق الداخلي في مطلع تسعينيات القرن التاسع عشر، وفي العام ١٨٩٦ صنع أول سيارة له في مرآب للعربات حيث كان سكنه. وفي السنوات القليلة التالية صنع عددا من سيارات السباق ذات سرعات قياسية، وكذلك بمساعدة عدد من أعوانه أسس شركة فورد موتورز في العام ١٩٠٣.

ولم تصب الشركة في البداية نجاحا يذكر. ومن ثم في العام ١٩٠٨ خرج فورد بنموذج تي .Model T، لقد صمم هذا النموذج ليكون ذا قدرة عالية على التحمل والسير على الطرقات الرديئة التي شاعت آنذاك (لم يكن ثمة أكثر من مائتي ميل من الطرقات المعبدة في كل أنحاء البلاد في العام ١٩٠٠، وخارج المدن)، وأن يكون ذا تكلفة متدنية. كان سعره الأولي ٨٥٠ دولارا، وهذا يشكل نسبة لا تذكر من تكلفة معظم أنواع السيارات الأخرى، أما تكاليف تشغيلها فكانت أيضا منخفضة نسبيا، ولا تتجاوز - وفق بعض التقديرات - بنسا واحدا لكل ميل. وحققت السيارة إقبالا واسعا وسريعا من الناس، فبيع من النموذج تي ١٠٦٠٧ سيارات في ذلك العام.

لقد سعى هنري فورد - بعد أن وضع هذا النموذج الذي رأى فيه كل آيات الكمال - جاهدا إلى الوقوف على طرق للحد من تكاليفه التصنيعية، وبالتالي جعله في متناول شرائح أكبر من السكان، وفي العام ١٩١٣ خرج بخط التجميع في مصنع جديد أنشئ لهذا الغرض، في هايلاند بارك بميتشيغان (لقد قصد فورد إلى معمل لتعليب اللحوم وخلص إلى ما يلي: إذا كان بالإمكان تقطيع الحيوانات على خط إنتاج متحرك، فإن من الممكن أيضا تجميع السيارات بالطريقة نفسها وتحقيق وفورات كبيرة في اليد العاملة).

لقد استغرق تجميع سيارة من النموذج تي في ذلك العام ثلاثا وتسعين دقيقة فقط. وفي العام ١٩١٦، خفض السعر إلى ٣٦٠ دولارا فقط، وباع فورد ٧٣٠٠٤١ سيارة منها. وفي عشرينيات القرن العشرين، وعلى الرغم من التضخم الذي نجم عن الحرب العالمية الأولى، فإن سعر السيارة من نموذج تي لم يتجاوز ٢٦٥ دولارا، ومع ذلك لم يعدم فورد الوسيلة لتخفيض تكاليف اليد العاملة بنسبة وسطية قدرها ٧,٤ في المائة سنويا.

لقد أسفر سعي هنري فورد، الذي لم يعرف الكلل، إلى الحد من تكاليف تصنيع النموذج تي، عن واحدة من أعظم قصص النجاح الاقتصادي في تاريخ العالم. فعلى مدة تسعة عشر عاما - التي انكبت فيها شركة فورد

موتورز على تصنيع النموذج تي، أنتجت الشركة خمسة عشر مليونا من سيارات النموذج، ولما أوقفت الشركة إنتاجه كانت قد جنت ٧٠٠ مليون دولار من الأرباح غير الموزعة. كانت فورد تنتج في العام ١٩٢٠ نصف عدد السيارات المصنعة في العالم. وقد ساعد النجاح الباهر للنموذج تي على انطلاق صناعة السيارات بمجملها. وبعد أن كان إنتاج البلاد لا يتعدى ٤ آلاف سيارة في العام ١٩٠٠، وصل هذا الإنتاج إلى ١٨٧ ألف سيارة في العام ١٩١٠. وبلغ عدد السيارات التي جادت بها خطوط الإنتاج نحو ١,٩ مليون في العام ١٩٢٠، ووصل عدد السيارات المسجلة إلى ٨,١ مليون. وفي العام ١٩٢٩ كان عدد السيارات المصنعة قد بلغ ٤,٥ مليون وعدد السيارات المسجلة ٢٣,١ مليون. وهذا أسدل الستار على خمسة آلاف عام ظلت فيها الخيول وسيلة النقل الرئيسة للإنسان.

ولن يكون من قبيل المبالغة القول بأثر السيارة في الاقتصاد الأمريكي في عشرينيات القرن. إذ لم تكن صناعة السيارات توظف مئات الألوف من العاملين، بل حرضت الصناعات الأخرى بدرجة كبيرة. ففي عشرينيات القرن كانت صناعة السيارات تستخدم ٢٠ في المائة من الفولاذ المنتج محليا (وجميع الفولاذ الصفائحي تقريبا)، و٨٠ في المائة من المطاط و٧٥ في المائة من الزجاج المصقول.

وفي عشرينيات القرن العشرين، أصبحت صناعة السيارات كبرى صناعات الاقتصاد الأمريكي. لقد خلق الطلب الكبير في الولايات المتحدة على السيارات عقدا من الازدهار الصناعي العظيم. فقد ارتفع الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٥٩ في المائة بين العامين ١٩٢١ و١٩٢٩، فوصل إلى ١٠٣,١ مليار دولار. وفي غضون ذلك ارتفعت حصة الفرد من الناتج القومي الأمريكي بنسبة ٤٢ في المائة، أما الدخل الشخصي فحقق نموا تجاوز ٣٨ في المائة.

وقد أدت صناعة السيارات إلى ارتفاع عظيم في أعمال الطرق وتعبيدها، بحيث صارت جزءا أساسيا من صناعة الإنشاءات وحفزت كثيرا أعمال المقالع وتصنيع الأسمنت. وبعد أن كانت الطرق المعبدة شيئا نادر الوجود في العام ١٩٠٠، بلغ طولها في العام ١٩٢٠ نحو ٣٦٩ ألف ميل، وفي العام ١٩٢٩ وصل إلى ٦٦٢ ألف ميل. وكما حرضت الطرقات الرئيسة القديمة في أواخر القرن التاسع عشر التجار وحركة التجارة عبرها، فقد فعلت الطرقات الجديدة

الشيء نفسه. كان البنزين يباع أول الأمر في المتاجر العامة وورشات الحدادين التي تحولت - استجابة لتغير السوق - كلها تقريبا إلى مرائب لإصلاح السيارات في نهاية عقد العشرينيات. وفي العام ١٩٠٥ افتتحت أول محطة بترول أنشئت لهذا الغرض في سان لويس، وبعد ربع قرن، ظهرت عشرات الألوف من هذه المحطات ومعظمها بامتياز من شركات النفط الكبرى. وحل البنزين سريعا مكان الكيروسين (الكاز) الذي لا يحتفظ بقوامه - كأحد أهم المركبات البترولية المتطايرة - مما أعطى صناعة البترول مركزا أكبر في السوق.

لقد كانت ثمة ضرورة لتغيير أسلوب الخطاب والإعلان في ضوء تجاوز السيارات بسرعتها كثيرا سرعة الخيول والعربات. ذلك أن العين لن تلتقط صورة اللافتات على الطريق بسرعة ثلاثين أو أربعين ميلا في الساعة إلا لحظيا، أو سيفوت الناظر إدراكها كلية. واكتسبت شعارات الشركات (اللوغوهات) أهمية خاصة لأول مرة، واختفى أسلوب الإعلان النصي الطويل الذي شاع في القرن التاسع عشر، حتى في مجالات وحقول أخرى كإعلانات الصحف، حيث صار الأسلوب المقتضب واللافت للنظر هو الأسلوب «الحديث».

وبدأت السيارات تغير الواقع السكاني (الديموغرافي) في البلاد. إن تحول التركيبة السكانية من تركيبة يغلب عليها سكان الأرياف إلى تركيبة حضرية كان جاريا منذ فجر الجمهورية، وقد بلغ أوجه في إحصاء العام ١٩٢٠، الذي كان أول إحصاء يسجل غلبة في عدد سكان المدن على عدد سكان الريف، لكن السيارة أتاحت ولادة منطقة ديموغرافية جديدة تماما: إنها الضواحي.

ويمكن تمثيل الخريطة الديموغرافية للمدينة الأمريكية في القرن التاسع عشر بساقين طويلتين، حيث كان التركز الحضري كثيفا سكانيا وكانت خيوط طويلة هزيلة من التجمعات السكانية تمتد بمحاذاة السكك الحديد وخطوط الترام. وبين الخطوط قامت أرياف شاسعة. وحالما كان المرء يترجل من القطار، كان يعود ثانية إلى سرعة الحصان. ومع وصول السيارة إلى تلك المناطق، صار الناس قادرين على العيش بعيدا عن خطوط السكك الحديد وكان بلوغ المدينة أمرا يسيرا. وبدأت أعداد متزايدة من الناس العيش في الريف والعمل في المدينة.

كما أدخلت السيارة تغييرا على المناطق الريفية تماما كما غيرت المناطق الحضرية والضواحي. فقد أنهت من ناحية العزلة الخانقة التي عانتها المزارع الأمريكية. إذ عاش المزارعون الأوربيون عموما في الأرياف وكانوا يخرجون إلى الحقول (التي يملكها أشخاص آخرون) للعمل. أما المزارعون الأمريكيون فقد عاش معظمهم في مزارعهم الخاصة التي كانت تبعد أحيانا عن جاراتها من المزارع الأخرى ميلا أو يزيد وأميالا كثيرة عن أقرب القرى. كانت الزيارات شاقة وتستغرق وقتا طويلا.

لقد أتاحت السيارة للمستهلك من سكان الأرياف أن يتسوق بعيدا عن مكان إقامته. وقبل وجود السيارة كانت البضائع المتوافرة في المتاجر العامة المحلية تطلب حصرا عن طريق أدلة البيع (الكاتالوجات) كتلك التي تنشرها متاجر سيرز Sears وروبك Roebuck ومونتغومري وارد Montgomery Ward، وقد بدأت السيارة الرخيصة تغير هذا الواقع كله. كانت الاحتكارات القريبة التي أدارها التجار والمصارف المحلية تنتهي إلى الإفلاس عندما يتاح لعملائها الانتقال بالسيارة إلى البلدات الكبيرة حيث يتسوقون هناك، مستفيدين من رخص الأسعار الذي يميز دائما الأسواق الكبيرة. وبدأت التجارة في البلدات الصغيرة تنحدر، ولاتزال في تراجع منذ ذلك الحين.

ولأن المصارف المحلية كانت تعتمد في أعمالها المستقلة على اقتصادات المجتمعات المحلية التي عملت فيها، فقد بدأ كثير منها في التراجع بعد أن شرع عملاؤها يلتمسون مصارف أخرى. كان ثمة عدد هائل منها - بلغ في العام ١٩٢١ ذروته عند ٢٩٧٩٨ - وكلها تقريبا منافذ بفرع واحد لا تتجاوز قيمة موجوداتها مليون دولار، كما أنها لم تكن عضوا في نظام الاحتياطي الفدرالي. ونزعت حالات فشل المصارف في الولايات المتحدة في عشرينيات القرن العشرين إلى الارتفاع على الرغم من حال الانتعاش الاقتصادي العام. ومع نهاية العقد صار معدل فشل المصارف في المناطق الريفية يتجاوز ستمائة مصرف، وكانت تلك المصارف تذهب بمدخرات عملائها أدراج الرياح.

ولقد جلبت السيارة أيضا ضغوطا كبيرة جدا على اقتصاد المناطق الريفية عموما. ففي العام ١٩٠٠ كان ثلث أراضي المزارع مخصصا لمحاصيل الأعلاف التي خصصت للأعداد الكبيرة من الخيول والبغال، مصدر الطاقة الرئيس

في قطاع النقل المحلي والصناعات الزراعية. وفي العام ١٩٢٩ اختفى معظم تلك القطعان بعد أن حلت محله السيارات وتحولت كثير من الأراضي التي كانت تزرع فيها محاصيل الشعير والشوفان إلى زراعة محاصيل الغذاء البشري، مما زاد من عرض المواد الغذائية إلى مستويات فاقت الطلب عليها، فتراجعت الأسعار تراجعا حادا. وكانت النتيجة عصيبة على كل المزارعين الذي لم يروا الأسعار تعود إلى سابق عهدها بعد الانخفاض الحاد في طلبيات الشراء الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. إن الكساد الذي عصف بالزراعة الأمريكية - الذي لم تستشعره آنذاك وسائل الإعلام العاملة في المدن - سيتسع ويستفحل رويدا رويدا.

كانت الكهرباء لغزا عصيا على الفهم في القرن السابع عشر وحيلة ساحرة في القرن التاسع عشر، عندما سعى أشخاص مثل بنجامين فرانكلين إلى اكتشاف ماهيتها. ومع أن مطلع القرن التاسع عشر تميز بمعرفة أوسع بالكهرباء وماهيتها (في العام ١٨٣١ أثبت الفيزيائي البريطاني الكبير مايكل فاراداي ماهية الكهرباء والمغناطيسية) وسيخرج بأولى التطبيقات العملية للكهرباء - وهي البرق أو التلغراف - فإن الكهرباء لن تفرض حضورها في الحياة اليومية إلا في نهاية القرن. ولم يكن لأحد الفضل الأكبر في هذا كما كان لتوماس أديسون الذي أثبت أنه عبقري النبوغ الأمريكي مثلما كان شكسبير عبقري الدراما.

ولايزال توماس أديسون «يذكر اليوم بفضل سيل ابتكاراته التي لا تحصى، والتي نقلت العالم من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين. ويعلم كل تلميذ اليوم أن أديسون ابتكر - أو ساهم كثيرا في ابتكار - الحاكي (الفونوغراف) وشريط البورصة المتحرك والهاتف (إلى جانب التحسينات الميكانيكية المهمة على جهاز غراهام بل الأصلي، كما كان أديسون هو من نحت كلمة Hello بالإنجليزية) والأفلام وبالطبع المصباح الكهربائي.

لكن الناس قلما تذكر اثنين من أعظم ابتكارات أديسون لأنهما بطبيعتهما لا يمكن أن يدرجا في نظام براءة الاختراع. أحدهما ولا ريب أعظم ابتكاراته كلها: مختبر البحوث الصناعية. فقد أنشأ أديسون مختبره الخاص في مينلو بارك في نيوجيرسي العام ١٨٧٦. وهناك صنع الحاكي (العام ١٨٧٧) والمصباح الكهربائي (العام ١٨٧٩) ومئات الاختراعات

الأخرى. كان هذا المختبر ورشة اختراع، عمل المهندسون والكيميائيون فيها على تحويل الفرص التقنية الجديدة إلى منتجات عملية، والأهم إلى منتجات قابلة للتسويق التجاري.

وعندما تأسست جنرال إلكتريك General Electric في العام ١٨٩٢ على يد جي بي مورغان، بعد دمج شركة أديسون جنرال إلكتريك وكبرى منافساتها شركة تومسون هيوستون إلكتريك، عملت الشركة الجديدة على تأسيس مختبرها الخاص في مقرها الرئيس في شينكتادي بنيويورك. وصارت الشركة - على الفور - مثالا يحتذى لعدد من مختبرات البحوث المؤسسية التي سيخرج منها دفق لا ينتهي من الابتكارات والتطبيقات العملية للتقنية الجديدة. إن ثمار الفكرة الأم seminal التي جاء بها أديسون لإكساب عملية الابتكار طابعا صناعيا - أي تحويل النبوغ الأمريكي إلى منتج صناعي - لا تحصى: من السلوفان (الورق الشمعي الشفاف) والنايلون والمطاط الصناعي إلى الترانزستور والتيفلون (*) والمعالج الصغير microprocessor ليست إلا غيض من فيض أهم الابتكارات. وفي العام ٢٠٠٣ حصلت شركة آي بي إم IBM وحدها على أكثر من ٣٤٠٠ براءة اختراع.

ومن ابتكارات أديسون الأخرى التي لم تنل حظها من الشهرة نظام الطاقة الكهربائية الذي يمكن به إنارة منتفخ (**) المصباح. إذ إنه انكب - حالما صار منتفخ المصباح قابلا للتشغيل - على إنشاء محطة توليد للكهرباء ومد خطوط الكهرباء في منطقة مساحتها ميل مربع في الضاحية التجارية في مانهاتن. وفي العام ١٨٨٠ حصل من المدينة على حق «مد الأنابيب والأسلاك والموصلات والعازلات ونصب أعمدة الإنارة في الشوارع والجادات والحدائق والأماكن العامة في مدينة نيويورك - لتوصيل الكهرباء أو التيار الكهربائي واستخدامه لأغراض الإنارة».

وأنشأ أديسون أول محطة للطاقة في العالم في شارع بيرل ستريت Pearl Street، وأقام فيها ستة من أعظم المولدات على الإطلاق، يزن كل منها ثلاثين طنا. كان يعمل ليلا لكي لا يعرقل حركة المرور في مدينة نيويورك التي كانت أساسا تعاني ازدحاما كبيرا، فحفر خنادق للوحات

(*) التيفلون: بولي تيترا فلور إيثيلين [المترجم].

(**) منتفخ المصباح: الجزء الزجاجي من المصباح [المترجم].

الرئيسة بلغ طولها الإجمالي خمسين ميلا، وأرسل عمالا لتوصيل الأسلاك إلى المنازل والمحال التجارية التي كان أصحابها مستعدين للاشتراك في الخدمة الجديدة.

وكما هو شأن كل تقنية جديدة كان على أديسون أن يخرج بحلول سريعة لمشكلات لا تحصى ولم تدر بخلده قبل أن تظهر. من هذه المشكلات احتمال تسرب التيار تحت طبقة الرصيف لينتقل إلى الأحصنة عبر حدواتها فيهيجها. وكان كثير من الحلول الارتجالية التي وضعها أديسون يستحق براءة اختراع. وقد تقدم في العام ١٨٨٢ للحصول على ما لا يقل عن ١٠٢ براءة اختراع - وهو أكبر عدد من البراءات في سنة واحدة - في أثناء انهماكه في إنشاء نظامه الكهربائي.

وأخيرا - عندما كان أديسون واقفا في مكتب جي بي مورغان في الساعة الثالثة ظهرا يوم ٤ سبتمبر ١٨٨٢ - أغلق الدارة وأنيرت ١٠٦ مصابيح في مكاتب شركة دركسل ومورغان وشركاهم. واشتعل كثير من هذه المصابيح أيضا في مكاتب صحيفة النيويورك تايمز التي اشتركت في الخدمة التي كان أديسون يقدمها، وفي المحال التجارية على طول شارع فلتون. ولم تخلف تلك الأضواء انطباعا يذكر في وضح النهار. لكنها بدت في مساء ذلك اليوم مقدمة حدث ذي شأن. وأوردت صحيفة الهيرالد نيويورك في اليوم التالي أنه «في المتاجر ومكاتب العمل عبر أحياء المدينة السفلية كان ثمة وهج غريب في الليلة الماضية. لقد استُبدل بذبالة الغاز الكالحة - التي كانت تتقطع وتكبو بفعل الشوائب - وهج دائم ساطع يبعث على الارتياح أضاء العتبات الداخلية وسطع عبر النوافذ بإشعاعه المستقر والمتواصل.

وانتشرت الكهرباء في السنوات القليلة التالية عبر الضواحي التجارية والمناطق السكنية الراقية في مدن البلاد، لكنها ظلت آنذاك عالية التكلفة، وداوم أكثر الناس على تدبر أمرهم باستخدام مصباح الغاز، أما أولئك الذين كانوا بعيدين عن محطات الغاز في المدن فقد استخدموا الكاز (الكيروسين). لكن سكرتير توماس أديسون الأسبق - صموئيل إنسل - سيثبت أنه «هنري فورد» صناعة الكهرباء، وسيجعل التقنية الجديدة في متناول الشخص العادي ليغير - إلى الأبد - وجه الاقتصاد الأمريكي.

ولد إنسل في لندن في العام ١٨٥٩ لعائلة من الطبقة الوسطى الدنيا واشتغل في بيت للمزادات عندما كان له من العمر أربعة عشر عاما، وواظب على الدراسة ليلا. وعندما بلغ الثامنة عشرة تحول إلى العمل لدى وكيل أديسون في بريطانيا، الذي انبهر بحماسته وقدراته الإدارية. فأرسله في العام ١٨٨١ إلى الولايات المتحدة ليعمل سكرتيرا شخصيا لأديسون - وصار مساعده الذي لا غنى له عنه، ذلك أن أديسون لم يكن يتمتع ببراعة رجل الأعمال كما تصور نفسه.

وأسلم أديسون إدارة شركة أديسون جنرال إلكتريك لإنسل، وكانت الشركة آنذاك في مرحلة صراع على البقاء - فنجح إنسل في انتشالها. ولكي يستقل بنفسه عن أديسون، نقل الشركة إلى شينكتادي مبررا ذلك بقوله: «لم نحقق أرباحا تذكر حتى نقلنا المصنع مسافة مائة وثمانين ميلا عن السيد أديسون». وفي بضع سنوات زاد إنسل حجم عمل الشركة كثيرا فزادت الأيدي العاملة من مائتين إلى ستة آلاف، وارتفعت أرباح الشركة كثيرا.

وعندما انضوت الشركة تحت لواء شركة جنرال إلكتريك بعد الاندماج، قرر إنسل - الذي ظل يحصل على تعويض مجز آنذاك وقدره ٣٦ ألف دولار سنويا - أن يمضي قدما. كان أكثر اهتماما ببناء شبكة للطاقة الكهربائية من مجرد الاكتفاء بتصنيع الأجهزة الكهربائية، وقبل تولي إدارة إحدى شركات توليد الكهرباء في شيكاغو التي حملت اسم أديسون (تكريما له، ولم يكن له أي حصة مالية فيها). ولم يتجاوز عدد زبائن الشركة عندما انضم إليها إنسل في العام ١٨٩٢ خمسة آلاف. وكانت واحدة من ثلاثين شركة لتوليد الكهرباء في تلك المدينة.

كانت التكلفة المرتفعة عائقا يحد من عدد مشتركي خدمة الكهرباء، إذ كانت إنارة مصباح واحد لساعة واحدة تكلف سنتا واحدا (كان ذلك المصباح لا يولد خمس كمية الضوء الذي ينبعث من مصباح اليوم وعند الاستطاعة الكهربائية نفسها). وكان عامل المحطة الذي يكسب آنذاك ٧٥٠ دولارا في السنة يعد سعيد الطالع، لذلك كان المصباح الكهربائي من دواعي الرفاهية التي لم يكن يصيبها إلا قلة من الناس.

وكانت ثمة مشكلتان أفضتا إلى الارتفاع الكبير في تكلفة الكهرباء. أولاهما أن توليد الكهرباء كان عملا يتطلب كثافة كبيرة في رأس المال. أي إن اقتصادات الحجم كانت عنصرا بالغ الأهمية. لكن في أول أيام ظهور الكهرباء، كانت

المولدات صغيرة الحجم نسبيا، وهكذا فإن كبرى المشاريع التجارية من أمثال متاجر الأقسام والمصانع فضلت بناء مرافق توليد الكهرباء الخاصة بها بدلا من شراء الكهرباء من إحدى شركات المرافق العامة. ولأن عدد المشتركين كان منخفضا، فقد كان سعر الكيلو واط الساعي مرتفعا بالضرورة.

وحاول إنسل أن يخرج بحل لهذه المشكلة. فقد أقام أكبر محطة لتوليد الكهرباء في العالم في شارع هاريسون بشيكاغو، واعتمد نموذجا جديدا للمولدات يستهلك نصف كمية الفحم المستهلكة في النموذج القديم. كما عمل أيضا على شراء الشركات المنافسة لتوسيع أسواقه. وفي العام ١٨٩٨ باتت شركته تملك كل مرافق توليد الكهرباء في حدود منطقة التوزيع الخاصة به وضاعفت حجم محطة شارع هاريسون. لكنه عندما شرع في تزويد وسائط النقل العام streetcars وخطوط القطارات العلوية elevated railway، فإنه كان في حاجة إلى مزيد من الطاقة.

وارتأى إنسل أن يضع رهانه في تقنية جديدة تماما. فحتى ذلك الحين كانت أجهزة التوليد التي تعمل بقوة البخار تستخدم محركات تبادلية، حيث كانت المكابس فيها تتحرك للأعلى والأسفل لإدارة ذراع التدوير وتوليد الطاقة. كانت تلك المحركات مصدر ضجيج وكانت إذا ما أريد منها العمل بكامل استطاعتها تهتز على نحو خطير، وبالتالي كانت تحتاج إلى صيانة دائمة. وفي رحلة له إلى إنجلترا شاهد إنسل زورقا سريعا يسير بمحرك بخاري جديد الطراز ابتكره تشارلز بارسون وأطلق عليه اسم العنفة (الطوربين). وبالتالي وبدلا من أن تتحرك أذرع المكبس للأعلى والأسفل كانت العنفة تدور بسلاسة بفعل قوة البخار التي تضرب شفرات مروحة الدفع بسرعة هائلة فتولد طاقة أكبر لكل وحدة من الوقود ولا تتطلب صيانة كثيرة.

واعتقد إنسل أن العنفة البخارية تصلح تماما لتوليد الكهرباء، لكن كان عليه في المقام الأول أن يلتمس من جنرال الكتريك إنتاج محركات بالحجم الذي يريد، والذي يتجاوز كثيرا حجم المحركات التي صنعها من قبل. وكان مجلس الإدارة قلقا جدا من الفكرة، مما اضطر إنسل إلى أن يضمن للشركة بصفة شخصية أي خسائر قد تتولد عن فشل محطة التوليد الجديدة التي تعمل بطاقة العنفات، والتي خطط لإنشائها في شارع فيسك. ولما باتت

المحطة جاهزة للعمل، طلب المهندس إلى إنسل التنحي جانبا تحسبا لأي طارئ قد ينتج عن انفجار العنفات. فأجابه إنسل: «حسنا إذا انفجرت العنفات، فإن نهايتي إلى دمار في الحالتين. لذلك سأبقى حيث أنا».

ولم تنفجر العنفات. وهكذا أطلقت ثورة في صناعة توليد الكهرباء لأغراض تجارية، فقللت كثيرا من تكاليف الكيلو واط الساعي. وأصبحت عنفة البخار سريعا وسيلة شائعة في توليد الكهرباء، ومازالت حتى يومنا هذا.

لكن كبرى المشكلات التي ظلت مقترنة بتخفيض تكلفة إنتاج الكهرباء كانت تتلخص في أن الكهرباء - وهي شيء فريد في خصائصه مقارنة بالسلع الضرورية الأخرى - لا يمكن تخزينها. إذ لا بد من توليدها لحظة الطلب عليها. لذلك كان لا بد أن تكون القدرة التوليدية كبيرة بما يلبي الطلب وقت الذروة، حتى وإن أدى ذلك إلى وجود قدرة فائضة مرتفعة التكلفة معظم الوقت (٩٥ في المائة من الوقت)، وبالتالي كان لا بد من توزيع تكاليفها بالنسبة والتناسب على كامل الفترة.

ومرة أخرى - وفي أثناء رحلة له إلى إنجلترا - وقع صموئيل إنسل على حل جزئي للمشكلة. إذ كانت أول ضروب عدادات الكهرباء تقيس كمية الكهرباء المستهلكة بين قراءات العداد، كما هي حال معظم عدادات الكهرباء المنزلية حتى اليوم (ابتكر توماس أديسون عدادا يؤدي مرور تيار كهربائي بسيط فيه إلى انصهار الزنك وتقاطره على صفيحة أسفله، ويقيس قارئ العداد وزن الصفيحة لتحديد كمية الكهرباء المستهلكة). لكن إنسل تحدث في بلدة بريتون - حيث تكثر المنتجعات - التي تقع على الساحل الجنوبي لإنجلترا إلى مبتكر عداد يسجل ليس فقط كمية الكهرباء المستهلكة، بل - وهذا الأهم - زمن استخدامها.

وهكذا يتغير استهلاك الكهرباء من فترة إلى أخرى في اليوم تغيرا كبيرا لكن يمكن تقديره، إذ يبلغ ذروته ما بين الساعة ٤ ظهرا و٨ مساء، ويصل إلى أدنى مستوى له بين الثانية والخامسة صباحا. وأدرك إنسل أن أي كمية قد تقنع المشتركين باستهلاكها في فترات تراجع الاستهلاك تعتبر في واقع الأمر ربحا لا تترتب عليه أي تكاليف تذكر، أيا كان السعر المحدد على ذلك الاستهلاك، في حين أن إقناع المشتركين بتقليل استهلاكهم في أوقات الذروة قد خفض تكاليفه الرأسمالية بفضل تقليص القدرة التوليدية التي كان عليه تأمينها والحفاظ على سويتها. ووضع العداد الجديد في العام الأول قيد الاستخدام في شيكاغو، فتراجعت أسعار الكهرباء بنسبة ٣٢ في المائة، وبدأ الطلب يتعاظم كثيرا.

ووصلت الكهرباء أول الأمر إلى المتاجر والمصانع ووكالات الإعلانات، وفي العام ١٩١٠ بات منزل من كل ستة منازل موصولا بشبكة الكهرباء وارتفعت النسبة بمعدلات سريعة منذ ذلك الحين. وفي عشرينيات القرن العشرين شارفت تجارة مصابيح الغاز على الاندثار.

كان الاستخدام المتزايد أبدا للطاقة الكهربائية في الولايات المتحدة إحدى عجائب القرن العشرين. ففي العام ١٩٠٢ استهلكت الولايات المتحدة ستة مليارات كيلو واط ساعي من الكهرباء أي ما يعادل ٧٩ كيلو واط ساعي للفرد. وفي العام ١٩٢٩ وصل الاستهلاك إلى ١١٨ مليار كيلو واط ساعي بمعدل ٩٦٠ كيلو واط ساعي للفرد، أي ما يفوق عشرة أضعاف ما كان عليه. واليوم وصل استهلاك الكهرباء إلى مستويات هائلة، ٣,٩ تريليون كيلو واط ساعي، أي أكثر من ١٣٥٠٠ للفرد أو ١٧٠ ضعف الاستهلاك الفردي في العام ١٩٠٢.

لقد كان مصدر هذا الارتفاع الهائل في استهلاك الكهرباء ليس مجرد زيادة أعداد الذين تحولوا إلى استخدام الإنارة بالكهرباء، ولكن أيضا أن الكهرباء باتت تستخدم في توفير الطاقة لمزيد من الأعمال والصناعات. وقد أثر ذلك في الاقتصاد الأمريكي على صعد شتى. فمن ناحية غيرت الكهرباء من طبيعة المصانع جذريا. فالمحركات البخارية تفتقر كثيرا إلى كفاءة تحويل الطاقة الكامنة في الوقود إلى طاقة حركية. وكلما كان مقدار التحويل صغيرا، انخفضت درجة الكفاءة. لذلك كانت مصانع القرن التاسع عشر ذات سقوف عالية لتستوعب أكبر حجوم المحركات البخارية في طبقاتها السفلية. وقد كان المحرك يمد بالطاقة أنبوبا يمتد إلى أعلى البناء وتتفرع عنه قنوات أفقية عند كل طابق لاستقبال الطاقة. لذا كان من الضروري تقليص أطوال تلك الأنابيب والقنوات إلى أدنى حد ممكن.

لكن المحركات الكهربائية الصغيرة تتمتع بالدرجة نفسها من الكفاءة التي للمحركات الكبيرة (بل إنها تتفوق عليها أحيانا بطريقة أو بأخرى)، لذلك كان من الحكمة - بعد أن هبط سعر الكهرباء إلى مستوى معقول - أن تزود كل آلة بالطاقة بمفردها، مما يلغي الحاجة إلى أنابيب وقنوات نقل الطاقة. (يسير المحرك الكهربائي على الآلية نفسها التي يعمل بها المولد الكهربائي، مع فارق وحيد هو أن الآلية متعاكسة. فالأول يستهلك الكهرباء لتوليد الطاقة

والثاني يستهلك الطاقة لتوليد الكهرباء). وبدأت المصانع بعد أن تحررت من الحاجة إلى وصل الآلات بالأنبوب العمودي البارز من المحرك البخاري تتوسع أفقيا على مستوى واحد.

لقد رفع استخدام الكهرباء المتزايد من الإنتاجية إلى مستويات كبيرة في عشرينيات القرن العشرين. مما زاد إنتاجية العامل بنسبة ٢١,٨ في المائة في ذلك العقد. وقد ساعد هذا على زيادة الناتج الصناعي بأكثر من ٩٠ في المائة، ومع أن الكهرباء والمحرك الكهربائي الصغير ظهرا منذ عقدين سبقا، فإن الآثار الكاملة لتوظيفهما في الإنتاج الصناعي لم تتكشف إلا في عشرينيات القرن العشرين. وهذا هو دائما شأن التقنية الجديدة بسبب ما يطلق عليه علماء الاقتصاد «مشكلة القاعدة التقنية القائمة حاليا». فالتقنية الجديدة قائمة وموجودة أصلا وقد بذل ثمن حيازتها في الأساس. لذلك لا مبرر اقتصاديا يدعو إلى استبدالها إلا حين تتقادم. إن قنال إري التي ألغت السككُ الحديد الحاجةَ إليها في خمسينيات القرن التاسع عشر (وجعلتها تقنية متقادمة) ظلت طريقا للشحن حتى العام ١٩٧٠. واليوم يعتبر الحاسب الشخصي المصدر الأساس للمكاسب الهائلة التي تحققت في الإنتاجية في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن الحاسب الشخصي ظهر قبل ربع قرن تقريبا من الآن.

الأهم من ذلك أن المحركات الكهربائية الصغيرة بدأت تمد بالطاقة عددا متزايدا باطراد من الأجهزة المنزلية في عشرينيات القرن العشرين، كالثلاجات والمكاوي والمكانس الكهربائية ومجففات الشعر وآلات الغسل وأجهزة المذياع والحاكي، على سبيل المثال. هذه الأجهزة بدأت تحل مكان خدم المنازل على نطاق واسع، وتحول الخدم إلى أعمال أكثر إنتاجية. وانتهى كثير منهم إلى العمل في المصانع لأداء الوظائف التي خلفها الجنود وراءهم في الحرب العالمية الأولى، ولم يتركوا تلك الأعمال والوظائف. وبفضل الأجهزة المنزلية الجديدة بدأت الحاجة إلى الخدم تتراجع باطراد. كما أن المنازل التي لم يعمل فيها الخدم في أداء الأعمال المنزلية بات الحفاظ على نظافتها (ونظافة غسل ساكنيها) أمرا في غاية اليسر والسهولة. وكما كانت الحال في القرن التاسع عشر صارت الطبقة الوسطى قادرة على الاستمتاع بأسلوب حياة كان حكرا على الأغنياء.

هذه الآلات الجديدة العجيبة - خصوصا السيارات - كانت بالطبع عالية التكلفة، ولم تكن العائلة متوسطة الدخل قادرة على تأمين متطلبات حيازتها. وفي مطلع القرن العشرين لم تكن إلا لقلة من الأسر حسابات مصرفية، كما لم يتوافر إلا لقلة منها سبل الاقتراض. ولم يكن المصرفيون - وهم الذين وجدوا لخدمة التجار والأثرياء - يلقون بالا إلى العملاء ذوي الإمكانات المادية المتواضعة؛ مع أن ثمة استثناءات بارزة كانت هناك من أمثال إي بي جيانيني الذي أنشأ مصرف أمريكا سان فرانسيسكو الذي سيصبح أكبر مصارف البلاد.

لذلك بدأ مصنعو الأجهزة الجديدة في تقديم عروض البيع بالتقسيط الشهري لما يطلق عليه علماء الاقتصاد «السلع المعمرة» أي تلك التي يتجاوز عمرها الاستعمالي عشر سنوات. وقد أدى هذا إلى زيادة عظيمة في عدد المشتركين بالطبع، وأدى اتساع السوق إلى انخفاض الأسعار مما زاد بدوره من حجم السوق. لذلك فقد أصبح للأعداد المتزايدة من السكان ذوي الدخول التصرفية (*) العالية (الدخول التي تزيد على ما يلبي الضروريات) تأثير كبير في الاقتصاد الأمريكي في عشرينيات القرن العشرين.

كان ذلك بمنزلة قفزة كبيرة نحو الديموقراطية، خصوصا الشركات الصناعية العملاقة صارت تلبي مزيدا من حاجات المواطن العادي ورغباته وأيضا تنمي تلك الحاجات والرغبات. وقد تساءل هنري فورد مفسرا فلسفته التجارية وراء اهتمامه بالأسواق الجماهيرية: «لم التردد بانتظار الفرصة التجارية المواتية؟ فلنخفض التكلفة بالإدارة الرشيدة. فلننزل بالأسعار إلى مستوى القدرة الشرائية».

لكن تلك الأسواق الجماهيرية كانت أكثر من مجرد أسعار رخيصة. وقد استوعبت بعض الشركات هذه الحقيقة أفضل من غيرها من الشركات. ورفض هنري فورد الذي كانت تستحوذ عليه فكرة أن النموذج تي هو النموذج الأمثل أن يعدل تصميم النموذج بعد العام ١٩٠٨، وركز بدلا من ذلك على إجراء مزيد من التخفيضات السعرية. بل إنه رفض أيضا إضافة مفتاح التشغيل الكهربائي إلى السيارة بعد أن صار متاحا في العام ١٩١٢، بسبب

(*) الدخل التصرفي disposable income: مقدار الدخل المتوافر للأسر بعد دفع ضرائب الدخل الشخصي وأقساط التأمينات الاجتماعية. ويعتبر من المحددات الأساسية لحجم الإنفاق الاستهلاكي والمدخرات في الاقتصاد [المترجم].

ثقل المدخرة (البطارية). وأصبح مفتاح التشغيل الكهربائي على الفور ميزة شائعة في السيارات الأخرى؛ لأن استخدامه كان أكثر أمانا من ذراع التدوير اليدوية (كان من الممكن أن يكسر ذراع التدوير - وهذا ما وقع في حالات عدة - ذراع السائق سيئ الطالع). كما أنه أتاح لكثير من الناس - كالنساء والشيوخ - قيادة السيارات من دون مساعدة. ولم يقدم فورد عرض البيع بالتقسيط كما لم يطل سيارته بغير اللون الأسود (الذي كان يجف على نحو أسرع من الألوان الأخرى، مما كان يحد من التكلفة).

وفي منتصف العشرينيات من القرن العشرين صار النموذج تي عتيق الطراز من الناحيتين التقنية والتجارية، لكن فورد رفض التغيير. وبدأ مركزه الذي كان لا يضارع ذات يوم كأكبر مصنع للسيارات في العالم بالتقهقر بعد أن تفوق عليه منافسه الأمريكي شركة جنرال موتورز التي نجحت في استقطاب المستهلك الأمريكي. لقد عد فورد - وفق نموذج الأعمال الذي انتهجه - أن السيارة كانت مجرد وسيلة للنقل. وبالتالي فكلما كانت أقل ثمنا كان ذلك أفضل للمستهلك. لكن ألفرد بي سلون Sloan وكبار أعوانه في جنرال إلكتريك أدركوا أن السيارة لم تعد مجرد وسيلة للنقل؛ فقد صارت جزءا من إدراك الأمريكيين لأنفسهم وللآخر. صارت رمزا للمكانة الاجتماعية ووسيلة للتعبير عن الذات، لا تختلف في ذلك عن الملابس في شيء.

وأسست جنرال موتورز شركة جنرال موتورز للتسليف لتمويل شراء منتجاتها، مما أتاح للعملاء الارتقاء في سلم السوق (شراء منتجات أعلى ثمنا). ووفرت بدلا من نموذج واحد سلسلة واسعة من النماذج والعلامات التجارية، من شيفروليه إلى كاديلاك. وهذا ما فتح الطريق أمام نموذج أعمال دأبت كليات الأعمال طوال أجيال على تسميته «نموذج الطبقة الجماهيرية» Mass Class Model.

وفي العام ١٩٢٧، وكانت السيارة رقم خمسة عشر مليونا من نموذج تي قد خرجت لفورها من خط التجميع الذي كان ذات يوم ابتكارا ثوريا، لم يكن أمام هنري فورد وهو يرى سيارات كاسدة تغطي فدادين من الأرض، إلا أن يغلق المصنع ثمانية عشر شهرا انكب خلالها على تجهيز مصانعه لإنتاج سيارة حديثة هي النموذج (أ). وعندما استأنفت شركة فورد موتورز الإنتاج باتت جنرال موتورز أكبر شركة مصنعة للسيارات في العالم، ولاتزال إلى اليوم.

كان مغزى هذا الدرس لا لبس فيه: فقد عجز المالك الحصري لشركة صناعية يعد رأسمالها بمليارات الدولارات وأحد أغنى ستة رجال في العالم عن مقاومة اتجاه السوق الأمريكية الجديدة طويلا. وصارت مقاليد الاقتصاد الأمريكي في يد المستهلك.

لكن، حتى إن كان المستهلكون يملكون زمام السيطرة فهم غير قادرين على تبوؤ مركز القيادة، ولم يكن الاقتصاد الأمريكي يدار كما ينبغي في عشرينيات القرن العشرين. بل يمكن القول إن لم يكن ثمة من يديره على الإطلاق. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى باتت الولايات المتحدة أقوى دول العالم على الصعيدين المالي والاقتصادي، وأضحت حينها كبرى الدول المقرضة، وارتفعت حصتها من الناتج الصناعي العالمي من ٣٦ في المائة في العام ١٩١٤ إلى ٤٢ في المائة في نهاية عقد العشرينيات. كما أنها كانت كبرى الدول المصدرة في العالم أيضا وثانية كبرى الدول المستوردة (بعد بريطانيا)، وأكبر مصدر لرؤوس الأموال إلى الدول الأخرى.

لقد خدع ودرو ويلسون (*) في مؤتمر قصر فرساي، الذي فرض سلما جائرا ومتعسفا على ألمانيا التي كانت تطالب بموجبه بدفع تعويضات حربية كبيرة إلى المنتصرين (لكن ليس للولايات المتحدة التي لم تطالب بأي تعويضات). وقد أكدت اتفاقية السلام أن ألمانيا، وقد كانت أعظم قوة في أوروبا بفضل قوتها الكامنة، ستعاني أوضاعا اقتصادية صعبة في المستقبل المنظور. بينما كانت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مثقلة بديون الحرب الهائلة للولايات المتحدة، وهذه الدول ليست لديها موارد تذكر لسداد ديونها. كما أن الولايات المتحدة لم تكن مهتمة إطلاقا بإعفاء تلك الديون. واستفسر كالفن كوليدج قائلا: «لقد استأجروا المال، أليس كذلك؟».

وقد حال دون انضمام الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم، وبالتالي تبوئها زعامة النظام الدولي، رفض ودرو ويلسون القاطع تقديم تنازلات سياسية كان لا بد منها. بل على العكس، فقد انتهجت الدبلوماسية الأمريكية على نحو ظاهر سياسة خارجية غير عملية تجاه معاهدات من قبيل معاهدة واشنطن

(*) ودرو ويلسون: الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة (١٨٥٦ - ١٩٢٤) تبوأ الرئاسة بين العامين ١٩١٣ - ١٩٢١ [المترجم].

البحرية التي حدت من حجم السفن الحربية وحمولة السفن الكلية، واتفاقية كيلوج - برياند التي نصت على عدم شرعية الحرب كأداة تنتهجها السياسة الوطنية (وقعت عليها اليابان وألمانيا).

وبالإضافة إلى ذلك كانت الولايات المتحدة مصممة على تطبيق تعريفات جمركية مرتفعة لحماية المنتجين الأمريكيين وتحقيق ميزان تجاري رابح. وفي غضون ذلك عاد الاحتياطي الفدرالي إلى اعتماد سياسة أسعار الفائدة المنخفضة في وقت نهجت فيه المصارف المركزية الأوروبية تطبيق أسعار فائدة مرتفعة للحفاظ على أسعار عملاتها. وكانت النتيجة دورة مالية تفاعلت خلف الكواليس آنذاك. فقد قدمت مصارف الاستثمار الأمريكية - بإفراط - قروضا إلى أوروبا، واشترت منها سندات عادت عليها بأرباح كبيرة. ووظفت أوروبا حصيلة القروض لتمويل وارداتها من الولايات المتحدة. أما ألمانيا فاستخدمتها في دفع التعويضات إلى الحلفاء. أما الحلفاء فوجهوا أموال التعويضات لإعادة سداد قروض الحرب المستحقة للولايات المتحدة.

وهكذا عاد رأس المال الأمريكي المصدر سريعا إلى الولايات المتحدة، ووفر قاعدة لتقديم مزيد من القروض لأوروبا. ولما كانت الدورة المالية مستمرة كان كل شيء على ما يرام. لكنها لم تستمر بالطبع، وكانت النتيجة كارثة اقتصادية عصفت بالعالم كله.

في العام ١٩٢٨ بدأ صيارفة الاستثمار الأمريكيون التحول إلى سوق أكثر ربحا من سوق القروض الأوروبية، ألا وهي سوق «القروض تحت الطلب» call money في وول ستريت. ويعبر اصطلاح «القروض تحت الطلب» عن الأموال التي تذهب لتمويل مشتريات الأسهم بالهامش (التمويل الجزئي). إذ كان للمضارب آنذاك أن يشتري أسهما لقاء ١٠ في المائة من قيمتها (أي بهامش أو جزء من قيمتها) ويقترض المبلغ الباقي من السمسار. ومادام سعر السهم - الذي كان يستخدم ضمانة على القرض - ينحو إلى الارتفاع فقد كان كل شيء على ما يرام، وكان المضارب قادرا على زيادة رأسماله بصورة سريعة. أما عندما يتراجع سعر السهم، فقد كان عليه أن يؤمن مزيدا من المال وإلا بيعت أسهمه وخسر كل شيء.

كانت سوق «القروض تحت الطلب» رابحة جدا في أواخر عشرينيات القرن العشرين في وقت استهلت فيه وول ستريت واحدة من فترات رواجها الدورية، كما حدث في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وخمسينياته وسبعينياته. وحالما تعافت من

كساد ١٩٢٠ – ١٩٢١ قصير الأجل أظهرت وول ستريت – كما هي حالها دائما – واقع الاقتصاد الأمريكي المتنامي، وبلغت مستويات كانت تعد مستحيلة التحقق قبل سنوات قليلة خلت. لكن وول ستريت في حقيقة الأمر حققت نموا أسرع كثيرا من النمو الذي كان يشهده الاقتصاد الأمريكي، قياسا على الأقل بمؤشر داو جونز الصناعي. إذ بينما ارتفع الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٥٩ في المائة في عقد العشرينيات، فإن مؤشر داو جونز حقق زيادة بنسبة ٤٠٠ في المائة.

وفي العام ١٩٢٨ تدخل الاحتياطي الفدرالي لكبح حركة الاقتصاد، وكذلك – كما كان يأمل – الطفرة الناشئة في وول ستريت، التي بدأت تتكشف علامات انفلاتها من عقالها. وفي خريف العام ١٩٢٨ كان الاحتياطي الفدرالي في نيويورك – تحت رئاسة بنجامين سترونغ – قد رفع سعر الخصم من ٣,٥ في المائة إلى ٥ في المائة. وبدأ في تشديد قبضته على عرض النقد في الاقتصاد. وفعلت مصارف الاحتياطي الفدرالي الأحد عشر الأخرى الشيء نفسه. وفسر سترونغ المشكلة بأنها «هي الآن تعديل سياساتنا بما يحول دون انهيار كارثي في سوق الأسهم. وفي الوقت نفسه مساعدة أوروبا على النهوض ثانية ما أمكن ذلك».

كان بنجامين سترونغ – وهو الرئيس الأسبق لاتحاد الصيارفة – قد تبوأ منصب محافظ مصرف الاحتياطي الفدرالي في نيويورك منذ تأسيسه في العام ١٩١٤، وكان رأس النظام من دون منازع. وعملت المصارف الأخرى ومجلس الاحتياطي في واشنطن بكل اقتراحاته على الدوام. لكن سترونغ كان يعاني السل وتوفي في خريف العام ١٩٢٨ بعد عملية جراحية في رئتيه. وصار الاحتياطي الفدرالي آنذاك من دون رأس يوجهه.

وفي ربيع العام ١٩٢٩ طرأ تباطؤ ملحوظ على الاقتصاد تجاوبا مع سياسة مصرف الاحتياطي الفدرالي. أما وول ستريت فلم تشهد أي تراجع في الأداء. ومع أنه يعد على العموم مؤشرا سباقا لحركة الاقتصاد – فيسبق الاقتصاد بالهبوط والارتفاع – فإن السوق – مقياسا بمؤشر داو جونز الصناعي ومؤشر نيويورك تايمز – واصل الارتفاع بينما كان الاقتصاد يسير في طريق الكساد. لكن السوق الأكثر استقطابا للمتابعين – المكونة من آلاف الأسهم الثانوية (*) وغير المدرجة في مؤشرات الأسهم – بدأت تتراجع مع انخفاض أداء الاقتصاد.

(*) الأسهم الثانوية: هي الأسهم التي تقل عن أسهم الدرجة الأولى Blue Chip من حيث الجودة أو تزيد عليها بدرجة المخاطرة أو تصدر عن شركات تنخفض فيها القيمة السوقية لرأس المال [المترجم].

وهذه هي القوة الاقتصادية للحالة النفسية (السيكولوجية) للمتداولين والتي لم تلحظها السوق ولا جمهور العامة، حيث كان جل الاهتمام منصبا على الأسهم المتداولة في البورصات الكبرى. ووقعت السوق تحت رحمة الفورة (فقاعة السوق) التي لا يدركها العامة إلا بعد وقوعها.

وظلت القروض تحت الطلب في طور ازدياد مع تصاعد حالة الهياج في وول ستريت، ومع ذلك فإن المضاربين يشتهرون بلامبالاتهم بتكلفة الاقتراض في سوق تصاعدية. وحثت المصارف والمؤسسات المالية جهودها لإقراض المال لبيوت السمسرة بمعدل فائدة ١٢ في المائة، وأقرضه السماسرة بدورهم إلى عملائهم بمعدل ٢٠ في المائة. وقد كان لشركة بيتلهيم للفولاذ ١٥٠ مليون دولار في سوق القروض تحت الطلب في نهاية صيف العام ١٩٢٩. وكان لشركة كرايسلر ٦٠ مليون دولار.

وبدأت المصارف تقترض المال من الاحتياطي الفدرالي عبر ما يعرف بنافذة الخصم (*) بمعدل ٥ في المائة وتعيد إقراضه إلى السماسرة. كان باستطاعة الاحتياطي الفدرالي وقف ذلك لحظة يشاء، ولا بد أن بنجامين سترونغ كان سيلجأ إلى ذلك حتما. لكن المصرف - وكان من دون رأس يوجهه - لجأ فقط إلى ما يعرف «بالترغيب المعنوي» لحث المصارف التجارية على وقف تلك الممارسات. ولم يجد ذلك نفعا. ذلك أن أي مصرف توافرت لديه سبل الاقتراض بمعدل ٥ في المائة والإفراض بمعدل ١٢ في المائة - محققا عائدا قدره ٧ في المائة على أموال ليست له - لن يتوانى في فعل ذلك.

وفي صيف العام ١٩٢٩ كانت وول ستريت ومعها ملايين المتعاملين قد فقدت الاتصال بالاقتصاد «الذي يعتبر الأرضية التي تقوم عليها تداولاتها في الأساس - وخيالات الثروة تتراقص في رؤوسهم. واكتظت غرف اجتماع السماسرة بأشخاص راحوا يراقبون الأسعار، وحتى أولئك الذين عرفوا بالرزانة وسعة الأفق وقعوا في شرك هذا السعار. وقد رأى إيرفنغ فيشر - وهو أستاذ الاقتصاد في جامعة ييل وكان ذائع الصيت في طول البلاد وعرضها، وقد حقق ثروة من الاستثمار في شركة رولوديكس - أن

(*) نافذة الخصم Discount Window: تسهيلات يقدمها المصرف المركزي لمنح القروض مباشرة إلى المصارف والمؤسسات المالية بمعدل خصم معين بموجب شروط معينة، ولا يكون المصرف المركزي مع ذلك ملزما بمنح هذه القروض [المترجم].

أسعار الأسهم بلغت وفق المعطيات مستوى مرتفعا لا عودة عنه. ونشرت صحيفة «ساتردي إيفنينغ» قصيدة ذلك الصيف راقت لمزاج الناس في عموم البلاد:

آه.. اسكتي يا حلوتي.. لقد اشترت مزيدا من الأسهم جدتي..
وقد مضى أبي.. لملاعبة الثيران والدبب (*)..
وأمي دون نصيحة لا تشتري.. فأنى لك يا أمي أن تخسري..
ولا بد للطفل أن .. يحظى بحذاء غالي الثمن...

وفي ٣ سبتمبر - بعد عيد العمال بيوم واحد - أقفلت بورصة نيويورك وكان مؤشر داو جونز قد بلغ ٣٨١,١٧ نقطة، وهذا أعلى مستوى يصل إليه. وفي ٥ سبتمبر كان أحد محللي السوق المغمورين (روجر بابسون) يخطب في نفر من الأشخاص على مائدة الغداء في إيليزي بماساتشوستس. لقد تجاهلت السوق - التي كانت لا تهتم إلا بالتوقعات المتفائلة - كل التوقعات التشاؤمية التي أطلقها هذا التشاؤمي العنيد. ولم يكن في مقدوره أن يخرج بشيء جديد ذلك اليوم، باستثناء ما دأب على ترديده: «أكرر ما قلته في مثل هذا الوقت من العام الماضي والعام الذي سبقه، أن انهيار السوق واقع عاجلا أو آجلا».

كان ذلك اليوم يوما رتيبا ووضعت خدمة داو جونز للأخبار المالية ملاحظة بابسون البدهية على الشريط الإخباري في الساعة الثانية ظهرا. وكان الأثر عظيما. ففي آخر ساعات التداول هبطت الأسعار (تراجعت شركة فولاذ أمريكا ٩ نقاط وشركة إي تي أند تي ٦ نقاط)، وبلغ حجم التداول في آخر ساعة مستوى مرتفعا: مليوني سهم. كان «فاصل بابسون» Babson Break صفعة على وجه رجل مسعور، وتغير مزاج وول ستريت فجأة من أقصى حدود التفاؤل (لا حدود لتفاؤلنا) إلى أقصى حدود التشاؤم (كل شخص مسؤول عن نفسه).

وفي الأسابيع الستة التالية سلكت السوق مسارا هبوطيا، حيث كانت الانخفاضات العرضية تتبع بفترات ارتداد أكثر اعتدالا. ومن ثم في ٢٣ أكتوبر اكتسحت السوق موجة بيع عندما بلغ حجم التداول ثاني أعلى مستوى له. وألغيت أعداد هائلة من طلبات التغطية (**)، وتراكمت أوامر البيع بالآلاف

(*) المقصود بملاعبة الثيران والدبب التداول في البورصة [المترجم].

(**) طلبات التغطية: هي طلبات بيوت السمسرة من المستثمرين إيداع مبالغ إضافية أو مزيد من الأوراق المالية بسبب تراجع قيمة الأوراق المالية الموجودة في حساب الهامش إلى ما دون الحد المطلوب، أو بسبب شراء مزيد من الأوراق المالية أو بعد بيع أوراق مالية على المكشوف (بيعا قصيرالأجل) [المترجم].

لدى بيوت السمسرة في جميع أنحاء البلاد. وكان اليوم التالي، الثلاثاء ٢٤ أكتوبر - وبات يعرف بالخميس الأسود - الأكثر سعارا في تاريخ بورصة نيويورك حتى ذلك الحين، وذلك عندما هبطت أسعار الأسهم وسببت مزيدا من طلبات التغطية فبيع مزيد من الأسهم بما تيسر من الأسعار، وتراجعت المؤشرات بصورة حادة. وفي هذه الأثناء، أضاف الباعة على المكشوف (البيع القصير) إلى الضغوط الهبوطية على الأسهم في محاولاتهم اقتناص فرص تراجع الأسعار.

والتقت مجموعة من كبار مصرفيي وول ستريت في مكاتب شركة جي بي مورغان وشركاه، في الجانب المقابل للبورصة من شارع برود ستريت للوقوف على ما يمكن عمله. وقد جمعوا مبلغ ٢٠ مليون دولار لإعادة الاستقرار إلى السوق، وعهدوا به إلى ريتشارد ويتني الرئيس القائم بأعمال البورصة. وفي الساعة ١:٣٠ مضى ويتني إلى المنصة حيث كانت أسهم شركة فولاذ أمريكا تتداول وسأل عن السعر، وبلغه أن آخر عمليات التداول إنما جرت عند سعر ٢٠٥ دولارات، لكن السعر تراجع عدة نقاط بعدها ولم يقبل أحد على الشراء. فقال ويتني بانفعال: «اشتر أسهم فولاذ أمريكا بـ ١٠ آلاف دولار عند سعر ٢٠٥ دولارات». ثم قصد إلى المنصات الأخرى ليشتري أسهم الشركات الممتازة Blue Chips بكميات كبيرة.

وكان أثر ذلك هو كل ما طمح إليه المصرفيون. وبدأ البائعون على المكشوف يبحثون عن تغطية لمراكزهم الاستثمارية واستقرت السوق. وفي نهاية اليوم أغلقت أسهم فولاذ أمريكا بارتفاع طفيف. لكن حجم التداول وصل إلى مستوى غير مسبوق: ١٣ مليون سهم.

واستمرت موجة الارتفاع يوم الجمعة، وبلغ جني الأرباح في جلسة تداول صباح السبت مستوى مقبولا. واستؤنف البيع يوم الإثنين بعد أن ذاعت إشاعات في وول ستريت حول إقدام كبار المضاربين على الانتحار، وبدأت تتشكل جماعات جديدة من المضاربين على الهبوط. وفي اليوم التالي - الثلاثاء ٢٩ أكتوبر، وهو الثلاثاء الأسود - لم تتوقف حركة التداول في السوق، لكنها تراجعت منذ لحظة بدء التداول وظلت في طور انخفاض طوال اليوم من دون توقف. وبلغ حجم التداول ١٦ مليون سهم، وهو رقم قياسي سيبقى أكبر رقم يصل إليه التداول في السنوات الأربعين

التالية. واستمر الشريط الإخباري يدور بتأخر يتجاوز أربع ساعات، ولم يعرض آخر سعر إلا نحو الساعة الثامنة من تلك الليلة. وقدر أحدهم أن الشرائط الإخبارية في بورصات البلاد قد استهلكت ذلك اليوم خمسة عشر ألف ميل من الورق. وبلغ متوسط داو جونز في نهاية ذلك اليوم العصيب مستوى أقل بنسبة ٢٣ في المائة من مستوى إقفال يوم السبت و٤٠ في المائة تقريبا دون مستواه في مطلع سبتمبر.

ولم يكن أحد يعلم بالطبع أن أعظم الكوارث في تاريخ الأمة قد بدأت.

16

الخوف بأم عينه

«الحياة غير عادلة»

جون كينيدي

لا يجـد المؤرخـون بدا من تأريخ الأحـداث بالإفادة من معاينتها بعد حدوثها وإضفاء لمستهم الخاصة على الأحداث التي يروونها. لذلك، يبدو التـاريخ دائمـا للقـارئ أكـثـر انتظامـا وإثارة من الأحداث التي يرويها أولئك الذين عايشوها يوما بيـوم. إن قـدر الإنسـان أن يعـيش مع مـسـتـقبل مجهول يلفه دائما ضباب الكينونة المحضة الذي قد يصعب على العين النفـاذ عبره كـأنه عـجاج الحرب. لذلك، فإن الانـحدار الاقتصادي، الذي استمر طوال فترة السنوات الثلاث ونصف السنة التي سبـقت الازدهـار الكبـيـر في أواخـر صـيف العـام ١٩٢٩ الـذي انتـهى في هـاوية الكسـاد في مطلع شـتاء العـام ١٩٣٣، يبدو انحدارا تدريجيا سلسـا، وربما اعتبره البعض اليوم أمرا محتوما آنذاك، ولا يحـمل إلا قلة من النـاس ذاكـرة شخصية مميزة عن تلك الفترة.

وبالنتـيـجة يرى كـثـيـرون في قـصـة الكسـاد الكبـير مـا يشبه قـصـة سفينة التـايتـانيك، إذ كـان انهـيـار السـوق هـو جبل الجليد، كـمـا أن تغـيـيـر

القبطان في اللحظة الأخيرة أفضى إلى نهايتين مختلفتين. وفي الواقع، كان انهيار السوق أثرا لقوى كانت تسوق الاقتصاد الأمريكي واقتصادات العالم نحو الكساد، وليس سببا لها. لقد بذل هربرت هوفر (*) كل ما في وسعه - وأكثر مما فعله أي رئيس سابق - في ظل سوء الأحوال الاقتصادية ليعكس الاتجاه الذي سلكه الاقتصاد في تلك السنوات، ولإصلاح الأضرار التي خلفتها. إذ لم يكن أي رئيس مستعدا للتحرك للوصول إلى حلول جديدة لم تكن واردة في العرف السياسي سابقا إلا بعد أن يدمر الكساد القيود الاقتصادية والتاريخية التي كبلته.

لقد حققت سوق الأسهم ارتفاعات حادة يوم الأربعاء ٣٠ أكتوبر، وأعلنت البورصة أن السوق ستفتح أبوابها ظهيرة اليوم التالي ثم ستظل مغلقة حتى يوم الإثنين لتوفير الوقت اللازم للسماسرة لمعالجة أكوام الأعمال الورقية التي تراكمت عندما عصفت حال الهلع بالسوق. وأصابت السوق ارتفاعا في جلسة الخميس المختصرة، واعتقد كثيرون أن الأسوأ قد انقضى، وكانوا مخطئين في ذلك، فقد هبطت السوق بشكل حاد يوم الإثنين ٥ نوفمبر وتواصل الهبوط أسبوعين آخرين، وخسر مؤشر «نيويورك تايمز» كل مكاسبه التي حققها منذ صيف العام ١٩٢٧.

وبغض النظر عن ذلك، فإن كل الأسواق - سواء أسواق الهبوط أو أسواق الصعود - تفقد في آخر المطاف زخمها؛ ذلك أن الأسهم كانت تنحو صعودا في ديسمبر على الرغم من أن حجم التداول تراجع كثيرا. ومع نهاية العام، وبينما نكص كثير من الأسهم التي كانت تبلي بلاء حسنا، حققت بعض قطاعات السوق - كصناعة الطائرات ومتاجر الأقسام وشركات الفولاذ - أرباحا في ذلك العام. كان ثمة اعتقاد سائد أن انهيار السوق إنما كان عملا تصحيحيا شديد الوطأة في سوق أنهكتها عمليات الشراء المفرط. وفي يناير العام ١٩٣٠ رأت صحيفة «نيويورك» أن أهم أحداث العام ١٩٢٩ كان رحلة الأميرال بيرد Byrd في القطب الجنوبي.

وعلى الرغم من أن سوق الأسهم كانت الشغل الشاغل على المستوى القومي في العام ١٩٢٩، فإن انهيارها لم يخلف أثرا مباشرا في كثير من العائلات. وقد أوردت البورصة أن عدد مالكي الأسهم في أمريكا في العام ١٩٢٨ بلغ عشرين

(*) هربرت هوفر (١٨٧٤- ١٩٦٤): الرئيس الحادي والثلاثون للولايات المتحدة (١٩٢٩- ١٩٣٣) [المترجم].

مليـونا، مع أنه فـي الواقع لم يصل إلى عـشـر هذا الـرقـم، ولـم يكــن أكـثــر من ٢,٥ في المائة من السكان يملكون حسابات مع السماسرة. وبينما خسر كثير من أولئك المضاربين والمشترين بالهامش (بالتمويل الجزئـي) استثماراتهم، فإن كثيرا منهم أيضا قاوموا فترة الهلع وكانوا لايزالون محتفظين بأسهمهم.

ومن الأسـبـاب التي حملت معظم النـاس على الاعتقـاد أن الأزمـة قد مـرت بسلام أن النظام المصرفي لم يبد علامات تأزم خارجة على المألوف. وللدلالة على ذلك فإن ٦٥٩ مـصـرفـا انتـهت إلى الإفـلاس في العـام ١٩٢٩، لكن ذلك المستوى كان دون معدل فشل المصارف السنوي في ذلك العقد، ولم تحدث أي انهـيـارات لمصـارف كـبـرى بعـد انهـيـار الـسـوق. ويعـزى ذلك إلى أن مـصـرف الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وسماسرتها اتخذوا إجراءات سريعة. فقد أعلن السماسرة أنهم مستمرون في خدمة الحسابات التي تقل أرصدتها عن متطلبات الهامش، وهكذا تمت الحيلولة دون مزيد من عمليات البيع بسعر السوق السائد التي كانت ستضغط على الأسعار نحو مزيد من الهبوط.

وقد ساعد مصرف الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بدوره على تخفيض معدل إعادة الخصم إلى ٣,٥ في المائة في مارس العام ١٩٣٠، مما ساعد أيضا على تخفيض معدلات الفائدة بشكل عام. وبفضل الإقبال الواسع على شراء الأوراق المالية الصادرة عن مصرف الاحتياطي الفدرالي، فقد طرأ تحسن كبير على موجودات المصرف من النقد السائل. كان المصرف قد انخرط في شراء ما لا يزيد على ٢٥ مليون دولار من الأوراق المالية في الأسبوع الواحد، لكنه اضطر إلى شـراء مـا قـيـمـتـه ١٦٠ مليـون دولار بعد انهـيـار السـوق، وأكـثـر من هذا في الأسـابيع التـاليـة. وقـد سـار جـورج هاريسـون - الذي خلف بنجـامين سـترونغ محافظا لمصرف الاحتياطي الفدرالي في نيويورك - على نصيحة سلفه في التصدي لمثل هذه الحال، حيث كان سترونغ قد أشار إلى «أننا قادرون على التعامل مع هذه الحال الطارئة فورا بإغراق وول ستريت بالمال».

ولم يكن لجورج هاريسون ما يشبه نفوذ سترونغ في أوساط مصارف الاحتياطي الفدرالي الأخرى، وتعرض لنقد رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي في واشنطن لتجـاوزه صـلاحـيـاته، من جـملة أمـور أخـرى. ولم يبـدرعن الاحتياطي الفدرالي تحرك جماعي حاسم لضخ السيولة في النظام المصرفي الوطني، وكان هذا خطأ خطيرا.

لقد شهد شتاء العام ١٩٣٠ ومطلع ربيعه صحوة في سوق الأسهم، فكسب نحو ٤٥ في المائة مما خسره في الانهيار الذي وقع في الخريف الماضي. ودعا هوفر إلى اجتماع رجال الأعمال في نوفمبر ١٩٢٩، وحثهم على الاستثمار في الإنشاءات الجديدة، فتعهد عدد منهم بذلك. وأبرق إلى حكام الولايات - كانت حكومات الولايات تمول آنذاك ٨٠ في المائة تقريبا من مشاريع الإنشاءات الحكومية - طالبا إليهم الشيء نفسه. واقترح في الربيع، لحفز الاقتصاد أيضا، أن يزاد الإنفاق الفدرالي على الإنشاءات بمبلغ ١٤٠ مليون دولار. ولم يكن ذلك بالمبلغ اليسير في ميزانية فدرالية كانت تقدر بنحو ٣,٣ مليار دولار، أو ما يعادل ٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وذهب ٢٥ في المائة من الميزانية الفدرالية إلى سداد فوائد الدين، ومعظم النسبة الباقية لتمويل جيش تعداده ١٣٩ ألف عنصر ولبحرية يعد طاقمها بـ ٩٥ ألف عنصر. كان ذلك في الواقع يعادل ما كانت ستنفقه الحكومة الفدرالية في تلك السنة المالية بأي حال، خصوصا أن مشاريع الإنشاء تحتاج إلى وقت طويل للتسليم قبل استئجار العمال بأعداد كبيرة.

وفي ربيع العام ١٩٣٠ لم تبدُ ثمة حاجة إلى المزيد. وفي مايو من ذلك العام أبلغ الرئيس هوفر جماعة دينية كانت قد ناشدته أن يطالب بمزيد من الأشغال العامة بقوله: «لقد جئتم متأخرين ستين يوما، فقد انتهى الكساد». ولسوء الطالع، ارتكب الرئيس آنذاك خطأ فظيعا يضاف إلى خطأ الاحتياطي الفدرالي من قبل، فقد وقع قانون تعريفة «سموت - هاولي».

لقد وعد هوفر - عندما كان مرشحا رئاسيا في العام ١٩٢٨ - المزارعين الكادحين في البلد بأنه سيدعو إلى جلسة خاصة للكونغرس لمعالجة مسألة كساد الزراعة. وهذا ما فعله في صيف العام ١٩٢٩، وكان من بين اقتراحاته زيادة التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية لحماية السوق الأمريكية بما يضمن مصلحة المزارعين الأمريكيين. لكن بعد تباطؤ الاقتصاد في العام ١٩٢٩ وانهيار السوق، تخاطفت المصالح الخاصة اقتراح هوفر حينما تقدمت كل صناعة من صناعات البلاد تقريبا - حتى صانعي شاهدات القبور - إلى الكونغرس تطلب حمايتها من المنافسة الأجنبية «غير العادلة». وهكذا ولأن أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ كانوا حريصين جدا على ألا يخيبوا

الصناعات المحلية، فقد فرضوا تلك التعريفات استجابة للالتماسات المرفوعة واحدا إثر آخر. وكانت النتيجة أعلى مستوى تبلغه التعريفات الجمركية في التاريخ الأمريكي.

لكن هذا كان من قبيل «الغباء الاقتصادي»، فالتعريفات الجمركية ضرائب وهي تعتبر دائما - ولا مفر - عبئا على الاقتصاد. كما أن الأسوأ من هذا أن التعريفات المرتفعة تولد تعريفات تصعيدية من قبل الدول الأخرى. إذ لا يمكن لأي بلد أن يغلق أسواقه أمام البلدان الأخرى ثم يتوقع منها أن تبقي أسواقها مفتوحة أمام بضائعه. إن الاقتصاديين العارفين ليعلمون هذا بالطبع، وقد وقَّع ألف منهم عريضة للرئيس هوفر يطالبونه فيها بأن يستخدم حق النقض ضد مشروع التعريفات الجمركية الذي تقدم به الكونغرس. وكتب تومال لامونت، الرجل الثاني في مصرف مورغان الابن، «لقد هممت بأن أجثو على ركبتي أمام هربرت هوفر لأتوسل إليه أن يستخدم حق النقض (الفيتو) على مشروع قانون التعريفة الجمركية «هاولي - سموت» الأخرق. لقد أذكى هذا القانون نار النزعة القومية في جميع أنحاء العالم».

وقد أثبت منطق الاقتصاديين صوابه تماما، وبدأت التجارة العالمية الانحدار. لقد طبقت بريطانيا العظمى - وكانت أكبر حماة التجارة الحرة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، وأكثر دول العالم تجارة - «نظام المعاملة التفضيلية الإمبريالي»، أي بمعنى آخر سورا من التعريفات الجمركية قصدت منه الإبقاء على التجارة البريطانية داخل حدود الإمبراطورية البريطانية. واعتمدت أمم أخرى قيودا مشابهة. وفي العام ١٩٢٩ بلغ حجم التجارة العالمية الإجمالي ٣٦ مليار دولار، أما في العام ١٩٣٢ فإنه لم يتعد الـ ١٢ مليارا، ووصلت قيمة الصادرات الأمريكية في العام ١٩٢٩ إلى ٥,٢٤١ مليار دولار. أما بعد ثلاث سنوات فقط فإنها لم تتجاوز ١,١٦١ مليار دولار. أي ما يعادل تراجعا بنسبة ٧٨ في المائة، وهذا يقل عن صادرات العام ١٨٩٦ إذا أخذنا التضخم بعين الاعتبار.

وفور التوقيع على تعريفة «سموت - هاولي» وإصدارها بقانون، بدأت سوق الأسهم تخسر مكاسبها التي حققتها في الربيع. وفي الخريف بدأت المصارف تعلن إفلاسها بأعداد مطردة. وتجاوز عدد حالات الإفلاس في العام ١٩٣٠ تلك التي أعلنت في العام ١٩٢٩، لكن الزيادة لم تكن تدعو إلى

القلق. ومع ذلك - وفي آخر شهرين من العام - أفلس ٦٠٠ مصرف دفعة واحدة، فارتفع عدد المصارف المفلسة في عام واحد إلى ١٣٥٢، أي ما يزيد على ضعف الرقم المسجل في العام ١٩٢٩، والأسوأ من ذلك أن أكثرها كان من المصارف الصغيرة التي لا أفرع لها، والتي انتشرت في المناطق الريفية وقدمت خدماتها للضواحي الريفية الفقيرة حيث سكن المهاجرون.

أما مصرف الولايات المتحدة فكان شيئا آخر، إذ كان متعدد الفروع، وقد اتخذ من عاصمة البلاد المالية - نيويورك - مقرا له. كانت لدى المصرف إيداعات بقيمة ٢٦٨ مليون دولار يملكها ٤٥٠ ألف مودع، أكثرهم من صغار التجار وأبناء الطبقة العاملة اليهود الذين اشتغلوا في صناعة الملابس واسعة الانتشار في المدينة. وعندما بدأ وضع المصرف بالتأزم، حاولت كل من السلطات المصرفية في ولاية نيويورك ومصرف الاحتياطي الفدرالي جاهدين إنقاذه. وسعوا إلى دمجه مع ثلاثة مصارف أخرى، لكنهم كانوا في حاجة إلى قرض بقيمة ٣٠ مليون دولار من أكبر بيوت الصيرفة في وول ستريت لإنجاح الصفقة. ورفضت وول ستريت مد يد المساعدة. وكتب جوزيف إي بروديرك رئيس الرقابة المصرفية في ولاية نيويورك «أحذرهم! إنهم يرتكبون أفدح الأخطاء في تاريخ مصارف نيويورك».

وأغلق مصرف الولايات المتحدة أبوابه في ١١ ديسمبر العام ١٩٣٠، وكان هذا أكبر حادث إفلاس مصرفي في تاريخ البلاد حتى ذلك الزمن. وأحدث انهيار المصرف موجة من الهلع عمت الكيان السياسي الأمريكي وانتقلت إلى أوروبا، حيث كان ثمة اعتقاد أن المصرف - كما يوحي اسمه - على علاقة رسمية بالحكومة الفدرالية. وإذا كان ممكنا لمصرف بهذا الحجم أن يفشل، فأي مصرف سينأى بنفسه عن الإفلاس؟

كما لم يكن ثمة مبرر أو حاجة لوجود هذا المصرف من الأساس. إذ لم تكن شؤون المصرف تصرف على ما يرام (حيث سينتهي الأمر باثنين من مديريه إلى السجن)، كما كانت ثمة دائما اتهامات بمعاداة السامية أثيرت على خلفية رفض مصارف وول ستريت المحافظة (*) تقديم يد المساعدة. أيا يكن، وإذا كانت تعريفة سموت - هاولي أكبر صنائع الكونغرس التي سببت كسادا كبيرا Great Depression، فإن رفض وول ستريت مساعدة مصرف الولايات المتحدة كان هو الدور الذي أدته المؤسسة المالية الأمريكية في إحداث الكساد.

(*) تنم كلمة المحافظة هنا على الطابع البروتستانتي الذي اتسمت به المؤسسة [المترجم].

ومع ذلك فإن البلد - مع نهاية العام ١٩٣٠ وفي وقت كان يعاني فيه ويمر بظروف عصيبة - كان لايزال تحت وطأة كساد «معتدل»، وليس بأسوأ من الكساد الذي عرفه في العامين ١٩٢٠ و١٩٢١، إذ وصلت آنذاك نسبة البطالة إلى ١١,٩ في المائة. وفي العام ١٩٣٠ لم تتجاوز البطالة ٩ في المائة. لقد كان العام ١٩٣١ هو عام تحول الكساد إلى «الكساد الكبير».

ومرة أخرى، كما في العام ١٩٣٠، في الأشهر الأولى من العام الجديد، بدأت البوادر تشير إلى أن الازدهار - وبلغة تلك الأيام (التي كانت تحمل سخرية متزايدة في طياتها) - «بات وشيكا» بعد أن بلغ الاقتصاد نقطة الحضيض.

وفي هذه الأثناء تدخلت الأحداث التي وقعت في أوروبا. ففي ١١ مايو العام ١٩٣١، أفلس مصرف كريديت أنسالت Credit Ansalt، وهو أكبر مصارف النمسا ومن أكثر المصارف انتشارا في أوروبا. وكان انهيار المصرف أشد وطأة من انهيار مصرف الولايات المتحدة، وتبعه عدد من المصارف في النمسا وألمانيا فصارت طي النسيان. وبدأ الاقتصاد الألماني - وكان في الأساس يعاني وطأة ضائقة اقتصادية شديدة نتيجة تعويضات الحرب - الانهيار من الداخل.

واقترح هربرت هوفر، بعد مناشدة توماس لامونت من مصرف مورغان، أن تعلق أقساط القروض المستحقة للولايات المتحدة على الحلفاء وتعويضات ألمانيا للحلفاء لمدة عام واحد. كان هذا عملا شجاعا جدا أقدمت عليه القيادة السياسية. وقد أدرك مصرفيو وول ستريت المحنكون من أمثال توماس لامونت حجم الكارثة المحدقة. وقد اعتبر رجل الشارع في أمريكا أن تعليق أقساط قروض الحلفاء لم يكن سوى تحميل دافعي الضرائب الأمريكيين المزيد من تكلفة الحرب الأوروبية، وحماية لمصالح مصرفيي وول ستريت. ومع تعاقب أيام وسنوات العشرينيات والثلاثينيات بدأ الأمريكيون يرون في قرار ودرو ويلسون بإنهاء عزلة أمريكا عن أوروبا قرارا غير صائب. ولم يكن لدى الأمريكيين أي رغبة في الالتفات إلى شؤون أوروبا ومشكلاتها.

وأخر الرفض الفرنسي قبول خطة هوفر، ولم تستأنف أقساط القروض المستحقة لأمريكا ولا التعويضات الألمانية. وفي ١٣ يوليو العام ١٩٣١ علق مصرف دانات Danat أكبر مصارف ألمانيا عملياته، ولم يكن أمام الحكومة الألمانية سوى إغلاق بورصة برلين ومصارف المدينة. كان النظام المالي

الأوروبي على شفير الهاوية، وامتدت الأزمة سريعا فوصلت لندن قلب النظام المالي وأصابت الجنيه الاسترليني أهم عملات العالم بعد الدولار. ومع العجز الكبير الذي أصاب الميزانية بسبب الكساد وقع الجنيه الاسترليني تحت ضغوط متزايدة حينما اندفع التجار إلى التخلص من الجنيه وشراء الذهب الذي بدأ يرشح من مصرف إنجلترا بمعدلات خطيرة.

وفي ٢١ سبتمبر، وعلى الرغم من حصولها على قروض بقيمة ٢٥ مليون جنيه من الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ومصرف فرنسا، فقد تخلت بريطانيا عن معيار الذهب، وكانت قد أسسته هي نفسها في العام ١٨٢١، وانقضى عهد بريطانيا كقوة مالية عظمى. ولأن قدرا كبيرا جدا من التجارة العالمية كان مقوما بالجنيه الاسترليني، ولأن كثيرا من العملات داخل الإمبراطورية البريطانية وخارجها كان مربوطا بالجنيه الاسترليني، فإن عواقب ذلك كانت واسعة النطاق، ولم يكن أمام كثير من المصارف المركزية من خيار سوى التخلي عن معيار الذهب أيضا.

أما في الولايات المتحدة فقد تحرك مصرف الاحتياطي الفدرالي بقوة لحماية الدولار والحفاظ على معيار الذهب مع انصراف المصارف المركزية الأجنبية والمستثمرين الأجانب إلى إعادة توطين الذهب. وكان ذلك قرارا كارثيا بكل معنى الكلمة، وربما أفدح الأخطاء التي ارتكبت في تلك السنوات. وقد استدعى الحفاظ على معيار الذهب رفع أسعار الفائدة وتقليص عرض النقد، مما زاد من شدة التضخم الذي بلغ مستويات حادة. واستدعت المصارف قروضها للحفاظ على مستوى من السيولة، بينما توقف العملاء عن الشراء توقعا لانخفاض الأسعار. وفي السنة والأشهر الستة التالية سيحبس ما يزيد على مليون قرض رهني. أما البطالة فقد تفاقمت أيضا. واندفع مودعو المصارف - وقد كانوا يعلمون تماما بسلسلة إفلاسات المصارف التي شهدتها البلاد قبل عام - إلى سحب أموالهم من المصارف حفاظا على مصالحهم. وفي أول شهر أعقب تخلي بريطانيا عن معيار الذهب أفلس ٥٢٢ مصرفا أمريكيا.

ومع نهاية العام ١٩٣١ واجهت الولايات المتحدة ظروفا اقتصادية لم تعرفها قبلا على الإطلاق. فقد وصل عدد المصارف المفلسة إلى ٢٢٩٣ في ذلك العام، وكانت كل حادثة إفلاس تعني مأساة ألمت بمئات أو آلاف العائلات التي رأت سندها الوحيد في مواجهة أثر البطالة يتلاشى أمام عيونها. ودبت

البطالة بصورة هائلة في أركان الاقتصاد الأمريكي. وهبط الناتج القومي الإجمالي بمعدل ٢٠ في المائة أيضا، وتراجع إنتاج السيارات من ٤,٥ مليون في العام ١٩٢٩ إلى ١,٩ مليون في العام ١٩٣١، مما أدى إلى تسريح أعداد هائلة من العمال ليس فقط من شركات السيارات ولكن من شركات المطاط والزجاج والفولاذ ووكالات السيارات وشركات التأمين أيضا.

وارتفعت البطالة في أواخر العام ١٩٣١ إلى ١٥,٩ في المائة. وبدأت شوارع البلاد تكتظ برجال مهلهلي الثياب يبحثون عبثا عن عمل، أي عمل. ولم يكن مستغربا في المناطق الريفية أن يقرع أبواب البيوت أشخاص يبحثون عن عمل لقاء وجبة طعام أو قضاء ليلة في الحظيرة. واصطفت في المدن طوابير الخبز على امتداد مجمعات الأبنية، وانتشرت الكتل المتداعية من الأكواخ ومنحدرات السطوح (*) - وكانت تكنى بهوفرفيلز - في المرائب والخلاء، حيث فزع إليها أولئك الذين فقدوا منازلهم وشققهم السكنية. لقد بدأ النظام الاقتصادي كله يتداعى وينهار. وفسدت المحاصيل الكاسدة (غير المبيعة) في أنحاء البلاد، وكان البعض في المدن يقصد حاويات القمامة بحثا عما يأكله في بلد كان يعتبر أغنى بلدان العالم.

ومع هبوط متحصلات الضرائب بنحو ٩٠٠ مليون دولار، في وقت ارتفعت فيه النفقات الفدرالية بمقدار ٢٠٠ مليون دولار، ترديت الميزانية الفدرالية في مهاوي العجز بمقدار نصف مليار دولار في السنة المالية ١٩٣١، ومع أن هذا المبلغ ليس كبيرا بأرقام اليوم، لكنه كان عجزا بمقدار ١٣ في المائة من حجم الإيرادات، وهو أسوأ عجز زمن الحرب منذ الأيام العصيبة التي شهدها مطلع تسعينيات القرن التاسع عشر.

في ذلك الحين، كان ضبط الميزانية على رأس أولويات الحكومة الفدرالية وكان من المسلمات التي لا تحتمل نقاشا. ولن يخرج بتفسير كامل لفكرة أن على الحكومات أن تنفق - وإن كانت تعاني عجزا في ميزانيتها - في زمن الأزمة الاقتصادية، إلا بعد أن ينشر جون مينارد كينز عمله الطليعي seminal work «النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود» في العام ١٩٣٦.

وفي وقت لم تكن فيه الأسس الفكرية لنظرية كينز معروفة بعد، لكن فكرة توظيف الإنفاق بالعجز في تحفيز الاقتصاد كانت مطروحة. إذ تبناها هوفر - الذي ربما كان أكثر من تولى منصب الرئاسة إلماما بعلم الاقتصاد - في

(*) منحدرات السطوح: أكواخ ذات سطوح منحدرة [المترجم].

الاجتماع الوزاري الذي انعقد في مايو ١٩٣١، وكتب هنري ستيمسون - وزير الخارجية - في مذكراته الشخصية عن أحد الاجتماعات الوزارية قائلا: «لقد شبه الرئيس الحال بزمن الحرب»، وقال إنه «لم يخطر ببال أحد تحقيق توازن الموازنة في زمن الحرب. ولحسن الطالع فإن في مقدورنا الاقتراض».

ولسوء الطالع فقد عدل هوفر عن رأيه في أواخر العام ١٩٣١ وطلب إلى الكونغرس إحداث زيادة ضريبية كبيرة في سبيل تحقيق توازن الميزانية. واكتسب الكونغرس أغلبية ديموقراطية في انتخابات العام ١٩٣٠، وقد توزع أعضاء الكونغرس بين ٢٦٧ جمهوريا و١٦٧ ديموقراطيا في أول ولاية لهوفر، لكن نسبة الأعضاء في ولايته الثانية تغيرت إلى ٢٢٠ ديموقراطيا و٢١٤ جمهوريا. وتوزع مجلس الشيوخ بعد العام ١٩٣٠ بالتساوي تقريبا: ٤٨ جمهوريا و٤٧ ديموقراطيا. لكن كلا المجلسين أقر مشروع الضريبة الذي تقدم به هوفر من دون معارضة تذكر. لقد كان أكثر الأعضاء الديموقراطيين يتحدر من مناطق الجنوب والغرب، وكان تحقيق موازنة متوازنة بالنسبة إليهم شيئا من قبيل الإرادة الإلهية. ولقد سعى المتحدث باسم المجلس جون نانس جارنر من تكساس إلى إضافة ضريبة مبيعات عامة (وطنية) أيضا إلى جانب الزيادات على ضريبة الدخل التي اقترحها هوفر، وكانت ضريبة المبيعات سيقع أغلبها على الفقراء.

واقترح هوفر أيضا فكرة أفضل كثيرا من الزيادة الضريبية، على الرغم من تصاعد وقع الكساد، تمثلت هذه الفكرة في قانون مصارف الإسكان الذي يقضي بإنشاء عدد من مصارف الإسكان المفوضة بتقديم القروض بضمانة محافظ الرهون العقارية لدى المصارف التجارية. لقد حظر قانون الاحتياطي الفدرالي الصادر في العام ١٩١٣ على مصرف الاحتياطي الفدرالي تقديم القروض من خلال نافذة الخصم على مثل هذه الضمانات. وكان أثر هذا المنع تجميد مئات الملايين من الدولارات في أصول مصرفية كان يمكن استخدامها في ضخ السيولة إلى النظام المصرفي. ومع ذلك فقد تباطأ الكونغرس في إصدار التشريع حتى يوليو ١٩٣٢، وزاد من متطلبات الضمان التي طلبها هوفر، وكان طيف توماس جيفرسون لايزال ماثلا أمامه.

وقد اقترح هوفر - الذي عارض طويلا تقديم الإعانة الفدرالية إلى المصارف والشركات الصناعية أو الأفراد - حلا جذريا جديدا للتصدي للمشكلة ألا وهو مؤسسة تمويل إعادة الإعمار. لقد نظرت كل الأطياف السياسية في أمريكا إلى

الإعانة على أنها حالة شاذة مستوردة من أوروبا، لتضع المواطنين تحت وصاية الدولة. لكن هوفر كان يتمتع بالمرونة الفكرية اللازمة لإدراك أن الظروف الاستثنائية تحتاج إلى إجراءات استثنائية. لكن مؤسسة تمويل إعادة الإعمار - وقد حدد رأسمالها بـ ٥٠٠ مليون دولار بقرار من الكونغرس، وكانت مخولةً إصدار ما لا يزيد على ملياري دولار من السندات المعفاة من الضريبة - لم تقدم إعانات مباشرة إلى الأفراد. بل كانت في الواقع تقدم قروض طوارئ إلى المصارف وشركات التأمين على الحياة واتحادات الرهون الزراعية وسكك الحديد التي كانت ستنتهي إلى الانهيار لولا هذه المعونات. وأقر هوفر المشروع في قانون صدر في ٢ فبراير العام ١٩٣٢.

ولأن هذه الإعانة أفضت من دون شك إلى إنقاذ حملة أسهم الشركات التي حصلت عليها، فإن كثيرين من أمثال فيوريلو إتش لا غارديا أطلق عليها اسم «إعانة المليونير»، لكنها أدت أيضا إلى إنقاذ موظفي تلك الشركات وجمهور المودعين. وحالما زال ما يعيق تقديم المعونة الفدرالية إلى الشركات، هل كان من اللائق إغفال المعونة الفدرالية المباشرة للأفراد؟ في الواقع إنها لم تغفل، لكنها حجبت بورقة تين. ففي يوليو، أجاز قانون الإعانة وإعادة الإعمار لمؤسسة تمويل إعادة الإعمار بتمويل الأشغال العامة بمبلغ أقصاه ١,٥ مليار دولار لتوفير فرص العمل، وبتقديم ما لا يزيد على ٣٠٠ مليون دولار للولايات - وكثير منها كان معارضا للقيود التي فرضها الدستور على الإنفاق والاقتراض - بحيث يتسنى للولايات تقديم العون المباشر.

وفي غضون ستة أشهر، أقرضت مؤسسة تمويل إعادة الإعمار ١,٢ مليار دولار، أي ما يعادل ربع النفقات الفدرالية الإجمالية ذلك العام. وسيتبين أن هذه المؤسسة ستكون مثالا يحتذى في كثير من مراحل البرنامج الجديد New Deal (*). لكن الفضل في هذه الفكرة لن ينسب إلى هوفر، بل إن أوائل مؤرخي ذلك الزمن لن يروا غضاضة في الإفادة من اسمه في إعلاء شأن خليفته. لقد اشتهر جون إف كينيدي ذات مرة بمقولته: «الحياة غير عادلة». وسيكون كينيدي أول من يقر بأن التاريخ يخلو من العدالة والإنصاف.

(*) برنامج تشريعي وإداري وضعه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت لتحقيق الإنعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي [المترجم].

كان الأوان قد فات آنذاك لتغيير مصير هربرت هوفر السياسي، إن لم يكن مصيره التاريخي أيضا. ففي أواخر مايو تظاهر نحو ألف رجل شاركوا في الحرب العالمية الأولى في واشنطن للمطالبة بالحصول آنذاك على منحة لهم تستحق في العام ١٩٤٥، وصدر عن الكونغرس مشروع قانون بطبع ٢,٤ مليار دولار من النقد القانوني (من دون تغطية ذهبية) لسداد تلك المنحة، لكن مجلس الشيوخ رفض المشروع. وفي غضون ذلك زاد عديد «قوة المطالبة بالمنحة» (حملة المنحة) ليبلغ سبعة عشر ألفا في منتصف يونيو، أكثرها كان في مخيمات أناكوسشيا فلاتس Anacostia Flats في ضواحي ولاية العاصمة. وأقام البعض أكواخا في أراض حكومية قرب الكابيتول Capitol واحتلوا عددا من المباني الحكومية في شارع بنسلفانيا.

وأجاز الكونغرس أن يدفع للمحاربين القدماء المال اللازم لإعادتهم إلى مناطقهم، واندلعت أعمال العنف عندما حاولت شرطة العاصمة طردهم بالقوة. وقتل في الحادث اثنان من المحاربين القدماء وشرطيان. واستدعى هوفر الجيش بقيادة رئيس الأركان دوغلاس ماك آرثر لإجلائهم عن أراضي الحكومة وحصر تجمعهم في أناكوسشيا فلاتس.

وفي ٢٨ يوليو قاد ماك آرثر بنفسه - كديك مختال - فرقة من الخيالة والمدفعية بكامل عتادها واستعدادها تتبعها ست دبابات لإخلاء المباني الحكومية. لكنه حينها - وفي انتهاك واضح لأوامر الرئيس - أجلى أيضا المساكن وأحرق الأكواخ التي نصبت هناك، مبددا بقايا «جيش المنحة» Bonus Army. كان على هوفر أن يقيل ماك آرثر على الفور للمخالفة الصارخة للأوامر. لكنه آثر بدلا من ذلك أن يتحمل كامل المسؤولية، وتكبد ثمنا سياسيا باهظا من جراء ذلك بعد أن هزت الأمريكيين صور الخيالة على صهوات الجياد وقد مشقت سيوفها في إثر العاطلين عن العمل في شوارع عاصمة البلاد.

وراحت افتتاحيات الصحف ورسومها الكاريكاتورية تصور الرئيس آنذاك في هيئة تكنوقراطي غير مكترث بآلام الشعب الأمريكي ومعاناته، هذه المعاناة التي كانت تلمس عند كل زوايا الشوارع وفي أزقة الأرياف. ولم يبد أن ثمة شيئا سيحول دون انجراف الاقتصاد الأمريكي نحو لجة الكساد الكبير.

لقد بلغ عجز الميزانية الحكومية في العام ١٩٣٢ - على الرغم من الزيادات الضريبية التي استحدثها هوفر - ٢,٧ مليار دولار. ولم تتجاوز الإيرادات الحكومية ١,٩ مليار دولار. كان ذلك أسوأ عجز في ميزانية الحكومة زمن السلم في تاريخ البلاد. وكان الناتج القومي الإجمالي ذلك العام ٥٨ مليار دولار، أي ما لا يتجاوز ٥٦ في المائة مما كان عليه قبل سنوات ثلاث. ووصلت نسبة البطالة إلى مستوى غير مسبوق على الإطلاق: ٢٣,٦ في المائة. لكن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد. ذلك أن الملايين أيضا كانوا يعملون بدوام جزئي أو بأجور بخسة. لقد قل عدد ساعات العمل في العام ١٩٣٢ بنسبة ٤٠ في المائة عنه في العام ١٩٢٩، وانتهى ١٤٥٣ مصرفا إلى الإفلاس، وبذلك بلغ عدد المصارف المفلسة في سنوات الكساد مستوى كبيرا جدا: ٥٠٩٦، وفي العام ١٩٢٩ بلغت إيداعات الأمريكيين المصرفية ١١ دولارا مقابل كل دولار في التداول، كعملة ورقية أو معدنية. ووصلت هذه النسبة في العام ١٩٣٢ إلى خمسة مقابل واحد، بسبب انهيار كثير من المصارف وانعدام الثقة في كثير من البقية الباقية. وهبط مؤشر داو جونز الصناعي إلى ٤١,٢٢ نقطة، أي بانخفاض ٩٠ في المائة عن المستوى الذي كان عليه قبل سنوات ثلاث، وأعلى بنقطة واحدة من مستواه في اليوم الذي بدأ فيه حساب هذا المتوسط في العام ١٨٩٦.

وليس ثمة ما ينم عن الحالة الحرجة التي بات عليها الاقتصاد في خريف ذلك العام مثل تحول معدل الفائدة على أذونات الخزانة (*) إلى معدل سالب. إن أذونات الخزانة - التي تقل آجال استحقاقها عن سنة واحدة - تباع بخصم على قيمتها الاسمية، وترد في تاريخ استحقاقها بكامل قيمتها الاسمية. ومع حلول خريف العام ١٩٣٢ سعى كثير ممن كانوا يحوزون موجودات استثمارية لتوظيفها في أكثر الاستثمارات المتاحة أمانا، وهي الالتزامات قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومات الوطنية (الإصدارات السيادية) التي يزيد سعرها على قيمتها الاسمية.

(*) أذونات الخزانة: من أدوات الاقتراض قصير الأجل لخزانة الدولة. وتصدرها الخزانة لآجال قصيرة - في العادة ٣ أشهر - وتطرحها للاكتتاب العام. وهي تتمتع بسيولة عالية لأنها قصيرة الأجل ومضمونة، كما أن المصرف المركزي على استعداد دائم لتحويلها إلى نقد من خلال إعادة خصمها [المترجم].

كان منافس هوفر على الرئاسة ذلك العام - فرانكلين روزفلت - يناقضه في كثير من النواحي عدا التوجه السياسي. لقد ولد هوفر لعائلة متوسطة الدخل وأصبح يتيما بعد ولادته بمدة لم تطل. أما روزفلت فقد ولد لأسرة غنية أحاطت ابنها الوحيد بكل ضروب الحب والرعاية. كان هوفر حييا، عنيدا أحيانا، وكان وجوده وسط الجماعات الصغيرة يجعله في أفضل مزاج. أما روزفلت فكان لا يعرف التحفظ إطلاقا، متحمسا أبدا، وواثقا بنفسه أشد الثقة. كان هوفر أيضا حاد الذكاء ثاقب الفكر (وهما خصلتان تنمان بالضرورة عن الشيء ذاته) بعقل مهندس، يجمع المنطق والانتظام. أما روزفلت فبالكاد قرأ كتابا عندما كان يافعا، وكان يعول كثيرا على حدسه.

لكن، إن كان لروزفلت فكر من الدرجة الثانية - كما لاحظ القاضي ويندل هولمز واعتقد - فإنه كان ذا مزاج من الدرجة الأولى، كان سحره لا ينكر ولا سبيل إلى مقاومته. وكانت روحه التفاؤلية الصادقة تنتقل إلى الآخرين بالعدوى.

ولم يتحدد مسار انتخابات العام ١٩٣٢ بالقضايا المطروحة، إذ لم يكن ثمة اختلاف يذكر بين الرجلين في ما سعيا من خلاله إلى التصدي للأزمة، ووجه روزفلت انتقادات شديدة إلى هوفر لإخفاقه في تحقيق توازن الميزانية الحكومية. لكن ما حدد مسار تلك الانتخابات حقيقة كان عامل الشخصية. وهكذا فإن هوفر - الذي أرهقته سنوات أربع من الكوارث الاقتصادية المتفاقمة - عدم كل فرص النجاح. ففي العام ١٩٢٨ نجح في استنهاض أربعين ولاية في مواجهة آل سميث Al Smith. وفي العام ١٩٣٢ تفوق على روزفلت بست ولايات. لقد علقت الأمة - في نكبتها - كل آمالها المتقلقلة على رجل واحد، رجل كانت أعظم ملكاته أنه لم يشك يوما في أنه الرجل الأصلح لهذه المهمة.

وفي فترة الفراغ الرئاسي الطويلة ما بين انتخابات نوفمبر وتنصيب الرئيس الجديد في ٤ مارس (وهي الأخيرة قبل أن يعدل التاريخ إلى ٢٠ يناير) واصل الوضع الاقتصادي تدهوره بمعدلات خطيرة. وتساءل رايموند مولي - أحد مستشاري روزفلت المقربين - إذا ما كانت الإدارة الجديدة ستواجه ثورة شعبية عند أدائها القسم.

لكن الشعب الأمريكي - بالمقارنة مع الأوربيين تحديدا - لم يحتج، وهذا مدعاة للعجب، على الحال التي وجد نفسه فيها. كانت الاشتراكية - بوعودها بالمساواة والأمن - قد باتت منذ زمن طويل قوة سياسية مؤثرة في كل الدول الأوروبية الكبرى. غير أنه حتى في نوفمبر ١٩٣٢ - في وقت بدا فيه الاقتصاد الأمريكي على حافة الانهيار - لم يكسب نورمان توماس المرشح الاشتراكي أكثر من ٢,٢ في المائة من الأصوات.

وفي أسوأ شتاء تعيشه البلاد منذ أن أقام الجيش القاري معسكره في وادي فورج Valley Forge، انتظر الشعب الأمريكي نهاية رئاسة هوفر ووصول أرستقراطي نهر هدسون (*) - الذي انتخبوه بأغلبية ساحقة - إلى البيت الأبيض.

لكن الأحوال ازدادت سوءا في فترة الانتظار، فقد هبط مؤشر الناتج الصناعي بين ديسمبر ومارس بنسبة ١٢,٥ في المائة، من ٦٤ إلى ٥٦، وكان هذا انخفاضا غير مسبوق. وواصل الذهب تسربه إلى خارج البلاد بكميات هائلة بلغت أحيانا ١٠٠ مليون دولار في الأسبوع الواحد، وبلغ معدل حبس الرهن ألفين في الشهر الواحد. وفي ١٤ فبراير العام ١٩٣٣ أمر حاكم ميتشيغان كل المصارف العاملة في الولاية بالإغلاق لمدة ثمانية أيام للحيلولة دون أن يذهب هلع المودعين سريع الانتشار بما تبقى من النظام المصرفي في الولاية.

وفي اليوم التالي تلاشت آخر الآمال التي تعلق بها الشعب الأمريكي. فقد أنفق روزفلت عدة أيام مبحرا في مياه فلوريدا على متن يخت كبير يملكه جار له في دوتشس كاونتي Duchess County هو فنسانت آستور، واستقل في طريق عودته سيارة سياحية مكشوفة إلى حديقة ميامي، حيث ألقى هناك خطبة قصيرة من مقعد السيارة الخلفي. وعندما فرغ من خطبته قدم إليه أنتون سيرماك عمدة شيكاغو ليتبادل معه محادثة قصيرة، وأز الرصاص وترنح العمدة سيرماك ساقطا من الطلقات التي أصابته، وكانت موجهة أساسا إلى المرشح الرئاسي. ووضع روزفلت - وكان يشتهر بشجاعة ورزانة كبيرتين من جملة خصاله الأخرى - العمدة المصاب بجروح بالغة في المقعد المحاذي له وهرع إلى أحد المشافي. ولم يصب روزفلت بسوء.

(*) روزفلت [المترجم].

لقد انتشر الهلع المصرفي الذي اندلع في ميتشيغان - وهي من أهم الولايات الصناعية - كالنار في الهشيم عبر البلاد. وحوصرت المصارف في كل مكان بالمودعين المروعين صارخين مطالبين بأموالهم. وحذت ولاية إثر أخرى حذو ميتشيغان بإصدار أوامر تغلق بموجبها المصارف. ومع حلول ٤ مارس كانت المصارف قد أُغلقت كلها في اثنتين وثلاثين ولاية، كما أغلقت معظم المصارف في الولايات الست الأخرى. ووضع حكام الولايات قيودا صارمة على حجم المبالغ المسحوبة في الولايات العشر التي لم تغلق فيها المصارف أبوابها. وفي تكساس حدد مبلغ السحب اليومي بعشرة دولارات. وفي يوم تنصيب الرئيس، أعلنت بورصة نيويورك أنها لن تفتح أبوابها ذلك الصباح، ولم تعلن موعد استئناف التداول.

وعليه - وبعد أن أغلقت معظم مصارف البلاد وبورصتها الرئيسية - شارف قلب الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي على التوقف.

17

تحويل الانكفاء إلى تقدم

لو كان ثمة شك في مكانة العامل النفسي البشري كقوة محركة في عالم الاقتصاد، فما على المرء إلا أن يتمعن في الأيام القلائل الأولى من إدارة فرانكلين روزفلت، ليجد الدليل الدامغ على هذه المكانة. ففي يوم السبت ٤ مارس، وبينما كانت الملايين مصغية إلى المذياع، ألقى روزفلت واحدة من قلائل خطب التنصيب التي لم تبرح ذاكرة الناس. لقد قدمت لنا فقرتها الأولى عبارة باتت على الفور جزءا من النسيج السياسي الأمريكي. «وإذن، وبادئ ذي بدء، اسمحوا لي بأن أؤكد إيماني الراسخ بأن الشيء الوحيد الذي يجب أن نخشاه هو الخوف نفسه، الهلع الذي لا يعرف اسما ولا منطقا ولا مبررا والذي يعرقل الجهود اللازمة لقلب الانكفاء إلى تقدم». وخلفت الخطبة أثرا كالسحر في الشعب الأمريكي. وفي أول أسبوع من الخطبة، تسلم البيت الأبيض ٤٥٠ ألف خطاب وبطاقة. ولم يكن هوفر يحتاج إلى أكثر من موظف واحد للإشراف على بريد البيت الأبيض. أما روزفلت فكان في حاجة إلى سبعين موظفا.

«إن الشيء الوحيد الذي يجب أن نخشاه هو الخوف نفسه»
روزفلت

وفي اليـوم التـالي دعـا الكونغـرس إلى الانعقـاد في جلسـة خـاصـة يوم الخميس التالي، وأصدر أمرا إداريا - بموجب نص قانون «التجارة مع العدو» الذي يدعو إلى الريبة، والذي أقر زمن الحرب العالمية الأولى - بإغلاق كل مصارف البلاد إلى حين يفرغ الكونغرس من جلسته، وعقد اجتماعات طارئة للمصارف الكبرى. وعملت وزارة الخزانة - التي كان لايزال معظم موظفيها من فريق إدارة الرئيس هوفر - مع المصارف بجد وحماس في الأيام القليلة التالية لإعداد قانون الإعانة الطارئة للمصارف.

وفي يوم الأربعاء ٨ مارس عقد روزفلت أول مؤتمر صحافي له، حيث احتشد ١٢٥ صحافيا في المكتب البيضاوي. وعندما فرغ من عرض ملاحظاته التي أعدها مسبقا، طفق الصحافيون - ولمرة واحدة ربما في التاريخ - بالتصفيق الجماعي. لقد أراد الشعب الأمريكي - ومنه الصحافيون - النجاح لروزفلت، ولهذا بالتحديد نجح روزفلت في مساعيه.

لقد عرض مشروع المصارف على الكونغرس في الساعة الواحدة من يوم الخميس، فأقره من دون تلاوته، بتصفيق تهليلي بعد ثمان وثلاثين دقيقة. وأقره مجلس الشيوخ بمعارضة سبعة أعضاء فقط (وكلهم من أعضاء الولايات الريفية)، ووقعه الرئيس قانونا في الساعة ٨:٣٦ من مساء ذلك اليوم.

وقد أجاز القانون ما فعله روزفلت قبلا، ومنحه صلاحيات واسعة جديدة لتنظيم عمل النظام المصرفي والصرف الأجنبي في المستقبل. وحدد يوم الاثنين ١٣ مارس موعدا تعيد فيه المصارف - التي أعلنت ملاءتها المالية - فتح أبوابها. وفي يوم الأحد ١٢ مارس ألقى أول خطبة إذاعية (*) له من داخل البيت الأبيض. وفي نبرة أرستقراطية أبوية، واعظة ومواسية، أبلغ الجمهور أنه عندما تعيد المصارف فتح أبوابها غدا سيكون «إيداع أموالكم في مصرف أعاد فتح أبوابه أكثر أمانا من تركها تحت الحشية».

وصدقه الناس، وبدأ المال والذهب يتدفقان في اليوم التالي إلى النظام المصرفي. وعاد قلب الاقتصاد الأمريكي ينبض من جديد. ونقل عن ريموند مولي قوله - باعتداد بالنفس له ما يبرره - إن «الرأسمالية أُنقذت في ثمانية أيام».

(*) الخطب الإذاعية للرئيس روزفلت: سلسلة من ثلاثين خطبة مسائية قدمها الرئيس روزفلت بين العامين ١٩٣٣ - ١٩٤٤ [المترجم].

لقد قسم دستور الجمهورية الرومانية - وكان مواطنوها يخشون السلطة التنفيذية بعد سقوط الأباطرة - هذه السلطة بين حاكمين يشغلان المنصب عاما واحدا ويتناوبان يوميا على إدارة الحكومة والجيش. وأدرك الرومان أن هذا النظام لا يؤدي الغاية منه في أوقات الطوارئ والأزمات. لذلك أجاز الدستور - إذا دعت الضرورة - أن يتقلد الحاكم سلطة مطلقة لستة أشهر. كان يطلق على هذا الحاكم الوقتي اسم الديكتاتور (الحاكم المطلق).

لقد كان فرانكلين روزفلت في الأشهر الثلاثة الأولى من رئاسته، أو الأيام المائة كما أطلق عليها، الديكتاتور الأمريكي بأشد ما تنطوي عليه هذه التسمية.

إن مجموعة التشريعات التي أصدرت وأقرت في قوانين لهي مدعاة إلى الدهشة والعجب:

- ٩ مارس: وقع الرئيس روزفلت قانون الإعانة الطارئة للمصارف (*).
- ٢٠ مارس: وقع الرئيس روزفلت قانون الاقتصاد الذي يقضي بإعادة تنظيم الحكومة وخفض الرواتب ومعاشات تقاعد المحاربين القدماء - كان هؤلاء ربما أعظم قوة ضغط في واشنطن العاصمة آنذاك - لتقليص النفقات الحكومية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار.
- ٢١ مارس: وقع روزفلت قانون المعونة المالية لأعمال التحريج والفرق المدنية لحماية البيئة، لتوفير العمل لنحو ٢٥٠ ألف شاب في مشاريع الإعمار وحماية البيئة.
- ٢٢ مارس: وقع روزفلت قانون إيرادات البيرة والخمور، الذي أجاز تجارة البيرة والخمور التي تقل فيها نسبة الكحول عن ٤ في المائة، وفرض عليها ضرائب ثقيلة لزيادة إيرادات الحكومة.
- ١٩ أبريل: أبطل روزفلت التعامل بمعيار الذهب، وأخرج الذهب من التداول النقدي، وذلك بحظر استخدام المسكوكات الذهبية كعملة قانونية وإعادتها إلى الخزانة، وحظر على المواطنين حيازة السبائك الذهبية. وفي العام التالي خفض قيمة الدولار من ٢٠,٦٦ دولار لأوقية الذهب الواحدة إلى ٣٥ دولارا للأوقية.
- ١٢ مايو: وقع روزفلت قانون المعونة المالية الفدرالية الطارئة لتقديم منح تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار إلى الحكومات لتمويل المساعدات المالية للعاطلين عن العمل.

(*) ويعرف أيضا بقانون المساعدة المالية للمصارف [المترجم].

● ١٢ مايو: وقع روزفلت قانون تنظيم الزراعة لتقديم المعونة المالية للمزارعين، مع وضع إجراءات لزيادة أسعار المنتجات الزراعية وتقنين الإنتاج وإعادة تمويل الرهونات الزراعية.

● ١٨ مايو: وقع روزفلت مشروع قانون يسمح بإنشاء هيئة وادي تينيسي لتطوير وادي نهر تينيسي ببناء السدود التي ستمد سبع ولايات بالطاقة الكهربائية.

● ٢٧ مايو: وقع روزفلت قانون الأوراق المالية الفدرالي الذي فرض على الشركات الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية اللازمة للمستثمرين. وكان هذا أول الضوابط الفدرالية التي تنظم تداول الأوراق المالية.

● ٥ يونيو: ألغى الكونغرس بقرار مشترك من مجلسيه الفقرات التعاقدية التي توجب الدفع بالذهب.

● ٦ يونيو: وقع روزفلت قانون التوظيف الوطني الذي أسست بموجبه مصلحة التوظيف الأمريكية للعمل مع وكالات التوظيف على مساعدة العاطلين لإيجاد فرص للعمل.

● ١٣ يونيو: وقع روزفلت قانون إعادة تمويل ملاك المساكن الذي تأسست بموجبه مؤسسة تسليف ملاك المساكن والتي خُولت إصدار سندات بقيمة ملياري دولار لمساعدة ملاك المساكن غير الزراعية على الاحتفاظ بأملاكهم.

● ١٦ يونيو: وقع روزفلت قانون المصارف للعام ١٩٣٣ الذي عرف بقانون جلاس - ستيجال، وهما عضوا الكونغرس اللذان تقدما بمشروع القانون. وقد شكل هذا القانون حافزا كبيرا للقطاع المصرفي الأمريكي.

● ١٦ يونيو: وقع روزفلت قانون التسليف الزراعي لإعادة تمويل القروض الرهنية الزراعية.

● ١٦ يونيو: وقع روزفلت قانون النقل بالسكك الحديد لتعزيز الضوابط الفدرالية على شركات السكك الحديد وشركاتها القابضة.

● ١٦ يونيو: وقع روزفلت قانون إنعاش الصناعة الوطنية الذي يقضي بإنشاء إدارة الإنعاش الوطني (أو الـ NRA كما باتت تعرف في خضم ذلك الخليط الألفبائي الذي اشتهر به البرنامج الجديد)، والتي أسست عددا من اتحادات الكارتل الصناعية «للحد من المنافسة الشديدة».

إن الكساد - بالتعريف - هو فترة يمر الاقتصاد فيها بحالة انكماش. وقد جلبت الأيام المائة لروزفلت نهاية هذا الانكماش الذي بدأ في مطلع العام ١٩٢٩. وظهرت بوادر تعافي الاقتصاد مع تجدد ثقة الشعب الأمريكي بالاقتصاد والدولة، بفضل قوة شخصية الرئيس وإجراءاته الحاسمة وروحه التفاؤلية التي لا تلين. وسيكون العام ١٩٣٣ من أفضل أعوام القرن العشرين بالنسبة إلى وول ستريت، التي كانت بدورها تتعافى من آثار التراجع الحاد في أدائها. إذ ارتفع مؤشر داو جونز ذلك العام بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا وبدأت بعض شركات السمسرة إعادة تشغيل موظفيها.

كانت لاتزال أمام البلد أشواط طويلة لبلوغ الازدهار، لكن خط الصعود الذي انتهجه كان الطريق الصحيحة. ذلك أن الناتج القومي الإجمالي لم يتجاوز ٥٥,٦ مليار دولار في العام ١٩٣٣ - وهذا أدنى مستوى له منذ العام ١٩١٦ - من دون احتساب أثر التضخم. وفي العام التالي ارتفع هذا الناتج إلى ٦٥,١ مليار دولار. ووصل في العام ١٩٣٧ إلى ٩٠,٥ مليار دولار. كما ارتفع عرض النقد وأسعار الجملة أيضا بمعدل تراوح بين ١٠ في المائة و١٢ في المائة سنويا في السنوات الأربع بعد العام ١٩٣٣. ومع ذلك فقد ظلت البطالة مرتفعة - ولم تبد أي نزعة للانخفاض - ولم تتراجع إلا إلى ١٤,٣ في المائة في العام ١٩٣٧. وكان جزء كبير من النشاط الاقتصادي المتجدد يقوم على جهود عمال اشتغلوا بدوام جزئي في وظائف تتطلب دواما كاملا، مما أخر الحاجة إلى توظيف عمال جدد.

(كان من النتائج المغفلة، ولكن إيجابية الأثر، للبطالة المستحكمة في ثلاثينيات القرن العشرين حقيقة أن الأطفال باتوا يمكثون في المدارس طويلا. وتضاعف عدد الحاصلين على دبلومات عالية في ذلك العقد، وازداد عدد الذين نالوا شهادات جامعية بنسبة ٥٠ في المائة. وفي العام ١٩٤٠ كان ٨,١ في المائة ممن بلغوا سن الثالثة والعشرين يحملون شهادات برتبة الإجازة الجامعية).

لن يحدث البرنامج الجديد في أول عهده أثرا في الاقتصاد الأمريكي أعظم من الأثر الذي خلفه في القطاع المصرفي، وهو القطاع الوحيد الذي شارف على الانهيار التام مع تفاقم حدة الكساد. لقد عزز قانون جلاس - ستيجال رقابة الاحتياطي الفدرالي على النظام المصرفي للدولة، وسمح

لفئات أخرى من المصارف - كمصارف الادخار - بالانضمام إلى عضويته. كما أعطى الاحتياطي الفدرالي الصلاحية لضبط المضاربة في وول ستريت عبر تحديد متطلبات الهامش رسميا.

وفي العام ١٩٣٥ زاد قانون الاحتياطي الفدرالي صلاحيات مصرف الاحتياطي ومركزيتها. وأسبغت على رؤساء مصارف الاحتياطي الفدرالي الإقليمية - الذين أطلق عليهم اسم «حاكم (محافظ)»، وهو يحمل في طياته سلطة كبيرة في عمل المصرف المركزي - مسميات جديدة، وأصبح مجلس الاحتياطي الفدرالي في واشنطن مجلس المحافظين (من محافظ المصرف المركزي)، حيث استقر رأس السلطة منذ ذلك الحين. وكان كل عضو يعين لفترة أربع عشرة سنة ويعين رئيس المجلس من بين الأعضاء لفترة أربع سنوات. ولضمان استقلاله عن التجاذبات السياسية - وقد رأى ألكساندر هاملتون في ذلك ضرورة لازمة قبل ١٥٠ عاما - فلم يكن ممكنا عزل أعضاء مجلس المحافظين إلا لأسباب موجبة.

وحصرت صلاحيات عمليات السوق المفتوحة - وهي أداة أساسية لتنظيم عمل النظام المصرفي وأسعار الفائدة - بيد لجنة السوق المفتوحة الفدرالية في واشنطن، بدلا من ترك تصريفها للمصارف الاثني عشر في المناطق الإقليمية. هذه اللجنة كانت تتألف من سبعة أعضاء من مجلس المحافظين وخمسة أعضاء يعينهم الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. كما أعطي الاحتياطي الفدرالي صلاحيات تحديد متطلبات الاحتياطي لدى المصارف الأعضاء، وهي أداة أخرى فعالة في ضبط أسعار الفائدة وعرض النقد.

ولأول مرة في تسع وتسعين سنة، منذ أن قوض الرئيس أندرو جاكسون المصرف الثاني للولايات المتحدة، صار للدولة مصرف مركزي يمارس وظائفه كاملة ويتمتع بالصلاحيات اللازمة. لقد تكبدت البلاد ثمنا باهظا لافتقارها إلى مصرف مركزي في تلك السنوات، ولأنها عدمت الخبرة الواسعة في حقل تخصص فريد من نوعه هو الصيرفة المركزية.

كما أنشأ قانون جلاس - ستيجال مؤسسة تأمين إيداعات المصارف الفدرالية، التي قدمت ضمانات على إيداعات المصارف الأعضاء في النظام (لم يكن يطلب الانضمام إلى النظام إلا من المصارف الأعضاء في الاحتياطي الفدرالي) التي لا يزيد حدها الأعلى على ٥ آلاف دولار للحساب الواحد.

وعند الأزمة، صار نزيف إيداعات المصارف - وهو كابوس عاشه الاقتصاد الأمريكي مرارا منذ أولى حوادث نزيف الإيداعات في العام ١٨٠٩ - شيئا من الماضي. لقد ساورت روزفلت مخاوف من «المخاطر المعنوية» Moral Hazard التي خلقها النظام الذي أزاح عن كاهل المصرفيين مخاوفهم من خسارة أموال المودعين. لكنه ارتأى أن العمل على مكافحة نزيف إيداعات المصارف يستحق المحاولة والجهد. ولم يقع نزيف يذكر في الإيداعات المصرفية منذ ذلك الحين، لكن الأحداث التي وقعت بعد وفاته بزمن طويل ستبرهن أن روزفلت كان مصيبا في مخاوفه.

لقد قوى قانون جلاس - ستيجال كثيرا المصارف الوطنية بعد أن أجاز لها افتتاح فروع لها في الولايات التي تتخذ منها مقرا رئيسا لها، إذا سمحت الولاية المعنية بافتتاح فروع للمصرف. وقد أتاح هذا لتلك المصارف تنويع عملياتها عبر منطقة جغرافية واسعة، وبالتالي أن تنأى بنفسها عن التقلبات الاقتصادية المحلية، كتسريح شركة محلية كبرى العمال بأعداد كبيرة. ولسوء الطالع لم يبلغ الإصلاح الحد المطلوب، وظل الحظر قائما على افتتاح فروع للمصارف بين الولايات، وهذا ما حد من حجم المصارف ومواردها.

لكن قانون جلاس - ستيجال ساهم كثيرا في إضعاف المصارف الكبرى المتنفذة بإجبار المصارف التي تقدم خدمتي حساب الإيداع وحساب الاستثمار معا على اختيار خدمة واحدة من بينهما. لقد ظلت شركة جي بي مورغان وشركاه - على سبيل المثال - مصرفا للإيداع وتفرعت عنها شركة مورغان وستانلي وشركاهما.

ومع نمو الشركات حجما وربحية في العقود الأولى من القرن العشرين، تراجع اعتمادها على مصارف وول ستريت في تمويل توسعاتها واستحواذاتها، موظفة في المقابل أرباحها المستبقاة (المحتجزة)، مستفيدة من سوق الأوراق التجارية. لذلك لم يعد مورغان يتمتع بذلك النفوذ الواسع في الاقتصاد الأمريكي، الذي كان له في مطلع القرن العشرين. لكن قانون جلاس - ستيجال أضعف مصرف مورغان والمصارف المماثلة أكثر فأكثر.

لقد كانت ثمة حاجة إلى الفصل بين وظيفتي قبول الإيداعات والاستثمار في شركات مستقلة غير متداخلة، لأن مزاولة العملين تحت الإدارة نفسها كان - وفق الاعتقاد السائد - مصدر صراع محتوم في المصالح سبب تفاقم أزمة

المصارف في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين. وفي الواقع لم يكن ثمة دليل كاف على ذلك، وفي غضون سنتين أدرك عضو مجلس الشيوخ كارتر جلاس نفسه - وهو الذي تقدم بمشروع القانون (وكان صاحب فكرة نظام الاحتياطي الفدرالي نفسه قبل عشرين عاما خلت) - أن هذا الفصل بين وظيفتي قبول الإيداعات والاستثمار في المصارف لم يكن صائبا.

كان القانون الصارم يقضي بأن إقرار مشروع جديد أيسر وأسهل كثيرا من إبطال العمل بقانون قد صدر، وسيتطلب تعديل تلك الفقرة من قانون جلاس - ستيجال أكثر من ستين عاما مقبلة، وتحت ظروف اقتصادية مغايرة لتلك التي صدر في ظلها القانون. وفي ذلك الحين فقط سيسمح للمصارف أخيرا بأن تفتح فروعا لها في أكثر من ولاية.

وبعد الإصلاحات في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين استقر النظام المصرفي الأمريكي، وصار قادرا على الوفاء بمتطلبات الاقتصاد والدولة. لكنه سيظل - مع ذلك - أكثر الأنظمة المصرفية في العالم تعقيدا واستعصاء على الفهم، بسبب تداخل عمل الهيئات الإشرافية على مستوى الولاية والمستوى الفدرالي. كما ستنشأ فيه مصارف جديدة على الدوام. وعلى الرغم من عمليات الاندماج، فستظل في الولايات المتحدة - العام ٢٠٠٣ - أكثر من سبعة آلاف مصرف مستقل قانونيا، أي ما يتجاوز عدد المصارف مجتمعة في جميع بلدان العالم المتقدم.

لقد طرأت تغيرات جذرية على وول ستريت في تلك الأعوام، مع أنها أبدت مقاومة أشد لتلك التغيرات مما أبدته الصناعة المصرفية. وقد قاد هذه المقاومة ريتشارد ويتني بطل الخميس الأسود Black Thursday، الذي تبوأ منصب رئيس بورصة نيويورك عن جدارة واستحقاق في العام ١٩٣٠. لقد كشفت سلسلة من جلسات الكونغرس - وصارت تعرف باسم رئيسها المستشار القانوني فرديناند جي بيكورا - كثيرا من الجوانب التي لا سبيل إلى إنكارها في آلية عمل وول ستريت.

كانت بورصة نيويورك مؤسسة خاصة يملكها أصحاب مقاعد العضوية فيها. وعلى الرغم من أن البورصة كانت، فترة طويلة، آلية حيوية في النظام المالي للدولة، فإنها ظلت أداة لمصلحة أصحاب تلك المقاعد حصرا. وكان الأعضاء المتخصصون - وهم أعضاء البورصة الذين يقع على عاتقهم تأمين

الأداء المنتظم للسوق في عدد من الأسهم المدرجة - في مركز يؤهلهم إلى معرفة الأداء المحتمل لتلك الأسهم في المستقبل القريب. إن تجار الصالة هم أيضا أعضاء في البورصة، لكنهم يتداولون فقط لحسابهم الخاص. وبفضل قدرتهم على الوصول إلى قاعة التداول، فإنهم أيضا قادرون على الحصول على معلومات لا تتوافر إلا للمطلعين. وقد تلاعب الاختصاصيون وتجار الصالة طوال سنوات الطفرة الاقتصادية في عشرينيات القرن العشرين بالأسهم عبر تشكيل تجمعات التلاعب بالأسهم (*) (أو ما كان يعرف بلغة تلك الأيام بعبارة «خذهم بيدك» Take them in hand) للكسب على حساب المتداولين غير المطلعين.

ومع الطفرة التي عرفها تداول الأسهم عموما، لم تكن ثمة مطالب كثيرة لإصلاح آلية عمل البورصة. لكن وبعد انهيار السوق، تصاعدت حدة الضغوط المنادية بالإصلاح في ظل الخروقات الجديدة التي كانت ترتكب يوميا. ورحب كثير من المتداولين في وول ستريت بهذه الإجراءات، بل إن منهم من عمل لأجل الإصلاح وخاصة السماسرة الذين يمتهنون شراء الأسهم وبيعها «بالمفرق»، وكانوا بالتالي يعولون في كسب رزقهم على ثقة الجمهور.

أما من أفاد من الحالة الراهنة، كالمتخصصين وكبار المضاربين بالطبع، فقد قاوموا الإصلاح بضراوة. كان الوضع في ثلاثينيات القرن العشرين مشابها جدا للحالة التي كانت سائدة في حقبة ما بعد الحرب الأهلية مباشرة. لقد أشار ريتشارد ويتني - قائد ما يعرف بالحرس القديم - إلى أن «البورصة مؤسسة مثالية»، لكنه أقر ضمنا بأنها لم تكن كذلك عندما أجرى عددا من الإصلاحات منها منع المتخصصين من امتلاك حقوق اختيار الأسهم التي يباشرون في تداولها (يخلقون سوقها) وتقديم المعلومات المتاحة لهم بحكم عملهم واطلاعهم إلى معارفهم وأصدقائهم.

واعتزم روزفلت إحداث إصلاحات شاملة أوسع من ذلك. وفي العام ١٩٣٤ أنشأ الكونغرس لجنة الأوراق المالية والبورصة لتضطلع بالرقابة على هذا القطاع. وكان جوزيف بي كينيدي أول رئيس لهذه اللجنة - وكان اختياره لهذا المنصب منافيا للمنطق تماما - نظرا إلى أن كينيدي كان من

(*) مجموعة من المستثمرين يحشدون مواردهم وإمكاناتهم للتلاعب في سعر ورقة مالية معينة [المترجم].

أنجح المضاربين وأكفئهم في فترة العشرينيات التي ازدهرت فيها الأسواق. وكتبت مجلة «نيوزويك» NewsWeek متهكمة آنذاك، أن «السيد كينيدي - وهو مضارب سابق ورئيس لأحد تجمعات التلاعب بالأسهم - سيكبح المضاربة الآن ويحظر تجمعات التلاعب بالأسهم». وأخر مجلس الشيوخ - الذي كان حذرا من تعيين ثعلب حارسا للحم الدجاج - تعيينه ستة أشهر ريثما يتأكد من سلوك كينيدي وأدائه.

كان كينيدي حاد الذكاء - وبالغ الثراء - وهذا ما حال بينه وبين محاولة التكسب من منصبه، وأبلى بلاء حسنا في النهوض بلجنة الأوراق المالية والبورصة مما جعل مجلس الشيوخ يصدق على تعيينه من دون تردد أو اعتراض. كان كينيدي، الذي عرف جيدا مكامن المخالفات والأعمال غير المشروعة في وول ستريت، يعتبر مهمته الأولى هي القضاء على ما يعرف «إحجام رأس المال» Strike of Capital، أي رفض المصارف مديرة الإصدارات (*) - التي هزتها الصدمة كثيرا - تعهد أي إصدارات جديدة، بغض النظر عن جودتها.

واستقال كينيدي بعد ستة عشر شهرا، وهكذا صار ثالث رئيس للجنة - ويليام أو دوغلاس (وسيتبوأ منصب قاض في المحكمة العليا في ما بعد، يبقى فيه لما يزيد على ثلاثين عاما) - يطالب بإحداث إصلاحات جذرية في وول ستريت. ولقد تقاعد ويتني من منصب رئيس بورصة نيويورك في العام ١٩٣٥، لكنه ظل يشغل منصبه في مجلس المحافظين وكان أشهر سماسرة وول ستريت على الإطلاق. وقد حدث خليفته في المنصب قائلا: «إن ملايين الناس ترى البورصة مجسدة في شخصي».

عاش ويتني حياة الترف، حيث كان له منزل ريفي في الشارع الثاني والسبعين شرقا، ومزرعة كبيرة في نيوجيرسي اعتاد فيها أن يمارس صيد الثعالب - وهي من أكثر الرياضات البرية تكلفة - وكان عضوا في كثير من الأندية. كما كان ينفق ٥ آلاف دولار في الشهر في وقت كان فيه متوسط الدخل الفردي السنوي لا يزيد على ٧٠٠ دولار. لكنه لسوء حظه لم يكن قادرا على تأمين الموارد اللازمة لهذا الإنفاق. إذ إن شركة السمسرة التي يملكها -

(*) المصارف المديرة للإصدار: هي المصارف التي تأخذ على عاتقها طرح إصدارات الأسهم الجديدة نيابة عن الشركات المصدرة وتوظف خبرتها في تسويقها [المترجم].

وكان مصرف مورغان من عملائها (وهذا ما أسبغ عليها سمعة ذائعة، على الرغم من قلة أعمالها) - لم تكن تحقق دخلا كبيرا، كما منيت كل استثماراته بالخسارة. فكان يؤمن مصروفاته بالاقتراض من الأصدقاء والمعارف، وخصوصا من شقيقه الأكبر جورج ويتني الذي كان شريكا في جي بي مورغان وشركاه.

وبدأت يده تمتد - بعد أن لم تكفه موارده - إلى حسابات عملائه وأنديته، بل حتى إلى حساب الاستثمار الذي ائتمنته عليه زوجته. وكما هو مصير المختلس دائما، فقد تفاقمت حاله، وفي ٧ مارس ١٩٣٨ أوقفت بورصة نيويورك التداول لتعلن تعليق عمل شركة ريتشارد ويتني وشركاه بسبب «تصرفات غير قانونية ومنافية لمبادئ التداول النزيه».

وعمت الصدمة الكبرى مؤسسة وول ستريت فكتبت صحيفة «الأمة» (نايشن) - وهي صحيفة سياسية يسارية - بنبرة يغلبها الابتهاج: «إن وول ستريت في موقف محرج جدا.. وما كانت لتشعر بحرج كهذا لو أن جي بي مورغان وجد يتسول على باب كاتدرائية القديس يوحنا».

واحتشد ستة آلاف شخص في محطة قطار جراند سنترال في ١٢ أبريل لمشاهدة ريتشارد ويتني - مصفدا في الأغلال - يستقل قطارا سينقله إلى سجن سنج سانج Sing Sang. وفي غضون ذلك، تحرك ويليام أو دوغلاس سريعا لاغتنام حال الارتباك العام التي ألمت بحرس وول ستريت القديم. وقبل نهاية العام، اعتمدت البورصة نظاما داخليا جديدا، يضع مسؤولياتها العامة قيد المساءلة. وصار الرئيس موظفا مأجورا وليس عضوا. كما صار لزاما على الشركات الخضوع لمزيد من عمليات تدقيق الحسابات الخارجي، ولم يعد يسمح للأعضاء بشراء الأسهم بتمويل جزئي (الشراء بالهامش) إذا كانوا يقدمون خدماتهم للعملاء. وخفضت النسبة القانونية للدين إلى رأس المال، مما جعل شركات السمسرة أكثر استقرارا وقدرة على مواجهة فترات تراجع أداء السوق.

والأهم من هذا، لم تعد عمليات البيع على المكشوف (البيع القصير) جائزة إلا صعودا، أي عند سعر يزيد على سعر البيع السابق. وقد قطع ذلك الطريق على إحدى الأدوات الأساسية التي كان بها المضاربون على الهبوط يقوضون استقرار السوق في عشرينيات القرن العشرين. وساعدت على الحد من شدة

موجات الهلع التي عرفتها هذه السوق في العام ١٩٢٩. وفي نهاية الثلاثينيات باتت وول ستريت مؤهلة للإفادة من الثورة التي سيشهدها تداول الأسهم في العقد التالي.

وستتكب المحكمة العليا على إبطال كثير مما جاء به البرنامج الجديد الأول، في وقت شهدت فيه السياسة الأمريكية تحولا جذريا. فمن ناحية، بات الحزب الديموقراطي حزب الأغلبية، وبقيادة واحد من أبرع السياسيين الأمريكيين في مختلف العصور. ففي السنوات الاثنتين والستين التي تلت انتخابات العام ١٩٣٢ سيهيمن الديموقراطيون على مجلس النواب، باستثناء سنوات أربع هي ١٩٤٧ - ١٩٤٨ و١٩٥٣ - ١٩٥٤. وبعد انتخابات العام ١٩٣٦ عندما كسب روزفلت - في أكبر فوز ساحق في التاريخ الأمريكي حتى تلك اللحظة - ستا وأربعين ولاية، ولن يكون للحزب الجمهوري إلا ستة عشر عضوا في مجلس الشيوخ وتسعة وثمانون عضوا في الكونغرس.

بدأت قيمة الناتج القومي الإجمالي المتدفق سنويا في شرايين الحكومة الفدرالية تحقق زيادة مطردة. كان الإنفاق الحكومي في العام ١٩٢٩ يمثل نحو ٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وفي العام ١٩٤٠ تجاوز ٩ في المائة. ومن جانب آخر، ارتفعت نسبة الدين القومي إلى الناتج القومي الإجمالي من ١٦ في المائة إلى أكثر من ٥٠ في المائة، وهذا يعتبر أعلى ارتفاع زمن السلم حتى ذلك التاريخ. كانت الغاية تتمثل في جعل ميزانية الحكومة الفدرالية ضربا من «دولاب التوازن» المالي بحيث يزود النظام في أوقات تراجع الطلب بالمحفز الاقتصادي اللازم ويحول دون الانجراف في دوامة هبوطية تعزز نفسها بنفسها كتلك التي وقعت في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين. ومنذ الحرب العالمية الثانية لم ترتفع نسبة البطالة إلا مرة واحدة - ولمدة لم تطل - فوق حاجز ١٠ في المائة.

لقد طرأ تغير جذري مستدام على الأولويات المالية الوطنية. فقبل كارثة الكساد الكبير كان تحقيق توازن الميزانية وسداد أقساط الدين القومي على رأس المسؤوليات المالية الواقعة على عاتق الحكومة الفدرالية. وبعد العام ١٩٣٣، صارت الحيلولة دون تكرار «الكساد الكبير» أولى مسؤوليات الحكومة، لا بل أحيانا مسؤوليتها الوحيدة. كما بات ينظر إلى الحكومة كملاذ أخير - على الأقل - لتوفير موجبات الحياة الكريمة.

كان معنى ذلك ولا ريب أن دور الحكومة في الاقتصاد يجب أن يتعاظم أيضا. ولن يخفض الدين القومي - مرة أخرى - وبنسبة كبيرة بلغة الوحدة النقدية (من دون مراعاة أثر التضخم) (على الرغم من أنه سيشهد تغيرات كبيرة بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي). وستحقق الموازنة العامة - التي كانت لثلثي الفترة السابقة للعام ١٩٣٣ ذات فائض - فائضا في ١٦ في المائة من الفترة التي أعقبت ذلك التاريخ.

والأهم من هذا أن البرنامج الجديد أصاب بمجمله نجاحا باهرا، على الرغم من إخفاق كثير من برامجه وقصر نظر عدد من مبادئه الاقتصادية. وقد باتت الولايات المتحدة - منذ عهد البرنامج الجديد - مجتمعا أغنى وأكثر أمنا من الناحية الاقتصادية وأقرب إلى العدالة. وقد صارت منذ ذلك الحين بلدا هو الأعظم في فرصه المتاحة للجميع وبالتالي الأكثر قدرة على خلق الثروة وإنتاجها. ولم تبذل أي جهود سياسية جادة لمقاومة البرنامج الجديد، على الرغم من أن أسوأ أسسه الفكرية - مثل انتشار الكارتلات في مختلف أركان الاقتصاد الأمريكي - قد طرحت جانبا وأدخلت إصلاحات على كثير منها، ذلك أن الديموقراطية هي صيرورة إصلاحية لا تتوقف.

إننا جميعا - وبكل ما تعنيه الكلمة - ووفق تعبير ريتشارد نيكسون - «جيل البرنامج الجديد».

وبعد أن أبطلت المحكمة العليا معظم البرنامج الجديد الأول (إذ لم تكن بعض برامجه وخصوصا إدارة الإنعاش الوطني NRA تؤدي المطلوب منها بأي حال) فإن إدارة الرئيس روزفلت - التي لم تنقصها الروح البراغماتية إطلاقا - عكفت على تجريب برامج جديدة. وفي العام ١٩٣٥ أطلقت ما بات يعرف بالبرنامج الجديد الثاني. وقد دعا هذا البرنامج إلى «الضمان الاجتماعي» وإحداث إصلاحات مصرفية واسعة وتطبيق برامج أشغال أكثر شمولا (ومنها إدارة مشاريع الأشغال العامة) وزيادة الضرائب على الدخول المرتفعة والمواريث، (ومنها ما يعرف باسم ضريبة الثروة على العقارات التي تزيد قيمتها على ٥٠ مليون دولار، وهذه العتبة من الثراء لم تتخطها سوى أسر معدودة)، وإيلاء العمل المنظم رعاية خاصة ليسهل على الاتحادات تنظيم العمال في صفوفها.

لقد أحدث هذا تغييرا جذريا في بيئة العمل في الولايات المتحدة، وخصوصا في حقل التصنيع الذي كان قلب الاقتصاد الأمريكي آنذاك. كان إصلاح علاقات العمل Labor Relations في الولايات المتحدة - وكثير من

التحسينات التي عزيت إلى البرنامج الجديد - قد استهل في زمن رئاسة هوفر. وقد أبطل قانون موريس لاغارديا للعام ١٩٣٢ عقود إذعان العامل Yellow Dog Contracts - التي يتعهد العامل بموجبها بعدم الانضمام إلى اتحادات العمال - بحكم القانون وحظر الأوامر القضائية الزاجرة للإضرابات والاعتصامات العمالية. لكن الكساد خلف أثرا سلبيا بالغا في العمل المنظم. ففي العام ١٩٣٣ لم تتعد عضوية اتحاد العمال الأمريكي ٢,٣ مليون عامل، وهذا هو ما كان عليه تقريبا منذ مطلع القرن.

وفي العام ١٩٣٥ أقر قانون علاقات العمل الوطني (الذي بات يعرف بقانون واغنر، على اسم واضع مشروعه عضو الكونغرس روبرت واغنر من نيويورك). وكان هذا القانون يعرف أيضا باسم الوثيقة العظمى Magna Carta للعمل المنظم في الولايات المتحدة. وقد كفل حق العمال بالانضمام إلى الاتحادات التي يشاؤون وممارسة التفاوض الجماعي مع رب العمل. كما جاء بقائمة طويلة عدد فيها «الممارسات المجحفة بحق العمال» التي حُظر على الشركات اللجوء إليها (لكنها لم تورد الممارسات التي يحظر على الاتحادات إتيانها). وقد أسس مجلس علاقات العمل الوطني للرقابة على سوق العمل والإشراف على الانتخابات. وأصدر معظم الولايات الصناعية الرئيسة قوانين اتخذت قانون واغنر مرجعا لها.

إن الحكومة الأمريكية - التي طالما كانت إلى جانب رب العمل (الإدارة) - صارت الآن نصيرا متحمسا للعمال. صحيح أن أعمال العنف كانت تندلع كلما افتتح مصنع أو معمل جديد، لكنها كانت أقل خطرا من الاشتباكات العمالية التي وقعت في أواخر القرن التاسع عشر. حتى هنري فورد - وقد تقدم به العمر، وهو من رجالات القرن التاسع عشر أساسا الذي عارض بشدة ظاهرة الاتحادات - لم يكن من خيار أمامه إلا التفاوض مع والتر روثر واتحاد عمال صناعة السيارات في العام ١٩٣٩.

وفي السنوات الست التي أعقبت صدور القانون ارتفعت عضوية الاتحادات العمالية بأكثر من الضعف. وستمثل الاتحادات العمالية في مطلع خمسينيات القرن العشرين نحو ٣٥ في المائة من العمالة الأمريكية. وتطورت عضوية النقابات الحرفية التابعة لاتحاد العمال الأمريكي كثيرا، لكن المكاسب الكبرى كانت من نصيب العمال غير المهرة ونصف المهرة الذين كانوا في

حاجة أكثر من غيرهم إلى اتحادات عمالية تدافع عن حقوقهم ومصالحهم. لقد ضم كونغرس المؤسسات الصناعية CIO - الذي تأسس كمنظمة عمالية مستقلة برئاسة جون لويس من اتحاد عمال المناجم في العام ١٩٣٧ - نحو ٢,٧ مليون عضو في العام ١٩٤١.

وكان من الجوانب المهمة جدا في البرنامج الجديد الثاني التحرك لإيصال الكهرباء إلى مناطق واسعة من البلاد لم يبلغها التيار الكهربائي. إن تكلفة توصيل الكهرباء إلى منطقة ما - من حيث بناء مرافق التوليد ومد الأسلاك - لا تختلف تقريبا بين منطقة مكتظة بالسكان ومنطقة غير مكتظة. لكن انخفاض الكثافة السكانية في منطقة ما عن مستوى معين، يجعل تشغيل المرافق عملا مكلفا جدا على أساس الفرد الواحد. وإن انتشار التلفاز الكابلي في العقود الأخيرة سار تماما على أساس التوزيع النقطي نفسه وللأسباب الاقتصادية ذاتها تماما.

ولأن القطاع الخاص كان عاجزا عن توصيل الكهرباء إلى كثير من المناطق الريفية، فقد أنشأ روزفلت إدارة كهربة الأرياف لإنجاز هذا العمل. وقد عملت هذه المصلحة على تأسيس تعاونيات كهربائية غير ربحية تتبع نظام الملكية العامة لتزويد الطاقة الكهربائية للمناطق التي لا تصلها الكهرباء. وعندما أسست إدارة كهربة الأرياف في العام ١٩٣٥ لم تكن الكهرباء تصل إلا إلى مزرعتين من كل عشر مزارع في الولايات المتحدة. وبعد عقد ونيف ارتفعت النسبة إلى ثمان من كل عشر، ولم يحدث ذلك زيادات هائلة في إنتاجية تلك المزارع، (وبالتالي ارتفاع عدد العمال الذين تركوا أعمال المزارع والتحقوا بقطاعات الاقتصاد الأخرى)، لكنه أدى بالمثل إلى ارتفاع مستويات المعيشة في المناطق الريفية، وقرب وشائج العلاقة بين سكانها وسكان المناطق الأخرى عموما بفضل وسائل مثل المذياع والهاتف الذي ستمد أسلاكه على الأعمدة نفسها التي مدت عليها أسلاك الكهرباء.

لقد بدأ الاحتياطي الفدرالي في العام ١٩٣٧ - بالاستفادة من الصلاحيات التي منحت له أخيرا - في رفع متطلبات الاحتياطي لدى المصارف لجملة من الأسباب الموجبة. وفي الوقت نفسه بدأت إدارة روزفلت تقلص الإنفاق على الأشغال العامة بغية الوصول بالميزانية إلى نقطة التوازن. لكن ذلك أحدث كسادا جديدا. فارتفعت البطالة إلى سابق عهدها

عند ١٩ في المائة في العام التالي، وهبط الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٦,٣ في المائة. ولأول مرة في تاريخ الاقتصاد الأمريكي، ولآخر مرة حتى ذلك الحين تتراجع ذروة الدورة التجارية عن ذروة الدورة السابقة، حيث كان أعلى مستوى بلغته الدورة التجارية في العام ١٩٣٧ يقل كثيرا عن ذاك المسجل في العام ١٩٢٩.

صحيح أن الاقتصاد كان يمر - بلغة الاقتصاد - بفترة انتعاش لسنوات أربع، فإن كلمة «كساد» في التعبير الشائع كانت تطلق على عقد الثلاثينيات برمته. لذلك فقد أطلق الاقتصاديون على هذا الكساد الجديد الذي وقع في فترة كساد سابقة اسم «الركود». ومنذ ذلك الحين باتت هذه الكلمة تستخدم في وصف تراجع الأداء الاقتصادي، وصارت كلمة كساد تكتب باللغة الإنجليزية بحرف كبير Depression لتعني حصرا فترة عقد الثلاثينيات.

وبدأ الانتعاش من جديد في العام ١٩٣٨، لكن البطالة ظلت عند مستوياتها الحادة إذ بلغت ١٤,٦ في المائة في العام ١٩٤٠. وإذا لم يكن البرنامج الجديد - بموجز القول - هو الحل الشافي للاقتصاد الأمريكي العليل، فقد كانت الحرب هي السبيل إلى تعافي الاقتصاد. فالسلام الرهيب الذي أقر في فرساي في العام ١٩١٩ ثبت أنه لم يكن سلاما على الإطلاق، بل مجرد هدنة استمرت عشرين عاما، فترة فاصلة بين أسوأ حرب في تاريخ البشرية وحرب ستفوقها فظاعة من حيث عدد الضحايا والأموال المبددة.

وكما كانت حال أول حرب كبرى عرفها القرن العشرون الغارق في الدماء، عندما توقف هطل القنابل، فإن القوة الجيوسياسية سيعاد ترتيبها لما فيه مصلحة الولايات المتحدة.

الجزء الخامس

ثورة اقتصادية جديدة

«الاستبداد مثل الجحيم، ليس من السهل قهره»

توماس بين

من كتاب «الأزمة الأمريكية»، ١٧٧٦

«منذ البرنامج الجديد وعقد الثلاثينيات، كان ثمة تقدم ثوري في تقنيات الصناعة وفي السياسة المالية (الإنفاقية) وفي البيان الاجتماعي للحكومات. لقد نادى الإصلاحيون، من ثيودر روزفلت إلى وودرو ويلسون إلى فرانكلين روزفلت، بأن انتشال الفقراء من هوة الفقر ممكن فقط بإعادة توزيع الثروة. وقد باتت دعوات الإصلاحيين ما قبل الحرب نسيا منسيا. إننا في عصر ضاع فيه الصراع الطبقي - وفق وصف ماركس قبل مائة عام خلت - في غمرة الأحداث»

والتر ليبمان، ١٩٦٤

«ثمة أمل في أن السنوات القليلة المقبلة، ستدمج الأدمغة البشرية والآلات الحاسبية معا على نحو لصيق، وستتفوق التوليفة الناتجة على القدرة الفكرية للدماغ البشري»

جيه سي آر ليكلايدر، ١٩٦٠

WITHE

مقدمة

مرحلة انتقالية
الحرب العالمية الثانية

استخدم فرانكلين روزفلت - في إحدى خطبه الإذاعية المسائية في ٢٩ ديسمبر - لأول مرة عبارة ستبقى في ذاكرة التاريخ، عندما طالب الولايات المتحدة بأن تتحول إلى «ترسانة الديموقراطية العظيمة».

لقد اندلعت الحرب في أوروبا في ١ سبتمبر ١٩٣٩، بعد أن اجتاحت القوات الألمانية بولندا، وهبت فرنسا وبريطانيا - وفاء بعهودهما - إلى نجدة بولندا. وكان قليل من الأمريكيين عارفا بحقيقة الانحطاط الفكري الذي انحدر إليه النازيون، لكن الرأي العام في الولايات المتحدة كان مجمعا على البقاء على جانب الحياد في هذا الصراع. كما أن كثيرا من الصحف - من «الديلي ووركر» Daily Worker الشيوعية، إلى تلك التي يملكها ويليام راندولف هيرست - التزم الحياد. هذه الانعزالية كانت جلية في القوانين أيضا، وبصور شتى. ففي العام ١٩٣٤ وقع عضو

مجلس الشيوخ حيرام جونسون من كاليفورنيا مشروع قانون يحظر على الخزانة تقديم قروض لكل الدول التي تلكأت في سداد مستحقات قروضها السابقة. وقد اشتمل هذا بالطبع على بريطانيا وفرنسا. وفي ٤ نوفمبر ١٩٣٩ أقر الكونغرس قانون الحياد الذي سمح بشراء الذخيرة من الولايات المتحدة على أساس الدفع النقدي والتسلم الفوري (*).

بعد ذلك بسبعة أشهر سقطت فرنسا في أيدي النازيين، وظلت إنجلترا وحدها. وقد ثبت في العام ١٩٤٠ عجز ألمانيا عن إلحاق الهزيمة بالقوة الجوية الملكية (البريطانية) في معركة بريطانيا Battle of Britain، وهكذا كسبت بريطانيا التفوق الجوي اللازم لإحباط تقدم القوات الألمانية عبر القنال الإنجليزي. لذلك حاولت ألمانيا أن تكره بريطانيا على الاستسلام بهجوم خاطف وقطع خطوطها التجارية عبر الأطلسي. وأوشك ذلك أن يحقق الغاية المنشودة. وقد لخص هذا الوضع رديارد كيبلينغ قبل عقود خلت بقوله:

إن الخبز الذي تأكل، والبسكويت والحلويات التي تقضم، واللحم الذي تلوك.

نأتيك جميعا بها كل يوم، نحن البواخر العظيمة.

وإن سد علينا أحد طريقنا..

فإنكم جميعا ستتضورون جوعا!

وبينما كانت البحرية الملكية تفوق في حمولتها الكلية حمولة البحرية الألمانية، فإنها لم تكن تضاهيها في عدد المراكب الحامية التي كانت تواكب قوافل السفن وتحميها من هجمات الغواصات الألمانية. وفي ١٥ مايو ١٩٤٠ تحدث رئيس الوزراء الجديد - وينستون تشرشل - بصراحة تعوزها اللياقة الديبلوماسية عن متطلبات بريطانيا من الولايات المتحدة إذا ما أريد لبريطانيا ألا تخسر الحرب، ودوَّن المتطلبات العاجلة وهي: «أولا، إعارتنا أربعين أو خمسين من مدمراتكم القديمة. ثانيا: نحتاج إلى عدة مئات من أحدث الطائرات. ثالثا: أجهزة وذخيرة مضادة للطائرات. رابعا: نحتاج إلى شراء الفولاذ من الولايات المتحدة. ويسري ذلك على الأعتدة الأخرى. وسندفع مالا بقدر استطاعتنا، لكن يجب أن تعطوني ضمانات كافية بأنكم ستزودوننا بما نحتاج إليه وبالشروط نفسها حتى إن عجزنا عن دفع المال إليكم».

(*) أي بشرط ألا تنقل الأسلحة على بواخر أمريكية [المترجم].

لقد أدرك روزفلت التحديات الكامنة التي ستواجه أمن أمريكا نفسها، كان يعلم أن ألمانيا لم تكن تمثل تهديدا مباشرا للولايات المتحدة، التي تقبع آمنة خلف مياه المحيط الأطلسي الشاسع. لكنه أدرك أيضا أن انتصار الدولة النازية وتبوؤها زعامة العالم القديم Old World لتضع يدها على موارده الاقتصادية والبشرية كلها سيفرض تهديدا بالغ الخطورة على أمن العالم الجديد وحريته في المستقبل القريب. وشعر الرئيس بضرورة أن تظل بريطانيا منيعة لمدة كافية لكي تذب النازيين عن الولايات المتحدة العزلاء، وقد نجح في تعريف الشعب الأمريكي كله بمكامن مصلحته الحقيقية.

ومثل الرئيس – في اليوم التالي من تسلم خطاب تشرشل – أمام جلسة مشتركة للكونغرس وطلب تخصيص مبلغ إضافي قدره ١,٣ مليار دولار لميزانية الدفاع، ويعتبر ذلك زيادة كبيرة جدا في الموازنة الفدرالية الإجمالية لذلك العام. كما طلب إنتاج ٥٠ ألف طائرة سنويا.

كانت القوات العسكرية آنذاك متواضعة عددا وعدة. ولم يكن الجيش يضم أكثر من ثلاثمائة ألف مقاتل – أصغر من جيش يوغوسلافيا – وكان يعاني نقصا كبيرا في الأسلحة، حيث كان المجندون الجدد يضطرون إلى الحفر بعصي المكانس بدلا من البنادق. كما كان عتاد الجيش قديما جدا مما حمل رئيس الأركان اللواء جورج سي مارشال على اعتبار الجيش أسوأ حالا من «جيش قوة عظمى من الدرجة الثالثة». كما أن البحرية – التي كانت تضارع البحرية البريطانية حجما – كانت تفتقر إلى الذخيرة اللازمة لمواصلة القتال، وكان كثير من عتادها متقادما أو لا يعول عليه.

وفي ١٦ سبتمبر ١٩٤٠ وافق الكونغرس على أول تجنيد إجباري زمن السلم في التاريخ الأمريكي، وسجل ١٦,٤ مليون رجل تتراوح أعمارهم بين العشرين والخامسة والثلاثين. ودعا القانون الصادر إلى تدريب ١,٢ مليون جندي و٨٠٠ ألف جندي احتياطي في العام التالي. لكنه نص أيضا على ألا تؤدى الخدمة العسكرية خارج منطقة نصف الكرة الغربي، وألا تزيد مدة الخدمة على اثني عشر شهرا.

كان كسب موافقة الكونغرس والشعب على اتخاذ إجراءات هادفة إلى رفع مستوى الأهبة العسكرية للبلاد أسهل من تأمين الموافقة على تقديم العون إلى بريطانيا. لقد وافق روزفلت – على الرغم من المخاطرة السياسية التي كانت

ستحيق به، خصوصا أن أشهرا معدودات كانت تفصله عن انتخابات العام ١٩٤٠ - على إرسال خمسين مدمرة إلى بريطانيا العظمى مقابل تأجير بريطانيا للولايات المتحدة عددا من القواعد على أراضيها التابعة لها في العالم الجديد لمدة خمسين عاما. والأهم من ذلك، فقد بدأ روزفلت صياغة استراتيجية «المساعدة بل خوض الحرب»، قدمها للشعب كأفضل سبيل لتجنب الانخراط في الحرب.

وحتى قبل حديث روزفلت عن «ترسانة الديموقراطية» كانت الأحوال المالية لبريطانيا تزداد حرجا. فقد شارفت احتياطيات بريطانيا من الدولار والذهب على النفاد. وفي طريق عودته من بريطانيا في ٢٣ نوفمبر بدا سفير بريطانيا - اللورد لوثيان - خارجا على الأصول الدبلوماسية - ولنقلها بلهجة مهذبة - بصورة فظة عندما أبلغ الصحافيين الذين استقبلوه عند الطائرة: «حسنا يا شباب، لقد أفلست بريطانيا، إننا نبغي أموالكم».

وفي خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس في ٦ يناير ١٩٤١، أعلن روزفلت أن سياساته منصبة على حماية الحريات الإنسانية الأساسية: حرية التعبير والدين والأمن من الخوف والفاقة. واقترح ما بات يعرف بقانون «الإعارة والتأجير». وبعد شهر من ذلك التاريخ سيصف تشرشل بألمعية ودهاء اقتراح قانون «الإعارة والتأجير» بأنه مسألة «أعطنا الأدوات اللازمة.. وسننهي العمل بأنفسنا». كان تشرشل قد تحدث عن ذلك قبل أيام قلائل بكلمات أقرب قليلا إلى الواقع، لكنها لم تقل دهاء، حيث مثل ذلك بإقراض جاره الذي يحترق منزله خرطوم إطفاء، ليعيده بعد أن يخمد الحريق.

وأقر الكونغرس - بعد جدل كبير - قانون «الإعارة والتأجير» في ١١ مارس بتخصيص مبلغ ٧ مليارات دولار. وفي نهاية الحرب، ستصل قيمة تخصيصات «الإعارة والتأجير» إلى ٥٠,٢٢٦,٨٤٥,٣٨٧ دولارا. وقد نعته تشرشل بقوله: «أسخى صنيع تقدمه أمة على مر العصور». لكنه كان أيضا عملا قصد منه تحقيق المصلحة الشخصية لبلد كان واعيا تماما بما أقدم عليه. إذ لم يساعد هذا الصنيع الحلفاء على الانتصار في مقارعة ألمانيا واليابان فقط، ولكن لم يترتب عليه أيضا دين هائل يستحيل أداؤه وقد يعيق حركة أمريكا في عالم ما بعد الحرب، كما كانت حال ديون الحرب العالمية الأولى في العقود السابقة.

كانت بريطانيا لا تزال تعاني نقصا حادا في السفن الحامية، وقد تكشفت معركة الأطلسي عن بوادر رجحان كفة ألمانيا في العام ١٩٤١، وبعد أن حاصره الرأي العام والقيود التي اعتمدها الكونغرس، عمل روزفلت على الالتفاف حولها والمناورة. إذ بما أن السفن الحربية الأمريكية لم تهاجم الغواصات الألمانية، فإن الاستطلاعات العسكرية الأمريكية - بالطائرات والسفن - كانت ترسل تقاريرها إلى البريطانيين. وفي مناورة سياسية بارعة - وإن كان مشكوكا فيها من المنظور الجغرافي - التف روزفلت حول القيود التي أعاقت نشر القوات العسكرية الأمريكية خارج نصف الكرة الغربي بإعلانه أن غرينلاند وآيسلاند جزء من نصف الكرة الغربي، فأقام قاعدة جوية للمراقبة فيها.

ورويدا رويدا انخـــرطت الولايات في دوريات الأمن التي هدفت إلى حماية المعابر البحرية في المحيط الأطلسي، وتعرضت المدمرة الأمريكية يو إس إس جرير Greer للهجوم في مياه آيسلاند في ٤ سبتمبر، وأغرقت المدمرة روبين جيمس بطوربيد ألماني في ٣٠ أكتوبر. وظلت سياسة الحياد نهجا أساسيا للسياسة الأمريكية. وفي ١٨ أغسطس أجاز الكونغرس تمديد قانون الخدمة الاختيارية Selective Service Act بأغلبية صوت واحد فقط (٢٠٣ أصوات مقابل ٢٠٢).

لقد غابت سياسة الحياد والانعزالية عن العرف السياسي الأمريكي صبيحة يوم الأحد ٧ من ديسمبر ١٩٤١، عندما أغارت الطائرات اليابانية على الأسطول الأمـريكي في المحـيط الهـادي في قـاعـدة بيـرل هـاربور وحـولتـهـا إلى أنقـاض. وفي اليـوم التـالي أعلن الكونغـرس الحـرب على اليابان. وفي يوم الخميس ١١ ديسمبر أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة.

وعاثت القوات المسلحة اليابانية فسادا في المحيط الهادي طوال الأشهر الستة التالية، فاستولت على هونغ كونغ والفيليبين ومالايو وسنغافورة وجزر سليمان والهند الشرقية الهولندية وبورما، وتوعدت أستراليا والهند بتهديداتها. وفي المحيط الأطلسي، أغرقت الغواصات الألمانية عددا من البواخر الأمريكية قبالة الساحل الشرقي (مستخدمة الأضواء الكاشفة على طول خط الساحل لإبهار الضحايا المستهدفين، قبل

أن تفرض ضوابط «التعتيم الشامل»). وفي شمال أفريقيا، دحرت القوات الألمانية القوات البريطانية حتى قناة السويس، التي كانت نقطة استراتيجية حيوية تسهل بها السيطرة على البحر المتوسط وقطع إمدادات نفط الشرق الأوسط عن النازيين. وفي الاتحاد السوفييتي، توغلت القوات الألمانية عميقا في الأراضي الروسية.

لقد وفر المخزون البشري الهائل لدى الولايات المتحدة وروسيا والإمبراطورية البريطانية كل حاجة الجيوش من المقاتلين. وإن انتصار أمريكا وحلفائها - الواقعين تحت ضغوط هائلة - سيعني أن أمريكا ستكون حقا «ترسانة الديموقراطية».

وهذا ما كان، في واحدة من أعجب المآثر في التاريخ الاقتصادي. ففي الأشهر الستة الأولى من العام ١٩٤٢، منحت الحكومة عقودا عسكرية تجاوزت قيمتها ١٠٠ مليار دولار، أي ما يزيد على الناتج القومي الإجمالي للعام ١٩٤٢ كله. وفي سنوات الحرب، أنتجت الصناعة الأمريكية ٦٥٠٠ سفينة حربية، و٢٩٦٤٠٠ طائرة، و٨٦٣٣٠ دبابة و٦٤٥٤٦ صندل إنزال (*)، و٣,٥ مليون سيارة جيب وشاحنة وناقلة أفراد، و٥٣ مليون طن ساكن (**) من ناقلات الشحن، و١٢ مليون بندقية وقربينة ومدفع رشاش، و٤٧ مليون طن من قذائف المدفعية، إضافة إلى ملايين الأطنان من البذل والأحذية العكسرية والمواد الطبية والخيام، وكثير من المعدات الأخرى اللازمة للحرب الحديثة.

وأنتجت شركة فورد موتورز وحدها من الذخائر الحربية أكثر مما أنتجه الاقتصاد الإيطالي كله. وبحلول العام ١٩٤٤ كانت مصانع الشركة تنتج قاذفات بي ٢٤، بمعدل واحدة كل ثلاث وستين دقيقة. إن هنري جيه كايسر - الذي لم يعرف بادئ الأمر كثيرا عن السفن، حيث كان يسمي مقدمة السفينة ومؤخرتها: الواجهة والخلفية - سينقل تقنيات الإنتاج الجماهيري المطبقة في صناعة السيارات ليوظفها في صناعة السفن. وقد قلص الزمن اللازم لبناء سفينة ليبرتي Liberty (وهي سفينة شحن قياسية قادرة على حمل سبعة آلاف ومائتي طن و٣٠ ألف قطعة من

(*) مركب لإنزال الجند والعتاد على الشواطئ [المترجم].

(**) الطن الساكن (أو الوزن الساكن): قدرة الحمل في السفينة وتشتمل على وزن الطاقم والركاب والشحن والوقود ومياه الشرب والمؤن وأثقال الموازنة... إلخ [المترجم].

٢٤٤ يوما إلى ٤٢ يوما). وبلغ عدد السفن الإجمالي المنتج زمن الحرب ٢٧١٠ سفن كانت كل منها على حد وصف روزفلت «عونا للذود عن حرية شعوب العالم الحرة».

وفي مؤتمر طهران، الذي انعقد في العام ١٩٤٣، قدم جوزيف ستالين - من بين كل الحاضرين - نخب احتفاء بـ «الإنتاج الصناعي الأمريكي، الذي لولاه لخسرنا الحرب».

لقد أنجزت الولايات المتحدة هذه المأثرة الصناعية «الملحمية» بتحويل أكبر اقتصادات العالم الرأسمالي إلى اقتصاد مخطط مركزيا، بين عشية وضحاها، إذا جاز القول. لقد ثبت عدم نجاعة التخطيط المركزي على الإطلاق في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية (وذلك في المقام الأول لأنه ليس للمستهلكين من اعتبار في تحديد ماهية المنتج وشكله)، لكن التخطيط المركزي أعطى نتائج أفضل في إنتاج العتاد الحربي.

وعندما تحرك الرئيس أول مرة لينتقل بالاقتصاد إلى حالة الحرب، اعتمد على خليط ألفبائي من الأسماء التي اشتهر بها البرنامج الجديد. لقد ظهر في العام ١٩٤١ إلى حيز الوجود اللجنة الاستشارية للدفاع الوطني NDAC ومكتب إدارة الإنتاج OPM ومجلس الاعتمادات المالية والأولويات والتخصيص SPAB، لكن هذه المؤسسات افتقرت إلى التنسيق اللازم بعضها مع بعض. كما أن البحرية والجيش (وظلت القوات الجوية تابعة له حتى العام ١٩٤٧) ظلا يعتمدان إدارات تموين مستقلة، وسارا أحيانا على أهداف متعارضة، وقاوما بشدة كل تدخل خارجي في شؤونهما من هيئات الحكومة الأخرى. وبدخول الاقتصاد الأمريكي آخر المطاف في طور الازدهار من جديد (تراجعت البطالة إلى ما دون ١٠ في المائة في العام ١٩٤١ لأول مرة منذ العام ١٩٣١، وظلت تتراجع بمعدلات سريعة طوال العام) لم تكن الشركات الأمريكية تلقي بالا للاستجابة لإملاءات الحكومة في واشنطن.

وبعد حادثة بيرل هاربور أدرك الرئيس أن ثمة حاجة إلى انتهاج مسار جديد. وفي مطلع يناير ١٩٤٢ استدعى دونالد نيلسون، الذي كان يشغل منصب مدير أولويات الإنتاج في مكتب إدارة الإنتاج. وقد عمل نيلسون قبل ذلك نائبا للرئيس التنفيذي لشركة سيرز روبيك Sears Roebuck، وكان يحقق

دخلا سنويا قدره ٧٠ ألف دولار. وانتقل نيلسون إلى العمل الحكومي لقاء دخل سنوي لا يتجاوز ١٥ ألف دولار. ونقل روزفلت إلى نيسلون أنه يعهد إليه بتنظيم الإنتاج الحربي، فكان جوابه: «سأفعل إن عينت رئيسا له»، وتعهد الرئيس له بالقول: «فوضتك أن تفعل ما تشاء».

واستعرض نيلسون والرئيس ونائب الرئيس - هنري والاس - شكل الوكالة الجديدة التي ستضطلع بوظائف ومهمات الوكالات السابقة. واقترح نيلسون تسميتها «إدارة الإنتاج الحربي» War Production Administration، لكن روزفلت أدرك فجأة أن حروف اسمها الأولى ستكون WPA فارتأى استخدام اسم بديل هو «مجلس الإنتاج الحربي» WPB.

وقفل نيلسون عائدا إلى مكتبه وحرر أمرا إداريا قضى بتشكيل مجلس الإنتاج الحربي وتخويله الصلاحيات التي رأى أنها ضرورية لجعل الاقتصاد الأمريكي «آلة حرب»، ومنحه بصفته رئيسا للمجلس السلطات اللازمة لتحقيق الكفاءة والفعالية البيروقراطية (المكتبية) لهذا المجلس. ووقع الرئيس الأمر وبات دونالد نيلسون - بقليل من المبالغة - «الرئيس التنفيذي الأول» للاقتصاد الأمريكي.

وكان خير رجل لهذا المنصب. لقد حصل نيلسون - الذي ولد في العام ١٨٨٨ في هنيبال بميسوري - على إجازة الهندسة الكيميائية، وسعى إلى نيل درجة دكتوراه فلسفة في هذا التخصص، لكنه انتقل إلى العمل كيميائيا لدى سيرز روبك، وبقي في عمله هذا على مدى ثلاثين عاما. ثم انتقل بعدها ليعمل في المجال الإداري وشرع في ارتقاء السلم باطراد.

وفي عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، ملأت شركة «سيرز» مخازنها ومحالها بأكثر من مائة ألف صنف من البضائع، وكان البيع يتم عبر كتيبات القوائم (الكاتالوجات)، بدءا من دبابيس القبعات إلى البيوت مسبقة الصنع. إحدى الطرف التي تروى عن فرانكلين روزفلت قوله إن السبيل إلى إقناع الاتحاد السوفييتي بتفوق النظام الرأسمالي هو إغراقه بكاتالوجات سيرز روبك. كانت مهمة نيلسون في سيرز طوال سنوات أن يقف على الأصناف المطلوبة في تجارة التجزئة والبيع بالكاتالوج، وتحديد باعتها أو صانعيها بأفضل الأسعار، والتأكد من أن السلعة انتهت إلى حيث الطلب عليها في وقت الحاجة إليها.

كان هذا أفضل فرص التدرب على عمله الجديد كرئيس لمجلس الإنتاج الحربي، ذلك أنه اكتسب معرفة لا تضاهى بحجم الصناعة الأمريكية وعمقها ونطاقها.

كان لنيلسون في عمله في مجلس الإنتاج الحربي ثلاث أولويات أساسية: أولا، أن يتعرف من المصالح الخدمية ومن الحلفاء على المتطلبات اللازمة لكسب الحرب. ثانيا، كان عليه تخزين المواد الأولية التي كانت بيد الدولة، إضافة إلى المصادر الصناعية فيها. أخيرا، الخروج بالطرائق الكفيلة بردم أي هوة قد تنشأ بين العرض والطلب.

وقد كان أكبر نقص حاد في فترة الحرب هو نقص مادة المطاط. إذ إن أكثر ما يعرض منه يأتي من المزارع التي تقع في مستعمرات بريطانيا في جنوب شرق آسيا. لكن هذه الحال انقلبت كلية بعد الزحف الياباني في آسيا. وهكذا أُحييت صناعة المطاط البري، وكان موطنه الأصلي غابات الأمازون المطرية - وهي صناعة دمرت في مطلع القرن بفعل انتشار المزارع - وزرع في الولايات المتحدة كثير من النباتات المنتجة للاتكس (اللثى) الصالحة للزراعة في أراضيها. وهكذا حل المطاط الصناعي «مشكلة النقص الحاد في المطاط». وفي العام ١٩٣٩ لم تنتج الولايات المتحدة سوى القليل جدا من هذه المادة. أما في العام ١٩٤٥ فقد أنتجت شركة دوبون وشركات أخرى ٨٢٠ ألف طن. ومع أن هذه الكميات لبت المتطلبات الماسة للحرب، لكن لم يبق إلا القليل منها للاستخدامات المدنية، إذ ما كان المطاط متوافرا تقريبا. وستبقى سنوات الحرب طويلا في الذاكرة على أنها العصر الذهبي للإطارات المشقوقة (*) وأنابيب الإطارات المطاطية المرقعة.

كانت الإطارات أول منتج يجري تقنين تجارته، بعد ثلاثة أسابيع من حادثة بيرل هاربور، حيث خلت الأسواق من بعض المنتجات المطاطية على مدى فترة الحرب. وكان هذا أيضا حال معظم السلع الصناعية، مثل الثلاجات والسيارات. وبالفعل فقد أنتجت صناعة السيارات الأمريكية بين العامين ١٩٤٣ و١٩٤٥ سبعا وثلاثين سيارة فقط. وبنهاية الحرب، وضع ثلاثة عشر برنامجا لتقنين الاستهلاك قيد التنفيذ، اشتملت على سلع كالبنزين والسكر والبن والزبدة والدهون والزيوت واللحم الأحمر والأحذية. لكن هذا التقنين لم

(*) التي انبسطت وفرغ هواؤها [المترجم].

يكن بالشدة التي كان عليها في بريطانيا، وقد كانت مضطرة إلى استيراد كثير من السلع - إلى جانب تلك التي تقدمت - عبر خطوط إمداداتها في المحيط الأطلسي.

كان أصعب عمل واجه دونالد ديلسون من الناحية السياسية تحديد أولويات الإنتاج: ما يجب إنتاجه أولا وما يمكن تأخير إنتاجه إلى المستقبل. كانت القوات الجوية ترغب في الحصول على نوع معين من الطائرات، بينما كانت القوات البحرية تحبذ نوعا آخر، وكلاهما كان في حاجة إلى الطائرات «فورا». ولم يكن ثمة ما يكفي من الألمنيوم في أول أيام الحرب لإنتاج الطائرات المطلوبة. وكان نيسلون مسؤولا عن الاختيار بين من يقدم ومن يؤخر.

وكان مجلس الإنتاج الحربي مكونا من عدة «فروع صناعية» كل منها مسؤول معني بصناعة ما، ومكلفا بمعرفة حجم إنتاج كل مصنع في ذلك الفرع الصناعي بدقة، والصنف قيد التصنيع والتزامات الإنتاج المستقبلية، وحجم المخزون لدى كل فرع. كانت هذه المعلومات ترسل إلى أقسام مجلس الإنتاج الحربي المعنية بكل قرارات إدارة المواد والتخصيصات والإنتاج والشراء. عند هذا المستوى الإداري كانت المفاضلة تتم بين طلبيات المعدات والذخائر والموافقة عليها وإعطائها الأولوية اللازمة وإرسالها إلى المصنع المكلف بإنتاجها مشفوعة بما تحتاج إليه من المواد الأولية المطلوبة. ومع نهاية العام ١٩٤٢ صار مجلس الإنتاج الحربي أكبر الإدارات البيروقراطية في واشنطن زمن الحرب، إذ بلغ عدد موظفيه خمسة عشر ألفا. وكان يستهلك في اليوم الواحد من الورق ما يعادل ما تحتاج إليه دار للصحافة متوسطة الحجم.

بلغ الناتج القومي الإجمالي في العام ١٩٤٠ نحو ٩٩,٧ مليار دولار. وفي العام ١٩٤٢ ارتفع إلى ٢١١,٩ مليار دولار. وعليه، وحتى إن أخذنا أثر التضخم (وقدره ٢٥ في المائة) زمن الحرب بعين الاعتبار (بقي التضخم تحت السيطرة بفضل قيود وضوابط الأجور والأسعار زمن الحرب) فقد حقق الناتج القومي الإجمالي نموا بنسبة ٥٦,٣ في المائة.

في غضون ذلك، اختفت البطالة تقريبا. ذلك أن انخراط ٢٠ في المائة من المواطنين الذكور في الحرب، أدى إلى أن شغلت النساء ملايين الأعمال الصناعية، وصرن يعرفن بمجموعهن باسم «روزي عاملة

البرشمة» (Rosie the riveter)، وفي نهاية الحرب باتت النساء يشكلن ثلث اليد العاملة الأمريكية، ولم يكن ثمة عمل لم تشغله المرأة، بدءا من عمل رعاة البقر إلى الحطابين (كان يطلق عليهن تندرا اسم الحطابات limberjills). واستجابة لبعض الضغوط الحكومية أول الأمر، وفرت الشركات الصناعية للنساء تدريبا، وهن على رأس عملهن في اختصاصات كانت حكرا في السابق على الرجال، مثل أعمال اللحام وتشغيل الرافعات.

كما أذكت الحرب كثيرا من هجرة عائلات السود من الجنوب إلى المناطق الصناعية الشمالية، التي بدأت خلال فترة الحرب العالمية الأولى. وستخلف هاتان الظاهرتان – وهما من تبعات الضرورة الاقتصادية للحرب – أثرا كبيرا في الاقتصاد الأمريكي، وستتطلب إزالة هذا الأثر عقودا. لكنهما أحدثتا تغييرات جذرية في أوضاع هذه البلاد وأفضيتا – مرة أخرى – إلى تعظيم الفرص الاقتصادية التي باتت متاحة لشرائح واسعة من السكان.

وكشأن جميع الحروب الكبرى التي خاضتها البلاد، ارتفعت إيرادات الحكومة ونفقاتها إلى مستويات هائلة ومزمنة. إذ لم يسبق أن تجاوزت نفقات الحكومة ١٨,٥ مليار دولار في عام واحد (١٩١٩) قبل الحرب العالمية الأولى. ومنذ الحرب لم تقل نفقات الحكومة عن ٣٣ مليار دولار (ولم يتراجع الإنفاق الحكومي عن ٦٠ مليار دولار في جميع سنوات أواخر الأربعينيات ومطلع الخمسينيات باستثناء خمس منها).

وارتفع الدين القومي كثيرا مع زيادة النفقات الحكومية، إذ بلغ قبل الحرب ٤٣ مليار دولار. وفي العام ١٩٤٦ وصل إلى ٢٦٩,٤ ملياردولار، أي ما يعادل ١٣٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وهو أعلى مستوى على الإطلاق منذ ذلك التاريخ وما قبله. ومن جديد اعتمدت حملات إصدار السندات على نطاق واسع وسيلة لتمويل الحرب. ولم يكتتب المواطنون – مع ذلك – إلا على ربع هذه السندات تقريبا. أما البقية فاشترتها المصارف وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى. وقد حازت المصارف التجارية أقل من مليار دولار من الأوراق المالية الصادرة عن الخزانة في العام ١٩٤١، وفي العام ١٩٤٥ وصلت مشترياتها من هذه الأوراق المالية إلى نحو ٢٤ مليار دولار.

لقد استطاعت الولايات المتحدة تمويل ٤٥ في المائة تقريبا من كلفة الحرب عبر الضرائب، وهي نسبة تتجاوز كثيرا نسبة التمويل بالضريبة زمن الحرب العالمية الأولى أو في فترة الحرب الأهلية. لقد أحدث قانون الإيرادات الضريبية للعام ١٩٤٢ تحولات جذرية في النظام الضريبي الفدرالي. فقبل العام ١٩٤٢ كانت ضريبة الدخل تصيب الطبقة الوسطى وطبقة الأغنياء أساسا. وفي ذلك العام لم يتجاوز عدد المكلفين في الولايات المتحدة أربعة ملايين إطلاقا. وفي العام التالي، وبعد تخفيض الحد الأدنى للإعفاء الضريبي الشخصي من ١٢٣١ دولارا إلى ٦٢٤ دولارا وصل عدد المكلفين إلى سبعة عشر مليونا، حيث كانت تلك الضرائب تجبى «ابتداء من ضواحي النوادي الريفية وانتهاء بالتجمعات المحيطة بخطوط السكك الحديد، ثم إلى الجانب الآخر من تلك الخطوط». وفي نهاية الحرب، وحصول أعداد متزايدة من الأمريكيين على وظائف دائمة، وصل عدد المكلفين (*) الأمريكيين إلى ٤٢,٦ مليون. ورفعت في غضون ذلك معدلات الضريبة على الدخول المرتفعة وبنسب كبيرة وصلت إلى ٩٤ في المائة. ولأول مرة زادت متحصلات ضريبة الدخل الشخصي على متحصلات ضرائب دخل الشركات، وبمقدار الضعف في نهاية الحرب.

وجلب قانون الإيرادات الضريبية للعام ١٩٤٢ تحولا آخر كبيرا ومستداما في مجال ضريبة الدخل. كان هذا التحول الجديد هو الاقتطاع الضريبي. فحتى ذلك الحين، كان الأفراد الذين تترتب ضرائب الدخل بذمتهم يرجئون سدادها إلى آخر العام. أما في ذلك الوقت فصارت الضرائب - بعد تقديرها - تقتطع من الراتب، وهذا ما رفع كثيرا من سلاسة حركة التدفقات النقدية الداخلة إلى الخزانة، وساعد أيضا - حالما بات الاقتطاع مألوفا - على تخليص الشعب من «حرقة الضريبة» Tax bite.

وعلى الرغم من الزيادة العظيمة في الضرائب الفدرالية وأنظمة الرقابة الصارمة على الأجور والأسعار، فقد كان المواطنون يعيشون فترة ازدهار اقتصادي غير مسبوق. لكن توجيه قطاع كبير من الاقتصاد إلى الإنتاج الحربي، لم يخلف سوى القليل مما يمكن شراؤه بعد تأمين ضروريات العيش. كان فائض الدخل يذهب إلى الادخار. وبلغت المدخرات الشخصية في العام

(*) أي الخاضعين لضريبة الدخل [المترجم].

١٩٤٠ نحو ٤,٢ مليار دولار، وهذا ما كانت عليه أيضا في العام ١٩٢٩، وفي السنوات الخمس التالية، ارتفع حجم المدخرات الشخصية الإجمالي إلى مستوى قياسي: ١٣٧,٥ مليار دولار، وانتهت هذه المدخرات إلى حسابات التوفير ووثائق (بوليصات) التأمين والسندات الحكومية ومدفوعات القروض. وإذا أنفق شيء من هذه المدخرات فكان يذهب إلى وول ستريت، على الرغم من النمو الهائل في أرباح الشركات. وكانت ذكريات العام ١٩٢٩ ومطلع الثلاثينيات لاتزال ماثلة في الأذهان.

ولولا تطبيق أنظمة ضبط الأجور والأسعار لكانت الشركات - نظرا إلى حاجتها الماسة إلى العمال - تنافست على اليد العاملة المتاحة من خلال إحداث زيادات كبيرة في الأجور. ولأنها لم تكن قادرة على ذلك، فقد تنافست في ما بينها في تقديم تعويضات عينية كان من أهمها على الأجل الطويل: تأمين الاستشفاء (*).

ولم يكن التأمين الصحي معروفا من قبل إطلاقا. ولقد وضع أول برنامج استشفائي في العام ١٩٢٩، بعد أن وافق مشفى جامعة بايلور في ولاس - سعيا إلى رفع درجة سلاسة تدفقاته النقدية - على تقديم واحد وعشرين يوما كحد أعلى من الرعاية الصحية للمرضى المقيمين، وذلك لمجموعة من خمسمائة معلم لقاء قسط تأمين سنوي قدره ٦ دولارات. وانتشر هذا الشكل من التأمين سريعا، وتحول بعد فترة قصيرة إلى برنامجي الصليب الأزرق (بلو كروس) والدرع الأزرق (بلو شيلد) اللذين سيهيمنان على أعمال التأمين الصحي لعقود مقبلة.

لكن هذا النموذج كان ينطوي على مشكلات عظيمة. فمن ناحية، انحصرت مزاياه في أوله، كما يقال. أي إن تعويضاته تذهب إلى أولى نفقات الرعاية الصحية أو نفقات الاستشفاء وليس إلى آخر تلك النفقات. هذا البرنامج - بكلمة أخرى - كان يغطي تكاليف الأمراض العارضة (قصيرة الأجل)، أما الأمراض المزمنة فلم تكن مشمولة به. كان هذا الشكل من التأمين شبيها بالتأمين على المسكن الذي تستحق تعويضاته على نافذة مكسورة ولا تذهب إلى سقف خر من العاصفة. وفي العام ١٩٢٩ - مع ذلك - كانت الإقامة في المشفى واحدا وعشرين يوما تعد فترة طويلة جدا، كما

(*) التأمين على المريض في فترة إقامته في المشفى [المترجم].

أن التكلفة اليومية للإقامة في المشفى تظل نفسها تقريبا مهما كانت شدة المرض. إلى ذلك، فإن وثائق التأمين تلك وتعويضاتها تلبي متطلبات علاج الأمراض لا الوقاية منها.

وعلى العكس من التأمين العادي، كان هذا النوع من التأمين يعوض المؤمن عليه عن قيمة «فاتورة» العلاج - مهما بلغت - بدلا من أن يدفع إليه شيكا بهذه القيمة ويترك له أن يختار بنفسه أفضل طرائق العلاج. وهذا ما جعل المرضى المؤمن عليهم غير مكترثين بالتكلفة المترتبة على العلاج، التي تعتبر عنصرا مهما جدا في سوق حرة أريد لها أن تحقق أداء حسنا. كما أن هذه الوثائق (البوليصات) لم تكن تمنح التعويض ما لم يحصل المريض على العلاج من أحد المشافي، وهذا أعلى ضروب الرعاية الصحية. لذلك وجد الأطباء أنفسهم تحت ضغوط اضطرتهم إلى قبول المرضى في المشافي بغض النظر عن إمكان علاجهم في العيادة أو المنزل وبتكلفة جد قليلة.

ولم يكن التأمين الصحي شائعا إطلاقا عشية الحرب، لكنه بات من منافع العمل بالنسبة إلى ملايين العمال عند نهاية الحرب. وبعد الحرب، حاولت مصلحة الضرائب فرض ضريبة على هذه المنافع الجمة (غير القليلة)، لكن الكونغرس تدخل سريعا وطلب إلى مصلحة الضرائب أن تعدها من جملة مصروفات الشركة المعفاة من الضريبة والمستقطعة من الدخل الخاضع للضريبة. مع ذلك فإن التأمين الصحي الذي يشترك فيه الأفراد لا يمنح مثل هذه الميزة الضريبية، وبالتالي فقد كان ذلك خللا جسيما في سوق العمل، في وقت كانت فيه أعداد متزايدة تتحول إلى العمل الحر. وفي العام ١٩٤٨ قضى مجلس علاقات العمل الوطني بأن المنافع والمزايا الصحية ستخضع للتفاوض الجماعي (بين العمال والإداري)، وانتشر التأمين الصحي سريعا في قطاعات الاقتصاد الأمريكي. وفي العام ١٩٥٠ بلغ عدد المؤمن عليهم في برامج التأمين الصحي التي يتحمل تكاليفها رب العمل نحو ٥٤,٥ مليون شخص، وهذا يتجاوز ثلث عدد السكان الإجمالي.

ومع انقشاع خطر الكارثة الاقتصادية، ساعد التأمين الصحي كثيرا على تحسين مستوى حياة المؤمن عليهم. لكن نظرا إلى ظروف نشأتها الخاصة، في وقت اقترنت فيه ولادة التأمين الصحي الأمريكي بالثورة

الحاصلة في مجال الرعاية الصحية، التي كانت تكتسب زخما متزايدا منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وانطلقت على أشدها في العقود التالية للحرب العالمية الثانية، فإن مفرزاتها ستتبلور في مشكلة اقتصادية كبرى تحيق بالبلاد.

وفي ١ سبتمبر ١٩٤٥ دخلت المدمرة يو إس إس ميسوري خليج طوكيو، واستسلمت اليابان رسميا للحلفاء في اليوم التالي. ووضعت الحرب بذلك أوزارها. لقد تجاوز عدد ضحايا الحرب خمسين مليون إنسان، ليسوا من القوات المتحاربة فقط، بل - لأول مرة في تاريخ الحروب المعاصرة - من المدنيين، وبأعداد فاقت كثيرا أعداد الضحايا العسكريين. وكانت تكاليف الحرب أكبر من أن تحصى. لكنها لم تتوزع بالتساوي على القوى الكبرى المتحاربة.

وغرقت ألمانيا واليابان في حال من الدمار الواسع. وقد أطلق عليها هاري هوبكينز مساعد الرئيس، وكان يحلق فوق برلين عقب الحرب مباشرة: «إنها قرطاجة هذا الزمان». وتكبد الاتحاد السوفييتي - مع أنه قوّى مركزه الجيوسياسي كثيرا - أكبر الخسائر البشرية، وتحولت كثير من مراكزه الإنتاجية إلى قيعان خاوية بسبب الحرب. واستنزفت موارد بريطانيا وفرنسا العسكرية والمالية (ويشير أحد التقديرات إلى أن بريطانيا أنفقت ربع ثروتها القومية على الحرب). وستخسر فرنسا وإنجلترا إمبراطورياتهما الاستعمارية بعد حين.

أما الولايات المتحدة، فإن أراضيها الشاسعة وقاعدتها الصناعية ظلتا مع ذلك بعيدتين عن كل سوء. وقد تزايدت طاقتها الإنتاجية بمعدلات كبيرة، وأصاب سكانها الغنى والثراء. وبات اقتصادها آنذاك - وهو أكبر اقتصادات العالم منذ ما قبل الحرب - ينتج ٥٠ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي. كان لدى الولايات المتحدة ٨٠ في المائة من النقد الذهبي، أما النسبة الباقية فكانت بمعظمها محفوظة في خزائن أسفل مصرف الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. وبموجب اتفاقية بريتون وودز، التي أبرمت في العام ١٩٤٤، سيغدو الدولار - وكان قابلا للتحويل إلى ذهب لدى المصارف المركزية - عملة الاحتياطي الأولى في العالم ومحور التجارة العالمية في المستقبل.

وصار الجيش الأمريكي أقوى جيوش العالم عدة وعتادا وثاني أكبر الجيوش بعد الجيش السوفييتي، أما البحرية والقوة الجوية فكانتا تفوقان حجما ما لدول العالم كلها من قوات بحرية وجوية. وباتت تحتكر أخطر أسلحة الحرب التي يمكن أن يتخيلها البشر: القنبلة الذرية. ولم يسبق لأي بلد في التاريخ أن امتلك هذا التفوق العسكري والاقتصادي.

لكن الأهم من ذلك، أن الحرب قد شحنت عزيمة الشعب الأمريكي، تماما كشأنهم زمن الصراع المروع الذي انطوت عليه الحرب الأهلية قبل ثمانين عاما. وقد تسنى لهذا الشعب - الذي تكبد خسائر وصلت إلى ٣٠٠ مليار دولار وأربعمائة ألف قتيل - أن يصون حريته وحريات أمم لا تحصى، وأن يجلب الحرية لملايين البشر لأول مرة.

لقد اختفى من مفردات السياسة الأمريكية ذلك الخوف الذي دمر معنويات الأمة بعد أن جثم على صدرها في العام ١٩٣٣، كما زالت النزعة الانعزالية والحيادية وباتت طي الماضي. وقد سلمت الولايات المتحدة آنذاك بالأمر الواقع - أن قدرها قيادة العالم - لأنه لا أحد سواها قادر على ذلك، وسيعتمد الأمن الأمريكي في المستقبل القريب على موقعها هذا في قيادة العالم.

18

الازدهار الكبير بعد الحرب

كانت لدى الاقتصاديين وأرباب التجارة تنبؤات عريضة بأن الاقتصاد الأمريكي ما بعد الحرب مقبل على مراحل كساد متعاقبة. وأن النفقات الحكومية الفدرالية ستتراجع بشدة (وقد تراجعت في الواقع بنحو الثلثين في السنوات الثلاث السابقة)، وأن معظم الرجال والنساء العاملين في الخدمة العسكرية - وكانوا يعدون اثني عشر مليونا - سيندفعون إلى سوق العمل ويدفعون الأجور نحو الانخفاض، والبطالة نحو الارتفاع. وقد ثبت أن للاقتصاديين كرات سحرية محجوبة عن الرؤية تماما، إذ كانت أطول فترات ازدهار التاريخ الأمريكي على الأبواب.

وكانت الحكومة قلقة جدا من احتمال عودة الكساد، فتحركت في العام ١٩٤٤ للحيلولة دون ذلك. وفي ٢٢ يونيو من ذلك العام وقع الرئيس روزفلت مشروع حقوق المحاربين القدماء (وعرف رسميا بتعويض العكسريين) الذي أجازه الكونغرس بالإجماع. كان الغرض منه - من دون شك - مكافأة المحاربين القدماء نظير شجاعتهم

«لكن ثورة في وول ستريت كانت تحت الرماد، ثورة ستقلب وجه تجارة السمسرة والاقتصاد الأمريكي أيضا»

المؤلف

وتضحياتهم التي كان لها الفضل في هزيمة ألمانيا واليابان. وفي الواقع، كانت الغاية السياسية من هذا القانون إبطاء عودة المحاربين القدماء إلى سوق العمل. لقد قدم قانون حقوق المحاربين القدماء معونات سخية لكل المحاربين القدماء الذين سرحوا من الخدمة بشرف، وكانت هذه المساعدات تشتمل على التعليم وتوفير المسكن في مرحلة الدراسة والمساعدة على شراء منزل، وافتتاح مشروع تجاري خاص بعد انتهاء الدراسة والتعليم.

ويحضرنا هنا «ناموس العواقب غير المقصودة» لتفسير النتائج الكارثية التي ترتبت على عمل تشريعي، مثل قانون حظر المشروبات الكحولية Prohibition Act - الذي اتخذ بحسن نية. لكن مشروع قانون المحاربين القدماء، وربما كان ذا أثر لا بأس به في التخفيف من تدفق المحاربين إلى قطاعات الاقتصاد الأمريكي، لم يفض في الواقع إلا إلى «عواقب غير مقصودة»، وكان كل منها - إذا جاز القول - ذا أثر جد إيجابي في البلاد.

لقد سمح مشروع القانون لما لا يقل عن ثمانية ملايين من المحاربين القدماء بالحصول على المزيد من فرص التعليم في الكليات والمدارس الفنية، وما كانوا لولا ذلك ليحصلوا عليها. فقد زاد كثيرا من نسبة السكان الحاصلين على شهادات جامعية. وفي العام ١٩٥٠ منحت ٤٩٦ ألف شهادة جامعية، أي أكثر من ضعف عدد الشهادات الممنوحة قبل عقد من الزمان.

وبين العامين ١٩٤٥ و١٩٥٢ أنفقت الحكومة الفدرالية ١٤ مليار دولار على الإعانات التعليمية للمحاربين القدماء، لكنها حققت مكاسب أكبر من بناء رأس المال البشري الذي سيمد اقتصاد ما بعد الحرب بالطاقات المحفزة. لقد ثبت أن مشروع قانون المحاربين القدماء - الذي عد من جملة قوانين الأشغال العامة - كان بمنزلة قنال إري للاقتصاد ما بعد الصناعي الجديد الذي إن كانت ملامحه لم تتضح آنذاك، فقد اجتاز مرحلة النشوء والتشكل.

كما أطلق ذلك المشروع ثورة اجتماعية. فقد فتح الباب للوصول إلى وظائف رفيعة أمام كثير من شرائح الشعب الذي ما عرف مثل هذه الوظائف إلا نادرا، وبذلك توسعت النخبة الاقتصادية في البلاد وتنوعت كثيرا، بعد أن هيمنت عليها حملة الأسماء البريطانية أو الشمال غرب أوروبية. ولأن الأطفال في هذا البلد حصلوا - مع تعاقب السنين - على ضعف سنوات الدراسة التي عرفها آباؤهم، فقد تواصلت هذه المكاسب جيلا بعد جيل. لا بل إن مزايا مشروع

القانون المذكور قد طالت أيضا المحاربين القدماء الذين اشتركوا في حروب متعاقبة، ومنها الحرب الباردة. وقد شكل هذا محركا لا يتوقف عن إنتاج رأس المال البشري والقدرة التكنولوجية طوال السنوات الستين الأخيرة، وهذا ما أتاح لهذا البلد التربع على عرش اقتصاد المعلومات الجديد تماما، كما هيمن ذات يوم على الاقتصاد الصناعي في العقود السابقة.

كما أحدث هذا القانون ثورة في قطاع الإسكان. إذ كان الإسكان مشكلة تزداد تفاقما في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، عندما لم تلب مشاريع الإنشاء الجديدة حاجة العائلات الجديدة إلى المساكن، بمقدار ستمائة ألف وحدة سكنية. فالحرب قد جمدت أعمال الإنشاءات السكنية. وبنهاية الحرب عاد ملايين المحاربين وتزوجوا وأحدثوا طفرة المواليد Baby Boom، وصارت الحاجة إلى مساكن جديدة أكثر شدة وإلحاحا.

لقد تخيل كثير من أبناء جيل البرنامج الجديد أن المساكن التي ستقيمها الحكومة أو تشرف على بنائها في مجمعات الشقق السكنية، إنما ستقام في مناطق أحياء الأكواخ المزالة كما كان شأن باركشستر في قطاع (*) برونكس داخل نيويورك أو المساكن الخاصة التي شيدت بدعم حكومي مثل ستويفسانت تاون في مانهاتن، التي ملكتها وأنشأتها شركة ميتروبوليتان للتأمين على الحياة. وستشيد كثير من هذه المساكن في مختلف المدن الأمريكية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها لن تحقق ما كان مرجوا منها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث ستتحول سريعا إلى أحياء أكواخ «سامقة» كانت أسوأ حالا من أحياء الأكواخ التي حلت محلها.

ونص قانون حقوق المحاربين القدماء على تقديم قروض عقارية باسم إدارة المحاربين القدماء ضمنت بموجبها إدارة المحاربين القدماء - أول الأمر - نصف قيمة القرض العقاري بسقف لا يتعدى ألفي دولار. وعدل هذا السقف فورا مما أفسح المجال بضمان ما يصل إلى ٢٥ ألف دولار أو ٦٠ في المائة من قيمة القرض، أيهما أقل. ولأن مخاطر الخسارة المترتبة على التخلف عن السداد لم تكن قائمة، فقد رغب كثير من المصارف في تقديم قروض - من دون دفعات مقدمة - إلى المحاربين القدماء، الذين ما كان عليهم إلا شراء المسكن فقط.

(*) قطاع: أحد القطاعات الخمسة لمدينة نيويورك [المترجم].

وقد ساعد هذا على ظهور مقاولين من أمثال ويليام ليفيت. عمل ليفيت مقاولا قبل الحرب، فكان يشيد المساكن الواحد بعد الآخر، كما كان شأن تشييد مسكن العائلة الواحدة دائما. لكنه رأى في القروض العقارية التي قدمتها إدارة المحاربين فرصة سانحة. وروي عنه في ما بعد قوله: «إن ثمة طلبا، أما التمويل فتقدمه الحكومة. فأين الخسارة في ذلك؟!».

واشترى ٧,٣ ميل مربع من حقول البطاطا في لونغ آيلاند من ضواحي ناساو كاونتي. ووضع شقيقه ألفريد تصميمين رئيسيين للمساكن: تصميم «مساكن المزرعة» وتصميم المساكن مثلثة السقوف Cape Code. وشيد في خمس سنوات ١٧٥٠٠ وحدة سكنية لمساكن منفصلة (مساكن العائلة الواحدة)، بعد أن أضفى على عملية التشييد طابعا صناعيا. ووفق ليفيت فإن «ذلك لم يتطلب سوى قلب خط التجميع الذي عرفت به ديترويت. ففي خط التجميع ذاك كانت السيارة تتحرك بينما يقف العمال في أماكن عملهم، أما في إنشاء مساكننا، فإن العمال هم العنصر المتحرك، حيث يؤدون العمل نفسه في مواقع مختلفة».

وهكذا أجرت أول دفعة من المساكن المشيدة لقاء ٦٥ دولارا في الشهر، وكان المسكن يباع بنحو ٦٩٠٠ دولار، ثم ارتفع هذا السعر سريعا إلى ٧٩٩٠ دولارا. وفي العام ١٩٤٩ كان نصف تلك المساكن معروضا للبيع فقط. وكانت العائلة الواحدة تحصل ضمن مساحة قدرها «٦٠ × ١٠٠ قدم» على منزل من حجرتين قائم على بلاطة أسمنتية واحدة، إلى جانب غرفة المعيشة والمطبخ والحمام. أما الحي فكان يضم مئات أو آلاف المساكن القياسية. وكانت تلك المساكن – أول الأمر – خالية من الأشجار.

وكان المثقفون – بما عرف عنهم من عجرفة وتعال – راعبين خائفين. فقد وضع الناقد الاجتماعي جون كيتز كتابا – بات من أكثر الكتب مبيعا – بعنوان «صدع في النافذة الزجاجية» (*)، ندب فيه حقيقة أن سكان هذه الضواحي الجديدة التي بدأت تنتشر في محيط المدن الأمريكية، على غرار ليفيتاون، «لم تكن لتعرف – ولن تعرف – كرامة العيش الرغيد الذي ألفه آباؤهم في مساكن العائلة الكبيرة المكونة من طابقين أو ثلاثة، والتي كانت على ارتداد جيد – تفترشه «مرجات» خضراء – من شوارع تظللها الأشجار».

(*) نافذة من لوح واحد كبير من الزجاج [المترجم].

وبالطبع فإن أكثر الناس الذين انتقلوا للعيش في ليفيتاون وآلاف المدن الأخرى لم يعرفوا شيئا من قبيل ذلك، وهم الذين ترعرعوا في شقق مكتظة داخل أبنية لا مصاعد فيها، في ضواح لم تكن فيها سوى قلة من مرائب السيارات النائية بعضها عن بعض. كانت هذه الضواحي الجديدة بالنسبة إلى هؤلاء «جنة تناسب إمكاناتهم المادية».

أما الأهم من الناحية الاقتصادية، فهو أن هذا النمط الجديد من المساكن قد أتاح لملايين العائلات الجديدة أن تحقق ما عجز عنه أسلافها: امتلاك المساكن. فبدلا من دفع بدل الإيجار، كانوا يؤسسون لشيء يملكونه، ومع ارتفاع دخل الأسرة مع الزمن واكتساب خبرة جديدة، صار في مقدور تلك الأسر «المقايضة ودفع الفرق»، مستفيدة من ملكيتها للمساكن القديمة في دفع مقدم المسكن الجديد. وهكذا ساعد القانون السابق ملايين الأسر على امتلاك مساكن أفضل مما حلم به أسلافها، إلى جانب عنصر آخر هو رأس المال، أي الأصول أو الموجودات المالية التي باتت السمة المميزة للطبقة الوسطى في هذا البلد.

كما أن امتلاك الأسرة أصولا مالية سهل عليها سبل الاقتراض. إذ كانت القروض المصرفية والحسابات القيدية (*) حكرا على الأغنياء قبل الحرب العالمية الثانية، أما الآن فقد باتت – وعلى نطاق واسع – من مسلمات الحياة اليومية. وفي العام ١٩٥١ خرج مصرفي يدعى ويليام بويل – وكان قد عمل لدى مصرف فرانكلين الوطني Franklin National Bank، ومقره في قلب ضواحي لونغ آيلاند العامرة – بفكرة بطاقة الائتمان. لقد أزال عن كاهل التجار عبء ونفقات إدارة حساباتهم القيدية، وأتاح للناس العاديين دفع ثمن مشترياتهم في متاجر ومحلات كثيرة، ووفر للمصارف المصدرة أرباحا جيدة من خلال الفائدة التي تجنيها من الأرصدة غير المسددة.

وكشأن الأفكار اللامعة دائما، انتشرت هذه الفكرة سريعا وأصبحت بطاقات الائتمان في الستينيات أمرا شائعا. وفي السبعينيات أسبغت ماستركارد وفيزا على بطاقات الائتمان بعدا وطنيا، ومن ثم – وسريعا – بعدا عالميا. وقد حلت اليوم بطاقات الائتمان – وما تفرع عنها، أي بطاقات الحسم الفوري – محل النقد في معظم المعاملات التجارية. وقد حقق الائتمان

(*) الحسابات القيدية Charge Account: دين يلزم تسديده في تاريخ لاحق، ويستخدمه باعة التجزئة الذين يعتمدون نظام البيع على الحساب [المترجم].

انتشارا هائلا واكتسب أهمية متعاظمة في الحياة اليومية، حتى بات معظم الأمريكيين يحرصون كثيرا على الحصول على تقويم ائتماني جيد. إن انقطاع الائتمان عن المرء وما يعنيه من خسارة السبل الموصلة إلى السوق، لا يختلف كثيرا اليوم عما كان يعرف في القرون الوسطى بالحرمان الكنسي.

وبالانتشار الواسع للضواحي الجديدة تناقصت أعداد السكان في كثير من المدن التي تحلقت حولها تلك الضواحي. وباستثناء نيويورك، فقد تراجع عدد السكان في كل المدن التي خرجت منها أكبر فرق دوري كرة القاعدة (البيسبول) في العام ١٩٥٠، أي تلك المدن التي تقبع في الزاوية الشمالية الشرقية من البلاد، وأحيانا بنسب وصلت إلى ٥٠ في المائة في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. كانت أغلبية السكان الباقية من الفقراء والأقليات الذين تجاوزت حاجتهم إلى الخدمات قدرة المدن على توفيرها. وفي بضعة عقود، تجاوز عدد سكان الضواحي عدد سكان مدن البلاد، وأصبحت محط رحال السياسة الأمريكية.

وشرع المحاربون القدماء العائدون من الجبهة وعائلاتهم - وإن كان بوقع بطيء أول الأمر - في الاستثمار في الأوراق المالية والعقارات.

وشهدت وول ستريت تراجعا حادا في التداول مقارنة بما عرفته أيام مجدها في أواخر العشرينيات، فقد كان متوسط حجم التداول في العام ١٩٢٩ يبلغ ٢,٥ مليون سهم في اليوم الواحد. وفي العام ١٩٣٩ هبط دون مستوى مليون سهم. ولم تشهد وول ستريت حوادث هلع عند اندلاع الحرب في سبتمبر من ذلك العام، بل - كما في أي موضع آخر - شهدت قبولا مترددا. وفي العام ١٩٤٢ بلغ متوسط التداول مستوى مخيبا، ٤٥٥ ألف سهم، بعد أن هبط مؤشر داو جونز الصناعي إلى ما دون ١٠٠ نقطة، بينما تبين أنه سيكون المرة الأخيرة، في أبريل من ذلك العام، حتى في وقت كانت فيه أرباح الشركات تحلق ارتفاعا بفضل طلبيات الحرب.

وبعد الحرب أيضا ترنحت الأسعار في وول ستريت دون مستوى النمو السريع الذي كان يحققه الاقتصاد. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ وصل مؤشر داو جونز إلى ٢٠٠ نقطة، أي ضعف ما كان عليه في العام ١٩٤٠، على الرغم من أن الاقتصاد حقق نموا بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبا، وارتفعت أرباح الشركات بمعدلات أعلى. كانت بعض أسهم «الشركات الممتازة» (*) تباع بأسعار لا تتجاوز

(*) الشركات الممتازة: شركات كبيرة ذات رؤوس أموال كبيرة واستثمارات مضمونة وتوزيعات أرباح مرتفعة وإدارة ممتازة [المترجم].

أربعة أضعاف إيراداتها وتعود بأرباح موزعة أكثر من ٨ في المائة. لكن ثورة في وول ستريت كانت تحت الرماد، ثورة ستقلب وجه تجارة السمسرة والاقتصاد الأمريكي أيضا.

لقد دخل تشارلز ميريل - وهو من الجنوب - إلى وول ستريت في الثانية والعشرين من العمر، في وقت قدر له أن يعيش أحداث هلع العام ١٩٠٧. وأسس شركته الخاصة في العام ١٩١٤، ودمجها بعد عامين في شركة يملكها إدموند لينش ليؤسس شركة ميريل لينش وشركاهما، وأغفلت وثائق الشراكة «الفراغ» الفاصل بين الاسمين عرضا، ومنذ ذلك الحين صار الفراغ الفاصل يغفل عمدا. وفي عشرينيات القرن العشرين شهد الحوادث التي ألمت بوول ستريت، وحث زبائنه على الخروج من السوق، وكان هو نفسه قد خرج من السوق كلية عندما وقع الانهيار.

وقد باع كرسيه في البورصة بعد أن تنبأ، وكان صائبا، بأن الكساد الذي بدأ يستشري في العام ١٩٣٠ سيدوم سنوات طويلة، كما باع شركته إلى أحد بيوت السمسرة - إي إيي بيرس وشركاهم - وصار فيها شريكا محدود المسؤولية من دون دور فاعل في إدارتها. وأنفق معظم فترة الثلاثينيات في تقديم الاستشارات لعدد من متاجر السلاسل التي ساعد في الاكتتاب على أسهمها، مثل ويسترن أوتو أند سيفواي Western Auto & SafeWay، وبدأ يفكر في تطبيق تقنيات متاجر السلاسل في أعمال السمسرة.

كانت أكثر شركات السمسرة في وول ستريت آنذاك صغيرة وعائلية، ولا تكترث بالعملاء الصغار. وكانت أعمال البحوث - وهذه حالها - تفتقر إلى الطابع الرسمي النظامي في أحسن صورها، ولم تكن سوى تجميع للشائعات من هنا وهناك. وفي العام ١٩٤٠ صار ميريل شريكا أول في شركة إي إيي بيرس، وهكذا وجد اسم ميريل لينش طريقه إلى وول ستريت. وشرع ميريل على الفور في إيجاد صيغة جديدة لأعمال السمسرة. وقد حصل طاقم علاقات العملاء في شركته (وبات يطلق عليهم: الوكلاء المعتمدون) على تدريب شامل وزودوا بمعلومات كانت تجمع على يد قسم كبير للبحوث.

وبدأ في العام ١٩٤٨ بنشر الإعلانات - وكان هذا عملا غير مسبوق في وول ستريت - لتعريف رجل الشارع بوول ستريت والفرص التي يمكن الوقوع عليها هناك. وقد عرضت الإعلانات كيفية شراء الأسهم وبيعها والمخاطر

المترتبة على ذلك. كما كانت الإعلانات تأخذ أحيانا وجها سياسيا رزينا. فعندما أشار الرئيس ترومان - وكان مرشحا لفترة رئاسية ثانية في العام ١٩٤٨ - بنبرة ديماغوجية إلى «صيارفة المال»، رد ميريل بنشر إعلان. واعترف قائلا: «لقد أزعجنا أحد تكتيكات الحملات الانتخابية.. كان ذلك عندما عرض على الملأ صورة غول أشعث يمثل أحد أباطرة المال في وول ستريت... ويعلم ترومان كالآخرين أن ليس ثمة وول ستريت. إنها أسطورة. فوول ستريت هي مونتغومري في سان فرانسيسكو.. والجادة السابعة في دنفر.. وشارع مارييتا في أطلنطا.. وفدرال ستريت في بوسطن.. ومين ستريت في واكو بتكساس.. وهي أي ركن في إندبندنس وميسوري - المدينة التي يتحدر منها ترومان - حيث يمضي أصحاب المدخرات لتوظيف أموالهم وشراء الأوراق المالية وبيعها».

وقد أفلحت فكرة ميريل في نقل نموذج وول ستريت إلى مين ستريت. ففي العام ١٩٥٠ باتت شركة ميريل لينش أكبر بيوت السمسرة في الولايات المتحدة. وتجاوز حجمها في العام ١٩٦٠ أربعة أضعاف أقرب منافساتها، فبلغ عدد حسابات العملاء لديها ٥٤٠ ألفا، وكانت تعرف في وول ستريت - برهبة يشوبها الحسد - «بالحشد الهادر». ولم يكن أمام بيوت السمسرة الأخرى من خيار آخر سوى تقليد نموذج عمل ميريل لينش. وبدأت الشركة العائلية - التي كانت تقدم خدماتها لقلة من العملاء الأثرياء - الانحسار عن وول ستريت.

وبينما ظل أولئك الذين استثمروا أموالهم مباشرة في الأسهم زمرة صغيرة نسبيا، فقد زاد سريعا عدد أولئك الذين وظفوا استثمارات غير مباشرة. إن برامج تقاعد العاملين الساعيين (*) لم تكن معروفة في عشرينيات القرن العشرين (كانت شركة سيرز روبك استثناء عن القاعدة). لكن قانون واغنر أتاح لاتحادات العمال أن تتمسك بها في مفاوضاتها مع أرباب العمل، واستحسن الفكرة عدد متزايد من إدارات الشركات، وبدأت تشيع سريعا في أوساط الشركات الأمريكية في أربعينيات القرن العشرين.

ونقل إلى علم تشارلز ويلسون - رئيس شركة جنرال موتورز - في عقد الأربعينيات (ثم وزير الدفاع في إدارة أيزنهاور) أن أموال تلك البرامج لو استثمرت في سوق الأسهم لأصبح العمال ملاكا لمشاريع الأعمال الأمريكية في بضعة عقود. فكان جوابه: «هذا تماما ما يجب أن يكون».

(*) العامل الساعي: العامل الذي يقبض أجره بالساعة [المترجم].

وفي عقد الخمسينيات صارت صناديق التقاعد - التي تسيطر عليها الشركات واتحادات العمال - طرفا رئيسا في وول ستريت. وفي العام ١٩٦١ - عندما كانت الميزانية الفدرالية لا تتجاوز ١٠٠ مليار دولار - حازت صناديق التقاعد غير الخاضعة للتأمين أسهما بقيمة ١٧,٤ مليار دولار، وكانت توظف استثمارات جديدة بمعدل مليار دولار في العام. كما بدأت صناديق الاستثمار - التي ظهرت أول مرة في العام ١٩٢٤ - تكتسب أهمية متزايدة في وول ستريت، مع التفات الناس إلى الاستثمار في الأسهم العادية من دون أن يضطروا إلى اختيار الأسهم التي ينوون شراءها بأنفسهم. ولم تتعد قيمة الاستثمارات في هذه الصناديق ٥٠٠ مليون دولار في العام ١٩٤٠، ومع ذلك فقد تضاعفت قيمتها خمس مرات في غضون عقد واحد، ووصلت في العام ١٩٦٠ إلى ١٧ مليار دولار، أي خمسة أضعاف قيمتها أيضا.

أخيرا، بدأت السوق - وكانت قد هبطت كثيرا عن قيمتها الفعلية - في الارتفاع. وبلغت أعلى مستوى لها بعد الكساد في ١٣ فبراير عندما أغلقت عند ٢٩٤,٠٣ نقطة، وهذا أعلى مستوى لها منذ أبريل ١٩٣٠، وفي يونيو وصلت إلى ٣٣٠ نقطة. وفي آخر المطاف، تجاوزت في ديسمبر المستوى الذي بلغته في ٣ سبتمبر ١٩٢٩ عند ٣٨١,١٧ نقطة بعد أكثر من خمس وعشرين سنة، وهي أطول فترة بين ارتفاعين قياسيين في مؤشر داو جونز منذ تأسيسه قبل ١٠٨ سنوات. وبذلك انتهى الكساد الكبير بشقيه النفسي والاقتصادي.

وقد ثبت أن كبرى المشكلات التي لازمت الاقتصاد في فترة ما بعد الحرب لم تكن البطالة بل التضخم. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في الناتج القومي الإجمالي في العام ١٩٤٦، بعد تراجع الطلبيات العسكرية السنوية من ١٠٠ مليار دولار في مطلع العام ١٩٤٥ إلى ٣٥ مليار دولار بعد عام واحد، فإن هذا الناتج عاد إلى الارتفاع في نهاية العام وحقق معدلات نمو قوية منذ ذلك الحين.

كان السبب - الذي يتضح بجلاء باستحضاره ومعاينته - الطلب الكبير الكامن على السلع المعمرة الذي ولدته الحرب. إذ لم تصنع في زمن الحرب أي سيارات أو أدوات منزلية، ولم تشيد مساكن جديدة. كانت تلك المستعملة قد قاربت نهاية عمرها الإنتاجي، أما الطلب فقد كان يفوق كثيرا ذلك المستوى. كما أن كتلة المدخرات الشخصية الهائلة التي تراكمت في زمن الحرب كانت توفر ثمن السلع المطلوبة.

لكن البـلاد كـانت تتطلب وقـتـا للانتقـال من الإنتـاج الحـربـي إلى إنتـاج السلع الاسـتـهـلاكية، فـي وقت أدى فيـه الضـغط السيـاسـي، الذي لا ينثني، إلى وقف العمل بأنظمـة ضبـط الأجور والأسـعـار قبل أوانه فـي العـام ١٩٤٦، وأدى ذلك إلى تضـخم جـامح، وكـان أعلـى مستوى تبلغه البـلاد فـي تاريخـهـا زمن السلم حـتـى ذلك الحين، وذلك مع زيادة الإنفـاق الحكومي بنسـبـة ٤٠ في المائة من دون حدوث ارتفاع مقـابل في عرض السلع. وارتفعت أسعار المنتجات الزراعية بنسبة ١٢ في المائة في شهر واحد، وفي نهاية الحرب كانت قد تجاوزت نسبة ٣٠ في المائة. ووصل عدد السيارات المنتجة - بعد أن توقف إنتاجها منذ العام ١٩٤٢ - إلى ٢,١٤٨,٦٠٠ سـيـارة (مليـونين ومـائـة وثمـانيـة وأربعين ألفـا وستمائة) في العـام ١٩٤٦، لكن هذا الإنتـاج سـيبقـى دون مستوى إنتاج العـام ١٩٢٩ حتى العام ١٩٤٩.

وارتفـعت أرباح الشـركـات فـي ظل سـوق البـائعين (*) بنسـبـة ٢٠ في المائة، وطالبت الاتحـادات العماليـة بزيادات كبـيرة في أجـور العمل السـاعي وامتيازاته. وعمت الإضرابات على نحو ينبئ بالخطر بعد أن رفع الحظر الذي فرض عليها زمن الحـرب. وفـي يناير ١٩٤٦ أضـرب ٣ في المائة من العـمـال خـصـوصـا فـي صناعـات السيـارات والفولاذ والكهـرباء وتعليب اللحـوم. ولم يحـدث منذ ذلك الحين أن أضـرب مثل هذا العـدد الكبـير من العمال، واعـتقد كثـيـرون أن العمـال اكتسبوا قوة كبيرة وأن قانون واغنر إنما رجح كفة العمل كثيرا.

وقـد وقع على الرئيس الجـديد - هـاري ترومـان - كـثـيـر من اللـوم بسـبـب حـالة الخلل التي ألمت بالاقتصـاد في فترة ما بعـد الحرب، وصـارت عبـارة «أن تخطئ يعنـي أنك ترومـان» تتردد تندرا فـي كل أنحـاء البـلاد. وفـي حـملة السنة السـابقـة لانتـخـابات العـام ١٩٤٦ رفع الجـمـهـوريون شـعـار «لقـد طفح الكيل؟»، وحققوا لأول مـرة منذ العام ١٩٢٨ أغلبية في مجلسـي الكونغرس، وقد أطلق ترومـان وصفه الشـهـير لهذا الكونغرس بقـوله «الكونغـرس الثمـانـون العـاطـل عن العـمل»، لكنه مع ذلك أصدر تشـريعـا مـهـمـا هو قـانون تافـت - هـارتـلـي Taft- Hartley، الذي أتـاح - بخـلاف قـانون واغنـر - لأرباب العـمل إخطار عمـالهم بتفـاصـيل موقف الشـركة من مسألة الاعتـراف بأي اتحـاد عمـالي عن طريق الانتـخـابات مـادامـوا لا يلجـأون إلـى التـهـديد. كمـا أتاح للإدارة الدعـوة

(*) سوق البائعين: سوق يتحكم فيها الباعة في السعر، وليس للمشتري سوى القبول [المترجم].

إلى الانتخابات من طرف واحد إذا استخدم العمال وسائل التهديد، وحظر على الاتحادات إكراه العمال أو الإحجام عن التفاوض باسمهم، على غرار ما حظر قانون واغنر على الإدارة فعله.

كما حظر القانون تنظيم المقاطعات الثانوية (*) (أو غير المباشرة) - وكانت سلاحا فعالا من جملة الأسلحة المتوافرة بأيدي العمال - تماما كما منع إغلاق المحل التجاري (إذ إن على العمال أن يكتسبوا عضوية الاتحاد ليحصلوا على العمل). أما المتاجر الخاضعة لأحكام الاتحاد Union Shops - حيث كان لزاما على العمال الانضمام إلى الاتحاد بعد تشغيلهم - فكانت تستدعي تصويت العمال. وسمح للولايات بحظر هذه المتاجر. كما أعطى قانون تافت - هارتلي - وكان ذلك هو الجانب الأكثر جلاء في القانون - الرئيس صلاحية قطع الإضراب بالدعوة إلى فترة تهدئة من ثمانين يوما يسعى خلالها وسطاء حكوميون إلى التسوية.

وبالطبع فقد قاوم العمال قانون تافت - هارتلي بكل ما أوتوا من قوة، أما الرئيس ترومان فقد نقضه (بالفيتو) ووصفه بقوله «مروع، يسيء إلى العمل وإلى الإدارة وإلى البلاد». وتجاوز الكونغرس نقض الرئيس، لكن المشكلة التي قصد من التشريع التصدي لها - أي الزيادة المتعاظمة في عدد الإضرابات عقب الحرب مباشرة - كانت تحل نفسها بنفسها، كما هي الحال غالبا. ففي العام ١٩٤٦ وصل عدد أيام العمل التي ضاعت بسبب الإضرابات إلى ١٢٥ مليون يوم عمل، أما في كل عام من الأعوام الثلاثة التالية فقد تراجع ذلك العدد إلى ٤٠ مليون يوم عمل (**).

وكان ترومان مخطئا؛ فقد ثبت أن قانون تافت - هارتلي إنما كان في مصلحة البلاد. وبفضل التشريعات الأقرب للعدالة والازدهار العظيم آنذاك، تعلم العمال والإدارة الحد من التصعيد وبذل المزيد في سبيل الوصول إلى التوزيع العادل للثروة التي كانت تخلقها الشركات والأيدي العاملة فيها. وفي العام ١٩٩٢، مع التوسع الهائل في الاقتصاد وحجم القوة العاملة، لم يتجاوز عدد الأيام الضائعة بسبب الإضرابات ٤ ملايين يوم عمل. وبينما كان قانون

(*) المقاطعة الثانوية: رفض شراء منتجات أو خدمات شركة ما تتعامل مع شركة موضوعة على لائحة المقاطعة [المترجم].

(**) أي أن العامل الواحد أضاع ١٢٥ يوم عمل سنويا، ثم تراجع هذا العدد إلى ٤٠ يوم عمل لكل عامل، وهكذا [المترجم].

تافت - هارتلي يفعّل بين الفينة والأخرى لإنهاء الإضرابات في العقدين اللذين أعقبا صدوره - وعلى أيدي الرؤساء الديموقراطيين والجمهوريين على حد سواء - لم يعمل بهذا القانون إلا مرة واحدة في ربع القرن المنصرم.

وفي العام ١٩٩٢ - بالطبع - بدأت تلك البيئة الاقتصادية التي خلقت الحركة العالمية المعاصرة تتلاشى سريعا. لقد وصلت نسبة قوة العمل المنظمة في اتحادات عمالية إلى مستويات غير مسبوقة في العام ١٩٤٥ عند ٣٥,٦ في المائة، وظلت في طور تراجع منذ ذلك الحين. وفي العام ١٩٦٠ لم تتجاوز تلك النسبة ٢٧,٤ في المائة من قوة العمل غير الزراعية. كما أنها لا تزيد اليوم على ١٤ في المائة. وكانت ستقل عن مستواها في العام ١٩٠٠ لولا انتشار الحركة النقابية في أوساط موظفي الحكومة، التي لم تبدأ إلا في ستينيات القرن العشرين.

كان جوهر الحركة النقابية القديمة يتمثل في الأعمال الصناعية، إذ نشأت بين عمال خطوط التجميع الذين كانوا يكررون الأعمال نفسها. وتماما كشأن الزراعة - أكبر قطاعات الاقتصاد - التي حققت ناتجا متزايدا باطراد باستخدام أعداد متناقصة أبدا من قوة العمل، فإن ثاني أعظم القطاعات الاقتصادية - التصنيع - كان يسلك المسار نفسه. وظل سعي الأمريكيين منذ القدم إلى زيادة الإنتاجية والحد من تكاليف العمل لا يعرف نهاية.

وعلى الرغم من أن كثيرا من محالج القطن في نيو إنغلاند قد انتقل إلى منطقة بيدمونت بعد مطلع القرن العشرين للإفادة من رخص اليد العاملة في تلك المنطقة، فقد ظل الجنوب ذا طابع زراعي خالص في منتصف القرن، ولم يكن للاتحادات العمالية أي نفوذ يذكر في هذه المنطقة. لقد حظر كثير من ولايات الجنوب - وقد أجاز لها قانون تافت - هارتلي ذلك - المتاجر الخاضعة لأحكام الاتحاد Union Shops لتضمن إبقاء الحركة النقابية ضعيفة نسبيا.

وبدأت الشركات - وكانت تتطلع دائما إلى الحد من نفقات العمالة - ببناء المزيد من المصانع في تلك المناطق. لكن النمو الاقتصادي في الجنوب ظل مقيدا بعاملين اثنين: مناخه الحار، الذي كان من الصعب على غير سكانه الأصليين التأقلم معه، ومخلفات العنصرية البغيضة التي أبت الزوال.

وقد حلت المشكلة الأولى بتكييف الهواء. حيث وضع نظام تكييف بدائي - لكنه لا يفتقر إلى العملية - في العام ١٨٤٢ في أبالاتشيكولا بفلوريدا، لتبريد أحد المشافي. وفي مطلع القرن العشرين طور ستيوارت كرامر وويليس كاريير -

كلٌّ على حدة - نظاما عمليا لتبريد الهواء يمكن إنتاجه على نطاق صناعي. وبدأ استخدام النظامين في الأبنية التجارية الكبيرة، كالمسارح ومحلات الأقسام، في مطلع عشرينيات القرن العشرين. وبظهور غاز الفريون - وهو مادة مبردة تجمع بين الكفاءة والاستقرار - في العام ١٩٣٠ تقلصت كثيرا تكلفة تشغيل نظام التكييف وصار واسع الانتشار.

وبعد الحرب العالمية الثانية كانت مخططات معظم المباني العامة والمكتبية تشتمل على أنظمة تكييف الهواء، كما صممت وحدات تبريد صغيرة كتلك المستخدمة في عربات القطارات لتلائم الاستعمال المنزلي ولتكييف السيارات. وفي ستينيات القرن صار نظام تكييف الهواء من التجهيزات الملازمة لمساكن الطبقة الوسطى في الجنوب، وكان ينتشر سريعا في جميع المناطق الحارة في البلاد.

أما العنصرية فكانت مشكلة مستعصية على الحل. ولم يبذل فرانكلين روزفلت - الذي كان في حاجة إلى أصوات المناطق الجنوبية في إقرار برامجه الاقتصادية وبرامج السياسة الخارجية - سوى القليل لاستئصال التمييز العرقي ضد الزنوج. لكن خلفه هاري ترومان استهل المعركة لأجل المساواة في الحقوق في العام ١٩٤٦ بإصدار أمر يدعو إلى دمج القوات المسلحة (*). وفي العام ١٩٥٤ أبطلت المحكمة العليا بالإجماع مبدأ الفصل على أساس المساواة الذي أجاز التمييز العنصري، وأمر أيضا بدمج المدارس وغيرها من مرافق الدولة «بالسرعة الكلية».

وفي غضون ذلك، بدأت إحدى أشهر الحركات السياسية في التاريخ الأمريكي - التي تجسدت في شخص القس مارتن لوثر كينغ الابن - التظاهر السلمي لوقف التمييز العنصري على صعيد العمل والقوانين. وقد استغرق الأمر عشرة أعوام من التظاهرات الحاشدة والبسالة في مواجهة القمع الهمجي أحيانا. وفي نهاية المطاف، في العام ١٩٦٤، أقر التعديل الرابع والعشرون الذي أبطل ضريبة الرأس (**)، كما صدر قانون الحقوق المدنية. وأقر الكونغرس في العام التالي قانون حقوق التصويت أيضا. وهكذا وقفت الحكومة الفدرالية والأمة جمعاء بحزم دعما لمبدأ المساواة العرقية.

(*) الدمج يعني هنا السماح للبيض والسود بالخدمة جنبا إلى جنب في القوات المسلحة [المترجم].
(**) ضريبة الرأس: ضريبة تفرض على كل فرد بالغ [المترجم].

وقد حسمت المعركة في وقت بدا فيه أن الكفاح لأجل المساواة في الحقوق كان قد بدأ من فوره. ومع التنامي السريع للقوة السياسية للسكان السود في الجنوب، بدأ السياسيون - حتى أشد مناصري الفصل العنصري من أمثال جورج والاس وستروم ثورمان - يتجاوبون مع مصالحهم. وفي غضون عقد، صار التمييز العنصري مجرد ذكرى مقيتة. وهكذا نبذ أحد أكثر وجوه الحياة الأمريكية مثارا للانقسام ومدعاة للخزي والصغار من كيان الأمة، ومن ثم - سريعا - من أفئدة الأمريكيين وعقولهم.

وشرع الجنوب - بفضل ميزاته الاقتصادية الجمة خصوصا انخفاض تكاليف الأرض والعمل - في التطور والتحديث بوقع سريع. ومع النمو والتطور السريعين في اقتصاده زمن الحرب العالمية الأولى، فقد شهد نموا سكانيا أيضا، وتعاظم نفوذه السياسي على الصعيد الوطني بالنتيجة. وفي العام ١٩٤٠ صار لإحدى عشرة ولاية انضوت في الماضي تحت لواء الكونفدرالية القديمة ٢٥ في المائة من الأصوات الانتخابية. أما اليوم فلا تقل هذه النسبة عن ٣٥ في المائة. وهكذا انتهت الحرب الأهلية في آخر المطاف.

إن نشوة العالم بيوم النصر في أوروبا (٨ مايو ١٩٤٥) ويوم النصر في اليابان (١٥ أغسطس ١٩٤٥)، والتي هللت لعودة السلم في أوروبا وآسيا، لم تدم طويلا. فقد بات واضحا - وحتى قبل نهاية الحرب - أن الاتحاد السوفييتي ما كان يعتزم احترام التزاماته حول أوروبا ما بعد الحرب. ففي ٣٠ أبريل ١٩٤٥ - يوم انتحر هتلر - استدعى الرئيس ترومان، ولم يكن قد انتقل بعد إلى البيت الأبيض، وزير الخارجية السوفييتي فلاشيسلاف مولوتوف، وكان آنذاك في واشنطن، للاجتماع به. وأبلغه بنبرة حادة أن على الاتحاد السوفييتي الوفاء بالتزاماته بخصوص بولندا وتحديدا البند الخاص بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفوجئ مولوتوف بهذه النبرة الحادة، لكنها لم تؤثر فيه. ففي أواخر العام، باتت القوات الروسية تحكم سيطرتها على معظم أوروبا الشرقية، ولم تكن تنوي من دون شك الانسحاب منها.

وبدأ الاتحاد السوفييتي حالا بالضغط على تركيا لتقديم تنازلات، ودعم حركات العصابات الشيوعية في اليونان وما سواها.

وفي مطلع ربيع العام ١٩٤٦ تبين أن التحالف الذي أبرم زمن الحرب بين الديموقراطيات الغربية والاتحاد السوفييتي لم يكن - في أحسن الأحوال - سوى مسألة «عدو عدوي صديقي». وبسقوط ألمانيا النازية، انهار التحالف أيضا.

وفي ١٥ مارس ١٩٤٦ في فلتون بميسوري، ألقى وينستون تشرشل خطابه الشهير «عن الستار الحديدي» بحضور الرئيس ترومان. ولقد كان جليا أن المواجهة الجديدة بين القوى العظمى قد بدأت تخيم بظلالها وأن عهد السلام الجديد لم يدم أكثر من عام واحد، بالمقارنة بعشرين عاما من السلم فصلت الحرب العالمية الأولى عن الثانية. أما الأسوأ فكان الخطر الحقيقي بنشوب حرب ذرية وشيكة، وهي حرب لا رابح فيها.

كان الاستبداد الشيوعي الذي مارسه الاتحاد السوفييتي لا يختلف ببشاعته عن الاستبداد النازي في ألمانيا، وكان شأنه شأن الأنظمة الاستبدادية عدوانيا في كل مظاهره. وكان السؤال المطروح حينها: كيف نواجه هذا الاستبداد؟ الولايات المتحدة كانت ذات قوة عسكرية جرارة لكنها شرعت بتسريح قواتها - ما أمكنها - منذ نهاية الحرب. وفي العام ١٩٤٥ تجاوز عدد أفراد القوات المسلحة اثني عشر مليونا. أما في العام ١٩٤٧ فلم تزد تلك القوات على مليونين. كما استغني عن آلاف السفن والطائرات أو بيعت لدول أخرى. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة حافظت على تفوقها بامتلاك القنبلة الذرية (لم يفجر السوفييت قنبلتهم الأولى إلا في سبتمبر ١٩٤٩)، فإنها لم تكن تمتلك إلا بضع قنابل ليس إلا.

وفي مطلع العام ١٩٤٧ نقلت بريطانيا - التي ساعدت اليونان في وجه التمرد الشيوعي، وتركيا أيضا - إلى الولايات المتحدة أنها ما عادت قادرة على تحمل العبء المالي لهذه المساعدات، وأدرك ترومان أنه ليس أمام الولايات المتحدة من خيار إلا أن تضطلع بدور بريطانيا في هذه المنطقة، وإلا سقطت تلك الدول من دون ريب في فلك الهيمنة السوفييتية.

وقررت الولايات المتحدة أن تخوض غمار المواجهة الثالثة بين القوى العظمى في القرن العشرين، أو ما صار يعرف منذ ذلك الحين بالحرب الباردة، ولكن بأسلوب مختلف: بالمال بدل الرصاص. وستسعى إلى احتواء الاتحاد السوفييتي بمساعدة حلفائها بالقوات اللازمة لصد أي هجوم، على أن تولي تركيزها إلى إعادة إحياء وتوسيع اقتصادات الدول التي قد تقع ضحية للعدوان السوفييتي.

وفي ١٢ مارس تحدث ترومان أمام جلسة مشتركة للكونغرس فأعلن ما بات يعرف منذ ذلك الحين بـ «مبدأ ترومان». فقد أبلغ الكونغرس أنه يعتقد «أنه لزاما على الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة دعم الشعوب

الحرة المقاومة للاستعباد الذي تمارسه في حقها أقليات مسلحة أو ضغوط خارجية». وأشار إلى أن هذا الدعم سيأخذ «أساسا شكل معونات اقتصادية ومالية».

ولم تكن ثمة معارضة كبيرة لذلك. إذ إن عضو مجلس الشيوخ آرثور فاندنبيرغ، من ميتشيغان - الذي عرف عنه تأييده الشديد للحياد في العلاقات الدولية، وكان يشغل حينها أيضا منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ - خاطب ترومان بعد أن استمع إلى خطبته المقتضبة قائلا: «أبلغ الكونغرس والأمة بذلك، وسأشد على يدك. وأعتقد أن أكثر الأعضاء سيفعلون الشيء نفسه».

وفي يونيو، وفي خطبته الاستهلالية في هارفارد قدم اللواء جورج سي مارشال رئيس أركان الجيش زمن الحرب - وكان آنذاك وزيرا للخارجية - اقتراحا سيعرف في ما بعد بـ «خطة مارشال»، وهي واحدة من أروع وأبرع فنون السياسة في التاريخ. لقد حثت الأمم الأوروبية - ومنها الاتحاد السوفييتي - على التعاون في سبيل إعادة إعمار القارة، على أن تقدم الولايات المتحدة رأس المال اللازم. ورفض ستالين الفكرة على الفور، وكذلك فعلت بلدان أوروبا الشرقية الواقعة تحت النفوذ السوفييتي، لكنه ساعد من دون قصد منه على تسويق الفكرة بين بلدان أوروبا الأخرى بإقدامه على التخطيط لانقلاب عسكري في تشيكوسلوفاكيا في مطلع العام ١٩٤٨ .

وفي السنوات التالية قدمت خطة مارشال لأوروبا ١٣ مليار دولار، وساعدت - تحديدا - على النهوض ثانية باقتصادات ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا. وعلى الرغم من ذلك فإن مساعدات خطة مارشال لم تشكل سوى نسبة ضئيلة من المساعدات الأمريكية الخارجية في تلك السنوات. وبين العام ١٩٤٦ ومطلع سبعينيات القرن، عندما بدأ برنامج المساعدات الخارجية التراجع أنفقت الولايات المتحدة نحو ١٥٠ مليار دولار معونات اقتصادية للدول الأخرى. وذهب ثلث تلك المعونات تقريبا إلى أوروبا، وقدم الباقي إلى آسيا وأمريكا اللاتينية ودول أخرى.

وعلى غرار قانون «الإعارة - التأجير»، كان هذا البرنامج سخيا جدا (لا بل إن تاريخ العالم لم يعرف أن تساعد قوة مهيمنة دولا أخرى، ستنافسها اقتصاديا في المستقبل، على بناء اقتصاداتها)، وكان أيضا مثالا

ساطعا عن المصلحة الذاتية الواعية، ولكن على مستوى الدول. ولو كان آدم سميث قد شهد تلك الأعمال لاستحسن صنيع هذه الأمة التي انتهجت سبيل التجارة الحرة. لقد كانت الولايات المتحدة - ونصف الناتج العالمي الإجمالي من إنتاجها - تحقق فوائض تصديرية ضخمة. لكن الدول الأخرى، وقد أنهكت اقتصادات كثير منها، لم تكن قادرة على سداد ثمن وارداتها إلا بالتصدير إلى الولايات المتحدة.

وبمساعدة منظمات دولية ولدت من رحم الحرب العالمية الثانية كالبنك الدولي وصندوق البنك الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات) سعت الولايات المتحدة إلى إرساء نظام تجاري عالمي جديد وتخفيض التعريفات الجمركية بين دول العالم لتعزيز التجارة الدولية لما فيه خير الجميع. وكانت النتيجة أيضا نجاحا باهرا. وارتفع حجم التجارة الدولية ستة أضعاف في السنوات الخمس عشرة التي أعقبت الحرب، مما ساعد كثيرا على تقوية اقتصادات جميع الدول المشاركة. واستمرت تلك النزعة من دون هوادة، فبلغ حجم التجارة العالمية الكلي ١٢٥ ضعف ما كان عليه في العام ١٩٥٠، أي ما يعادل ٧,٥ تريليون دولار، ويشتمل ذلك على الإنتاج والخدمات. وقد تبين أن التجارة الحرة أعظم محركات النمو الاقتصادي التي عرفها العالم على الإطلاق.

ولقد أقر الكونغرس في العام ١٩٤٦ قانون التوظيف. وأسس هذا القانون مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس بالإضافة إلى اللجنة الاقتصادية المشتركة التابعة للكونغرس. والأهم من هذا، أنه نص على أن تركز سياسة الحكومة الفدرالية على زيادة فرص العمل والإنتاج والقدرة الشرائية. ومع أن هذا القانون صار طي النسيان اليوم - لأن ما يهدف إليه بات اليوم من المسلمات - فقد كان ثوريا في زمانه.

وكانت الحكومات، حتى ثلاثينيات القرن العشرين، ترى أنه ليس أمامها كثير من الفرص الاقتصادية. وكان، من دون ريب، من واجب الحكومة تحقيق مستوى من عرض النقد يحفظ قيمة العملة ويسهل إنفاذ التعاقدات. لكن لم يكن ثمة من يرى أن الحكومة مسؤولة عن تنظيم الدورة التجارية، لأن ذلك خارج قدرتها تماما كحركة الطقس. لكن تلك النظرة تغيرت بعد الكساد الكبير وعلى يد أحد أعظم علماء الاقتصاد منذ آدم سميث.

ولد جون مينرد كينز (اللورد كينز بعد العام ١٩٤٤) في كامبردج بإنجلترا. وسيبقى ملازما لجامعتها طوال حياته. وقد تتلمذ على يد ألفريد مارشال، وهو عالم اقتصاد بارز من الجيل السابق، الذي وضع كتابا صار من أبرز مراجع علم الاقتصاد: «مبادئ علم الاقتصاد»، ونشر أول مرة في العام ١٨٩٠، لقد درس مارشال الرياضيات والفيزياء قبل أن يتحول إلى علم الاقتصاد. وكان مفهومه عن الاقتصاد الوطني يتلخص في مقولة كينز «نظام كوبرنيكي كامل، تحفظ فيه كل عناصر البيئة الاقتصادية في مواضعها بأثقال موازنة وقوى تأثير متبادلة».

وارتقى كينز أولى مراتب الشهرة عندما حضر مؤتمر فرساي للسلام في العام ١٩١٩ مع وفد الخزانة البريطانية، ووضع كتابا - بعد أن ساءته اتفاقية السلام الموقعة - بعنوان «العواقب الاقتصادية للسلام»، ثبت أنه كتبه بنفاذ بصيرة. وفي العام ١٩٣٦ نشر عمله الخالد «النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود»، لتفسير مسببات الكساد الكبير وعلة استمراره.

كان علماء الاقتصاد - قبل كينز - منكبين على ما يعرف اليوم بعلم الاقتصاد الجزئي Microeconomics، أو التخصيص المتعدد للموارد الذي يرسي الأسعار ويؤثر في العرض والطلب في السوق. أما كينز فقد حصر اهتمامه في علم الاقتصاد الكلي Macroeconomics، أو آلية تأثير العرض والطلب الكليين في الاقتصادات الوطنية. ورأى كينز أنه لا بد من تساوي العرض والطلب على الأجل الطويل، لكننا كما لخص في مقولته الشهيرة «ميتون على الأجل الطويل». أما على الأجل القصير فيمكن أن يختل توازن العرض والطلب. فالزيادة الكبيرة في العرض تفضي إلى الكساد، أما الارتفاع الكبير في الطلب فهو السبيل إلى التضخم.

لقد شعر كينز بأن الحكومة - إن تعمدت إحداث عجز في أوقات تراجع الطلب (أو خفض الضرائب) وزادت عرض النقد - يمكنها الحيلولة دون وقوع الكساد. وبالمثل فإن انتهاج مسار معاكس - أي تحقيق فوائض تتزامن مع رفع أسعار الفائدة - يتيح للحكومات التحكم في فترات الطفرات الاقتصادية. وتقبل علماء الاقتصاد أفكار كينز من دون تردد. كانت هذه الأفكار - من ناحية - تنم عن نظرة ثاقبة مدهشة، وتبدو كأداة فعالة في كبح تلك الكوارث الاقتصادية التي عايشها أولئك جميعا.

وبالطبع، أكسبت الكينزية علماء الاقتصاد مكانة مرموقة لم يرتقوا إليها من قبل. إذ لم يكن السياسيون قبل كينز في حاجة إلى اقتصاديين يساعدونهم على إدارة شؤون السياسة، بأكثر مما كانوا في حاجة إلى علماء الفلك. وبعد كينز صار لعلماء الاقتصاد منزلتهم الرفيعة، ومن هنا جاء إنشاء مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس، على الرغم من أن دقة وتجانس المشورة لم يكونا مؤكدين تماما. وقد روي عن ترومان – وهو أول رئيس يلجأ إلى هذه الاستشارات الاقتصادية – أنه طلب، على سبيل الدعابة، أن يعمل لديه اقتصادي بذراع واحدة؛ لأن كل الاقتصاديين العاملين لديه دأبوا دائما على القول: «هذا من ناحية أولى... أما من الناحية الثانية..» (*).

لقد ولد أول رئيسين أمريكيين لفترة ما بعد الحرب – ترومان وإيزنهاور – في القرن التاسع عشر، وتتلمذا على علم الاقتصاد ما قبل الكينزي. لذلك ظلا ينزعان إلى الشك والارتياب. وقد عبر جورج همفري وزير الخزانة في إدارة إيزنهاور عن سلوك الجيل ما قبل الكينزي بوصف رائع لخصه في الجملة التالية: «لا أعتقد أنك قادر على إنفاق ثروتك كلها». وبينما عجز كل من الرئيسين عن تقليص الدين القومي إلى مستويات مقبولة – لا بل إن الدين القومي ارتفع في الواقع في أثناء فترتيهما الرئاسيتين – فإنهما حالا في المقابل دون ارتفاعه إلى مستويات كبيرة. وقد حققت نصف موازنات الدولة زمن إيزنهاور وترومان فوائض مالية، ومنها موازنتان خلال الحرب الكورية. ولأن الاقتصاد أصاب نموا قويا في السنوات الخمس عشرة التالية للحرب، فقد تناقص الدين كنسبة من الناتج القومي الإجمالي بمعدلات كبيرة. حيث بلغت هذه النسبة ١٣٠ في المائة في العام ١٩٤٦، ولم تتجاوز ٥٧,٧٥ في المائة في العام ١٩٦٠.

ولكن لما تولى كينيدي الرئاسة في العام ١٩٦١، انتهج مبادئ الكينزية كلها. وقد تحدث والتر هلير – أستاذ الاقتصاد في جامعة مينيسوتا، قبل أن يتبوأ منصب رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين – عن امتلاك القدرة على «التحكم التام» في الاقتصاد الوطني. بكلمة أخرى، أراد والتر أن تكون الحكومة «المهندس» الذي يشغل آلة ألفريد مارشال الاقتصادية. وقد اقترح موازنة ما أطلق عليه «ميزانية التشغيل الكامل (**)». أي يجب على الحكومة – بتعبير آخر – أن تنفق ما تحصل عليه من إيرادات عند مستوى التشغيل الأمثل في الاقتصاد. فإذا بلغ الاقتصاد ذلك المستوى تكون الميزانية في حالة توازن، وإذا كان دونه، فإن العجز الناتج يحفز الاقتصاد تلقائيا ويدفعه ثانية نحو الوضع الأمثل.

(*) تتبين لنا طرافة القصة إذا علمنا أن عبارة «هذا من ناحية... أما من ناحية أخرى..» إنما تقال بالإنجليزية – وفق الترجمة الحرفية لها – كما يلي: «هذا من الذراع الأولى.. أما من الذراع الثانية..» [المترجم].

(**) أو العمالة الكاملة [المترجم].

إن المال لهو بالطبع «حليب الأم الذي تتغذى عليه السياسة». إذ عندما كانت لدى السياسيين أسباب مقنعة للإنفاق بالعجز بدأت الضغوط المنادية بذلك ترتفع من دون هوادة. وبالنتيجة، ارتفع الدين القومي بمقدار الثلث في عقد الستينيات، وتلك أول مرة يحقق فيها الدين ارتفاعات حادة في أوقات السلم والازدهار الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، وبفضل ذلك الازدهار (والتضخم المتصاعد) ظلت نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي تتراجع، فهبطت دون مستوى ٤٠ في المائة بحلول العام ١٩٦٩ .

أما كينيدي - وكان يتسم بصبغة محافظة - فقد هب لتحفيز الاقتصاد عن طريق التخفيضات الضريبية بدلا من زيادة الإنفاق، خصوصا في أوساط الشرائح الضريبية المرتفعة، حيث خفض الضرائب من ٩١ في المائة إلى ٧٠ في المائة. وعندما أصدرت التشريعات الناظمة لهذه التخفيضات الضريبية بعد وفاته بفترة قصيرة، أدت الدور المطلوب منها. وبين العامين ١٩٦٣ و١٩٦٦ حقق الاقتصاد نموا تراوح بين ٥ في المائة و٦ في المائة سنويا، بينما هبطت البطالة دون مستوى ٤ في المائة، من ٥,٧ في المائة.

وفي السنوات العشرين الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومنتصف الستينيات تضاعف حجم الاقتصاد الأمريكي بالأرقام الحقيقية، وارتفع الناتج القومي الإجمالي من ٣١٣ مليار دولار إلى ٦١٨ مليار دولار (كلا الرقمين محسوب بقيمة الدولار في العام ١٩٥٨)، بينما ظل التضخم منخفضا. وانطلقت تنبؤات عدة بامتداد فترة الازدهار وتحقيق المزيد من «الإيرادات المالية» للخزانة، في وقت تواصل فيه الحكومة تخفيضاتها الضريبية (أو تزيد إنفاقها) مع ارتفاع حجم إيراداتها. وشهدت سوق الأسهم - التي ارتدت إلى ما دون مستوى العام ١٩٢٩ طوال ربع قرن - ارتفاعا مطردا بعد أن كسر ذلك الحاجز في آخر المطاف في العام ١٩٥٤، واقترب من مستوى ألف نقطة على مؤشر داو جونز في منتصف الستينيات. وبعد عقدين من الطفرة الاقتصادية المتواصلة (لم يتخللها إلا ثلاث فترات ركود قصيرة جدا ومحدودة الأثر، كان يمكن إغفالها في عصر لم يكسب فيه علم الإحصاء بعد الزخم الذي سيبلغه اليوم) فقد بدا حلم الازدهار المستدام - الذي بدده الكساد الكبير ذات مرة - قاب قوسين أو أدنى، مرة أخرى.

١٩

أزمة البرنامج الجديد

أثبت ليندون جونسون - عندما تولى الرئاسة في أعقاب اغتيال جون إف كينيدي - أنه رئيس يختلف تماما عن سابقيه. إذ كان يكبر كينيدي بعشر سنين، وكان ربيب البرنامج الجديد - بكل ما تحمل الكلمة من معنى، رجل يؤمن كثيرا بقدرة الحكومة على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. كما كان يتمتع أيضا بمعرفة تشريعية لم تتوافر لغيره من الرؤساء. وقد جعلته هذه المعرفة أكثر قادة الأغلبيات في تاريخ مجلس الشيوخ إنجازا، وكان مصمما على توظيفها في إتمام ما بدأه البرنامج الجديد الذي انتهجه مثله السياسي الأعلى فرانكلين روزفلت. وأخطر الحضور الذي احتشد في جامعة ميتشيغان يوم الثاني من مايو ١٩٦٤: «في زمانكم هذا، لدينا الفرصة ليس لأن نمضي نحو مجتمع الثراء والقوة فقط، وإنما أن نرتقي أيضا إلى المجتمع العظيم».

وبفضل انتصار ساحق في انتخابات نوفمبر ذلك العام، حث جونسون الكونغرس على التصديق - من بين طائفة من مشاريع القوانين - على قانون المساواة بالفرص، وقانون العبور (الترانزيت) الجماعي (١٩٦٤)

«السياسة عادة هي المفاضلة بين الوسائل القاصرة، لتحقيق الغايات المنشودة»

المؤلف

والرعاية الصحية والمعونة الطبية (١٩٦٥) وقانون المسنين (١٩٦٥) وقانون تنمية منطقة أبالاتشيان (١٩٦٥) وقانون التربية المبكرة (*) (١٩٦٥) وقانون تنمية المدن (١٩٦٦) وقانون التعليم العالي (١٩٦٧). وإلى جانب كثير من البرامج الصغيرة الأخرى، التي انخرطت فيها الحكومة الفدرالية في مجال الحياة اليومية للمواطن، ولم يسبق أن شغلت الحكومة نفسها بها، فقد سبب ذلك ارتفاعا خاطفا في النفقات الفدرالية. وقد ارتفعت النفقات الحكومية غير الدفاعية بمعدل الثلث في ثلاث سنوات فقط، من العام ١٩٦٥ إلى العام ١٩٦٨، ومن ٧٥ مليار دولار إلى ١٠٠ مليار دولار. وفي غضون ذلك، ازدادت حرب فيتنام سخونة. ففي العام ١٩٦٥ كانت ميزانية الدفاع لا تزيد على ٥٠ مليار دولار. وفي العام ١٩٦٨ بلغت ٨٢ مليار دولار.

ولو أن الاقتصاد كان في مرحلة تراجع في الأداء - كما كانت حاله في ثلاثينيات القرن - لكان هذا الإنفاق الجديد ساعد على تحفيز الاقتصاد. لكن الاقتصاد في منتصف الستينيات كان عند مستوى ٥٠ في المائة من التشغيل الكامل (العمالة الكاملة)، لذلك كانت النتيجة الحتمية أن شرع التضخم بالارتفاع. ونشأت على الفور حلقة مفرغة. فقد أدى ارتفاع التضخم إلى زيادة أسعار الفائدة لأن المقرضين إنما يلتمسون في الزيادة وقاية لهم من أثر التضخم. لكن الاحتياطي الفدرالي - وكان يسير على النموذج الكينزي - كان يخشى أن تشل زيادة أسعار الفائدة النمو الاقتصادي، لذلك عمل على زيادة عرض النقد للجم أسعار الفائدة. ذلك أن الزيادة في عرض النقد - نسبة إلى السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بهذا النقد - قد أحدثت، ولا مفر من ذلك، زيادة في التضخم.

وبدأ الاقتصاد الأمريكي يتقهقر سريعا. فارتفعت البطالة - التي لم تتعد في العام ١٩٦٨ نسبة ٣,٥ في المائة - إلى ٤,٩ في المائة في العام ١٩٧١. ووفق نظرية كينز فإن زيادة التضخم لا يمكن أن تتزامن مع ارتفاع نسبة البطالة، وهكذا اشتقت كلمة جديدة في العام ١٩٧٠ لتوصف هذه الحالة التي لا سابق لها: الكساد التضخمي stagflation.

وقد تجاوزت سوق الأسهم - التي كانت في ارتفاع مطرد منذ مطلع الخمسينيات - عتبة ١٠٠٠ نقطة على مؤشر داو جونز (التداول اليومي) لأول مرة في العام ١٩٦٦، ليستقر عند ذلك المستوى. وتجاوز مؤشر داو جونز حاجز ألف نقطة في التداول اليومي أربع مرات قبل أن تغلق السوق في نهاية المطاف فوق مستوى ألف نقطة، حيث وصل إلى ١٠٥١,٧٠ نقطة في ١١ يناير ١٩٧٣. لكنه تراجع على الفور في أسوأ سوق هبوطية

(*) هو برنامج تربوي طبق في كل أنحاء الولايات المتحدة لرعاية الأطفال المحرومين وشملهم بالتعليم والتربية في المرحلة ما قبل الدراسية [المترجم].

يعرفها الاقتصاد منذ مطلع الثلاثينيات. ومع نهاية العام ١٩٧٤ هبط إلى ٥٧٧,٦٠ نقطة. وقد أخفى التضخم الجامح آنذاك شدة التراجع الفعلي في سوق الأسهم. وقد هبط مؤشر داو جونز الصناعي - مقيسا بالوحدة النقدية الثابتة - إلى ما دون المستوى الذي بلغه في مطلع الخمسينيات، حينما بدأت ملامح سوق صعودية تتشكل.

وصار سعر الدولار يتجاوز قيمته الفعلية مقابل العملات الأخرى بسبب التضخم غير المسبوق في تاريخ الاقتصاد الأمريكي زمن السلم، وسياسة تخفيض سعر الفائدة (سياسة النقد الميسر) التي انتهجها الاحتياطي الفدرالي. وهذا ما جعل السلع الأمريكية تبدو أعلى سعرا من تلك المقومة بعملات أخرى. كما باتت السلع الأجنبية أقل ثمنا بالنسبة إلى الأمريكيين. وقد انكمش الميزان التجاري - وهذا أمر لا مفر منه - بعد تعافي الاقتصادات الأجنبية، ولطالما كان الميزان التجاري الأمريكي رابحا جدا في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وفي العام ١٩٥٩ عانى الميزان التجاري عجزا طفيفا. لكنه بدأ بالتدهور سريعا في أواخر الستينيات، وفي العام ١٩٧١ وقع مرة أخرى في العجز وظل في طور تراجع من ذلك الحين.

ولأن الدولار كان عملة التجارة العالمية، وكان بموجب اتفاقية بريتون وودز قابلا للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت قدره ٣٥ دولارا للأوقية، فقد تراكم الدولار في خزائن المصارف المركزية للدول الأجنبية ومؤسساتها المالية. وكان الدولار يخرج من الولايات المتحدة ولا يعود إليها إطلاقا. ومع ارتفاع مستوى التضخم في الولايات المتحدة، بدت أرصدة «اليورو دولار» متذبذبة، وبدأ الذهب بالتدفق إلى الخارج بكميات كبيرة لأول مرة منذ مطلع الثلاثينيات. وبدأت أعمال المضاربة على الدولار في سوق العملات الدولية الذي باتت قوة متنامية في الاقتصاد العالمي.

وفي ١٥ أغسطس ١٩٧١ حسم الرئيس نيكسون المسألة - وما جانب الحكمة في ذلك - لحل المشكلات الاقتصادية المتعاظمة التي واجهتها البلاد. إذ عمل أولا على إبطال اتفاقية بريتون وودز، وقطع الارتباط بين الدولار والذهب. ومنذ ذلك الحين ستتحدد قيمة الدولار بالعرض والطلب، وانقضى بذلك عهد معيار الذهب - بعد ١٥٠ عاما - من دون رجعة. وجمد ثانيا الأجور وبدلات الإيجار والأسعار جميعا لمدة تسعين يوما تتبعها ضوابط صارمة على الأجور والأسعار.

إن لضوابط الأجور والأسعار (أو أنظمة الرقابة عليها) تاريخا طويلا، لكنه غير محمود في معظمه. ففي ظل سوق حرة، تعكس الأسعار - ملايين الأسعار - الاحتياجات التي يجب أن توجه إليها الموارد الاقتصادية ومكامن الفرص الاقتصادية، أي

ما ندر من الموارد وما كان وفيرا، مما يسمح للأفراد تعديل سلوكهم الاقتصادي وفقا لذلك. وعندما تثبت الأسعار – مع ذلك – تنشأ على الفور – وبصورة حتمية – حالات عجز وفائض. وهذا يفسر النقص الدائم في الوحدات السكنية حيثما وجدت الضوابط على بدل الإيجار. كما أن ضوابط السعر تحرم السوق الحرة (أي الأفراد) من مصدر قوتها وتجعلها رهنا بيد السياسيين. والسياسيون – بالطبع – منساقون أبدا وراء إغراء توظيف هذه القوة لما فيه مصلحة الفئات المقربة، أما غير المقربين فيواصلون السعي وراء مصلحتهم الذاتية عبر آلية السوق السوداء.

لقد طبقت ضوابط السعر أول مرة – وعلى نطاق واسع – على يد ديوقليسيان إمبراطور روما في أواخر القرن الثالث للميلاد. فلقد سعى الأباطرة الأوائل جاهدين إلى إضافة المعادن الخسيسة إلى المصكوكات النقدية. وقد فتح هذا الباب واسعا أمام التضخم الجامح. وأجرى ديوقليسيان إصلاحات جادة في نظام المصكوكات والنظام الضريبي، لكن لم يتوافر له العرض الكافي من النقود، لذلك اضطر إلى ضرب النقود أيضا من معادن خسيسة لم يكن لها قيمة فعلية (وإنما قيمة مصطنعة) وسعى إلى فرضها بقوة القانون.

لكن ذلك لم يأت طبعا بأي نتيجة. ذلك أن قانون غريشام يجزم بأن ذلك من ضروب المستحيل. لذلك فقد حاول ديوقليسيان – وكان عاجزا عن احتواء التضخم بتحديد «سعر» النقد – أن يحتويه بتحديد أسعار السلع كلها (كل السلع ماعدا النقد). ويعد الأمر الذي أصدره في سبيل ذلك – والذي كتب له البقاء – إضاءة تاريخية قيمة على واقع اقتصاد روما في العصر المتأخر، حيث وضعت قوائم بالأسعار الرسمية لكل صنوف السلع والخدمات. لكن وكما كان شأن جميع المحاولات المتعاقبة لاتخاذ القانون ضابطا للأسعار بدلا من أن يترك تحديدها لملايين الأفراد في معرض سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الذاتية، فقد باءت تلك المحاولة بفشل ذريع، على الرغم من التطبيق المتهاون لعقوبة الإعدام وسيلة لإنفاذ ذلك الأمر. فقد أخفيت البضائع وكان تبادلها يتم على أساس المقايضة أو خارج نطاق القانون من قبل جماعات لديها مصلحة ذاتية مشتركة في إخفاء الأمر عن السلطات.

ولم يكن مصير ضوابط الأسعار والأجور التي اعتمدها نيكسون بأحسن حالا من سابقتها. إذ علق العمل بها بعد عامين، ولم يعرف التضخم تراجعا – ولم يعد آنذاك مرتبطا بالذهب على الإطلاق – في كل أنحاء العالم. وهكذا ارتفعت كثيرا أسعار الفائدة بعد أن سعى المقرضون إلى وقاية أنفسهم من التراجع السريع في قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى. وقد ورد عن ويليام زيكندورف – وهو متعهد إنشاءات عقارية في

مدينة نيويورك اشتهر بحبه للمخاطرة - أنه قال: «أفضل أن أكون حيا عند سعر فائدة ٢٠ في المائة بدلا من أن أكون ميتا عند سعر الفائدة الأساسي [*]». وبعد سنوات أربع من وفاته في العام ١٩٧٦، وصل سعر الفائدة الأساسي إلى ٢٠ في المائة. كما بلغ التضخم في العام ١٩٨٠ نحو ١٣,٥ في المائة وهو أعلى مستويات التضخم زمن السلم في تاريخ الأمة.

في غضون ذلك، واصل الميزان التجاري الأمريكي تدهوره. فمع تعافي الدول الأخرى من آثار الحرب وإعادة إنشاء بنيتها الاقتصادية الأساسية، تراجعت فيها تكلفة الإنتاج بفضل مصانعها الجديدة. كما أن انخفاض نفقات النقل والتعريفات الجمركية في سنوات ما بعد الحرب زاد قدرة هذه الدول على المنافسة الفعالة في السوق الأمريكية مع الشركات الأمريكية.

وهذا كان أيضا شأن بعض المواد الخام خصوصا النفط. لقد ظهرت صناعة النفط في الولايات المتحدة، وظلت الولايات المتحدة مصدرا للنفط حتى الخمسينيات. لكن في السبعينيات، ومع نضوب حقول النفط الغنية في الولايات المتحدة، وارتفاع تكلفة استغلال الحقول الجديدة، بدأ النفط الأجنبي الأقل تكلفة بالتدفق إلى البلاد بمعدلات متزايدة. وبطبيعة الحال لم يمض وقت طويل حتى سعت الدول المصدرة للنفط إلى الاستفادة من هذا الواقع الجديد، فشكلت «كارتل» تحت اسم أوبيك (منظمة الدول المصدرة للنفط) في سبيل رفع الأسعار.

ونتيجة لحرب يوم الغفران Yom Kippur [**] في العام ١٩٧٣ بين إسرائيل وجيرانها العرب، أحجمت كثير من الدول المصدرة للنفط عن التصدير إلى الولايات المتحدة. وهكذا تشكلت طوابير طويلة أمام محطات البترول في بلد كان دائما مثال «أرض الوفرة»، وارتفعت أسعار المشتقات النفطية ارتفاعا حادا. وقد شكل هذا صدمة كبيرة لمعظم الأمريكيين وللاقتصاد الأمريكي، ذلك أن تكلفة النفط المستورد أثرت عموما في أسعار كل السلع والمنتجات الأخرى.

كما شكل ذلك صدمة أيضا لما كان عماد الاقتصاد الأمريكي طوال ستين عاما: صناعة السيارات. لقد استحوذت هذه الصناعة على السوق الأمريكية كلها منذ الحرب. وقد تطورت إلى ما يشبه «كارتل» غير رسمي يستمد قاعدته من قوانين محاربة الاحتكار Antitrust التي حظرت على شركات السيارات الثلاث الكبرى - جنرال موتورز وفورد وكرايسلر - أن تسعى كل منها لاهثة إلى انتزاع الحصة السوقية من الأخريين.

(*) سعر الفائدة الأساسي: هو السعر الذي تحدده المصارف على القروض المقدمة إلى أفضل عملائها. وذلك بفعل قوى السوق التي تؤثر في تكلفة الأموال التي يدفعها المصرف على ودائع العملاء أو على القروض التي تقدمها له المصارف الأخرى، وبموجب أسعار الفائدة التي يقبل بها المقترضون [المترجم].

(**) هي حرب أكتوبر [المترجم].

ولأنها لم تكن مضطرة إلى أن تجشم نفسها عناء وتكاليف الابتكار، فقد ألمت بهذه الصناعة حالة من الركود التكنولوجي. وكان آخر الفتوح الكبرى التي حققتها هذه الصناعة نظام النقل الآلي للحركة، الذي ظهر أول مرة في العام ١٩٤٨. ذلك أن شركات السيارات ركزت اهتمامها على التصميم والحجم والقدرة. وباتت السيارات الأمريكية في سنوات ما بعد الحرب تزداد حجما وترفا بمزايا بعيدة عن القيمة العملية مثل زعانف المؤخرة وإضافة الكروم. إن الخط التطوري لصناعة السيارات الأمريكية في تلك السنوات يماثل على نحو عجيب نزعة الكائنات الحية المعزولة عن الاختلاط بالكائنات الأخرى في محيطات حيوية تكثر فيها أسباب الغذاء إلى اكتساب أجسام عملاقة، متنافرة شكلا أحيانا. إذ إن الأسواق هي أنظمة حيوية، تماما كما أن الأنظمة الحيوية هي أسواق (أي مسرح للمنافسة).

وبحظر النفط في العام ١٩٧٣ انتهت على الفور عزلة سوق السيارات الأمريكية. وفي ضوء قلة المعروض من البنزين، ارتفع بشدة الطلب على السيارات الأوروبية الاقتصادية (الأقل استهلاكا للوقود). وأضحت سيارة الخنفسة (بيتل) من شركة فولكس واجن - التي لم تكسب آنذاك إلا سوقا صغيرة أساسها طلاب الكليات والأسر ذات المركبتين - رمزا لجيل جديد من السيارات. وستنتج الشركة من هذا النموذج أكثر مما أنتجت فورد من نموذج «تي». وبدأت السيارات اليابانية أيضا تغزو الأسواق الأمريكية فكشفت عن حال الضعف التي لازمت أساليب تصنيع كثير من السيارات الأمريكية وحال انعدام الكفاءة التي بلغتها الصناعة الأمريكية.

ونظرا إلى طول الزمن اللازم لإعادة التصميم وإعادة تجهيز المصانع بالآلات والمعدات، فإن صناعة السيارات الأمريكية ستعمل جاهدة طوال ما ينوف على عقد من الزمان لاستعادة مكانتها وقوتها. وعندما تحقق لها ذلك، باتت صناعة السيارات واحدة من أوليات الصناعات الثقيلة التي اكتسبت بعدا عالميا طاغيا. إن من النادر اليوم أن تصنع كل قطع السيارات في بلد واحد، ولم تعد صفات من قبيل «أمريكية» و«ألمانية» و«يابانية» توحي إلا بمقر المكتب الرئيس للشركة، وحيث يقيم معظم حملة أسهمها.

وأقفلت كثير من المصانع الأمريكية بسبب تقادمها التكنولوجي، ودخل مصطلح «حزام الصدأ» Rust Belt (*) القاموس الأمريكي. لكن بالمقابل، افتتح عدد من المصانع الجديدة، كثير منها على يد شركات أجنبية، في عدد من المناطق الأخرى في الولايات المتحدة، خصوصا الجنوب والغرب. كانت هذه المصانع الجديدة قادرة على إنتاج الكمية نفسها من السلع بأيد عاملة أقل، بفضل الزيادة المحققة في الإنتاجية.

(*) الحزام الصناعي في المنطقة الشمالية الشرقية في الولايات المتحدة التي كان اقتصادها المحلي يقوم على صناعة الفولاذ في المقام الأول. لكن عبارة حزام الصدأ اقترنت بانهيار صناعة الفولاذ وبدء إعادة هيكلتها، حيث فقد مئات الآلاف وظائفهم [المترجم].

ولأن لدى وسائل الإعلام ميلا فطريا إلى الاهتمام بالخبر السيئ، فقد اعتبر ذلك تراجعا في القوة الاقتصادية لأمريكا، فكان حزام الصدأ رمزا في الواقع آذن ببدء عملية إعادة هيكلة جذرية. لقد كانت حصة التصنيع في الاقتصاد تتراجع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان نصف الوظائف في قطاعات الاقتصاد من نصيب قطاع التصنيع. وفي منتصف السبعينيات ذهب ثلثا الوظائف في الاقتصاد الأمريكي إلى قطاع الخدمات.

لكن إعادة الهيكلة تلك - التي لاتزال جارية بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن - أفضت إلى تغيير مرهق وسببت كثيرا من المعاناة للأفراد والاقتصادات المحلية. لقد ارتفع معدل الفقر الرسمي - الذي هبط من ٢٢ في المائة في العام ١٩٥٩ إلى ١١ في المائة في العام ١٩٧٣ - إلى ١٥ في المائة في العام ١٩٨٣. وظلت كميات الفولاذ المنتجة في الولايات المتحدة ثابتة عند مستوى ١٠٠ مليون طن سنويا، لكن عدد العمال في صناعة الفولاذ انخفض من ٢,٤ مليون في العام ١٩٧٤ إلى أقل من مليون في العام ١٩٩٨.

كما أدركت يد التغيير «المرهق» السياسات المالية والرقابية الحكومية. هذه السياسات التي وضع معظمها قيد التطبيق منذ عهد البرنامج الجديد، كانت تعتمد ضريبة دخل تصاعدية مع معدلات حدية مرتفعة على الدخول الكبيرة وتفرض كثيرا من الضوابط على القطاعات الرئيسة في الاقتصاد، وذلك للحيلولة دون نشوء الاحتكارات، ولكبح «المنافسة المفرطة». وقد باتت هذه السياسات فلسفة مقبولة في إدارة الاقتصاد المعاصر. لكن تبين مع مرور الأيام أن السياسات التي طبقت في الثلاثينيات لم تكن ناجعة في الظروف الاقتصادية المختلفة التي شهدها عقد السبعينيات.

لقد رأى الآباء المؤسسون في السلطة التنفيذية - وليس في الكونغرس - خطرا كبيرا على سياسة الترشيد. وعلى الرغم من ذلك فقد أسس مجلس النواب لأول مرة في القرون الوسطى ليمارس دور الرقيب على بذخ الملوك وللحد من سلطة فرض الضريبة التي كانت بيد الملك. وقد ظلت تمارس دور الرقيب في أواخر القرن التاسع عشر، مع انتقال هذه السلطة فقط إلى أصحاب الأملاك - دافعي الضرائب. لقد اعتبر الآباء المؤسسون أن الكونغرس - الذي كان معظم أعضائه يعين من قبل «أصحاب الأملاك» في أول عهده - خير من يضطلع بهذه المهمة. لكن ظهور الديموقراطية الحقيقية في ظل هيمنة ذكورية على حقوق التصويت في عهد أندرو جاكسون قد أدى إلى تحول في موقف الكونغرس من الإنفاق.

ومع أن الكونغرس بجميع أعضائه يضطلع بالتزام جماعي في الرقابة على الإنفاق، فإن لكل عضو فيه مصلحة ذاتية في الحصول على قسط كبير من الإنفاق الحكومي لمنطقته أو ولايته. لقد عرف مصطلح «برميل لحم الخنزير» (*) Pork Barrel في قاموس السياسة الأمريكية في العام ١٩٠٤. وببدء تطبيق البرنامج الجديد وبرامج شبكة الضمان الاجتماعي نشأت ضغوط تطالب بالتصويت للمنافع الجديدة التي لاقت قبولا واستحسانا من المواطنين.

ولطالما كان الرؤساء الطرف الأضعف في مناقشات الموازنة مع الكونغرس، الذي بيده السلطة المطلقة لتحديد المخصصات من أموال الخزانة، وعلى الرغم من أن بإمكان الرؤساء نقض مشروعات الإنفاق كغيرها من جملة مشروعات القوانين الأخرى، فإن النقض فعل يخلو من الكياسة في أفضل حالاته، ذلك أنه لا بد من قبول المشروع كله أو رفضه كله، وليس مجرد الاكتفاء برفض الفقرة المتصلة بالإنفاق المعترض عليه. ولم يكن أمام الرئيس - وهو الموظف الحكومي الوحيد في واشنطن الذي أجمعت الأمة على انتخابه، باستثناء طبعا نائب الرئيس العاطل عن الصلاحيات - من وسيلة لكبح هذا الإنفاق سوى حبس الأموال عن الإنفاق (إيقاف الصرف)، وأول من لجأ إلى ذلك كان توماس جيفرسون ومن جاء بعده من الرؤساء. إذ أتاح إيقاف الصرف للرئيس أن يرفض صرف مخصصات الأموال.

ومع تصاعد حدة التضخم في السنوات المتأخرة من فترة رئاسته، سعى جونسون إلى كبح الإنفاق من خلال إيقاف صرف المزيد والمزيد من الأموال. ففي العام ١٩٦٦ أوقف صرف ما لا يقل عن ٥,٣ مليار دولار من أصل ميزانية قيمتها ١٣٤ مليار دولار، بما فيها ١,٨٦ مليار دولار في برامج الخدمات العامة، كالطرقات الرئيسة والتعليم. وعلى الرغم من أن الكونغرس الذي هيمنت عليه أغلبية ديموقراطية عبر علنا عن تذمره، فإن ذلك لم يلق تنازلا من رئيس من الحزب الديموقراطي. ولم يبل نيكسون بلاء حسنا. فبعد أن نقض قانون تلوث المياه في العام ١٩٧٢، لأنه كان بنظره مكلفا جدا، أجاز الكونغرس مشروع القانون على الرغم من هذا النقض. ومن ثم أوقف نيكسون صرف مبلغ ٦ مليارات دولار كان الكونغرس قد خصصها للمشروع. ورأى الكونغرس في ذلك - بطبيعة الحال - تجاوزا صريحا لصلاحياته الإنفاقية.

(*) مصطلح سياسي يعني أي مشروع انتهازي، ويطلق - في سبيل الكناية - على تخصيص الإنفاق الحكومي لمشاريع يكون الغرض الأول منها إفادة جماعات معينة لقاء الحصول على دعمها السياسي أو جهات ممولة للحملات الانتخابية. وكان ملاك العبيد - في زمن الرق - ينعمون على عبيدهم بعطايا من لحم الخنزير المملح المحفوظة في براميل [المترجم].

ولما بدأت قوة نيكسون السياسية تخبو عقب فضيحة ووتر جيت Water Gateأقر الكونغرس قانون الرقابة على الموازنة للعام ١٩٧٤ ولعله كان أبرز التشريعات التي أسيئت تسميتها في التاريخ الأمريكي. فقد ألغيت صلاحيات الرئيس في إيقاف الصرف، والتي لم تكن لهــا أي سلطة قــانونيــة، وأنشئ مكتب الموازنة التـابع للكونغـرس الذي ألحق بالكونغـرس جهاز الموازنة نفسـه الذي ألحقـه مكتب الإدارة والموازنة بالرئيس، وبالتـالي سلطة الاعتراض على تقديراته، بالتقدم بتقديرات أكثر استجابة لتطلعات الكونغرس.

وبإصدار قانون الرقابة على الموازنة، خرجت الموازنة الفدرالية على السيطرة. وقد وصل عجـز الموازنة في العـام ١٩٧٤ إلى ٥٣ مليـار دولار، وهو أكبـر عجـز بالوحـدات النقـدية الثـابتـة منذ منتـصف الحـرب العـالميـة الثـانيـة. ولقـد أدى ذلك إلى زيادة الدين القومي بنسبة ١٠ في المائة تقريبا في عام واحد. وفي نهاية العقد، تجاوز الدين القومي ما كان عليه في العام ١٩٧٠ بمقدار ضعف ونصف، مع أنه وبسبب التضخم المتسارع ظل يتراجع كنسبة من الناتج القومي الإجمالي.

أما ما لم يطرأ عليه أي انخفاض فكانت نسبة الناتج القومي الإجمالي التي كانت تتـدفق فـي قنوات الجـهـاز المالي الحكومي سنويا. ذلك أنه - في ظل ضـريبـة الـدخل التصـاعدية - تخضع الدخول المرتفعة إلى معدلات ضريبية متزايدة، وبالتالي يدفع التـضـخم بالمكلفين إلى شـرائح ضـريبيـة أعلى فـأعلى. لذلك ارتفـعت ضـرائب الدخل بالأرقام الحقيقية (مع مراعاة أثر التضخم)، بينما بقيت الدخول بالأرقام الحقيقية على حالها. وبالنسبة إلى كثيرين في واشنطن كانت تلك حالة مرضية تماما، حيث ارتفعت الإيرادات الحكوميــة من دون أن يضطر الكونغـرس إلـى تكبـد مـشـقــة عـرض زيادة الضرائب للتصويت.

وبدأ الحزب الديموقراطي - الذي تصدر المشهد السياسي في البلاد منذ العام ١٩٣٢ - يفقد صلته بالناخبين وأخفق في استيعاب الإشارات الواضحة عن حال الاستياء الشعبي من جراء تقهقر الاقتصاد الأمريكي في السبعينيات. وفي العام ١٩٧٨ بدأ مواطنو كاليفورنيا «ثورة ضريبية» من خلال الاستفتاء على إجراء تخفيض حاد للزيادات المحتملة في الضرائب العقارية المحلية. وأشعل هذا ثورات ضريبية في مناطق أخرى، ونودي بإصلاح النظام الضريبي الفدرالي المثير للجدل والمتزايد تشعبا وتعقيدا.

وللمساعدة على كبح الكساد التضخمي الذي عصف بالاقتصاد الأمريكي في السبعينيات، اقترح عضو الكونغرس جاك كيمب وعضو مجلس الشيوخ ويليام روث تخفيض المعدلات الحدية (الهامشية) على ضريبة الدخل الشخصي، على غرار ما فعل

الرئيس كينيدي قبل أكثر من عقد خلا، وأصاب بذلك نجاحا عظيما، وبربط معدلات الضريبة بالتضخم فلا يُدفع المكلفون إلى شرائح ضريبية أعلى في وقت لا ترتفع فيه دخولهم بأرقام حقيقية.

واستهجن الديموقراطيون اقتراح كيمب وروث حول الضرائب. وحاول الرئيس جيمي كارتر - وكان يسعى إلى الترشح إلى فترة رئاسية جديدة - الربط بين منافسه في انتخابات العام ١٩٨٠ - رونالد ريغان - والاقتراح، وذلك بأن أطلق عليه اسم «اقتراح ريغان - كيمب - روث»، وهو ما رحب به منافسه بحركة تنم عن مكر ودهاء.

وعاد نقص البنزين إلى الواجهة في أواخر السبعينيات في وقت تعاظم فيه التضخم. وشرعت أسعار الأسهم - التي كانت قد تعافت من انخفاضها الكارثي في العام ١٩٧٤ - بالتراجع ثانية. وكانت الصناعة الأمريكية تعاني مشكلات متزايدة في المنافسة مع الدول الأخرى. وانتهى الأمر بمدينة نيويورك إلى الإفلاس - وهي التي طبقت نموذج إعادة توزيع ثمار الرفاهية الاجتماعية أكثر من أي مدينة أخرى، والتي اعتمدت كثيرا على ضرائب الخدمات المالية. ومع عجز المدينة عن الاقتراض، هبط مستوى المعيشة فيها بصورة لافتة، وشاعت صور الحدائق المهملة والأنفاق والحافلات المتهالكة المملوءة برسوم الغرافيت، وارتفعت معدلات الجريمة ارتفاعا حادا.

أما الجيش الأمريكي - الذي كان يشكو قلة الموارد المالية آنذاك بسبب من الديموقراطيين المناوئين الشكسين للحروب، والذين هزتهم نتائج حرب فيتنام - فكان عاجزا عن الرد الحاسم على استباحة سفارتنا في إيران في العام ١٩٧٩ واحتجاز أكثر من أربعمائة رهينة ممن كانوا فيها.

أما الاتحاد السوفييتي - الذي تم احتواء طموحاته في الهيمنة على العالم طوال عقود ثلاثة بفضل القوة العسكرية الأمريكية - فكان يستعرض قوته على نحو غير مسبوق. ففي العام ١٩٧٩ غزا السوفييت أفغانستان لكي يضمنوا لنفسهم وجود نظام مهلهل يكون دمية بأيديهم. وبدا أن الولايات المتحدة لم يكن لديها الكثير لتأتيه ردا على هذا العمل. لقد بدت أقوى دولة في العالم كأنما أمست عملاقا لا حول له ولا قوة. وكان ثمة من يعتقد أن القرن الأمريكي قد أزفت نهايته مبكرا.

وعلى ذلك، ولأول مرة منذ أيام هربرت هوفر، عزل رئيس منتخب وهو لما يزل في منصبه بإجماع الناخبين المطلق. فقد صوت الشعب الأمريكي بالإجماع على التغيير وكان له ما أراد. إذ سيثبت رونالد ريغان أن فترته الرئاسية ستكون الأبرز والأهم بين الفترات الرئاسية في القرن العشرين، باستثناء فترة رئاسة فرانكلين روزفلت الذي كان ريغان ينظر إليه بعين الإعجاب الكبير، كرجل ورئيس.

صحيح أن الفضل يعود إلى رونالد ريغان في رفع الضوابط وتخفيض الضرائب، لكن ذلك كان قيد الإنجاز عندما تبوأ منصب الرئاسة، ولكنه مع هذا ألقى بكل ثقله لاستئناف وتعزيز أعمال إعادة هيكلة الاقتصاد السياسي الأمريكي. لقد تحول معظم الجهاز الرقابي الفدرالي الذي تأسس في العام ١٨٨٧ - وقد أنشئت لجنة التجارة بين الولايات، وتوسع هذا الجهاز كثيرا في عهد البرنامج الجديد - إلى اتحادات كارتلية اهتمت بحماية مصالح الصناعة التي كانت خاضعة لرقابتها أكثر مما سعت إلى حماية مصالح الاقتصاد بكليته.

إن مجلس الطيران المدني - وكان مسؤولا عن الرقابة على خطوط الرحلات وأسعار تذاكر الطيران بين الولايات - قد أبقى على أسعار التذاكر على تلك الخطوط عند مستويات تتجاوز كثيرا أسعار الخطوط المماثلة غير العاملة بين الولايات. وفي العام ١٩٧٨ نزع عنه الكونغرس صلاحية وضع أسعار التذاكر وتحديد خطوط سير الطائرات على الرغم من المعارضة القوية التي أبدتها شركات واتحادات الطيران (ذلك أن معارضة الإدارة والعمال لأي تعديل في نظام الرقابة هو دليل واضح على أن ثمة «كارتل» يعمل وراء الكواليس). لقد شهد قطاع الطيران - وهو خاضع منذ أول عهده للضوابط الرقابية - فترة تحول صعبة عندما دخلت شركات الطيران في منافسة سعرية. وعلى الفور ظهر نظام المحور والفروع وتغيرت أجور النقل مرارا وتكرارا على خلفية الحروب السعرية بين شركات الطيران. وأفلست كثير من شركات الطيران من مثل بان أمريكان وإيسترن Eastern وبرانيف Braniff واقتحمت كثير من الشركات الجديدة - مثل ساوثويست إيرلاين - هذا القطاع. وهبط متوسط أسعار التذاكر بشدة، وتزايدت حركة السفر بالطائرة بمعدلات سريعة.

ولقد سمح قانون النقل بالمركبات للعام ١٩٨٠ لقطاع الشحن بالمنافسة. كما أتاح قانون الشركات المتعثرة Staggers Act في السنة نفسها للسكك الحديد أن تفعل الشيء نفسه. وهكذا بدأ قطاع السكك الحديد - وكان في طور تراجع في معظم سنوات القرن العشرين - بالانتعاش من جديد، ولم يمض وقت طويل حتى زالت من قطاع النقل كل مسببات القصور غير المبرر - كتلك التي كانت توجب على كل المقطورات العودة إلى نقطة انطلاقها غير محملة. وفي العام ١٩٨٠ وصلت نسبة مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥ في المائة. وهبطت في عقد التسعينيات إلى ١٠ في المائة. ولأن النقل - في رأي علماء الاقتصاد - يعدّ من تكاليف «الصفقات» - أي النفقات الضرورية التي لا تضيف قيمة ضمنية إلى المنتج مثل مصروفات الإعلان والتغليف - فقد عاد ذلك على الاقتصاد بمكاسب خالصة.

أما أهم جولات إزالة الضوابط في فترة السبعينيات فكان مسرحها وول ستريت. ذلك أن بورصة نيويورك إنما نشأت كاتفاقية بين السماسرة الذين تواضعوا بموجبها على اعتماد حد أدنى لأسعار تداول الأسهم. وهكذا ثبتت العمولات منذ ذلك الحين. لكن في ١ مايو ١٩٧٥ وبناء على طلب لجنة البورصة والأوراق المالية، فقد أجيز أن تحدد العمولات على أساس المنافسة وذلك للمرة الأولى منذ ١٨٣ سنة.

أما العمولات الثابتة - التي كانت تحسب كنسبة من سعر السهم - فكانت عرضة للضغوط طوال سنوات بسبب الارتفاع الهائل في عدد صفقات التداول الكبرى. إذ لم يتجاوز عدد الصفقات اليومية - بالمتوسط - ٣٥ صفقة محلها أكثر من عشرة آلاف سهم في العام ١٩٦٥. وفي العام ١٩٧٥ بلغ متوسط عدد الصفقات ١٣٥ في اليوم (أما حاليا فيتجاوز ٥ آلاف صفقة). هذه الصفقات تقل تكلفة إنجازها كثيرا عن تكلفة إنجاز صفقات تداول مائة سهم، ومن هنا فقد سعت المؤسسات الكبرى - كصناديق الاستثمار، والتي كانت تتداول بكميات كبيرة (*) - إلى تغيير ذلك الواقع. وقد عارضت ذلك بيوتات السمسرة الصغيرة التي كانت عاجزة عن الوصول إلى درجة الكفاءة التي تحققت لبيوتات السمسرة الكبيرة.

ومع تعليق العمل بالعمولات الثابتة انخفضت تكلفة تداول الأسهم بنسبة ٤٠ في المائة بين ليلة وضحاها، وظلت تلك التكلفة تتراجع منذ ذلك الحين. ونتيجة لذلك، شهدت وول ستريت موجة كبيرة من عمليات الاندماج حيث اندمجت الشركات الصغيرة - غير القادرة على المنافسة - مع الشركات الكبيرة. وفي غضون ذلك، ظهرت شركات جديدة - كسماسرة الخصم - تقدم خدمات بسيطة وتتقاضى أسعارا رمزية أيضا. إن أهم نتائج يوم مايو- كما أطلق عليه - ارتفاع حجم التداول. ففي السنوات السبع عشرة التالية ازداد التداول بنسبة ٨٠٠ في المائة وظل يتزايد بمعدلات كبيرة جدا منذ ذلك الحين. إن حجم التداول في وول ستريت بلغ مليار سهم سنويا في العام ١٩٢٩، ومع نهاية القرن بات تداول مليون سهم يوميا المعيار الشائع. وبالانخفاض الكبير في تكلفة ملكية الأسهم، ارتفعت نسبة ملاك الأسهم الأمريكيين مباشرة وبأعداد متزايدة باطراد، وصارت تمارس دور «الرأسمالي» شريحة من السكان متزايدة عددا، واقترن ذلك بآثار متعاظمة في السياسة الأمريكية.

(*) لا تقل عن ١٠ آلاف سهم [المترجم].

كما بدأ التغيير يشمل النظام الضريبي أيضا. ففي العام ١٩٦٩ أدلى وزير الخارجية المنصرف في إدارة جونسون بشهادته أمام الكونغرس، فأفاد بأنه في العام ١٩٦٧ كان ثمة ١٥٥ إقرارا ضريبيا ينم عن دخول تتجاوز عتبة ٢٠٠ ألف دولار و٢١ إقرارا ضريبيا تنم عن دخول تتجاوز عتبة مليون دولار، ومع ذلك فلم يقع عليها أي عبء ضريبي، وذلك بسبب بعض الأحكام في النظام الضريبي كتلك التي تمنح إعفاءات ضريبية على السندات البلدية Municipal Bonds. وتحرك الكونغرس فأجاز قوانين تعين حدا أدنى للعبء الضريبي، ووضع نظاما ضريبيا ملحقا مستقلا بذاته عرف باسم الضريبة الدنيا البديلة. وكان لهذا القانون أثر في رفع معدلات الضريبة على الدخول المرتفعة وزيادة الضريبة على الأرباح الرأسمالية بما لا يقل عن ٥٠ في المائة (*).

وقد أثر ذلك سلبا في الإقبال على المخاطرة لأنه قلص العائد المحتمل من دون أن يحد من مستوى المخاطرة المترتبة عليه. كما أن الاستثمار في الفرص التكنولوجية الجديدة يشتمل على مخاطرة كبيرة دائما، ذلك أن عدد المشاريع التي ينتهي مصيرها إلى الفشل يفوق عدد المشاريع الناجحة. إن من قوانين علم الاقتصاد المسلم بها أن الناس يحجمون عن تجريب الأفكار الجديدة عندما لا تكون عوائد النجاح على قدر مخاطر الإخفاق.

كما قلص ذلك المتحصلات الكلية من ضرائب الأرباح الرأسمالية، وهذا دليل على أن معدلات الضريبة المرتفعة جدا تؤدي إلى تناقص المتحصلات الضريبية لا إلى ارتفاعها – وهذا ما بات يعرف بمنحنى لافر (**) Laffer Curve نسبة إلى واضعه عالم الاقتصاد آرثر لافر Arthur Laffer. وفي العام ١٩٦٨، في وقت لم تتجاوز فيه ضرائب الأرباح الرأسمالية ٢٥ في المائة وصلت إيرادات الضريبة إلى ٣٣ مليار دولار. وفي العام ١٩٧٧ تراجعت هذه الإيرادات – بمراعاة أثر التضخم – إلى ٢٤ مليار دولار. ومع أن عدد الشركات التكنولوجية الناشئة كان في العام ١٩٦٨ أربعمائة شركة، فإن العام ١٩٧٦ لم يعرف أيا منها على الإطلاق. وبالنسبة إلى اقتصاد تبوأ مركز الصدارة التكنولوجية لما يزيد على قرن خلا، كان ذلك تحولا ينذر بسوء.

وقرر عضو الكونغرس ويليام ستيجر – وهو جمهوري من ويسكونسن – أن يخوض معركة التغيير. كان ثمة كثير ممن يعتقدون – في أواخر السبعينيات – أن الحزب الجمهوري ينحدر إلى مجاهل النسيان. فبعد أن هزت صورته فضيحة نيكسون في

(*) الأرباح الرأسمالية هي الزيادة في قيمة الموجودات المبيعة عن سعر الشراء [المترجم].

(**) يجدر بنا القول في هذا المقام إن ابن خلدون كان أول من خرج بهذا المبدأ [المترجم].

ووترجيت، وبعد غياب عن السلطة دام أكثر من أربعة عقود فقد عد هذا الحزب شيئا من الماضي. وفي انتخابات العام ١٩٧٦ لم يكسب الجمهوريون إلا ١٥٨ مقعدا في مجلس النواب مقابل هيمنة الديموقراطيين بـ ٢٧٧ مقعدا.

كان الحزب الجمهوري - في الواقع - يمور بالأفكار الجديدة الهادفة إلى التصدي للواقع الاقتصادي الجديد. أما الديموقراطيون فكانوا يولون اهتمامهم للتشبث بنموذج البرنامج الجديد الذين خدم أهدافهم على مدى أربعين عاما، لكن ما كان والتر ليبمان منشغلا به في العام ١٩٦٤ لم يعد يناسب الظرف الراهن. وبالنتيجة، فقد كسب مرشح ديموقراطي واحد منصب الرئاسة منذ ذلك العام - وهو جيمي كارتر في العام ١٩٧٦ - أغلبية الأصوات (ولم يكن كارتر قد حقق أكثر من ٥٠,٤٦ في المائة من الأصوات). وفي العام ١٩٩٤ سيهيمن الجمهوريون كلية على الكونغرس لأول مرة منذ عقود أربعة، وسيحافظون على تفوقهم هذا منذ ذلك الحين.

إن ستيغر - الذي كان عضوا في لجنة «السبل والوسائل» (اللجنة المالية الأساسية) المعنية بتقرير الضرائب - قد أثبت أنه سياسي يتحلى بالقدرة على الإقناع، إذ نجح في حشد دعم زملائه الجمهوريين لتخفيض ضريبة الأرباح الرأسمالية. كما نجح في تحول كثير من الديموقراطيين إلى جمهوريين، مما أعطاه أغلبية الضعف (٢ إلى ١) في اللجنة. وقد قاوم الديموقراطيون الاقتراح بشدة. وهدد الرئيس جيمي كارتر بنقض قانون الإصلاح الضريبي للعام ١٩٧٨ ودعت صحيفة نيويورك تايمز إلى إلغاء التمييز بين الأرباح الرأسمالية والدخل الدائم، ولولا ذلك لرفع هذا القانون ضريبة الأرباح الرأسمالية إلى ٧٧ في المائة.

ومع ذلك، فقد أقر الكونغرس مشروع القانون، ووقعه الرئيس كارتر على الرغم من تهديده ووعيده. وكان الأثر فوريا. ففي العام ١٩٧٧ لم يتحقق من قطاع مشاريع رأسمال المخاطرة سوى ٣٩ مليون دولار. أما في العام ١٩٨١ فوصل هذا الرقم إلى ١,٣ مليار دولار. وسيمضي ريغان قدما في إصلاحاته الضريبية، وذلك بإقناع الكونغرس بسن قانون كيمب - روث، وهذا ما سيقلص بحدة معدلات الضرائب الحدية على الدخول المرتفعة - وهي مصدر معظم رؤوس الأموال الجديدة في العام ١٩٨١. وفي العام ١٩٨٦ عقد ريغان اتفاقا شهيرا مع عضو الكونغرس دان روستين كويسكي - وهو ديموقراطي من إلينوي ورئيس لجنة السبل والوسائل التابعة للكونغرس. فقد اتفقا على إحداث تخفيضات إضافية في معدلات الضريبة الحدية وذلك إلى مستوى ٢٨ في المائة، وهو أدنى مستوى منذ العشرينيات. وبالمقابل، ألغيت آلاف الاقتطاعات الضريبية وسدت الثغرات القائمة في النظام الضريبي، مما ساهم في تبسيط هذا النظام وساعد على تحسين المناخ الاستثماري.

وعندما تولى رونالد ريغان الرئاسة، تم أيضا كبح التضخم في نهاية المطاف، ويعود الفضل في ذلك إلى الاحتياطي الفدرالي ورئيسه الجديد بول فولكر. لقد غير فولكر - الذي عينه جيمي كارتر في صيف العام ١٩٧٩ - سياسة الاحتياطي الفدرالي في الرقابة على الفائدة إلى السيطرة على عرض النقد الذي كان يشهد نموا سريعا جدا ويذكي معدلات التضخم. وبالنتيجة، وصلت أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها في التاريخ الأمريكي في السنوات القليلة التالية، وكان لزاما على الحكومة الفدرالية ذاتها - وهي تتمتع بأقل مستويات مخاطر الائتمان في البلاد - أن تدفع ١٥,٨ في المائة لبيع سندات أجلُها عشرون عاما.

أما النتيجة الحتمية لسياسة فولكر - والتي رحبت بها بشجاعة إدارة ريغان الجديدة - فكانت ركودا شديدا هو الأسوأ منذ الثلاثينيات. ولأول مرة منذ الكساد الكبير تخطى معدل البطالة مستوى ١٠ في المائة وهبطت سوق الأسهم إلى ما دون مستوى ٨٠٠ نقطة على مؤشر داو جونز. كان العلاج «النقدي» مرا كالعلقم، ومع ذلك فقد خفف من أثر الضائقة وجود شبكة ضمان اجتماعي واسعة - خصوصا برنامج التأمين على البطالة - والانتشار الكبير لإعانات التسريح من العمل في عقود الاتحادات العمالية.

لكن الآثار الإيجابية لم تتأخر كثيرا. فقد بدأ التضخم بالانحسار. وبعد أن وصل في العام ١٩٨٠ إلى أشده عند مستوى ١٣,٥ في المائة انخفض في العام التالي إلى ١٠ في المائة. ثم تراجع إلى ٦,٢ في المائة في العام ١٩٨٢ وهو أدنى مستوى له منذ مطلع السبعينيات. وتراجع في العام ١٩٨٣ إلى ٤,١ في المائة. أما في المتوسط فقد بقيت دون هذه النسبة في ما تبقى من ذلك العقد.

وبكبح جماح التضخم بدأت أسعار الفائدة بالتراجع، وإن لم يكن على نحو فوري، خصوصا أن المقرضين كانوا يسعون إلى حماية أنفسهم من عودة التضخم الجامح. وبانخفاض أسعار الفائدة، نشطت حركة الاقتراض والاستثمار، وبلغ الركود نهايته. وقد توجت هذه النهاية بطبيعة الحال بانتعاش سوق الأسهم التي بدأت تتعافى وسط موجة طبيعية من الذعر في صفوف البائعين في أغسطس ١٩٨٢. ومع نهاية ذلك العام تخطى مؤشر داو جونز عتبة ألف نقطة ولم ينحسر عنها. وآذنت أعظم سوق صعودية في تاريخ العالم ببدايتها.

ويعود بعض الفضل في نشوء هذه السوق الصعودية إلى موجة الاندماجات والاستحواذات وهي رابع موجة يشهدها الاقتصاد الأمريكي، وتماثل في بعض وجوهها كثيرا أول موجة عرفتها تسعينيات القرن التاسع عشر. وأذكى هذه الموجة تراجع أسعار

الأسهم بالقيمة السوقية لأصول الشركات وتراجع أسعار الفائدة وظهور تقنيات جديدة في تجـمـيع رؤوس الأمـوال كـالسندات الرديئـة Junk Bonds – وهي السندات ذات معدلات الفائدة المرتفعة والمخاطر المالية المرتفعة أيضا – إضافة إلى ولادة أفكار لم تعهد من قبل – كقناة سي إن إن، وهي أولى شبكات الأخبار الشاملة الكابلية. وفي نهاية العقد سيتعرض أكثر من ثلث عدد الشركات الخمسمائة المدرجة على قائمة مجلة «فورتش» Fortune إلى عمليات اندماج واستحواذ. وكما كان شأنها في تسعينيات القرن التاسع عشر، حققت بعض تلك الاندماجات نتائج اقتصادية باهرة وتولدت عنها مؤسسات أكثر ديناميكية وأقل ترهلا. وتقوضت بالمقابل مؤسسات أخرى وانتهى بها مصيرها إلى الفشل. كما شاب البعض حالات احتيال وتدليس وتعاملات مريبة. ولا شك مع هذا في أن الاقتصاد الأمريكي بات بعد انتهاء موجة الاندماجات تلك أقوى كثيرا مما كان قبلها.

وفي العـام ١٩٨٧ وصل مـؤشـر داو جـونز الصناعي إلى ٢٥٠٠ نقطة، أي ثلاثة أضعاف المستوى الذي كان عليه قبل سنوات خمس فقط، كما باتت مقومات الاقتصاد الضمنية راسخة ومتكاملة. ومع ذلك فقد شهدت السوق في أكتوبر من ذلك العام أسوأ انهيار منذ العام ١٩٢٩ وأكبر تراجع مئوي في يوم واحد ٢٢,٨ في المائة – في التاريخ. كان حجم التداول آنذاك غير مسبوق على الإطلاق، حيث بلغ ٦٠٤ ملايين سهم، أي ضعف أعلى مستويات التداول المحققة سابقا.

لقد اعتقد كثيرون أن ذلك إنما كان يؤذن ببداية كساد كبير Great Depression آخر. لكن السوق استردت ١٠٤ نقاط في اليوم التالي (وحققت حجم تداول أعلى من سابقه: ٦٠٨ ملايين سهم)، وبلغ مستوى جديدا على مؤشر داو جونز في خمسة عشر شهرا. ويعود ذلك أساسا إلى أن الاحتياطي الفدرالي تحرك بسرعة وإصرار لكبح موجة الهلع ولحماية المؤسسات الاقتصادية في البلاد من الأضرار المحتملة. وعلى حد تعبير بنجامين سترونغ فإن الاحتياطي الفدرالي «أغرق الشوارع بالمال»، وذلك عندما ضخ سيولة هائلة في النظام الاقتصادي.

ولأول مرة منذ أن تصدى ألكساندر هاملتون لموجة الهلع التي ضربت البلاد في العام ١٧٩٢، فإن السلطات النقدية أدت ما هو مطلوب منها في وقت الأزمة المالية. وبالنتيجة، لم يصب النظام برمته إلا بأضرار طفيفة على الأجل الطويل، وما عاد أحد يذكر اليوم انهيار السوق في العام ١٩٨٧ على الإطلاق. ويبدو أن شبح مقت توماس جيفرسون لجمع الثروة وإنفاقها قد تبدد أخيرا. ولسوء الطالع، سيعاود هذا الشبح ظهوره على مسرح الاقتصاد الأمريكي مرة أخرى.

لقد رفض فرانكلين روزفلت فكرة تأمين الإيداعات، خشية من «المخاطر الأخلاقية» التي لا بد أن تظهر. وورد عنه قوله «لا نرغب في تحميل حكومة الولايات المتحدة مسؤولية أخطاء وحماقات المصارف، كما لا نرغب في تشجيع العمل المصرفي المريب في المستقبل». لكن السياسة عادة هي المفاضلة بين الوسائل القاصرة لتحقيق الغايات المنشودة، وقد أبلت مؤسسة تأمين الإيداعات الفدرالية بلاء حسنا في ظل الكارتل المصرفي الذي تشكل بفضل البرنامج الجديد.

لقد تقاسمت المصارف التجارية ومصارف ومؤسسات الادخار والتسليف أعمال الإيداع المصرفي في الولايات المتحدة في ما بينها. وبدأت المصارف التجارية تقدم خدمات مصرفية كاملة، وذلك بتقديم خدمة حساب الادخار والحسابات الجارية للأفراد من جهة والتركيز كثيرا على القروض التجارية من جهة أخرى. وقدمت مصارف الادخار ومؤسسات الادخار والتسليف حسابات ادخار بمعدلات فائدة تزيد قليلا على معدلات المصارف التجارية (علما أن معدلات الفائدة كانت تحدد رسميا) وركزت أيضا على تقديم القروض العقارية. كما أن هذه السوق كانت مقسمة بين المصارف، فتخصصت مصارف الادخار في العقارات التجارية بينما قدمت مؤسسات الادخار والتسليف قروضا سكنية اقتصرت تقريبا على المساكن العائلية. وقد حصر ترخيص المصارف الجديدة للحيلولة دون اندلاع «منافسة مفرطة». وبينما ظل عدد مؤسسات الادخار والتسليف ثابتا عند ستة آلاف بعد انهيار السوق في الثلاثينيات، فقد ارتفعت قيمة موجوداتها الإجمالية من ٨,٧ مليار دولار إلى ١١٠,٤ مليار دولار بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٥.

كان هذا العمل المصرفي خَلوا من أي ضغوط أو منغصات تذكر، فكان يطلق عليه اسم «الصيرفة ٣ – ٦ – ٣»، ذلك أن مؤسسات الادخار والتسليف كانت تدفع ٣ في المائة على الإيداعات وتأخذ ٦ في المائة على القروض، وكان إداريوها يمضون إلى مجاز الغولف في الساعة الثالثة بعد الظهر. ومع ذلك، وبعد أن فتحت الخمسينيات والستينيات الطريق أمام التضخم المتصاعد الذي عرفه عقد الستينيات والسبعينيات، بدأ نموذج العمل الذي انتهجته مؤسسات الادخار والتسليف يتداعى. وارتفعت معدلات الفائدة غير الخاضعة لضوابط الحكومة إلى مستويات كبيرة، بينما ظلت معدلات الفائدة الخاضعة للرقابة ثابتة من دون تغيير. وبدأت بيوت السمسرة وصناديق الاستثمار في وول ستريت بتوفير صناديق سوق النقد (*) Money Market التي تجاوزت معدلات الفائدة فيها كثيرا معدلات الفائدة على حسابات الادخار.

(*) صناديق سوق النقد: صناديق استثمار مفتوحة توظف أموالها في سوق النقد فقط. وتعرف سوق النقد بأنها السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الأجل (ذات المخاطر المنخفضة) – كالأوراق التجارية وأذونات الخزانة والقبولات المصرفية وشهادات الإيداع القابلة للتداول وإيداعات اليورو دولار [المترجم].

وأقبل الناس على سحب أموالهم من مصارف الادخار ومؤسسات الادخار والتسليف لاستثمارها في صناديق سوق النقد - التي ظهرت للتو - وهو تحول يشار إليه باصطلاح اقتصادي رنان هو «هجرة الودائع» (*). وقد استطاعت المصارف التجارية - ومعظم قاعدة إيداعاتها من الحسابات الجارية غير المدرة للفائدة - أن تتأقلم مع الوضع الجديد. أما المصارف الأخرى فعجزت عن ذلك، وسعت إلى الحصول على معونة الحكومة الفدرالية في ظل الهبوط السريع لقاعدة الإيداعات وتراجع فوائد القروض العقارية طويلة الأجل.

كان الكونغرس قلقا حيال تقديم المعونة. وعلى حد تعبير عضو الكونغرس ديفيد بريور «يجب ألا ننسى أن لكل فئة في المجتمع مؤسسة القروض والتسليف الخاصة بها، وبعضها لديها اثنتان والأخرى أربع، وفي كل منها سبعة أو ثمانية أعضاء في مجلس الإدارة. إنهم يملكون وكالة سيارات شيفروليه ومتجر الأحذية». كان أولاء - بكلمة أخرى - هم أنفسهم الأفراد الذين يحتاج الكونغرس إلى دعمهم ومساندتهم. وكما كان شأن كل دولة ديموقراطية في الأجل القصير، فقد تغافلت السياسة عن الواقع الاقتصادي، وكانت النتيجة خير مثال على ضرورة الاستجابة لمقتضيات الواقع وعدم التواني في تنظيم العمل في أي قطاع اقتصادي ووضع الضوابط الخاصة به.

كان من الأجدى أن تجبَر مؤسسات الادخار والتسليف على الاندماج بمؤسسات أشد قوة منها أو أن تحول إلى مصارف تجارية، في ظل متطلبات رأس المال والاحتياطي نفسها. لكن بدلا من ذلك، رُفع سقف معدلات الفائدة مما سمح للمصارف بدفع فوائد على الإيداعات تتناسب ومعدلات السوق، ورفع الضمانة الفدرالية على الإيداعات المصرفية من ٤٠ ألف دولار إلى ١٠٠ ألف دولار.

لكن وول ستريت نجحت في التحايل على هذا الحد السخي بأداة عرفت باسم «الإيداعات غير المباشرة» (**) (إيداعات الوساطة)، وهي إيداعات مجمعة (مركبة) تعادل تماما قيمة الضمانة الفدرالية. كان ذلك أسلوبا بسيطا لتمكين أصحاب الأصول السائلة عالية القيمة (الموجودات النقدية الكبيرة) من الحصول على ضمانات فدرالية على أموالهم بالقدر الذي يشاءون. وقد بات هذا يعرف باسم «الأموال الساخنة» Hot money أي الأموال التي تطارد أسعار الفائدة الأعلى حيثما كانت.

(*) سحب الودائع المدرة للفائدة من المصارف والمؤسسات المالية لاستثمارها في منتجات منافسة كالأسهم والسندات وحصص صناديق سوق النقد [المترجم].

(**) الإيداعات التي تتم عبر وسيط مالي بدلا من تقديمها مباشرة إلى المصرف [المترجم].

وبرفع مؤسسات الادخار والتسليف لمعدلات الفائدة على الإيداعات - في وقت لم تجد فيه مهربا من قروضها العقارية ذات الفائدة المنخفضة - سار قطاع الادخار والتسليف سريعا نحو الإفلاس. وقد بلغت موجودات مؤسسات الادخار والتسليف الإجمالية ٣٢,٢ مليار دولار في العام ١٩٨٠. وهبطت بعد عامين إلى ٣,٧ مليار دولار. وخرجت سلطات الرقابة المصرفية - بضغط من الكونغرس - بحلول سريعة. فقد خفضت متطلبات الاحتياطي، ولم يعد ثمة تشدد في تطبيق قواعد المحاسبة. كان لهذه الحلول أثر جعل تحسين صورة الدفاتر المحاسبية من دون حل المشكلة. كان ذلك أشبه بحال طبيب يقول إن درجة حرارة قدرها ١٠٢ لا تخرج على الحدود الطبيعية، ليتسنى له القول إن المريض في وضع صحي سليم.

كما عدلت تلك السلطات الرقابية قواعد ملكية مؤسسات الادخار والتسليف. إذ إلى جانب السكان المحليين، أتيح لعامة الناس إنشاء مؤسسات ادخار والإفادة من الموجودات غير النقدية - كالأراضي، وهي أقل الموجودات سيولة على الإطلاق - في تشكيل احتياطياتها. وهكذا فإن ويلي ستونز - وقد لمس الفرصة السانحة بفطنته التي اشتهر بها - تحول إلى العمل في هذا القطاع.

وفي العام ١٩٨٢ أجاز الكونغرس لمؤسسات الادخار والتسليف تقديم قروض غير سكنية وقروض استهلاكية - تماما كشأن المصارف التجارية - لكن من دون أن تخضع للمستوى نفسه من متطلبات رأس المال والاحتياطي أو الضوابط المحاسبية المفروضة على المصارف التجارية.

وباتت الكارثة وشيكة الحدوث. فقد سمح الكونغرس وسلطات الرقابة المصرفية بنشوء حالة تناقض اقتصادي تمثلت في استثمارات عالية العائد معدومة المخاطرة عرفت باسم إيداعات الوساطة، وفي السماح للأفراد ذوي الخبرة المصرفية الضحلة والمشكوك في نزاهتهم واحترامهم لحكم القانون بمحاولة انتشال تلك المؤسسات من مهاوي الإفلاس. لكن أولئك سببوا سريعا تدمير قطاع الادخار، وبعد أن انقشعت سحب الدمار، اضطرت الحكومة الفدرالية إلى تعويض مودعي مؤسسات الادخار المفلسة بمبلغ ٢٠٠ مليار دولار.

كانت تلك أعظم فضيحة مالية في التاريخ الأمريكي. ولكن وكشأن الفضائح جميعا، فقد شقت الطريق نحو الإصلاح بإسكات الأصوات المعارضة بشدة لهذا الإصلاح. وفي العام ١٩٩٤ خلص قانون الإصلاح المصرفي أخيرا الصناعة المصرفية من آخر معوقاتها التي تعود إلى عهد جيفرسون. فقد سمح للمصارف

بفتح فروع لها في الولايات الأخرى والتوسع، مما وفر لها إمكانات الوقاية بالتنويع وأطلق موجة من اندماجات المصارف لاتزال مستمرة حتى يومنا هذا. وهكذا انتهى عهد التمييز بين مصارف الاستثمار ومصارف الإيداع - الذي اعتمد في الثلاثينيات بموجب قانون جلاس ستيجال - كما انتهى قدر كبير من التمييز بين بيوت السمسرة والمصارف وشركات التأمين. وفي نهاية المطاف صار للولايات المتحدة نظام مصرفي يليق بمستوى الاقتصاد الأمريكي، حجما ونطاقا.

وبسبب عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد الأمريكي في الثمانينيات، قوى الدولار مركزه مقابل العملات الأخرى. إذ بلغ سعره مقابل المارك الألماني ١,٨ في العام ١٩٨٠، ووصل في العام ١٩٨٥ إلى ٣ ماركات. وارتفعت قيمته مقابل الفرنك الفرنسي بمقدار الضعف. وارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة بمعدلات هائلة. وتجاوزت أملاك الأجانب في الولايات المتحدة في أواخر الثمانينيات أملاك المواطنين الأمريكيين في الخارج بنحو ٤٠٠ مليار دولار، وهكذا انقلبت الحال السائدة منذ الحرب العالمية الأولى.

وبينما يرى بعض المراقبين في ذلك علامة على ضعف الولايات المتحدة، كانت - في واقع الأمر - على العكس من ذلك تماما. فقد تدفق رأس المال الأجنبي إلى الولايات المتحدة تحديدا لأن الاقتصاد الأمريكي صار يعد اقتصاد الفرص العظيمة من جديد. وتزايدت الهجرات الأجنبية أيضا بأعداد كبيرة في الثمانينيات، مع سعي الفقراء - كما الأغنياء - إلى قطف ثمار الازدهار في «إمبراطورية الثروة».

لقد جاءت الإصلاحات الضريبية والضوابط - التي آذنت بالنهاية الفعلية لما أطلق عليه آرثور شيلنغر «عصر روزفلت» قبل عقدين - في توقيت مناسب جدا. إذ كان الاقتصاد العالمي يشهد عملية تحول جذري منذ الثورة الصناعية قبل قرنين، وربما منذ نشوء الزراعة قبل عشرة آلاف عام خلت. ولأن الولايات المتحدة كانت أول بلد يمر بتحولات «مؤلمة» لا بد منها لأي اقتصاد سياسي يقوم في شطر منه على إعادة توزيع الثروة، فإنها كانت مهيأة في المقام الأول للإفادة من الفرص غير المحدودة لاقتصاد سياسي جديد أساسه الفرص.

20

اقتصاد جديد.. عالم جديد.. حرب جديدة

«صـحـيح أن الحــرب كـانت الرحم الذي أنجب الحاسب، لكن الحاسب غير جذريا من طبيعة الحروب»

المؤلف

تعتبر الحروب - عموما - محركات التطوير التكنولوجي، خصوصا تلك الحروب الأعظم في التاريخ: الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. صحيح أن التطور التقني كان آتيا لا محالة، وبغض النظر عن ذلك، لكن الحرب بفضل الإنفاق الهائل على البحوث والحاجة الماسة إلى تحقيق نتائج ملموسة، تسرع عملية التطوير كثيرا، وتتجاوز بها الحاضر بعشرات السنين أحيانا. ومع التمويل الإضافي استجابة لمتطلبات الحرب الباردة، فإن هذه التقنيات الجديدة غيرت وجه الاقتصاد العالمي في مدة لم تتعد جيلا واحدا.

إن الحاجة إلى القاذفات القادرة على حمل القذائف الثقيلة لمسافات طويلة قد أحدثت قفزة كمية في تصاميم هياكل الطائرات وتقنيات صناعتها. وبعد الحرب طبقت ذلك سريعا في مجال الاستخدامات المدنية وانخفضت أسعار

النقل الجوي إلى مستويات أدت إلى ارتفاع الطلب عليه بمعدلات هائلة. وبعد دمج هيكل الطائرات الكبير بالمحرك النفاث الذي ساعد على بلوغ سرعة الصوت، والرادار الذي أتاح التحديد الدقيق لمواقع الطائرات قرب المطارات من خلال الرقابة على الحركة الجوية، أصبحت الطائرة الوسيلة المهيمنة لنقل الركاب لمسافات بعيدة.

وفي غضون عقد من ظهور طائرة بوينغ ٧٠٧ في العام ١٩٥٨، شارفت باخرة الركاب الأطلسية وقطار المسافات البعيدة على الزوال وصار العالم قرية صغيرة. فالرحلة التي كانت تستغرق ثلاثة أيام بين نيويورك ولوس أنجليس صارت تقطع الآن بخمس ساعات، ولم تعد الرحلة بين نيويورك ولندن تستغرق سوى سبع ساعات، بعد أن كانت تحتاج إلى أسبوع تقريبا.

لقد طور الألمان الصاروخ العملاق - القادر على حمل شحنات كبيرة لمئات الأميال - وأتم هذا الصاروخ بالصاروخ الموجه «في تو» v-2، بزنة أربعين طنا، وكان قادرا على إيصال رأس حربي يزن طنا واحدا إلى هدف على بعد مائتي ميل. وبدأت صواريخ «في تو» تضرب بريطانيا في أواخر العام ١٩٤٤، لكن استعمالها في الحرب جاء متأخرا جدا فلم يغير من نتيجة الحرب. كانت الغاية من تلك الصواريخ أن تكون سلاح ردع ووسيلة للإفادة من الإمكانات التي يتيحها الفضاء الخارجي، وهذا ما أشعل نار المنافسة في نهاية الحرب بين القوات الغربية والقوات السوفييتية لحماية ما تبقى من ترسانة الصواريخ وفرق العلماء الذين طوروا تلك الصواريخ.

وقد أنفق كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة موارد هائلة على بحوث الصواريخ لتطوير أسلحة أكبر حجما وأبعد مدى وأكثر دقة. وفي نهاية الخمسينيات غير الصاروخ المزود بالقنبلة الهيدروجينية - وهي تقنية ظهرت زمن الحرب العالمية الثانية - من طبيعة الحرب. إن الصواريخ البالستية العابرة للقارات - القادرة على تدمير مدن بأكملها آنيا - قد جعلت الحرب بين القوى العظمى خيارا طائشا لأن الكل خاسر لا محالة في هذه الحرب. لذلك كان على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - وقد علقا في شرك صراع جيوسياسي مستحكم - اللجوء إلى أساليب بديلة في الصراع.

وأثارت الصواريخ الباليستية العابرة للقارات أيضا مخاوف عظيمة من فرص خروج الأحداث على السيطرة، كما حصل عشية الحرب العالمية الأولى، وتحويل العالم إلى أثر بعد عين في «محرقة نووية». وقد أوشك ذلك على الوقوع في حادثتين: أزمة الصواريخ الكوبية العام ١٩٦٢ وحرب يوم الغفران في العام ١٩٧٣.

ومن الخيارات التي كانت مطروحة أمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في صراع التفوق والهيمنة (الحروب بالوكالة) كتلك التي اندلعت في كوريا وفيتنام وأفغانستان. وثمة خيار آخر تمثل في استخدام تقنية الصواريخ في ريادة الفضاء الخارجي. وقد أذهل الاتحاد السوفييتي العالم في ٤ أكتوبر ١٩٥٧ بإطلاق أول قمر يدور حول الأرض (سبوتنيك) (كان الغرض منه دعائيا صرفا، ذلك أن إشارته اللاسلكية، التي كانت مسموعة في جميع أنحاء العالم، ولم تنقل أي معلومات، وإنما عملت كدليل لاسلكي للطائرات. ومع ذلك فقد كانت دعاية سياسية ناجعة جدا أدت الغرض المطلوب منها). وأطلقت الولايات المتحدة - على الفور - قمرها الصناعي، ثم ألحقت به مئات الأقمار الصناعية الأخرى. وهكذا اندلع «سباق تسلح» كسبته الولايات المتحدة في العام ١٩٦٩ بهبوط رجالها على سطح القمر.

ووظف كثير من هذه الأقمار الصناعية لأغراض عسكرية - كالتجسس - لكن عددا منها أيضا خصص لغايات مدنية وعسكرية معا - كالاتصالات وجمع المعلومات عن حالة الطقس. لقد أصبحت الأقمار الصناعية «الجغرافية المتزامنة» (*) في عقد الستينيات قادرة على بث الصور التلفزية التي يمكن لكل الناس، حيثما كانوا، التقاطها لحظة بثها إذا توافرت لديهم الأجهزة اللازمة. وهكذا أصبحت القرية العالمية - وأول من استخدم لفظها الفيلسوف مارشال ماكلوهان في العام ١٩٦٠ - حلما واقعا، وكانت قد بدأت تتجسد على أرض الواقع بعد مد الكيبل الأطلسي قبل مائة عام تقريبا.

ولم تكن تحصى التطبيقات الاقتصادية لتكنولوجيا الفضاء، خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة عندما رفع عن عدد منها غطاء التكتم والسرية، كما لم تكن تلك التطبيقات إلا في ازدياد يوما بعد يوم. وليست الزراعة والنقل ورسم

(*) المتزامنة مع حركة الأرض [المترجم].

الخرائط والملاحة والاتصالات إلا غيضا من فيض. لقد أتاحت أقمار تحديد المواقع الجغرافية التعرف على المواقع في قطر لا يتجاوز بضع أقدام بفضل أداة بسيطة باتت تستخدم اليوم في كثير من السيارات في تحديد الاتجاهات باستخدام الأصوات المركبة، وهي تقنية كانت ترى بعين الإعجاز الخارق قبل نحو عقدين من الزمان.

لقد ساعدت كثيرا أقمار الاتصالات - إلى جانب العدد المتنامي أبدا من الكيبلات تحت البحر - على تخفيض تكلفة الاتصالات الهاتفية البعيدة، مما أحدث طفرة عجيبة في الإقبال عليها. ففي العام ١٩٥٠ أجريت نحو مليون مكالمة هاتفية عبر الكيبلات البحرية في الولايات المتحدة. وفي العام ١٩٧٠ ارتفع عدد المكالمات إلى ثلاثة وعشرين مليونا وفي العام ١٩٨٠ بلغ مائتي مليون. أما في العام ٢٠٠١ وبفضل التراجع الحاد في أسعارها، فقد وصل عدد تلك المكالمات إلى ٦،٣ مليار ولايزال يتنامى بمعدلات سريعة.

إن الهبوط الكبير في تكلفة الاتصالات الدولية قد أتاح للأسواق المالية في العالم تحقيق المزيد من إمكانات التكامل والعمل كسوق واحدة تنساب عبرها المعلومات بيسر وسلاسة، سوق مشرعة الأبواب ٢٤ ساعة في اليوم. وكما ربط السعاة الصغار ذات يوم سوق نيويورك المالية مندفعين جيئة وذهابا بين البورصة والمصارف وبيوتات السمسرة لإخطارها جميعا بآخر الأسعار، فقد ربطت شبكة الكيبلات تحت البحر ووصلات الأقمار الصناعية الأسواق المالية الجديدة.

لقد جلب ذلك آثارا سياسية واقتصادية عميقة. ففي العام ١٩٨٠ كانت ثمة سوق موحدة لتداول عملات العالم الرئيسة، وقد بلغ حجم هذه التجارة آنذاك تريليون دولار في اليوم بالمتوسط. وفي العام ١٩٨١ انتخب الفرنسيون حكومة اشتراكية برئاسة فرانسوا ميتران الذي سعى إلى تطبيق برنامج اشتراكي تقليدي (سيرا على سابقاته)، برفع الضرائب على الدخول الكبيرة وتأميم بعض قطاعات الاقتصاد الفرنسي ومنها قطاع المصارف. ولم يمض وقت طويل حتى هبط سعر الفرنك الفرنسي في أسواق العملات، وظل يتراجع إلى أن اضطرت الحكومة الفرنسية إلى تعديل نهجها. كانت لحظة حاسمة في تاريخ العالم. فلأول مرة يتسنى للسوق الحرة إملاء سياساتها

على قوة عظمى. وكما كانت الحال حين أصبحت الصحف وسيلة إعلام جماهيرية في منتصف القرن التاسع عشر، فقد ظهر على المسرح لاعب جديد مؤثر في لعبة السياسة المحلية والعالمية. وقد أدركت حكومات العالم أن معيار الذهب القديم - الذي طبقته مؤسسة شبه حكومية هي مصرف إنجلترا - قد أُبدل بمعيار جديد: معيار سوق العملات الدولية. كان هذا المعيار أكثر مرونة ودقة و«ديموقراطية» من المعيار السابق. وهكذا لم يعد التضخم - وكان الهم الاقتصادي الأول في السنوات الخمس والعشرين السابقة - مطروحا على قائمة المشاغل المالية التي تؤرق العالم.

ليست ثمة تقنية انبثقت عن الحرب العالمية الثانية تضاهي الحاسب الآلي Computer في خلق هوة بين الماضي والحاضر. لقد استخدمت كلمة «الحاسب» في اللغة الإنجليزية منذ منتصف القرن السابع عشر، لكنها ظلت تعني حتى منتصف القرن العشرين «ممتهن عملية الحساب»، الذي يجمع البيانات من قبيل جداول التأمين الاكتواري وجداول الملاحة (كان معظم أولئك من النسوة، وقد اعتبرن أفضل من يؤدي هذه الأعمال). ومع ذلك يظل البشر قاصرين في عملية الحساب من ناحيتين. إذ لا يمكن للإنسان إجراء أكثر من عملية حسابية واحدة كل مرة، كما أنه يرتكب أخطاء حسابية. لقد حسب عالم رياضيات يدعى ويليام شانكس William Shanks في منتصف القرن التاسع عشر العدد الأصم (باي) بدقة بلغ بها ٧٠٧ أرقام بعد الفاصلة، وكان ذلك مأثرة فكرية خارقة. ولن ينتبه أحد إلى أن عالم الرياضيات هذا قد ارتكب خطأ عند الرقم ٥٢٧ بعد الفاصلة - وأن الأرقام المائة والثمانين من حسابه كانت غير صحيحة - إلا بعد مرور أكثر من مائة عام.

إن فكرة الحساب بالآلة قديمة جدا. ذلك أن إنجليزيا اسمه تشارلز باباج - وقد أحبط من تصحيح الجداول الفلكية في عشرينيات القرن العشرين - كان «يتمنى على الله لو أن هذه الحسابات قد أنجزت بالإفادة من قوة البخار». ومن ثم شرع في صناعة آلة حاسبة تعمل بحركة اليد، مكونة من أجزاء نحاسية دقيقة الصنعة، لكنه لم ينته من صنعها. كما صمم آلة تحليلية كانت النواة الميكانيكية لحاسب حقيقي، ذلك أنها كانت قابلة للبرمجة. هذه الآلة أيضا لم تر النور.

ومع توسع الحكومات والمشاريع وتحولها إلى الاعتماد كثيرا على الإحصاءات والأرقام، صارت الحاجة إلى تسريع معالجة البيانات ماسة جدا. لقد استغرق تعداد سكان الولايات المتحدة العام ١٨٨٠ - وقد فرغ يدويا - سبع سنوات من العمل الفكري المرهق. ولتسهيل إجراء التعداد السكاني اللاحق، ابتكر مهندس منجمي (*) وإحصائي شاب اسمه هيرمان هوليرث طريقة تعتمد على نول جاكارد Jacquard Loom الذي ظهر في القرن الثامن عشر، والذي أتاح للآلة حياكة تطاريز بالغة التعقيد. وقد استخدمت آلة هوليرث بطاقات تثقيب ذات تجاويف. فعندما تمر الإبرة في التجويف، كانت تصل دارة إلكترونية بانغماسها في دورق بالغ الصغر مملوء بالزئبق، وكان ثمة عداد يدور إلى الأعلى مسجلا الحركة.

كانت آلة هوليرث قادرة على تبويب البيانات على بطاقات التثقيب بمعدل ألف بطاقة في الساعة، وجرت معالجة البطاقات الاثنتين والستين مليونا - التي جمعت في إحصاء العام ١٨٩٠ - في ستة أشهر فقط (ومن سوء الطالع أن حريقا شب في العام ١٩٢١ دمر قاعدة بيانات إحصاء العام ١٨٩٠، وعلى الرغم من أن الأرقام الإجمالية ظلت معروفة، فإن البيانات التفصيلية لم يعد لها أثر). وأسس هوليرث شركة اندمجت في عدد من الشركات الأخرى، وفي العام ١٩٢٤ غيرت اسمها إلى شركة إنترناشيونال بيزنس ماشين IBM.

ولأن ثمة حاجة إلى حساب مسارات قذائف المدفعية - بسرعة - وفك الشيفرات، فقد أنفقت الحكومتان الأمريكية والبريطانية كثيرا على تطوير حاسب إلكتروني حقيقي في زمن الحرب العالمية الثانية. وقد أطلق على أول حاسب عام - أصاب نجاحا - اسم إينياك ENIAC (اختصار لتسمية: المكامل والحاسب الرقمي الإلكتروني) (**) حيث فرغ من بنائه بريسبر إيكيرت Presper Eckert وجون موشلي John Mauchly من جامعة بنسلفانيا في العام ١٩٤٦، بعد جهود دامت ثلاث سنوات.

لقد كان هذا الحاسب جهازا عملاقا، بحجم حافلة. وقد شغل حيزا يكفي لأربعين خزانة أضابير كل منها بارتفاع تسع أقدام، مزودا بثمانية عشر ألف صمام مفرغ وأسلاك بطول آلاف الأميال. لقد استهلكت الصمامات المفرغة ونظام التبريد

(*) مهندس مناجم [المترجم].

(**) The Electronic Numerical Integrator and Computer (ENIAC) [المترجم].

كهرباء تعادل ما تحتاج إليه بلدة صغيرة، وكانت - بمعايير هذه الأيام - بطيئة جدا. كانت البرمجة تتم من خلال ربط الأسلاك يدويا في شبكات تشبه لوحة المفاتيح الكهربائية. وكان لا بد من أن يشرف عليها دائما مراقبون لاستبدال الصمامات المفرغة عند انفجارها وإزالة الحشرات الزائغة التي كانت تعلق بها (ومن هنا جاءت كلمة معالجة الأخطاء Debugging ومعناها الحرفي «إزالة الحشرات»).

وبدأت تتقلص أحجام الحواسب وتراجعت كلفتها سريعا، خصوصا بعد العام ١٩٤٧ عندما طورت شركة ويسترن إلكتريك Western Electric - الذراع التصنيعية في شركة الهاتف والبرق الأمريكية AT&T - الترانزيستور (المحوّر). ويؤدي المحور عمل الصمامات المفرغة بحذافيره، لكنه أصغر حجما وأطول عمرا، وأقل تكلفة سواء في التصنيع أو التشغيل. وفي عقد الستينيات لجأت المصارف وشركات التأمين والهيئات الحكومية والشركات الكبرى إلى الاعتماد على الحواسب في إنجاز أعمال كانت تستدعي مئات آلاف الموظفين، وبجزء بسيط من التكلفة. وهيمنت «آي بي إم» على هذه السوق بعد أن طرحت آلات من قبيل حواسب ٧٠٩٠ (*) في العام ١٩٥٩.

لكن الحواسب ظلت كبيرة الحجم وعصية على الفهم، وتتطلب حجرات خاصة مكيفة يشرف عليها رجال يعتمرون بذلات بيضاء ويرطنون بألفاظ طلسمية. هذه الحواسب لم تجد طريقها إطلاقا إلى الحياة اليومية لمعظم الناس. وظلت أيضا باهظة الثمن بسبب ما أطلق عليه علماء الرياضيات استبداد الأرقام (**) Tyranny of Numbers.

إن قدرة الحاسب لا تحدد فقط بعدد المحوّرات، وإنما بعدد الروابط بينها أيضا. فإذا كان لدينا محوران فإن ثمة حاجة إلى رابطة واحدة. وتتطلب ثلاثة محورات ثلاث روابط لوصلها بالكامل. أما أربعة محورات فتستدعي ست روابط، ويحتاج خمسة عشر محورا إلى عشر روابط. أما ستة محورات فتتطلب خمس عشرة رابطة، وهلم جرا. وفي وقت كان لا بد فيه من إنجاز هذه الروابط يدويا فإن تكلفة بناء حواسب أكثر قدرة تصاعدت بمعدلات تجاوزت معدلات الزيادة في القدرة الحاسبية.

(*) حواسب مركزية Mainframe مخصصة للتطبيقات العملية والتكنولوجية [المترجم].

(**) عبارة أطلقها نائب رئيس شركة مختبرات بيل Bell Lab - جاك مورتون - في العام ١٩٥٧، وقصد بها أن الحاجة إلى رفع أداء الحواسب تتطلب مزيدا من الأسلاك والأجهزة والوصلات، مما يعني أن الحواسب المستقبلية ستكون كتلا هائلة من الأسلاك والتوصيلات [المترجم].

وكان حل هذه المشكلة يتمثل في الدائرة المتكاملة التي ابتكرها جاك كيبلي في العام ١٩٥٩ من شركة تكساس إنسترومينت Texas Instruments وروبرت نويس من شركة فيرتشايلد سيمي كوندكتر Fairchild Semiconductor. والدائرة المتكاملة ما هي إلا سلسلة من المحورات المترابطة بينيا والمثبتة آليا على صفيحة رقيقة من السيلكون. بتعبير آخر، تصنع المحورات وتنجز الروابط الواصلة بينها في الوقت نفسه. وفي العام ١٩٧١ أنتجت شركة إنتل Intel أول معالج صغري microprocessor وطرحته في الأسواق، وهو ليس سوى حاسب بالغ الصغر مثبت على رقاقة سيلكونية.

وهكذا تحطم استبداد الأرقام. صحيح أن تكلفة تصميم المعالج الصغري وصناعة الأجهزة اللازمة لإنتاجه مرتفعة جدا، لكنه وبمجرد الاستثمار فيه يمكن إنتاج المعالجات الصغرية نفسها على غرار ما تنتج كثير من السلع الإلكترونية عالية التقنية، مما يقلل التكلفة الحدية للمعالج مع زيادة الإنتاج. وحققت تلك المعالجات مستويات مطردة من التعقيد وارتفعت قدرتها الحاسبية وسرعتها.

لقد تنبأ غوردون مور Gordon Moore مؤسس شركة إنتل في الأيام الأولى للشركة أن عدد المحورات المثبتة على الرقاقة الإلكترونية - وبالتالي القدرة الحاسبية للرقاقة - سيتضاعف كل ثمانية عشر شهرا. وقد ثبت صواب نظريته. وسيظل قانون مور Moore's Law - كما بات يسمى - ساريا في المستقبل المنظور. كان أول معالج صغري أنتجته إنتل مكونا من ٢٣٠٠ محور. وفي بنتيوم فور Pentium 4 - وهو المعيار الحالي للحواسب الشخصية - ثمة ٢٤ مليونا. ومع ارتفاع قدرة الحاسب، تراجعت تكلفة القدرة الحاسبية. فالقدرة الحاسبية التي كانت تكلف ألف دولار في الخمسينيات باتت تكلفتها لا تتجاوز جزءا من سنت في يومنا هذا. وهكذا بدأ استخدامها في الانتشار مع ارتفاع قدرتها الحاسبية، ولم يبد هذا التعاظم في القدرة الحاسبية إلى الآن ما يشير إلى تراجعه.

لقد فجر الحاسب - كما فعل المحرك البخاري - ثورة اقتصادية، وللسبب ذاته تماما. فقد حطم أسعار المدخلات الأساسية في النظام الاقتصادي، حيث أتاح استخدام تلك المدخلات في عدد لا حصر له من الأعمال التي

كانت في الماضي باهظة التكلفة أو متعذرة الأداء. وقد خفض المحرك البخاري سعر الطاقة اللازمة للتشغيل، أما الحاسب فقد حد من تكلفة تخزين المعلومات واسترجاعها ومعالجتها.

كان أداء هذا الشكل من الأعمال - في السابق - محصورا في البشر، أما الآن فيمكن الاعتماد على الآلة في إنجازه بزمن أقل ودقة أكبر وتكلفة لا تذكر. وكما تسنى في المحرك البخاري توظيف طاقة هائلة في أداء عمل بعينه، فقد أمكن بفضل الحاسب حشد طاقة لانهائية - إذا جاز القول - لتنفيذ العمليات الحسابية ومعالجة المعلومات. وثمة تقدير يرى أن نموذج الحاسب في أول عهده - في الثمانينيات - أجرى عمليات حسابية فاقت ما أجراه الجنس البشري على مر التاريخ انتهاء بالعام ١٩٤٠.

وبدأت الحواسب تغزو الحياة اليومية بوقع عجيب. فقد استغرق ظهور مصطلح «الثورة الصناعية» أكثر من ستين عاما منذ ظهور المحرك البخاري الدوار الذي ابتكره واط. لكن بالمقابل كان جليا أن ثورة الحاسب كانت على أشدها بعد أقل من عقد واحد من إنتاج أول معالج صغري. وكانت أول المنتجات التجارية تلك الآلات الحاسبة الكفية التي دفع ظهورها بآلة الجمع ومسطرة الحساب إلى زوايا النسيان. وبدأت برامج معالجة النصوص تحتل مكان الآلة الكاتبة في منتصف السبعينيات. كما بدأ استخدام المعالجات الصغيرة - غير المرئية - في السيارات وأجهزة الطبخ والتلفاز وساعات اليد والمئات من أصناف الأجهزة المنزلية. كما أنها باتت لا غنى عنها في كثير من المنتجات الأخرى - كالهواتف اللاسلكية والهواتف الخلوية وأجهزة دي في دي DVD وقارئات الأقراص المضغوطة ومسجلات الفيديو والمصورات (الكاميرات) الرقمية والمساعدات الرقمية الشخصية PDA. وفي التسعينيات دخلت كل مفاصل الحياة اليومية. فالعالم المعاصر يتوقف عن الحركة في ثوان لو أن المعالجات الصغرية جميعا توقفت عن العمل.

لكن - في وقت باتت فيه الحواسب أصغر حجما وأرخص ثمنا إلى درجة كبيرة - لايزال استخدام المرء لها أمرا عسيرا من دون التدرب عليها. وفي مطلع السبعينيات طورت شركة زيروكس - في مركز بحوثها بباولو آلتو -

وسائل عدة لتسهيل استخدام غير المتخصصين للحاسب، وكان منها فأرة الحاسب Mouse وواجهة الاستخدام الرسومية. لكن زيروكس عجزت عن تحويل هذه الأفكار الجديدة إلى منتج قابل للتسويق. ومع ذلك فإن ستيفن جوبز وستيفن وزنياك - وهما مؤسسا شركة آبل للحاسب Apple Computer - نجحا في ذلك. فعندما دخلت شركة آي بي إم سوق الحاسب في العام ١٩٨١ باستخدام نظام تشغيل أنتجته مايكروسوفت بدأت سوق الحواسب الشخصية بالرواج وظلت تتوسع بمعدلات هائلة منذ ذلك الحين بفضل التراجع العظيم في الأسعار.

واليوم لدى عشرات الملايين من الأطفال والكبار على مكاتبهم وطاولاتهم «قدرة حاسبية» - لا يكفون عن استخدامها - لم تكن في متناول أحد سوى الحكومات الوطنية قبل ثلاثين عاما خلت. لقد جبلت أدمغتهم المتكيفة مع استعمال الحاسب في رفد ملكاتهم الفكرية الخاصة. كما بات في طوع بنانهم أعظم آلة على الإطلاق أنتجها كائن ذو ميل فطري دائم إلى استخدام الآلة.

وللحاسب الشخصي أيضا القدرة على لعب الشطرنج - أو أي لعبة أخرى - والتفوق على البشر فيها، باستثناء أساتذة اللعبة الكبار طبعا، وإمساك الدفاتر وتخزين كميات هائلة من البيانات واسترجاعها وتحرير الصور وإنتاج الأقراص المضغوطة وعرض الأفلام وإنتاج الأعمال الفنية، وآلاف الأعمال الأخرى. إن كل من عاصر السنوات السابقة للثلث الأخير من القرن العشرين لن يرى في الحاسب الشخصي - الذي لا تتجاوز تكلفته ٥ في المائة من الدخل السنوي الوسطي - إلا ضربا من السحر أو «حيلة استعراضية».

لكن الحواسب الشخصية لاتزال قادرة على أداء المزيد. فهي قادرة على الاتصال. ذلك أنها باتت نقطة انطلاق إلى زاوية جديدة كلية - لكنها تشغل حيزا كبيرا - من عالم الإنسان ألا وهي الشبكة الدولية (الإنترنت). فكما تبين أن السكة الحديد كانت أبرز التقنيات التي انبثقت عن تقنية المحرك البخاري، كذلك كانت الشبكة الدولية بالنسبة إلى الحاسب. ومرة أخرى، فإن الحرب أو احتمال نشوبها هما سبب ظهور الشبكة الدولية إلى حيز الوجود والإمكان.

فبعد إطلاق قمر سبوتنيك في العام ١٩٥٧ أنشأت وزارة الدفاع وكالة مشاريع البحوث المتقدمة ARPA لتنظيم المشاريع العلمية والتقنية ذات التطبيقات العسكرية وتنسيق عملها. وفي العام ١٩٦٢ طلب إلى بول باران Paul Baran من شركة راند RAND اقتراح وسائل يمكن من خلالها الحفاظ على أنظمة التحكم والسيطرة بعد التعرض لهجوم نووي. كانت شبكات الاتصال حتى ذلك الحين تتبع أحد شكلين: الشبكات المركزية التي تجري الاتصالات فيها عبر مفرع hub مركزي، والشبكات غير المركزية التي تضم عددا من المفرعات عبر شبكات فرعية. لقد أسست شبكات البرق والهاتف على هذا المنوال، فكانت لوحات المفاتيح الكهربائية تؤدي دور المفرعات.

ولم تكن هاتان الشبكتان قادرتين إطلاقا على مقاومة الهجوم النووي. ولم يزد هذا فقط من فرص فشل النظام، بل زاد من احتمال لجوء أحد أطراف النزاع إلى المبادرة بالهجوم خوفا من ألا يكون قادرا على الرد بعد تعرضه للهجوم.

واقترح باران إنشاء «شبكة موزعة» Distributed Network من دون مفرعات مركزية، على أن يكون لها عدد غير محدود من العقد المشابهة لتقاطعات الطرق في شبكة الشوارع. فإن حدث أن دمرت عقدة أو أكثر، يظل الاتصال قائما عبر الطرق الأخرى. لقد أسست شبكة حاسبية باتت تعرف بأربانيت ARPANET في العام ١٩٦٨، وذلك بربطها بأربعة حواسب عبر خطوط الهاتف، ثلاثة منها في كاليفورنيا وواحد في جامعة أوتاه.

وفي العام ١٩٧٢ وضع أول نموذج لبرنامج البريد الإلكتروني، وفي العام التالي وضع بروتوكول حمل اسم «بروتوكول التحكم بالإرسال/بروتوكول الإنترنت» لمساعدة شتى أنظمة الحاسب - حتى تلك التي تعمل بلغات مختلفة - على الاتصال بسهولة عبر الشبكة - التي كانت تضم آنذاك ٢٣ حاسبا متصلة بها. أحد مصممي هذا البروتوكول واسمه فينتون سيرف Vinton Cerf ابتكر مصطلح الإنترنت Internet في العام التالي، ذلك أن هذه الشبكة لم تعد تربط الحواسب الشخصية وإنما الشبكات الفرعية التي تعمل عليها الحواسب أيضا. وفي العام ١٩٨٣ - وكان ثمة حينها ٥٦٣ حاسبا على الشبكة - طورت جامعة ويسكونسن نظام اسم

النطاق Domain Name System - الذي سهل كثيرا على الحواسب التعارف عبر الشبكة. وفي العام ١٩٩٠ كان ثمة ما يزيد على ٣٠٠ ألف حاسب على شبكة الإنترنت، وكان عددها يزداد بمعدل الضعف سنويا.

لكن تلك الشبكة ظلت تستخدم أساسا لربط الوكالات الحكومية والجامعات ومؤسسات بحوث الشركات. ومن ثم، وفي العام ١٩٩٢، حرر تيم بيرنيرز لي Tim Berners-Lee - وهو إنجليزي يعمل لدى المجلس الأوروبي للبحوث النووية «سيرن» CERN (*) - «ونشر من دون مطالبة بحقوق ملكية، أول متصفح للإنترنت، وهو برنامج أتاح الوصول إلى كثير من المواقع المصممة لذلك والاتصال بها. وهكذا ولدت الشبكة العنكبوتية الدولية WWW. وأدرك الناس والمؤسسات على الفور الفرص الكامنة وراء هذه الوسيلة الجديدة في الاتصال وإعلان المنتجات وبيعها. وفي عام ١٩٩٤ عندما كان عدد مستخدمي الإنترنت لا يتجاوز أربعة ملايين، بدأ بيت البيتزا Pizza Hut بيع البيتزا عبر موقعه على الإنترنت.

وارتفع استخدام الإنترنت كثيرا في منتصف التسعينيات، واليوم بعد قرابة عقد من الزمن يربط هذا النظام ملايين الحواسب حوال العالم. إنه أقوى وسائل الاتصال التي عرفها العالم على الإطلاق. وهكذا أطلقت الشبكة الدولية عمليات إعادة هيكلة شاملة في كثير من مشاريع الأعمال.

لقد بدأت كل المشاريع التي تزاول أعمال الوساطة - أي الجمع بين المشتري والبائع والحصول على نسبة بسيطة من صفقات البيع والشراء المبرمة - مثل المكاتب العقارية ووكالات السفر وسماسرة الأسهم والتأمين وصالات المزاد، تلمس تغيرا في طبيعة عملها، وبعضها راح يرى زوال أعماله كلية. إن الإنترنت - خصوصا بعد ظهور محركات البحث من مثل جوجل Google - تسهل كثيرا على المشترين والبائعين الوصول بعضهم إلى بعض من دون وسيط.

وبدأت شركات تجارة التجزئة أيضا تزيد مبيعاتها عبر الإنترنت، إذ باتت تسلم الطلبيات إلى كل أنحاء البلاد وإلى الدول الأخرى، وكان التسليم يتم غالبا في اليوم الثاني بفضل خدمات البريد السريع مثل فيديكس FedEx ويو بي إس UPS. لقد حققت مبيعات التجزئة عبر الشبكة الدولية - بسبب

(*) الاختصار مشتق من الاسم الفرنسي: Conseil Européen pour la Recherche Nucléaire [المترجم].

رخصها بفضل انخفاض تكاليفها غير المباشرة وانعدام ضريبة المبيعات - نموا بمعدل تجاوز ٣٠ في المائة سنويا على مدى السنوات السبع الماضية. إن موقع أمازون دوت كوم Amazon.com، وهو رائد متاجر التجزئة على الشبكة الدولية، يحوز حصة قدرها ١٠ في المائة من سوق تجارة الكتب بالتجزئة في الولايات المتحدة، وهو يتوسع سريعا إلى مناطق أخرى.

كما أن وسائل الإعلام الجديدة تشهد تحولات جذرية بسبب الإنترنت. لقد ارتفعت تكاليف دخول قطاع الإعلام كثيرا بعد ظهور وسائل الإعلام الجماهيري في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. فقد أسس جيمس جوردون بينيت صحيفة «هيرالد نيويورك» برأسمال لم يتعد ٥٠٠ دولار فقط. أما صحيفة «نيويورك تايمز» التي أُسست بعد ستة عشر عاما تلت فقد احتاج تأسيسها إلى ٨٥ ألف دولار من رأس المال. كما أن محطات الإذاعة والتلفاز كانت تتطلب رؤوس أموال ضخمة (ورخصة حكومية) لكي تصل إلى الجمهور.

لكن الإنترنت أتاح لكل من يملك حاسبا شخصيا وموقعا عليه ولوج قطاع الإعلام، وهذا ما فعله الآلاف من الناس. وفي العام ١٩٩٨ حقق مات دردج Matt Drudge سبقا صحافيا في نشر واحدة من أهم الروايات الاخبارية في عقد التسعينيات، وهي فضيحة مونيكا لوينسكي. وانتشرت مدونات الشبكة - وتعرف بالمدونات اختصارا، أما محرروها فيسمون بالمدونين - بعشرات الآلاف حينما شرع الناس يدلون بآرائهم من خلال هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة. واستقطبت المدونات الناجحة أعدادا كبيرة من القراء وراحت تكتسب سريعا نفوذا فعليا. لقد كان أثر الإنترنت يتجسد في تحقيق ديموقراطية وسائل الإعلام عبر إتاحة الفرصة لسماع المزيد من الآراء والأصوات.

ولأن الإنترنت لا تحتاج نظريا إلى بنية تحتية غير تلك القائمة أصلا، فقد طورت نفسها ذاتيا من دون مساعدة حكومية تذكر ودونما حاجة إلى تدخل الحكومة أو توجيهها. وحالما وقف هذا الكيان الأكثر تواصلا واتصالا مع العالم على وسيلة الاتصال الفعالة والرخيصة حديثة النشأة، انكب الناس باختلاف أعراقهم وأجناسهم على الإفادة منها. إن الدول ذات النخب الحاكمة التي عولت كثيرا على الرقابة اللصيقة للجماهير وآلية وصولها إلى المعلومات - في سبيل الحفاظ على سلطتها - رأت سلطتها تذوي أحيانا وتتلاشى أحيانا كلها.

لقد أصبح الحاسب وأهم نتاجاته - الإنترنت - أقوى الأسلحة في مقارعة الاستبداد منذ ولادة مفهوم الحرية الإنسانية.

صحيح أن الحرب كانت الرحم الذي أنجب الحاسب، لكن الحاسب غير جذريا من طبيعة الحروب. ففي العصر الصناعي كان كسب الحرب يتوقف - أكثر من أي شيء آخر - على الطرف الذي ينجح في حشد أكبر عدد من المقاتلين المزودين بأكبر عدد من البنادق والسفن والطائرات. لقد تغلبت الكثرة على الشجاعة أو الكم على الكيف آنذاك. إذ اعتمد الاتحاد السوفييتي - وكان عاجزا عن مجاراة الغرب في التطور التكنولوجي - على هذه الحقيقة وعلى قدرات أجهزة استخباراته الواسعة في سرقة التكنولوجيا الغربية، للحفاظ على مكانته كقوة عظمى وعلى قدرته على مواصلة الحرب الباردة.

لكن، وبفضل التوجيه بالحاسب، صارت القنابل أكثر قدرة على بلوغ الهدف، مما زاد كثيرا من دقتها وقلل كثيرا من فتكها بالمدنيين حتى في الأحياء الحضرية المكتظة بالسكان. وقد غيرت الرادارات المتطورة بفضل المعالجات الصغرية من طبيعة المعارك الجوية. ففي العام ١٩٨٢ استطاع الطيران الإسرائيلي إرسال طائرة من دون طيار تحاكي الطائرات المقاتلة للهجوم على مواقع الرادارات السورية في سهل البقاع اللبناني. وعندما شغلت الرادارات لتعقب الطائرة، زحفت الطائرات الحربية الحقيقية فحددت بدقة مصدر إشارة الرادارات ودمرتها. وبعد أن حيدت رادارات إدارة المعركة التي أمدها السوفييت بها، خسرت القوة الجوية السورية موجهها فأسقط الإسرائيليون ٩٦ طائرة سورية - سوفييتية الصنع أيضا - من دون أن يخسروا طائرة واحدة.

ومع التطور السريع في علم الإلكترونيات لم تستطع الدولة السوفييتية مواكبة وقع التطور أو حتى سرقة أفكار الغرب بالسرعة الكافية لمجاراته. وكانت الأفضلية العسكرية التي أكسبها إياها جيشها العرمرم والأساطيل الجرارة من السفن والدبابات والطائرات تتراجع سريعا. وعندما بدأت الولايات المتحدة تزود الأفغان بصواريخ ستينغر Stinger المضادة للطائرات والمحمولة باليد انتهى تفوق السوفييت الجوي والعسكري في أراضي أفغانستان الوعرة، وصار كسب الحرب هناك

متعذرا. وتحولت حرب أفغانستان إلى ما يشبه فيتنام الاتحاد السوفييتي، ووجدت الحكومة السوفييتية نفسها عاجزة عن إخفاء الحقيقة عن شعبها.

واقتنص رونالد ريغان الفرصة ودفع عبر الكونغرس ببرنامج إعادة تسلح هائل، يقضي بزيادة نفقات الدفاع بنسبة ٥٠ في المائة بالأرقام الحقيقية في السنوات الست الأولى من فترته الرئاسية. كما أعلن أيضا تطوير نظام دفاع صاروخي فضائي عرف باسم «حرب النجوم». وسيكلف هذا البرنامج مليارات الدولارات لكنه كان أيضا سيحيد القوة النووية الروسية لو تم اللجوء إليها. وقامر ريغان - وكان محقا - بأن السوفييت لن يستطيعوا المجازفة بعمل يكون مصيره الفشل.

لقد قرر الرئيس بحزم استخدام أقوى أسلحة الأمة - وهو الاقتصاد الأمريكي - لكسب الحرب الباردة، كما استخدمه من قبله روزفلت لكسب الحرب العالمية الثانية. واستطاعت الولايات المتحدة تأمين متطلبات هذه النفقات الباهظة. أما الاتحاد السوفييتي فقد ثبت عجزه عن ذلك. إذ كان اقتصاده - الذي دبت فيه البيروقراطية وغاب عنه مفهوم السوق، واستشرى فيه الفساد - في وضع أسوأ كثيرا مما قدرت الاستخبارات الأمريكية.

لقد شلت الحكومة السوفييتية هرمية السلطة في مطلع الثمانينيات بوفاة ثلاثة أمناء عامين للحزب الشيوعي في فترة وجيزة. لكن ميخائيل غورباتشوف، عندما تبوأ السلطة في العام ١٩٨٥، حاول التفاوض مع الولايات المتحدة وتقليص إنفاق الاتحاد السوفييتي العسكري، وتخفيف الضوابط والقيود عن كاهل الاقتصاد السوفييتي والمجتمع بما يضمن زيادة إنتاجية البلاد ويسمح باستخدام الطاقات الجديدة التي توافرت بفضل المعالج الصغري.

لكن ما إن شعر الشعب بزوال قبضة الاستبداد حتى فقدت الحكومة السوفييتية سريعا السيطرة على مجريات الأمور. إذ انهارت أولا الحكومات الدائرة في الفلك السوفييتي في أوروبا الشرقية، ثم تداعى الاتحاد السوفييتي نفسه إلى الانهيار. وأعلنت الجمهوريات غير السوفييتية استقلالها وانتهى الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١ عندما نكست رايات «المطرقة والمنجل» المرفوعة على الكرملين وارتفع مكانها علم روسيا القديم.

لقد تبين أن الاتحاد السوفييتي - الذي قدم نفسه للعالم بكيانه الكامل على أنه نموذج المستقبل، وهو ادعاء آمن به، ولنقل اليوم بمعاينة رجعية للأحداث، كثير من المفكرين الغربيين (الأنتلجنسيا) - لم يكن إلا تلك الإمبراطورية الروسية التليدة، آخر إمبراطورية على سطح المعمورة كان قوامها القوة العسكرية. وهكذا انطوى فصل آخر صراعات القوى العظمى في القرن العشرين، وكان صراعا عالميا كالحربين العالميتين الأولى والثانية، بعد ما يقرب من خمسين عاما.

وظهرت الولايات المتحدة الآن وحدها أقوى بلدان العالم من دون منازع، ومن دون منافس في الأجل المنظور. لكن الولايات المتحدة وحلفاءها لم يكونوا المنتصر الأوحد في الحرب الباردة. لقد انتصرت الرأسمالية والديموقراطية أيضا، وثبت في المقابل فشل الاشتراكية - بكل أشكالها وصورها - بوصفها نظاما اقتصاديا. إذ عجزت عن مجرد إنتاج السلع والخدمات التي توافرت للولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأخرى والتي راحت وسائل الاتصال الجديدة تعرضها على مرأى العالم.

وهكذا زال ما كان يعرف بالعالم الثاني - أو الكتلة الشيوعية - مع نهاية الحرب الباردة مخلفا عالما من الدول العصرية المتقدمة كالولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، والدول التي كانت تحقق قفزات سريعة في طريق التقدم والحداثة ونموا متسارعا أيضا مثل كوريا الجنوبية وتايوان والصين الأم والهند والبرازيل، أو ما جرت العادة على تسميته بالعالم الثالث، أو الدول التي كانت لاتزال في حاجة إلى أن تلقي عنها الأساليب القديمة في مركزية السلطة، والاقتصادات التي تحكمها الأقليات كشأن العالم العربي وكثير من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ودول مثل رواندا وهاييتي وليبيريا التي كانت بؤرا للفقر والاضطرابات.

ومع أن الكونغرس كان يؤيد تمويل بناء الترسانة العكسرية بناء على اقتراح ريغان، لكنه لم يحبذ إقرار التخفيضات المقترحة في برامج الضمان الاجتماعي المحلية. وبالتالي، تصاعد العجز الفدرالي السنوي إلى مستويات مرتفعة. وقد تزايد - كما كانت الحال في فترة السبعينيات - بأكثر من ثلاثة أضعاف بالأسعار الجارية، من ٩٠٩ مليارات دولار في العام ١٩٨٠ إلى ٣,٢ تريليون دولار في العام ١٩٩٠. ولأن التضخم الجامح الذي عرفته السبعينيات

قد تم كبحه فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي - وهو المقياس الحقيقي للدين القومي - قد ارتفعت بسرعة. ومع أنه لم يتجاوز ٣٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٠ فقد بلغ ٥٨,١٥ في العام ١٩٩٠ وكان يرتفع بمعدلات سريعة. ولأول مرة في التاريخ الأمريكي يرتفع الدين القومي في زمن السلم بهذه المعدلات.

إن الاقتصاد الأمريكي - الذي حقق نموا قويا في الثمانينيات بحيث أضاف طاقة إنتاجية تعادل الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ألمانيا الغربية كله - وكان أكبر اقتصادات أوروبا - إلى طاقته الحالية، قد بدأ يتراجع مباشرة عقب نهاية رئاسة ريغان في العام ١٩٨٩. لكن الدين القومي المتصاعد لم يتراجع مع ذلك. فبلغ في العام ١٩٩٤ مستوى ٤,٦ تريليون دولار، أي ما يعادل ٦٨,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كان ركود العام ١٩٩٠ - ١٩٩١ الأخف وطأة في القرن العشرين، وبدأ الاقتصاد ينمو مجددا - وإن كان على نحو متقطع في بادئ الأمر - ومن ثم بلغ مستويات مرتفعة مع ظهور ثمار الإنترنت والتطبيقات غير المحدودة للمعالج الصغري. وارتفع الدين القومي - الذي لم يشهد أي تراجع - بمعدلات بطيئة جدا، ويعود ذلك - من جملة الأسباب - إلى مبيعات موجودات مؤسسات الادخار والتسليف المفلسة التي استحوذت عليها الحكومة، والانخفاض الكبير في نفقات الدفاع، وارتفاع الإيرادات الضريبية التي تجاوزت معدلاتها ميل الكونغرس الكبير نحو الإنفاق. وفي العام ١٩٨٨ حققت الميزانية التشغيلية الفدرالية فائضا للمرة الأولى منذ ثلاثين عاما وظلت كذلك على مدى السنوات الثلاث اللاحقة.

كان وجه القصور الوحيد في الاقتصاد الأمريكي هو الميزان التجاري الخاسر، الذي تفاقم عجزه بشدة خلال تلك الفترة. لكن ذلك كان يعزى أساسا ليس إلى ضعف الاقتصاد الأمريكي، بل إلى ضعف الاقتصادات الأجنبية. لقد بلغ اقتصاد اليابان - الذي كان ذات يوم مضربا للمثل - ذروته في العام ١٩٨٩، ثم غرق في ركود مزمن سيخرج منه كرة أخرى بعد حين، كما هبط مؤشر سوق الأسهم الرئيس فيها إلى ثلاثة أرباع أعلى مستوى وصل إليه. كما أن أوروبا - وهي المركز الاقتصادي الرئيس

الثاني في العالم - لم تكن تحقق نموا يقارب على الإطلاق ذاك الذي حققته الولايات المتحدة، كما ظلت معدلات البطالة في كثير من دولها فوق مستوى ١٠ في المائة من دون أن تبدو في الأفق أي نزعة للانخفاض.

وحقق وول ستريت رواجا غير مسبوق. إذ بينما ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي ثلاثة أضعاف في الثمانينيات، فقد حقق ارتفاعا قارب ثمانية أضعاف في التسعينيات، فبلغ ١١ ألف نقطة مع نهاية العقد. أما مؤشر نازداك - الذي تغلب عليه أسهم الشركات التقنية - فحقق أداء أفضل. فبعد أن كان دون ٥٠٠ نقطة في العام ١٩٩٠ فإنه ارتفع إلى ٥٧٠٠ نقطة في مطلع العام ٢٠٠٠. وكانت أواخر التسعينيات في الولايات المتحدة أعظم فترات بناء الثروات في التاريخ الأمريكي. فالأرقام تفوق الخيال. إذ إنه في العام ١٩٨٨ كان أغنى رجل في الولايات المتحدة هو سام والتون، وله من العمر سبعون عاما، وهو مؤسس شركة وال مارت Wal-Mart، سلسلة متاجر التجزئة التي كانت آنذاك ثالثة كبرى الشركات في الولايات المتحدة. كان سر نجاحه يكمن في استخدام الحاسب في حساب المخزون والرقابة عليه وخفض تكاليف التشغيل. وقدرت ثروته في ذلك العام بنحو ٦,٧ مليار دولار.

أما ثروة بيل غيتس - مؤسس شركة مايكروسوفت، وله من العمر ٣٣ عاما - فلم تتجاوز ١,١ مليار دولار، وكان واحدا من أربعة وأربعين ثريا أمريكيا ممن تجاوزت ثروة كل منهم مليار دولار. في ذلك العام كانت ثروة بقيمة ٢٢٥ مليون دولار كفيلة بإظهار صاحبها على قائمة فوربس ٤٠٠ (أما في ١٩٨٢، أول عام نشرت فيه هذه القائمة، فكانت ٩٢ مليون دولار كافية لذلك).

وفي العام ٢٠٠٠ كان حد الثروة الأدنى الذي يكفل أن يدرج اسم صاحبها في قائمة فوربس ٧٢٥ مليون دولار، أما الثروة الوسطية في هذه القائمة فكانت ٣ مليارات دولار، حيث تجاوزت ثروة ثلاثة أرباع المدرجين في القائمة مليون دولار للشخص الواحد. أما اليوم فبات بيل غيتس أغنى الأغنياء بثروة تقدر بنحو ٦٣ مليار دولار، أي عشرة أضعاف ثروة أغنى الأمريكيين قبل اثني عشر عاما. أما ثروة والتون التي آلت إلى ورثة سام والتون فقد وصلت إلى ٨٥ مليار دولار. وأصبحت «وال مارت» كبرى

سلاسل التجزئة في العالم، حيث تمتلك أربعة آلاف متجر وتحقق مبيعات سنوية تصل إلى ١٦٥ مليار دولار، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لبولندا، التي يبلغ تعداد سكانها نحو أربعين مليونا.

وكما كان شأن الاقتصاد الأمريكي دائما، كان معظم الأغنياء من العصاميين، وأن ٢٦٣ من أصل ٤٠٠ من أغنى أغنياء أمريكا في العام ٢٠٠٠ - أي ثلثي القائمة - إنما صنعوا ثرواتهم الشخصية من الصفر. لقد ورث ١٩ في المائة من الشخصيات المدرجة في قائمة فوربس لعام ٢٠٠٠ ثروات كانوا أهلا لها.

إن الارتفاع الهائل في أسواق الأسهم في أواخر التسعينيات كان ولا ريب سينتهي بعملية تصحيح، وبدأت الفقاعة تنفجر في مارس ٢٠٠٠. لكن ذلك لم يترافق مع انهيار السوق. بل على العكس، فقد تراجعت المؤشرات - أحيانا بحدة، وأحيانا باعتدال - مع أن كثيرا من الأسهم خصوصا تلك التي طرحت للتداول مع نهاية سوق الصعود الكبير فقدت كثيرا من قيمتها. ولم يكن ثمة داع للاعتقاد أن شيئا خارجا على المألوف سيقع عندما يجري تصحيح كبير في سوق الأسهم بالتزامن مع فترة ركود طبيعية جدا.

وهكذا وفي صباح الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وكان يوما شاعريا جميلا من أيام أواخر الخريف، ضربت طائرة مخطوفة البرج الشمالي لمركز التجارة العالمي في نيويورك. وبعد دقائق معدودات ارتطمت طائرة أخرى بالبرج الجنوبي. وانهار المبنيان في أقل من ساعتين، وقتل بذلك آلاف الأبرياء. لقد انتشرت سحابة كثيفة من الدخان والغبار في شوارع كبرى مدن البلاد وقطاعها المالي، حيث القلب النابض للرأسمالية العالمية على مدى أجيال ثلاثة. لقد شكل ذلك هجوما مباشرا على العاصمة المالية لإمبراطورية الثروة.

طائرة ثالثة ضربت البنتاغون رمز القوة العسكرية الأمريكية، وتحطمت رابعة في حقل في بنسلفانيا، حينما ضحى ركابها بأرواحهم ليحولوا دون سقوطها في مكان آخر. وللمرة الأولى منذ واقعة بيرل هاربور هوجمت الولايات المتحدة في عقر دارها. ولأول مرة منذ أن نزلت القوات البريطانية في لويزيانا في ديسمبر ١٨١٤ تتعرض الأرض الأمريكية للهجوم.

وللمرة الرابعة في أقل من قرن أعلنت الولايات المتحدة الحرب على قوى رأت فيها عائقا أمام مدها العصري، المتمثل أساسا في الديموقراطية والرأسمالية. لكن هذا الهجوم لم يأت هذه المرة من «أمة - دولة» وإنما من زمرة من المهووسين الذين بيتوا مكيدتهم في الخفاء. كان هذا العدو أضعف كثيرا بكل مقاييس القوة الجيوسياسية المعروفة من أعداء الحروب السابقة، لكنه كان أيضا عدوا لا بد - إذا ما أريد تدميره وشل قدرته على الهجوم - من حشد مزيد من الجهود. ولم يدر بخلد أحد أن الحرب ستكون محدودة أو خاطفة أو قليلة التكلفة.

لكن الجميع - باستثناء ربما بعض أعدائها الذين أعمت الأيديولوجية أبصارهم - كانوا يؤمنون بأن الولايات المتحدة ستخرج منتصرة في صراعها الجديد. وكما ورد عن سيسيرو في آخر أيام الجمهورية الرومانية قبل ألفي عام: «إن عصب الحرب مال لا ينفد»، كان الاقتصاد الأمريكي مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين قد بات أكثر قدرة على امتلاك «عصب الحرب»، لا يضاهيه في ذلك أي اقتصاد عرفه العالم من قبل.

الببليوغرافيا

The First Iron Works Restoration. New York[?] First Iron Works Association, 1953.

Adams, Charles Francis, and Henry Adams. *Chapters of Erie, and Other Essays*. Boston: James R. Osgood, 1871.

Adams, John. *Ocean Steamers: A History of Ocean-Going Passenger Steamers 1820–1970*. London: New Cavendish Books, 1993.

Allen, Frederick Lewis. *The Great Pierpont Morgan*. New York: Harper & Brothers, 1949.

Ambrose, Stephen E. *Nothing Like It in the World: The Men Who Built the Transcontinental Railroad 1863–1869*. New York: Simon and Schuster, 2000.

Bailey, Ronald H. *The Home Front: U.S.A.* Alexandria, Va.: Time-Life Books, 1978.

Bailyn, Bernard, et al. *The Great Republic: A History of the American People*. Boston: Little, Brown, 1977.

Barlow, Francis C., and David Dudley Field. *Facts for Mr. David Dudley Field*. Albany, New York: Parsons and Company, 1871.

Berlin, Ira. *Generations of Captivity: A History of African-American Slaves*. Cambridge, Mass.: Belknap Press, 2003.

Botting, Douglas. *The U-Boats*. Alexandria, Va.: Time-Life Books, 1979.

Bowden, Witt. *The Industrial History of the United States*. New York: Augustus

M. Kelley, 1967. Reprint of the 1930 ed. published by Adelphi Company.

Brands, H. W. *The First American: The Life and Times of Benjamin Franklin*. New York: Doubleday, 2000.

———. *The Reckless Decade: America in the 1890s*. New York: St. Martin's Press, 1995.

Brewer, John. *The Sinews of Power: War, Money, and the English State, 1688–1783*. New York: Alfred A. Knopf, 1989.

Brinkley, Douglas. *Wheels for the World: Henry Ford, His Company, and a Century of Progress*. New York: Viking, 2003.

Brookhiser, Richard. *Alexander Hamilton, American*. New York: Free Press, 1999.

Brooks, John. *Once in Golconda: A True Drama of Wall Street, 1920–1938*. New York: Harper & Row, 1969.

Bruchey, Stuart. *The Wealth of the Nation: An Economic History of the United States*. New York: Harper & Row, 1988.

Buchanan, James M., and Richard E. Wagner. *Democracy in Deficit: The Political Legacy of Lord Keynes*. New York: Academic Press, 1977.

Buck, James E., ed. *The New York Stock Exchange: The First Two Hundred Years*. Essex, Conn.: Greenwich Publishing, 1992.

Burrows, Edwin C., and Mike Wallace. *Gotham: A History of New York City to 1898*. New York: Oxford University Press, 1999.

Burstein, Andrew. *The Passions of Andrew Jackson*. New York: Alfred A. Knopf, 2003.

Cameron, E. H. *Samuel Slater: Father of American Manufactures*. No city: Bond Wheelright Company, 1960.

Chernow, Ron. *The House of Morgan: An American Banking Dynasty and the Rise of Modern Finance*. New York: Atlantic Monthly Press, 1990.

———. *Titan: The Life of John D. Rockefeller, Sr.* New York: Random House, 1998.

Cohen, Lizabeth. *A Consumers' Republic: The Politics of Mass Communication in Post-war America*. New York: Alfred A. Knopf, 2003.

———. *Making a New Deal: Industrial Workers in Chicago, 1919–1939*. New York: Cambridge University Press, 1990.

Collier, Peter, and David Horowitz. *The Kennedys: An American Drama*. New York: Summit Books, 1984.

Cooper, John Milton, Jr. *Pivotal Decades: The United States 1900–1920.* New York: W. W. Norton, 1990.

Cornog, Evan. *The Birth of Empire: DeWitt Clinton and the American Experience, 1769–1828.* New York: Oxford University Press, 1998.

Croffut, William A. *An American Procession 1855–1914: A Personal Chronicle of Famous Men.* Freeport, N.Y.: Books for Libraries Press, 1968. Reprint of the 1931 ed.

Davis, L. J. "Chronicle of a Debacle Foretold, How Deregulation Begat the S&L Scandal." *Harper's Magazine*, September 1990.

Drucker, Peter. *Adventures of a Bystander.* New York: HarperCollins, 1991.

Dulles, Foster Rhea. *Labor in America: A History.* Arlington Heights, Ill.: Harlan Davidson, 1984.

Ferguson, Eugene S. *Oliver Evans, Inventive Genius of the American Industrial Revolution.* Greenville, Del.: Hagley Museum, 1980.

Fogel, Robert William. *Without Consent or Contract: The Rise and Fall of American Slavery.* New York: W. W. Norton, 1989.

Fowler, William Worthington. *Ten Years in Wall Street.* Hartford, Conn.: Worthington, Dustin, 1870.

Fox, Stephen. *Transatlantic: Samuel Cunard, Isambard Brunel, and the Great Atlantic Steamships.* New York: HarperCollins, 2003.

Freese, Barbara. *Coal: A Human History.* Cambridge, Mass.: Perseus Publishing, 2003.

Friedman, Lawrence M. *A History of American Law.* 2nd ed. New York: Simon and Schuster, 1985.

Galbraith, John Kenneth. *Money, Whence It Came, Where It Went.* Boston: Houghton Mifflin, 1975.

Garraty, John A. *The Great Depression.* San Diego, Calif.: Harcourt Brace, 1986.

Gately, Iain. *Tobacco: A Cultural History of How an Exotic Plant Seduced Civilization.* New York: Grove Press, 2001.

Gates, Paul W. *The Farmer's Age: Agriculture 1815–1860.* Vol. 3 of *The Economic History of the United States.* Repr. 1989, M. E. Sharpe, Armonk, N. Y. New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1960.

Goodwin, Jason. *Greenback: The Almighty Dollar and the Invention of America.* New York: Henry Holt, 2003.

Gordon, John Steele. *The Great Game: The Emergence of Wall Street as a World Power, 1653–2000.* New York: Scribner, 1999.

———. *Hamilton's Blessing: The Extraordinary Life and Times of Our National Debt.* New York: Walker, 1997.

———. *The Scarlet Woman of Wall Street.* New York: Wiedenfeld and Nicolson, 1988.

———. "When Our Ancestors Became Us," in *American Heritage*, December 1989.

Greenfeld, Liah. *The Spirit of Capitalism: Nationalism and Economic Growth.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2001.

Greider, William. *Secrets of the Temple: How the Federal Reserve Runs the Country.* New York: Simon and Schuster, 1987.

Hadley, Arthur T. *Railroad Transportation—Its History and Its Laws.* New York: G. P. Putnam's Sons, 1886.

Hallahan, William H. *The Day the American Revolution Began: 19 April 1775.* New York: William Morrow, 2000.

Hamilton, Alexander. *Papers on Public Credit, Commerce and Finance*, edited by Samuel McKee, Jr. New York: Columbia University Press, 1934.

Harris, Charles Townsend. *Memories of Manhattan in the Sixties and Seventies.* New York: Derrydale Press. 1928.

Hobhouse, Henry. *Seeds of Change: Five Plants That Transformed Mankind.* New York: Harper & Row, 1986.

Holbrook, Stewart H. *The Age of the Moguls: The Story of the Robber Barons and the Great Tycoons.* Garden City, N.Y.: Doubleday, 1954.

Hounsell, David A. *From the American System to Mass Production, 1800–1932.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1984.

House of Representatives. *House Report Number 31, 41st Congress, 2nd Session.* Washington, D.C., 1871.

Hunter, Louis C. *Steamboats on the Western Rivers: An Economic and Technological Survey.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1949.

Jackson, Kenneth T., ed. *The Encyclopedia of New York City.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1995.

Johnson, Paul. *A History of the American People.* New York: HarperCollins, 1998.

Johnson, Richard R. *John Nelson Merchant Adventurer: A Life Between Empires.* New York: Oxford University Press, 1991.

Joseph, Alvin M., Jr., ed. *America in 1492: The World of the Indian Peoples Before the Arrival of Columbus.* New York: Alfred A. Knopf, 1992.

Kanigel, Robert. *The One Best Way: Frederick Winslow Taylor and the Enigma of Efficiency*. New York: Viking, 1997.

Kennedy, David M. *Freedom from Fear: The American People in Depression and War, 1929–1945*. Vol. 9 of *The Oxford History of the United States*. New York: Oxford University Press, 1999.

Kessner, Thomas. *Capital City: New York and the Men Behind America's Rise to Economic Dominance*. New York: Simon and Schuster, 2003.

King, Mary L. *The Great American Banking Snafu*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1985.

Kirkland, Edward C. *Industry Comes of Age: Business, Labor, and Public Policy 1860–1897*. Vol. 6 of *The Economic History of the United States*. New York: Holt Rinehart and Winston, 1961.

Klein, Maury. *The Life and Legend of Jay Gould*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

Klein, Milton, ed. *The Empire State: A History of New York*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2001.

Krass, Peter. *Carnegie*. New York: John Wiley and Sons, 2002.

Kulikoff, Allan. *From British Peasants to Colonial American Farmers*. Chapel Hill University of North Carolina Press, 2000.

Landes, David S. *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some Are So Poor*. New York: W. W. Norton, 1998.

Lane, Wheaton J. *Commodore Vanderbilt, an Epic of the Steam Age*. New York: Alfred A. Knopf, 1942.

Larkin, Jack. *The Reshaping of Everyday Life*. Vol. 2 of *The Everyday Life in America*. New York: HarperPerennial, 1988.

Lee, Susan. *Hands Off: Why the Government Is a Menace to Economic Health*. New York: Simon and Schuster, 1996.

Lockwood, Charles. *Manhattan Moves Uptown: An Illustrated History*. Boston: Houghton Mifflin, 1976.

Marks, Paula Mitchell. *Precious Dust: The American Gold Rush Era: 1848–1900*. New York: William Morrow and Company, 1994.

McCrady, Edward. *The History of South Carolina*. New York: Macmillan, 1897.

McCullough, David. *John Adams*. New York: Simon and Schuster, 2001.

McCusker, John J. *How Much Is That in Real Money? A Historical Commodity Price Index for Use as a Deflator of Money Values in the Economy of the United States*. 2nd ed. Worcester, Mass.: American Antiquarian Society, 2001.

McCusker, John J., and Russell R. Menard. *The Economy of British North America, 1607–1789.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1991.

McPherson, James M. *Battle Cry of Freedom: The Civil War Era.* New York: Oxford University Press, 1988.

Malabre, Alfred L., Jr. *Beyond Our Means: How America's Long Years of Debt, Deficits, and Reckless Borrowing Now Threatens to Overwhelm Us.* New York: Random House, 1987.

Malone, Dumas. *Jefferson and His Time.* 6 vols. Boston: Little, Brown, 1948–1981.

Martin, Albro. *Railroads Triumphant: The Growth, Rejection and Rebirth of a Vital American Force.* New York: Oxford University Press, 1992.

Medbery, James K. *Men and Mysteries of Wall Street.* Boston: Fields, Osgood, 1870.

Middlekauff, Robert. *The Glorious Cause: The American Revolution 1763–1789.* Vol. 2 of *The Oxford History of the United States.* New York: Oxford University Press, 1982.

Miller, John C. *Alexander Hamilton: Portrait in Paradox.* New York: Harper & Row, 1959.

Miller, Nathan. *Stealing from America: A History of Corruption from Jamestown to Reagan.* New York: Paragon Books, 1992.

Misa, Thomas J. *A Nation of Steel: The Making of Modern America 1865–1925.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995.

Mitchell, Broadus. *Depression Decade: From New Era Through New Deal 1929–1941.* Vol. 9 of *The Economic History of the United States.* New York: Holt, Rinehart and Winston, 1947.

Moran, William. *The Belles of New England: The Women of the Textile Mills and the Families Whose Wealth They Wove.* New York: St. Martin's Press, 2002.

Morison, Elting E. *Men, Machines, and Modern Times.* Cambridge, Mass.: M.I.T. Press 1966.

Morris, Edmund. *Theodore Rex.* New York: Random House, 2001.

Moss, David A. *When All Else Fails: Government as Ultimate Risk Manager.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2002.

Nettels, Curtis R. *The Emergence of a National Economy, 1775–1815.* Vol. 2 of *The Economic History of the United States.* New York: Holt, Rinehart and Winston, 1962.

Nevins, Allan, ed. *The Diaries of Philip Hone.* New York: Dodd, Mead, 1927.

Nevins, Allan, and Milton Thomas Halsey, eds. *The Diary of George Templeton Strong*. New York: Macmillan, 1952.

Norman, Bruce. *The Inventing of America*. New York: Taplinger, 1972.

Oberholtzer, Ellis Paxson. *Jay Cooke, Financier of the Civil War*. New York: Burt Franklin, 1970.

Parton, James. *Famous Americans of Recent Times*. Boston: Ticknor and Fields, 1866.

Patterson, James T. *Grand Expectations: The United States, 1945–1974*. Vol. 10 of *The Oxford History of the United States*. New York: Oxford University Press, 1996.

Paul, Randolph E. *Taxation in the United States*. Boston: Little, Brown, 1954.

Perlin, John. *A Forest Journey: The Role of Wood in the Development of Civilization*. New York: W. W. Norton, 1989.

Phillips, Cabell. *The 1940s: Decade of Triumph and Trouble*. New York: Macmillan, 1975.

Previts, Gary John, and Barbara Dubis Merino. *A History of Accounting in America*. New York: John Wiley and Sons, 1979.

Randall, Willard Sterne. *Thomas Jefferson: A Life*. New York: Henry Holt, 1993.

Ratner, Sidney, James H. Soltow, and Richard Sylla. *The Evolution of the American Economy: Growth, Welfare, and Decision Making*. 2nd ed. New York: Macmillan, 1993.

Remini, Robert V. *Andrew Jackson and the Course of American Empire, 1767–1821*. Vol. 1. New York: Harper & Row, 1977.

———. *Andrew Jackson and the Course of American Freedom, 1822–1832*. Vol. 2. New York: Harper & Row, 1981.

———. *Andrew Jackson and the Course of American Democracy, 1833–1845*. Vol. 3. New York: Harper & Row, 1984.

Richardson, Heather Cox. *The Greatest Nation of the Earth: Republican Economic Policies During the Civil War*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1997.

Richter, Daniel K. *Facing East from Indian Country: A Native History of Early America*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2001.

Rosenbaum, David E. "A Financial Disaster with Many Culprits," *New York Times*, June 6, 1990.

Rothschild, Michael. *Bionomics: The Inevitability of Capitalism*. New York: Henry Holt, 1990.

Roy, William G. *Socializing Capital: The Rise of the Large Industrial Corporation in America*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1997.

Serrin, William. *Homestead: The Glory and Tragedy of an American Steel Town*. New York: Times Books, 1992.

Shannon, Fred A. *The Farmer's Last Frontier: Agriculture, 1860–1897*. Vol. 5 of *The Economic History of the United States*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1945. Repr. Harper Torchbooks, 1968.

Safire, William, ed. *Lend Me Your Ears: Great Speeches in History*. 2nd ed. New York: W. W. Norton, 1992.

Satterlee, Herbert L. *J. Pierpont Morgan: An Intimate Portrait*. New York: Macmillan, 1939.

Silverman, Kenneth. *Lightning Man: The Accursed Life of Samuel F. B. Morse*. New York: Alfred A. Knopf, 2003.

Simon, James F. *What Kind of Nation: Thomas Jefferson, John Marshall, and the Epic Struggle to Create a United States*. New York: Simon & Schuster, 2002.

Smith, Matthew Hale. *Twenty Years Among the Bulls and Bears of Wall Street*. Hartford, Conn.: J. B. Burr, 1870.

Smith, Page. *The Shaping of America*. Vol. 3 of *A People's History of the Young Republic*. New York: McGraw-Hill, 1980.

Sobel, Robert. *The Big Board: A History of the New York Stock Exchange*. New York: Free Press, 1965.

———. *The Great Boom 1950–2000: How a Generation of Americans Created the World's Most Prosperous Society*. New York: Truman Talley Books, St. Martin's Press, 2000.

———. *NYSE: A History of the New York Stock Exchange, 1935–1975*. New York: Weybright and Talley, 1975.

———. *Panic on Wall Street: A History of America's Financial Disasters*. New York: Macmillan, 1968.

Soule, George. *Prosperity Decade: From War to Depression: 1917–1929*. Vol. 3 of *The Economic History of the United States*. Repr. 1989, M. E. Sharpe, Armonk, N.Y. New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1947.

Stamp, Kenneth. *America in 1857: A Nation on the Brink*. New York: Oxford University Press, 1990.

Stedman, Edmund Clarence. *The New York Stock Exchange*. New York: Stock Exchange Historical, 1905.

Stover, John F. *American Railroads*. 2nd ed. Chicago: University of Chicago Press, 1997.

Strouse, Jean. *Morgan: American Financier.* New York: Random House, 1999.

Tanner, Hudson C. *"The Lobby," and Public Men from Thurlow Weed's Time.* Albany, N.Y.: George MacDonald, 1888.

Taylor, Alan. *American Colonies.* New York: Viking, 2001.

Thomas, Emory M. *The Confederate Nation: 1861–1865.* New York: Harper & Row, 1979.

Tobin, James. *Great Projects.* New York: Free Press, 2001.

Trescott, Paul B. *Financing American Enterprise: The Story of Commercial Banking.* New York: Harper & Row, 1963.

Wall, Joseph Frazier. *Andrew Carnegie*. New York: Oxford University Press, 1970.

Warren, Charles. *The Supreme Court in United States History.* Rev. ed. Boston: Little, Brown, 1926.

Weightman, Gavin. *The Frozen-Water Trade: A True Story.* New York: Hyperion, 2003.

Wik, Reynold M. *Steam Power on the American Farm*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1953.

Wilson, George. *Stephen Girard: The Life and Times of America's First Tycoon*. Conshohocken, Pa.: Combined Books, 1995.

Yergin, Daniel. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power.* New York: Simon and Schuster, 1991.

Yergin, Daniel, and Joseph Stanislaw. *The Commanding Heights: The Battle for the World Economy.* New York: Touchstone, 2002.

هذا الكتاب

ملحمة مثيرة ترسم الملامح المميزة للاقتصاد الأمريكي عبر سرد نسيجه روعة المغامرة ومآسي الأزمة. يضع المؤلف يده - بدءا من فجر الثورة إلى الكساد العظيم، فعصر الإنترنت ومطلع الألفية الجديدة - على العناصر التي استمدت منها الأمة الأمريكية قوتها عبر السنين، وهو يجوب مسالك التاريخ الاقتصادي الحافل للولايات المتحدة منذ فجر صناعاتها الأولى، ويعرج على أبرز الأفكار الاقتصادية والابتكارات والاختراعات التي جاد بها خيال مطلق العنان، كان دائما السبيل الفعالة للتصدي للأزمات المالية والاجتماعية والسياسية التي عرفها هذا البلد في تاريخه القصير.

ويرى المؤلف أن كبرى نقاط قوة الولايات المتحدة لا تكمن في المجال العسكري، بل في ثروتها، وتوزع هذه الثروة بين شرائح واسعة من سكانها، وقدرتها على تعظيم الثروة، وإمكاناتها الابتكارية غير المحدودة في تطوير أساليب جديدة تفيد في استخدام تلك الثروة استخداما منتجا.

وليس الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصادات العالم فقط، بل أكثرها دينامية وقدرة على الابتكار. إذ كانت الولايات المتحدة مهد جميع نتاجات التقدم التكنولوجي التي شهدها القرن العشرون تقريبا، أعظم القرون في تاريخ التكنولوجيا. وعلى الرغم من ذلك، فإن تاريخ الاقتصاد الأمريكي ليس سلسلة من الانتصارات المتعاقبة، ففي كثير من مراحل تاريخ الولايات المتحدة مر الاقتصاد بصعوبات بالغة كانت ستتفاقم وتخرج على السيطرة لو أن القيادة السياسية انتهت إلى الفشل كما كان مصير دول كثيرة.

باختصار، تحمل قصة «إمبراطورية الثروة» - كمعظم قصص الإمبراطوريات في التاريخ - طابعا ملحميا حافلا بالانتصارات والهزائم، بالجرأة والتردد، بالأفكار الجديدة والرواسب القديمة، بالعقلاء والحمقى، لكنها كانت في شطرها الأعظم ملحمة قادتها الملايين التي لم يقف في طريقها شيء، في سعيها إلى تحقيق مصالحها الذاتية في ظل حكم القانون، وهذا هو أساس الحرية.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 256 - 2

رقم الإيداع (٢٠٠٨/٠٧٧)